محمد نور الدين

تركيا

الجمهورية الحائرة

في الدين والسياسة

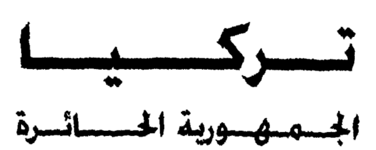
ات الخارجية



تـــركـــيـــا

الجمهورية الحــــائــرة

محمد نور الدين



تركيا
الجمهورية الحائرة

مقاربات في الدين والسياسة
والعلاقات الخارجية

الطبعة الأولى
بيروت - ١٩٩٨



بئر حسن - شارع السفارات بيروت - لبنان
تلفون: ٨٢٠٩٢٠ - ٨٢٠٩١٣ - ٨٣٣٦٩٨ - ٦٠٣٢٥٣
فاكس ٨٣٥٤٩٥ - ص.ب ١١٣/٥٦٦٨ بيروت - لبنان
e-mail : cssrd@dm.net.lb
http : // www.cssrd.org.lb

المحتويات

الفصل الثالث

الاسلام الاجتماعي : الوجه الآخر

الفصل الرابع

خيارات ونزاعات في العلاقات الخارجية

تقـديـم

كيف نفهم تركيا؟

كيف نفهم تركيا؟

لعل أولى شروط الالتقاء بالآخر والتواصل والتفاعل معه، هو معرفته عن كثب. وإذا كان شعارُ «اعرف عدوك»، الذي لم نجسّده يوماً على أرض الواقع، أحد عناوين الصراع مع اسرائيل، فمن باب أَوْلى ان نكون على معرفة واطلاع وثيقين على بلدٍ، كنا وإياه على امتداد اكثر من أربعة قرون، في خندق واحد وفي مواجهة خصم واحد.

تركيا، التي تظلّلْنا معها في دولة عثمانية واحدة، نتقاسم، لفترات طويلة، الخبز والمعتقد والدم والمصير، كانت على موعد في مطلع العشرينات من هذا القرن، مع خيارات كانت وما زالت موضع تجاذب داخلي وخارجي.

وإذا كان لكل شعب حريته في تحديد خياراته التي يرى انها تناسبه، إلا أن الدول والمجتمعات ليست حرّة في اختيار جيرانها. وإذا كان الاستعمار، بعد الحرب العالمية الأولى، قد نجح في زرع بذور الشقاق والشكوك المتبادلة، بل حتى العداء، بين العرب والاتراك، فإنه من الخطأ استمرار تبرئة الذات، عندنا وعند الاتراك، من مسؤولياتنا حيال البحث عن أفضل السبل للتواصل فيما بيننا، بعيداً عن العواطف وذكريات الماضي.

لقد تغيّر العالم اليوم. ولم تعد النزاعات، مهما بدت صغيرة، هنا وهناك، عفويةً أو محدودة الزمان وواضحة الدوافع، وتداخلت المسبّبات. وفي عصر العولمة والتكنولوجيا المتقدمة، وتشابك المصالح واتساعها، باتت العوامل التي تتحكم بالعلاقات بين الدول والمجتمعات اكثر تعقيداً.

هنا بالتحديد، يكمن الفارق بيننا، في العالم العربي، كما في تركيا، وبين الدول المتقدمة، بين القرار الآني الفردي الارتجالي، وبين القرار الجماعي، المنبثق عن آليات محددة.

لقد قيل بأنه من عوامل فشل السياسة التركية في محيطها الاقليمي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، انها كانت تفتقد الى اليات المعرفة الضرورية لفهم المحيط الشاسع الذي انكشف فجأة من أسيا الوسطى والقوقاز إلى البلقان مروراً بالشرق الأوسط. وبعدما كانت المعرفة التركية للعالم الخارجي مؤسسةً، طوال نصف قرن، على ثنائية المواجهة الاطلسية ـ الشيوعية، جاء انهيار الكتلة الشيوعية والاتحاد السوفياتي، ليكشف، بالنسبة لتركيا، عن محيط اقليمي متحوّل، من جهة، وليوقظ، من جهة أخرى، مشكلات مزمنة تمسّ الواقع التركي مثل المسألة الأرمنية والمسألة الكردية، فضلاً عن نشوب حرب البوسنة ـ الهرسك، وبدء مفاوضات التسوية بين العرب وإسرائيل في مدريد.

أمام هذا الكم من التطورات المستجدة ذات الصلة الحيوية بالأمن القومي التركي، كانت تركيا، برأي العديد من الباحثين، عاجزة معرفياً عن استيعاب التحوّلات الجديدة وعن رسم استراتيجية واضحة ودقيقة في كيفية التعاطي مع الأوضاع الناشئة.

هذه المسألة تطرح مشكلة خطيرة، وهي مشكلة الأحاطة المعرفية بالآخر، التي تجعل الاسئلة والتساؤلات تتدافع دون العثور على اجابات عنها، كافية وعلمية ومقنعة :

كيف يمكن لكل هذه القواسم المشتركة بين العرب والاتراك الا تعزّز حالةً من التعاون والتشارك في المصير؟ بل ان تنتهي، على العكس، إلى حالة من العداء يبدو متأصلاً ويصعب الفكاك منه؟

ما الذي جعل تركيا، الدولة المسلمة الأولى، والوحيدة لسنوات طويلة، التي تعترف باسرائيل فور تأسيسها؟

وما الذي جعل من هذه التركيا تقف معارضة، خلال الخمسينات والستينات، في المحافل الدولية، لحركات التحرر والاستقلال العربية؟

وما الذي يدفع الآن بالتعاون التركي ـ الإسرائيلي إلى مستويات لم يسبق

لها مثيل من القوة والتنسيق؟

في المقابل ألا يحق لنا التساؤل عن العوامل التي جعلت تركيا تقف في بعض المحطات إلى جانب قضايا عربية وصولاً إلى تخفيض التبادل الديبلوماسي مع اسرائيل عام ١٩٨١ مقابل تعزيز العلاقات مع العالم العربي وطوال فترة الثمانينات؟

لقد قلنا ان الخطوة الأولى لفهم الآخر هي معرفته. وخارج بوابة المعرفة، التي هي عملية مستمرة، لن نتمكن من فهم الأتراك ولا غير الأتراك. وهل نحن مثلاً نعرف ايران والإيرانيين بصورة جيدة، وبالتالي هل نستطيع أن نفهمهم بصورة علمية؟ إن العكس ايضاً صحيح. لا الاتراك يعرفوننا ولا بالتالي يفهموننا. حين نعرف الآخر نفهمه ونعرف بالتالي ماذا نريد منه: فإن كانت صداقة فعلى أسس وإن كانت عداوة، لا سمح الله، فعلى بيِّنة.

إن مشكلتنا الأولى في العالم العربي، اننا نذهب لمواجهة الآخر، دون معرفته. هكذا كنا في مواجهتنا لاسرائيل، فكانت النتيجة الهزيمة تلو الآخرى. وهكذا نحن في طريقة تعاطينا مع تركيا، كما مع ايران. لذا نبقى نتلقى التطورات والأحداث والمستجدات بعين تعروها ملامح الدهشة والمفاجأة.

مداخل إلى فهم تركيا

كما معظم الدول والمجتمعات، تركيا مجموعةٌ من خصائص، تاريخية وجغرافية واقليمية ودولية، ومجتمعية وايديولوجية. وتشكل معرفة هذه الخصائص، أو معظمها، بعض المداخل نحو فهم تركيا والمجتمع التركي، وحركتهما الداخلية والخارجية.

١ ـ ان ادراك الظروف التاريخية لتأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، مدخل مهم للغاية لفهم الخط الاساسي لحركة النظام في الداخل والخارج. تفككت السلطنة العثمانية عام ١٩١٨. وكاد يضيع ما تبقى من أراض تركية في الاناضول، في اتفاقية سيفر ١٩٢٠: دولة للأرمن في شرق تركيا، حكم ذاتي

للأكراد في جنوب شرق تركيا، تقاسم اليونان وفرنسا وانكلترا وايطاليا جنوب تركيا وغربها. بقعة صغيرة، في وسط الاناضول وشماله، أبقيت للأتراك. اعادة رسم حدود تركيا، على ما هي عليه الان، في لوزان عام ١٩٢٣، كان بمثابة الانبعاث بعد الموت. كان فرصة، لا تتكرر بسهولة في التاريخ. لذا يسعى الأتراك للمحافظة على وحدة أراضيهم بكل الوسائل وضد كل الأخطار.

٢ ـ التنافس التاريخي التقليدي مع روسيا القيصرية، فاتفاقية سيفر، المتصلة بمعظم جيران تركيا، وطّن هاجساً، حمله الاتراك بين ظهرانيهم، من «جوار معادٍ»، يسعى لتفكيك البلاد وتقاسمها. هذه الهواجس، جعل الحركة التركية ازاء محيطها المباشر، تتسم بالطابع الأمني ـ العسكري، في شمال العراق وقبرص وايجه والقوقاز عموماً. وادراك هذه الهواجس، يفسّر جانباً من السلوك التركي في اكثر من مكان ومرحلة.

٣ ـ تركيا، بعد الحرب العالمية الثانية، واستمراراً لهواجسها الأمنية من روسيا فالاتحاد السوفياتي، فالشيوعية عموماً، اختارت ان تكون جزءاً من حلف شمال الاطلسي. وتحدّدت حركة تركيا الاقليمية، حتى حرب الخليج الثانية، بهذه العضوية.

٤ ـ إن تركيا، بعد انتهاء الحرب الباردة والشيوعية، استمرت عضواً أساسياً، لكن في استراتيجية المواجهة الأميركية مع خصومها وفي مقدمهم ايران والحركات الاسلامية، كما تجاه النفوذ الروسي في القوقاز وآسيا الوسطى والبلقان. وفي جانب ما تجاه الاتحاد الأوروبي.

٥ ـ تركيا موازييك من النسيج الاجتماعي: مذهبياً وعرقياً. ثلث السكان (١٨ ـ ٢٠ مليوناً) من العلويين، والأخرون سنّة. خمس السكان (١٠ ـ ١٢ مليوناً) من الأكراد، مع اقليات عربية وتركية ولازية وبوشناقية وارمنية ويونانية ويهودية. ويتخذ الانقسام المذهبي، كما العرقي، طابعاً دموياً احياناً كثيرة. ادراك عوامل الانقسام الداخلية، مدخلٌ مهم لفهم العديد من السلوكيات التركية في الداخل والخارج.

٦ ـ المسار المعاكس للانهيار العثماني، والذي تمثل بتأسيس الجمهورية، واكبه مسار معاكس ايضاً للإيديولوجيا العثمانية: العلمنة، لا الدين، أساس النظام القومي الاجتماعي. جيل بكامله نشأ على العلمنة، بل طائفة بكاملها (العلوية) التصقت بالعلمنة خطّ دفاع أول دون عودة اضطهادها (في القرن السادس عشر)على يد نظام اسلامي سني. الانقسام الإيديولوجي العلماني ـ الاسلامي، والمذهبي السني ـ العلوي يتحكم بجانب كبير من سلوكيات النظام والمجتمع في الداخل، كما في الخارج.

٧ ـ العلمنة، في ظل عدم اكتمال ونضوج الشوط التاريخية والاجتماعية لتركيا في العشرينات والثلاثينات، من هذه القرن، جعلتها لا تمت بكثير صلة إلى العلمانية. ولم تستطع، بالتالي، ان تكون ذات حضور مؤثر وحاسم، بصورة طبيعية، في مجتمع تشرّب بالإيديولوجيا الاسلامية على امتداد اكثر من سبعة قرون. لذا وجدت العلمانية نفسها، بعد سبعين عامأمن الممارسة، أمام تصاعد التيارات الاسلامية، رغم كل القيود القانونية، بل وصل اسلامي إلى رئاسة الحكومة عام ١٩٩٦. العلمانية، والاسلام خياران يتنازعان بقوة النظام والمجتمع، على عتبة القرن الحادي والعشرين.

٨ ـ واستتباعاً لخيار النظام في العلمنة، عرفت تركيا النظام الديمقراطي بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد عام ١٩٤٥. غير ان الواقع يدل على أن الديمقراطية في تركيا تحولت منذ انقلاب ١٩٦٠ الى ديمقراطية شكلية. والصانع الفعلي للقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي السياسة الخارجية، هو المؤسسة العسكرية، من طريق النظام الداخلي للجيش الذي يمنح العسكر مشروعية التدخل العسكري في حال تعرض الجمهورية والكمالية للخطر، ومن طريق مجلس الأمن القومي الذي نصت عليه الدساتير المتعاقبة منذ العام ١٩٦١. تتغير الحكومات، يسارية ويمينية واسلامية، لكن الخط الاساس للنظام في الداخل والخارج هو نفسه. ادراك دور الجيش في الحياة السياسية مفتاح مهم لفهم السلوكيات التركية.

٩ ـ واستتباعا ايضاً لخيار العلمنة، كان تطلع تركيا لتكون جزءاً من

المنظومة الحضارية الأوروبية. ومع أن الاوروبيين اعلنوا بصراحة رفضهم، لأسباب دينية وحضارية وثقافية، عضوية اوروبا في الاتحاد الأوروبي، إلا أن النظام في تركيا يرى في السعي الى الانضمام إلى أوروبا، وابقاء الأمل حياً، عامل دفاع عن خياره العلماني والتغريبي في الداخل، ومانعاً أو مؤجلاً لإنهياره.

١٠ ـ إن العلمنة والديمقراطية والحريات، رغم كل شوائب ممارستها، دفعت بتركيا، على اكثر من صعيد، اقتصادي واجتماعي وسياسي وفكري، لتكون اكثر تماساً مع مناخ الحداثة والتقدم في العالم، مقارنة بحال الانظمة والمجتمعات في معظم دول العالم الثالث. ولا يبدو ان الاتراك، بعلمانييهم واسلامييهم، في وارد التخلي عن هذه المكاسب، مهما كانت محدودة.

كيف نصل إلى تركيا؟

تتعدد طرق الوصول إلى تركيا

١ ـ بالمعرفة أولاً: نحن العرب، نتعامل مع تركيا مثلما تعاملنا في السابق، وحالياً، مع اسرائيل: انتظرناهم من الشرق فجاؤوا من الغرب. نتعامل مع الجوار عموماً، مثلما يتعامل نظام ما مع خطط تنمية دون توفر احصاءات ومعطيات دقيقة فتكون النتيجة الحتمية: لا شيء.

إن مشكلتنا في التعامل مع الآخرين مشكلة حضارية أولاً وأخيراً. لا نعرف شيئاً عن تركيا ولا عن ايران ولا حتى عن اسرائيل. والمعرفة هنا هي معرفة حقيقية، لا مقاربات برّانية أقرب الى الانطباعات السياحية، وما تتناقله وكالات الانباء منها إلى البحث الجدي.

المعرفة مستويات: تبدأ بالترجمة والتوثيق، وتمر بالبحث والتحليل وتنتهي إلى خلاصات ترشيدية، يستفيد منها صانعو القرار. وهذه كلها تمر عبر مراكز الدراسات المستقلة أو تلك التابعة للجامعات. دون معرفة نسيج المجتمع ومذاهبه واعراقه ومنظماته وهيئاته المدنية وحساسياته واتجاهاته وآليات

علاقاته الداخلية وعوامل تحالفاته الخارجية، ومكامن القوة والضعف في اقتصاده، وما إلى ذلك، دون معرفة كل ذلك لا يمكن ان نفهم تركيا. وبالتالي لا يمكن تحديد تصور دقيق لكيفية التعامل معها أو حتى مواجهتها. المشكلة عندنا، حضارية تتصل بآليات الوصول الى المعرفة، وبنيوية تتصل بآليات اتخاذ القرار وارتباط ذلك بمسألة الديمقراطية والحريات وحقوق الانسان.

٢ - بتحديد آليات التواصل مع تركيا

باستثناء تبادل بعض الزيارات المحدودة على صعيد رسمي، تكاد المبادرة المنتظمة حيال الآخر معدومة، كما من جانبنا، كذلك من جانب الأتراك. تتم اللقاءات الثنائية عادة في اطار عضوية الطرفين في منظمات دولية (امم متحدة، منظمة المؤتمر الاسلامي). وما خلا ذلك يمكن القول انه لا توجد علاقات طبيعية بين العرب والاتراك.

وتبدو الصورة اكثر قتامة حين تنعدم المبادرات كذلك على مستوى المؤسسات الأهلية والمدنية: الجامعات، ومراكز الدراسات، وسائل الاعلام، النقابات، جمعيات المرأة، غرف الصناعة التجارة، الاندية الرياضية، اتحادات الكتاب، الفن والمسرح والسينما والرسم.. الخ.

وفي ظل التوترات السياسية بين الانظمة، فإن المبادرة على صعيد المؤسسات الأهلية والمدنية الآنفة الذكر، وبما تملك من طاقات وبعيداً عن القيود، هي اكثر من ضرورة لتبادل الأفكار والرؤى، واكثر قدرة على ان تكون اطاراً فاعلاً لتأسيس علاقات تعاون بعيد المدى بين المجتمعين التركي والعربي.

٣ - بتحديد المصالح وعوامل الجذب

ان عالم اليوم هو عالم تسوده قيم القوة والمصالح، لا الأحلام والنظريات الحالمة. وفي حين نجد قوى متباينة الانتماء المذهبي والعرقي والديني، تتجاوز عوامل التفرقة لتؤسس اتحادات وتكتلات اقتصادية وسياسية، نرى انه على الرغم من كل عوامل الجغرافيا والتاريخ، فإن الميزان التجاري مثلاً بين تركيا والعرب، دون آفاقه المختزنة خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وتبدو الصورة

أقل تفاؤلاً اذا حذفنا مادة النفط والغاز الطبيعي منه.

إن العرب، نفطاً وغازاً وسوقاً، حاجة تركية، وتركيا تصنيعاً ومياها، حاجة عربية. لكننا مطالبون اكثر بإظهار مكامن الجذب فينا، بما يُشعر تركيا انها تستطيع الاستفادة منّا، على أكثر من صعيد. وكذلك الأمر بالنسبة لاستفادتنا نحن من تركيا. إن التأشير على الطاقات الكامنة عندنا وعند تركيا، واظهار عوامل الجذب المتبادلة، وتحديد آليات تعاون ثنائية، هواكثر من ضرورة لنتقارب ونتكامل.

٤ ـ التضامن العربي

تستفيد تركيا كثيراً من عوامل الانقسام بين العرب. واكثر ما تخشاه تكتل العرب في موقف موحد حيال قضايا تكون هي طرفاً فيها. ومع أن بعض العرب (سوريا تحديداً) يدرك جيداً هذه النقطة، وقام بمحاولات ناجحة لدى جامعة الدول العربية بهذا الخصوص، إلا ان الخلافات السياسية بين الدول العربية ما زالت تؤثر سلباً على مناعة الموقف العربي حيال تركيا، الأمر الذي يشجع الاخيرة على التمادي في علاقات مع اسرائيل وفي استباحة شمال العراق وفي تهديد سوريا.

* * * *

ما كان العرب اعداء لتركيا، وليست تركيا اسرائيل أخرى.

نحن مدعوون، لكي نعرف بعضنا البعض، ولكي يفهم بعضنا الآخر، حتى نستطيع التفاهم لاحقاً فالتعاون والتكامل.

ومسؤولية العثور على أنجح السبل لتحقيق هذه «الاحلام»، تطال الجميع، ودونها درب طويل وشاق. لكن، على الأقل، لنبدأ، ولا بد أننا سنصل ويجب أن نصل.

محمد نور الدين

بيروت

الفصل الأول

تجربة وتحديات

الكمالية والأوّرية
بعد ٧٥ عاماً على اعلان الجمهورية

في العام ١٣٥٧، وطئت أقدام الجنود الاتراك العثمانيين أرض جزيرة غاليبولي(١) بقيادة سليمان باشا أكبر أولاد أورخان الأول، معلنةً بداية مرحلة جديدة لن تنتهي بعد ستة قرون بتفكك السلطنة في أثر الحرب العالمية الثانية بل ستستمر، بقوة والتباس، وحتى يومنا هذا تحت عنوان العلاقات التركية - الأوروبية.

احتل الأتراك لأول مرة أرضاً أوروبية. واستمر التوسع بعد ذلك ما يزيد عن قرن لكن دون أن يثير من المخاوف العميقة والشعور بالخطر الداهم ما أثاره الحدث التاريخي الذي كان إيذاناً بتحوّل كبير في موازين القوى على الساحتين العالمية والأوروبية، ألا وهو الاستيلاء على القسطنطينية عام ١٤٥٣.

قبل القسطنطينية، كان التوسع التركي مجرد غزوات متصلة بالجغرافيا، وإذ سقطت القسطنطينية أشرأبت الأعناق وقرعت نواقيس الخطر وتأججت المشاعر الدينية والدعوات إلى حروب صليبية جديدة.

من هنا بدأت حكاية تركيا والاتراك مع أوروبا والأوروبيين.

قبل العام ١٤٥٣، كانت أوروبا مصطلحاً جغرافياً وبعد فتح الأتراك (من الضروري هنا القول: المسلمين) للقسطنطينية أصبحت أوروبا مصطلحاً سياسياً وحضارياً وثقافياً ودينياً(...). يقول الوزير الفرنسي السابق جان

---

(١) انظر : محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، دار الجيل - بيروت، ١٩٧٧، ص ٤٤.

فرنسوا دينيو في كتاب له بعنوان «الذي أومن به» الذي صدر عام (١٩٩٤) «رغم ٥٤١ عاماً مرت، فإن مجيء تركيا والاتراك، ومعهم الاسلام، ووصولهم الى القارة الأوروبية، واستيلاءهم على اسطنبول وصولاً إلى أبواب فيينا، وسيطرتهم على الامبراطورية الرومانية الشرقية، ومركز الكنيسة الارثوذكسية، هو أمر لم يُهضم في داخلنا ولم يُقبل»(٢).

١ ـ الادراك الأوروبي في المرحلة العثمانية:

أطل الخطر التركي الاسلامي على أوروبا في مرحلة كانت الحروب الصيبية على وشك لفظ أنفاسها الأخيرة، وما أسسته هذه الحروب من علاقات ومشاعر عدوانية مجبولة بالدم بين الشرق والغرب، كان لا يزال طازجاً وقوياً حين وصلت الطلائع التركية إلى شبه جزيرة البلقان، فكان الادراك الاول المتبادل بين المجتمع التركي والمجتمعات الاوروبية استمراراً طبيعياً للإدراك السابق. الاسلام في مواجهة المسيحية. هذا الادراك الديني طبع كامل المرحلة الأوروبية من تاريخ تركيا، فكانت الحروب العثمانية في أوروبا «صليبية» اسلامية في اتجاه معاكس. لكن أوروبا الخارجة مهزومة ومنهكة من حروبها في الشرق الاسلامي، كانت عاجزة عن وقف التمدد التركي الاسلامي الذي وصل ذروته عند حصاره فيينا عام ١٦٨٣م.

منذ ذلك الوقت، والتاريخ يحمل عبر أجنحة عقوده وقرونه، ما لم تكن أوروبا قادرة على طيّه ودفنه. البابا الحالي يوحنا بولس الثاني يقف عام ١٩٨٣ في ساحة فيينا مخاطباً الحشود ومحيياً أبطال الدفاع عن فيينا في الذكرى الثلاثماية لدحر الأتراك عن أسوارها.

لم تكن لدى أوروبا حينها وحدة عرقية أو وحدة لغوية، أو وحدة مذهبية،

---

(٢) اينان كامران، المسائل الملحّة في السياسة الخارجية التركية على عتبة العام ٢٠٠٠. مجلة «يوميات تركيا» العدد ٣٢، ١٩٩٥ (باللغة التركية).

وهي إلى الآن لا تملك مثل هذه الوحدة، لكن ذلك لم يحل دون قبول أوروبا مجموعات متمايزةً عرقياً ولغوياً وفدت إليها في فترات سابقة من خارج القارة مثل البلغار والمجريين والفنلنديين، وحين قدم الاتراك كان الرفض قاطعاً ازاء قبولهم فقامت جبهات وتحالفات (لا تلغي هذه القاعدة الأحلاف السياسية والعسكرية التي نسجتها اسطنبول مع أطراف أوروبية ضد أخرى، مثل تحالفها في القرن السادس عشر مع الإنكليز والهولنديين ضد أسرة هابسبورغ، ودعم الاتراك للبروتستانت ضد الكاثوليك في القرنين ١٦ و١٧م غير ذلك) لمحاربة الاتراك.

الفارق بين البلغار والمجريين والفنلديين، وبين الاتراك، أنّ الأولَين كانوا قبيل قدومهم إلى أوروبا، مسيحيين بينما جاءها الأتراك وهم مسلمون. وعلى هذا فما كان ممكناً على صعيد الاندماج بين البلغار والمجريين والفنلديين وبين الأوروبيين كان مستحيلاً على صعيد قبول الاتراك جزءاً من المجتمعات الأوروبية؛ فالإدراك الاساسي كان إدراكاً حضارياً يتكىء على العامل الديني وقد ساهم في تأكيد الدور الذي لعبه هذا العامل في العلاقة بين أوروبا والاتراك أمران :

الأول : رؤية متنوري أوروبا الى الاسلام نفسه. فقد نظر مسيحيو أوروبا الى الاسلام باعتباره ديناً منافساً يشكل خطراً على الهوية المسيحية الأوروبية. فعملوا دون كلل أو ملل حتى استطاعوا اخراج المسلمين من الأندلس. وحين جاء الاتراك، كانت روح المواجهة هي نفسها، وساهم في تعزيزها المفكرون الأوروبيون. فها هو فولتير الثورة الفرنسية يصف النبي محمد (ص) بأنه مستبد دين متعصب، وها هو الأصولي والمجدد مارتن لوثر يرى في الاسلام حركة عنف مضادة للمسيح، وديناً مغلقاً على العقل والمنطق، فيما يتهم ارنيست رينان الاسلام بأنه لا ينسجم مع العلم، والمسلمين بأنهم ليسوا أهلاً لتعلم أي شيء أو الانفتاح على أفكار جديدة. ولا يخرج السير تشارلز اليوت عن الذين يصفون القرآن والاسلام بأنهما معاديين للتقدم والحضارة.

أما الأمر الثاني الذي ساهم في تعزيز هذه الصورة، أو كان في أساسها فهو ان الاتراك أنفسهم منذ بدايتهم وحتى وقت متأخر جداً من تاريخهم، كانوا اسلاميين قبل أن يكونوا أتراكاً، وفتوحاتهم الأولى كانت مباشرة في بلاد مسيحية في أوروبا. لم تأتِ المصادر التاريخية بما يجعل السلالة العثمانية مختلفة من تلك الأموية أو العباسية أو المملوكية، لجهة ان الدولة التي أنشأتها هي دولة اسلامية لا دولة تركية، وبالتالي فهي استمرار للأسر الحاكمة التي قد تكون عربية أو قوقازية أو كردية أو تركية. وكان الشعور التركي (القومي بلغة عصرنا) غائباً حتى عن النخبة. حتى العادات التركية كانت نوعاً من الفولكلور(٣).

كان التوحد التركي مع الاسلام قوياً جداً الى درجة ان الاوروبي كان يقول عن الأوروبي الذي يدخل الاسلام انه «تترّك» بمعنى أسلم. كانت كلمتا تركي ومسلم تعنيان للأوروبي شيئاً واحداً بحيث انه إذا كان ممكناً القول بوجود «عربي مسيحي» فإنه غير ذي معنى القول بوجود «تركي مسيحي». فالتركي والمسيحية لا يجتمعان.

هذه الصورة السلبية، بمعنى الرافضة، حيال الأتراك، شكلت في المقابل عاملاً مهماً في تشكيل التاريخ الأوروبي الحديث: تحت ضغط الفتوحات العثمانية، يقول اللورد أكتون، بدأ التاريخ الحديث لأوروبا، أي ان عامل التحدي والاستجابة، كان، في الحالة التي نتناولها، منشأ الشعور بالهوية الأوروبية المشتركة، ولم يكن ذلك ممكناً لولا التحدي العثماني. ومعظم التحالفات الأوروبية كان موجهاً ضد العثمانيين، العدو المشترك الذي بلور هوية جديدة لأوروبا جوهرها الدين.

وكما توحد الشعور التركي بالشعور الاسلامي، توحدت في العلاقة مع الاتراك، الهوية الأوروبية بالهوية المسيحية. حملت أوروبا شعورها وهويتها منذ

---

(٣) احمد نوري يوردوسيف، تشكل الهوية الأوروبية والهوية التركية، مؤتمر «تركيا واوروبا»، انقرة ١٩٩٧، ص ٧١ (باللغة التركية).

فتح القسطنطينية، وعلى رغم الانحسار التدريجي للاتراك عن اوروبا، واقتصار القسم الأوروبي من تركيا اليوم على مساحة جغرافية تشكل ٣.٤ في المئة فقط من مساحة تركيا و٠.٠٠٢٣ في المئة فقط من مساحة أوروبا، إلا أن العامل التركي ما زال يقبع في قاع الروح الأوروبية، على رغم التحولات الحاسمة في العلاقات الدولية وموازين القوى الأوروبية(٤).

٢ ـ جمهورية اتاتورك: الكمالية والأوْرَبة

تمثل معاهدة لوزان، ٢٣ تموز / يوليو ١٩٢٣، تاريخ الولادة الثانية للدولة التركية، بعد الولادة الأولى عام ١٢٩٩. وما كان في عصر القوة والعظمة مستحيلاً، بل غير مطروح أصلاً، تحوّل بعد هزيمة الحرب العالمية الأولى وولادة الجمهورية في ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٢٣، إلى «أمل» أو «احتمال» على الأقل بالنسبة لأحد طرفي العلاقة، اي ان تكون تركيا جزءاً من أوروبا، جغرافياً وثقافياً وحضارياً، ولنقل حتى دينياً بمعنى تعطيل الاسلام كقوة محركة في المجتمع والسياسة.

طبعاً لم تبدأ مسيرة الأورية مع اتاتورك. وما كان يعتبره البعض في تنظيمات ١٨٣٩ و١٨٥٦ ودستور ١٨٧٦... إلخ، مجرد إصلاحات لتحسين أداء الدولة ومنعها من الانفجار الداخلي، ومواكبتها للتقدم، كان البعض الآخر، الغربي النزعة، يعتبره خطوات في الطريق إلى أوروبا، إلا ان التحوّل نحو أوروبا بما هي قيم ثقافية وسلوكية، بدأ عملياً مع مصطفى كمال أتاتورك، وإن لم تكن تجربة أتاتورك، في كثير من نواحيها، تمّت إلى الأورية، في عمقها المعروف أنذاك، سياسياً واقتصادياً وتحالفات.

---

(٤) ما زالت تحتفل اليونان في مطلع كل عام دراسي (١٤ ايلول / سبتمبر) بـ «يوم الأراضي المحتلة» وتعني كامل المنطقة الأوروبية من تركيا الحالية فضلاً عن ساحل ازمير على بحر ايجه ومنطقة طرابزون ومحيطها عند ساحل البحر الأسود.

نظر اتاتورك إلى اوروبا على انها النموذج مضموناً وشكلاً. وكان بذلك أول زعيم تركي يتبنى الحضارة الاوروبية نهجاً رسمياً للدولة. يقول اتاتورك: «الحضارة التي يجب ان ينشئها الجيل التركي الجديد هي حضارة اوروبا مضموناً وشكلاً. لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوروبية، هي الحضارة القائدة، والحضارة الموصلة الى القوة والسيطرة على الطبيعة، وخلق الانسان السيد والامة السيِّدة... وإن جميع امم العالم مضطرة الى الاخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار»(٥).

وهو ما كان يردده في مطلع القرن العشرين كل من المفكريْن التركيين، أحمد مختار بقوله «إما أن نصبح غربيين، وإما ان نهلك»، وعبد الله جودت بقوله «ليس هناك حضارة أخرى. الحضارة تعني الحضارة الاوروبية»(٦).

لكن مغادرة تركيا إلى أوروبا كانت تعني بالنسبة لأتاتورك، مغادرتها الاسلام. وحاول اتاتورك بهذا الهدف ان يسقط من يد أوروبا الورقة التي كانت توحِّدها ضد تركيا: الهوية الاسلامية لتركيا. وتجسَّد ذلك في الكثير من الاجراءات التي نذكر منها :

١ ـ حظر ارتداء الأزياء التي تعكس مظهراً إسلامياً. ثياب رجال الدين والطربوش والحجاب، واستبدالها بالقبعة والبنطلون وما إلى ذلك من مظاهر غربية.

٢ ـ على صعيد الثقافة : استبدال الحرف العربي في اللغة التركية بالحرف اللاتيني، وهي عملية تتعدى نتائجها الشكل لتمس عمق الثقافة والمرجعية الفكرية.

٣ ـ على الصعيد السياسي والديني : الغاء الاسلام ديناً للدولة واستبداله، بـ «الدين» الاوروبي الجديد: العلمانية. فضلاً عن حظر كل النشاطات ذات

(٥) سليم الصويص، اتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، ١٩٧٥. الطبعة الاولى، دون مكان أو دار نشر، ص ٢٣٩.

(٦) نفس المصدر، ص ٦٢ و٦٣.

الطابع الديني.

نجحت تجربة اتاتورك في أحداث صدمة في المجتمع التركي وفي نظرة الآخرين. ولعل اتاتورك، في ما انجزه خلال عهده القصير (رسمياً من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٨)، كان يظن انه كافٍ ليكون لتركيا «عصر تنويرها»: صراع الدولة ضد الكنيسة (الجامع)، متجاهلاً الابعاد الأخرى، الاساسية جداً، في نشوء عصر التنوير الأوروبي وهي الحريات والمبادرة الفردية وحرية المبادرة الاقتصادية. فهم اتاتورك الاوربة من منظار خاص جداً يطرح علامات استفهام كبيرة حتى حول ايمانه بهذا الطريق. لعله أخطأ هنا وغالى هناك، لكن يمكن القول ان اتاتورك وخلفاءه، توقفت نظرتهم الى الحضارة الأوروبية عند حدود الاعجاب، دون محاولة جدية لتجسيد ذلك بخطوات حقيقية. وهذه نقطة مهمة في فهم العلاقات الملتبسة والمليئة بالشكوك المتبادلة بين أوروبا وتركيا والتي طبعت مرحلة ما بعد الانقطاع مع الاسلام منذ العام ١٩٢٣، والتي تستحق بعض التحديد:

فهم اتاتورك العلمنة على انها استئصال الدين من المجتمع، وفهم اتاتورك القومية على انها انكار وجود المجموعات العرقية غير التركية.

وما رآه اتاتورك في الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩، كان دافعاً لسلوك طريق اقتصادي تحكمه الدولة وتديره، محاكاة للاقتصاد السوفياتي الذي سلم حينها من الاثار المدمرة للأزمة الاقتصادية المذكورة.

وحتى أوائل الثمانينات كان الاقتصاد التركي من أكثر الاقتصادات الموجهة مركزياً، وغير القابلة للاندماج في اقتصاد السوق، وكان ذلك كما سيُرى، عقبة أمام الاندماج التركي بأوروبا أواخر السبعينات.

أما الحرية فعنت لأتاتورك حرية الخط الاصلاحي الذي دعا إليه؛ فيما لا يجد العلمانيون الاتراك اليوم، في الاتاتوركية، كمرجعية أثيرة، ما يعودون اليه بالنسبة لمسألة الديموقراطية، اذ كانت مرحلة أتاتورك (وخليفته عصمت اينونو، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية) مرحلة دكتاتورية الحزب الواحد، حزب

الشعب الجمهوري.

حاولت الاتاتوركية القطع مع الاسلام؛ ولكنها في المقابل لم تنجح، ولعلها لم تحاول جدياً، على الأقل في مرحلة اتاتورك نفسه، في التواصل مع أوروبا بقيمها ومثلها ونظمها التي تؤمن بها، ولعل من عوامل الفشل القراءة المنقوصة، من جانب اتاتورك، للتاريخ الاوروبي، كذلك للتاريخ التركي. لكن من الأهمية الاشارة، هنا، إلى ان تركيا ما بين الحربين لم تكن تتعامل مع أوروبا واحدة، سواء على الصعيد السياسي أو المؤسساتي. إذ كانت أوروبا تشهد تمزقاً سياسياً هائلاً، تحوّل الى حروب مدمرة.

كما ان اوروبا كمشروع وكنموذج له تطلعات مشتركة وهوية محددة، تنموياً وسياسياً وفكرياً ومؤسساتياً، لم تكن ببساطة موجودة. ولم تكن تركيا اتاتورك بالتالي تجد مخاطباً لها في أوروبا يمكن ان يشكل نموذجاً متكاملاً قابلاً للمحاكاة. لذا كانت فكرة التغريب ومشروعه في تركيا، غير واضحي المعالم، وكان أمام اتاتورك ان يجرب على أكثر من صعيد فيكتسب مشروعه خصوصية فيها من الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي والماضي العثماني في آن معاً.

٣ ـ ما بعد الحرب العالمية الثانية

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، كان النظام العالمي يتشكل على قاعدة الثنائية القطبية التي تبلورت خلال السنوات القليلة التي تلت تلك الحرب: الكتلة الشيوعية من جهة، والكتلة الغربية الأوروبية والأميركية من جهة ثانية.

تركيا التي خاضت الحروب على امتداد سنوات وقرون مع جارها الشمالي، روسيا القيصرية، استطاعت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التعايش مع النظام الشيوعي في موسكو، غير أن تمدّد الكتلة الشيوعية إلى أوروبا الشرقية، كان مدعاة للقلق في أنقرة التي أصبحت مطوقة شمالاً وغرباً وشرقاً من دول شيوعية. ولكن هذا الوضع الجيوستراتيجي لتركيا شكل أيضاً عاملاً إضافياً، بل أساسياً لتقاطع مصالح الغرب ومصالح تركيا تحت أكثر من

مظلة أمنية واقتصادية وسياسية، وكان ذلك بداية مرحلة جديدة مهمة من تاريخ أوروبا، وكذلك من تاريخ تركيا. وبخلاف ما كان الوضع قبل الحرب العالمية الثانية، شهدت أوروبا الغربية (الغرب عموماً) مع انتهاء الحرب بداية تبرعم نظامٍ سيتبلور بصورة تدريجية، وينتظم في مؤسسات أمنية واقتصادية وسياسية سيكون لها شأن عظيم في الصراع الدولي، وفي تأثيرها في العلاقات التركية مع أوروبا الغربية.

أسفرت الحرب العالمية الثانية عن ظهور كتلة شيوعية ضخمة تضم تحت جناحيها شرق أوروبا، باستثناء اليونان، إضافة إلى الاتحاد السوفياتي. وأمام أوروبا الخارجة منهكة من حرب ضروس، أدت الولايات المتحدة دوراً حاسماً في ترجيح خيارات أوروبا الغربية، فكان دعم الدول الخارجة من الحرب، بل حتى توحيدها، هدفاً أميركياً لمواجهة المعسكر الشيوعي. وارتكزت الرؤية الأميركية على ركنين أساسيين : الأمن والتنمية الاقتصادية. وكان تأسيس حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ ومشروع مارشال لانهاض الاقتصاد الأوروبي، وكذلك اقتصاد الدول التي تدور في الفلك الأميركي، مثل تركيا واليونان.

وجدت تركيا في التطورات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، فرصة ذهبية لتحقيق مشروعها الغربي، فانضمت أمنياً إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢، وسعت منذ العام ١٩٥٩ لتكون جزءاً من المشروع الاقتصادي الجديد لأوروبا الذي أبصر النور في ما سمي السوق الأوروبية المشتركة العام ١٩٥٨ بعد توقيع اتفاقية روما (١٩٥٧) بين ألمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبور(٧).

وإذا كان موقع تركيا حيوياً للغرب، لتكون جزءاً من التحالف الغربي في مواجهة الشيوعيين، فإن تركيا نفسها الطامحة لتكون عضواً في النادي

---

(٧) أمين تشاركجي، «تركيا واتفاقية الوحدة الجمركية والتوقعات»، يني تركيا، العدد ٢، اذار / نيسان، ١٩٩٥، ص ١٧٤ (باللغة التركية).

الحضاري الغربي، كانت ترى أن عضويتها في المؤسسات الاقتصادية السياسية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) امتدادٌ طبيعي لعضويتها في المؤسسات الأمنية العسكرية الغربية (حلف شمال الأطلسي). وهذان البعدان، الأمني والحضاري والاقتصادي، كانا يعنيان بالنسبة لتركيا اكتمال مشروعها الغربي.

ولكن هنا تحديداً يقع سرّ العلاقة الملتبسة الأقرب إلى اللغز بين تركيا وأوروبا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبقدر ما كان البعد الأمني العسكري من هذه العلاقة واضحاً جداً، كان البعد الآخر، الاقتصادي السياسي، يقع في قلب العلاقة التي يختلط فيها التاريخ والثقافة والدين، لتشكل عوامل ما زالت حتى الآن عقبة كأداء أمام أن تكون تركيا عضواً شرعياً كاملاً في المشروع الحضاري لأوروبا الغربية، ثم في أوروبا الواحدة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية.

من اتفاقية انقرة حتى انقلاب ١٩٨٠

انضمت تركيا رسمياً إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ ليكون خطوة أولى في طموحها لتكون عضواً شرعياً في النادي الغربي الأوروبي، ثم كانت خطوتها الثانية والأهم على صعيد علاقتها بأوروبا عندما قدّمت في ٣١ تموز / يوليو ١٩٥٩ طلباً لتكون عضواً شريكاً في السوق الأوروبية المشتركة التي كانت نواتها اتفاقية روما عام ١٩٥٧.

وإذا كان الانضمام لحلف شمال الاطلسي أملته جزئياً الاعتبارات الأمنية في سياق التهويل بالخطر الشيوعي، فإن التنافس مع جارتها وعدوتها اللدود اليونان، كان حاسماً في الاسراع في تقديم طلب الشراكة، وذلك بعد شهرين فقط من تقديم اليونان طلباً للشراكة في المجموعة الأوروبية[٨].

(٨) اتيللا أرلب، علاقات تركيا والاتحاد الأوروبي في الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم، (أنقرة: ١٩٩٧)، ص ٩١ (باللغة التركية).

لقد كان مسؤولو الخارجية التركية يرون أن التنافس مع اليونان يقضي بأن تكون تركيا عضواً في كل المؤسسات التي توجد فيها اليونان، حتى لا تستخدم هذه الأخيرة المؤسسات الدولية التي تشارك فيها (والتي لا تشارك فيها تركيا) منبراً ضد تركيا، وكان الهاجس الأمني لأوروبا يدفعها للترحيب بالطلب التركي على رغم المخاوف من التأثيرات السلبية للاقتصاد التركي النامي في الاندماج الأوروبي.

وافقت المجموعة الأوروبية على طلب الشراكة اليونانية عام ١٩٦١، وبعد سنتين من تقديمه وافقت على الطلب التركي توقيع «اتفاق انقرة» في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٦٣.

يلحظ اتفاق أنقرة كما الاتفاق مع اليونان حق كل من الدولتين في أن تكون عضواً كاملاً في المجموعة الأوروبية بعد ثلاث مراحل(٩) :

١ ـ مرحلة تحضيرية؛

٢ ـ مرحلة انتقالية؛

٣ ـ انجاز الوحدة الجمركية.

مرت المرحلة الأولى دون أي عقبات أو مشكلات، فيما بدأت المرحلة الثانية الانتقالية بتقديم تركيا في أيار / مايو ١٩٦٧ طلباً للشروع فيها، وقد وقّع على البروتوكول الاضافي في تموز / يوليو ١٩٧٠. لكن عقد السبعينات كان عقد ارتفاع أسعار النفط وبداية افتراق أوروبا واليابان المتأثرتين بأزمة الطاقة، عن أميركا الأقل تأثراً، وكان كذلك عقد بداية الانفراج الدولي بين أميركا والاتحاد السوفياتي في ظل إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون. وأثرت هذه التطورات في موقع تركيا في أوروبا، إذ قلّ اهتمام الأخيرة بالهواجس الأمنية لتركيا التي راحت تقترب أكثر من الولايات المتحدة. كما أن التباين في الديناميات

---

(٩) توفيق سراج اوغلو، شراكة تركيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، (اسطنبول: ١٩٩٢)، ص ٣٢٩ وما بعدها (باللغة التركية).

السياسية والاقتصادية في أوروبا، وبين التطورات في تركيا، أخذ يتسع شيئاً فشيئاً.

وفي تركيا نفسها ظهر تياران افترقت وجهة نظرهما حيال الخطوة اللاحقة مع المجموعة الأوروبية، التيار الأول(١٠) تمثله الخارجية التركية، ويرى ضرورة التعجيل في عملية التغريب والتكامل مع أوروبا. أما التيار الثاني فكان يعكس آراء الأوساط الاقتصادية التي خشيت من التأثيرات السلبية في الاقتصاد التركي في أي خطوة لتنفيذ الوحدة الجمركية التي لحظها اتفاق انقرة ١٩٦٣. وهذه الأوساط لم تكن معارضة من حيث المبدأ للوحدة الجمركية، لكنها كانت تريد فترة تحضيرية بعيدة المدى. وبالفعل طلبت حكومة بولنت أجاويد عام ١٩٧٨ من المجموعة الأوروبية مهلة اضافية مدتها ٥ سنوات قبل الشروع في تنفيذ الوحدة الجمركية. وهنا دخلت العلاقات بين تركيا وأوروبا مرحلة من الانتظار والجمود.

في الوقت نفسه كانت اليونان ترى أن تجاوز مشكلاتها الاقتصادية الناجمة من الوحدة الجمركية مع المجموعة الأوروبية لن يكون ممكناً إلا بالذهاب إلى العضوية الكاملة فيها، وهذا ما حصل حين قُبلت اليونان عضواً كاملاً في المجموعة الأوروبية عام ١٩٨١، أي أنه حين كانت تركيا تبتعد عن المجموعة الأوروبية كانت اليونان تمضي إلى المزيد من الاندماج فيها.

كذلك حين أنهت اليونان حكم الطغمة العسكرية عام ١٩٧٤ ودخلت مرحلة الديموقراطية، كانت تركيا تشهد اضطرابات سياسية أواخر السبعينات توجت بانقلاب عسكري في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ شكّل ضربة قاسية للديموقراطية.

وهنا بدأت تتقدم مسائل حقوق الانسان والحريات والديموقراطية على المسائل الاقتصادية في العلاقة بين تركيا والمجموعة الأوروبية. وبينما كانت أوروبا تفرض على البرتغال واسبانيا واليونان تطبيق الديموقراطية شرطاً

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩٥.

أساسياً لقبولها في المجموعة، كانت تركيا تعتبر ذلك تدخلاً من أوروبا في شؤون تركيا الداخلية. كان الخلاف عميقاً ويقع في أساس رؤية كل طرف لمفهوم الحريات والديموقراطية.

في هذا الوقت جرى الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وقامت الثورة الإسلامية في إيران، وكان ذلك مدعاة لتوثيق العلاقات بين أميركا وتركيا اللتين وقعتا في النصف الأول من الثمانينات اتفاقات معونة عسكرية ومالية، كانت موضع ارتياح في انقرة، لأنها كسرت العزلة التي واجهتها من أميركا ومن أوروبا بعد احتلال تركيا لقبرص عام ١٩٧٤. لكن هذه الاتفاقات التي كانت تقرّب تركيا أكثر إلى واشنطن، كانت تبعدها أكثر عن أوروبا، ومع ذلك كانت عضوية اليونان الكاملة في المجموعة الأوروبية عام ١٩٨١ بين كل هذه التطورات، العامل الحاسم لعرقلة الطموح التركي المضي في المشروع التغريبي. فوفقاً للنظام الداخلي للمجموعة الأوروبية، يحق لكل دولة عضو استخدام حق النقض (الفيتو) حيال أي مسألة. ولم تفوّت أثينا الفرصة لاستخدام هذا الحق في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بمحاولات تركيا تعزيز علاقاتها مع المجموعة الأوروبية. وأصبحت اليونان عملياً، بوابة تركيا إلى أوروبا. ولما كانت هذه البوابة موصدة بإحكام، فقد انعكس ذلك توترات دائمة بين البلدين في ايجه وقبرص وحول قضايا الأقليات فيهما.

الثمانينات وانقلاب الأولويات

وأد انقلاب ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ الديموقراطية في تركيا، فحظر مجلس الأمن القومي جميع الأحزاب وزج بزعمائها في السجون أو وضعها في الاقامة الجبرية، وتكرّس التدخل العسكري في الحياة السياسية من خلال دستور ١٩٨٢ الذي شرّع مؤسسة مجلس الأمن القومي التي ترسم الخطوط الأساسية للسياسات التركية في الداخل والخارج. وشهدت الثمانينات كذلك، ولا سيما منذ العام ١٩٨٤، معاودة النشاط المسلح للأكراد عبر حزب العمال

الكردستاني، وفُرضت حال الطوارئ في المناطق الكردية، وجرت ملاحقة اتباع الحلّ السلمي الديموقراطي للمسألة الكردية.

وواجهت المجموعة الأوروبية هذه الصورة القاتمة لحال الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان بسياسة متشددة ومنتقدة، أسفرت عن تأجيل تنفيذ بعض البروتوكولات الموقعة مع تركيا، المالية منها خصوصاً، وتوالى وصول وفود هيئات وبعثات أوروبية للتحقق من أوضاع حقوق الانسان، وغالباً ما كانت تقارير هذه الهيئات سلبية للغاية.

مع العودة الخجولة للديموقراطية عام ١٩٨٣، تحسنت بعض الشيء العلاقة بين تركيا والمجموعة الأوروبية، فاجتمع مجدداً مجلس الشراكة بين الطرفين عام ١٩٨٦، وذلك عقب انقطاع دام سنوات. وحاول رئيس الحكومة التركية طورغوت أوزال الاستفادة من كوة النور التي لاحت، وتقدم بصورة مفاجئة في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٨٧ بطلب للعضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية، وكان الدافع الرئيسي وراء تقديم الطلب استمرار الرغبة التركية الدفينة في المضي قدماً في مشروعها التغريبي، ومواجهة العامل اليوناني ومواكبته، وهو الذي أكد دوره المؤثر جداً في عرقلة تقدم تركيا في اتجاه الاندماج في المجموعة الأوروبية. وأعاد وزير الخارجية التركي مسعود يلماز عام ١٩٨٨ التأكيد أن تركيا «مثلما هي عضو في مؤسسات غربية أخرى، يجب أن تكون عضواً في المجموعة الأوروبية»(١١).

استغرق درس الطلب التركي سنتين ونصف السنة وانتهى كما كان متوقعاً، إلى الرفض بسبب عدم ملاءمة المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تعيشها تركيا لهذه العضوية، لكن تمّ اتخاذ بعض التدابير التي تتيح التهيئة لاقامة وحدة جمركية، فضلاً عن تعاون مالي وصناعي وتكنولوجي بين الطرفين.

مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية ١٩٩١، شهد المحيط الإقليمي لتركيا تحولات كبرى، وظهرت خيارات تمس مباشرة المصالح

---

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

التركية، من ذلك استقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز، ومعظمها من المجتمعات الناطقة التركية، وتجمعها مع تركيا روابط العرق والدين واللغة والثقافة، فجرت محاولات لاقامة تجمع سياسي بين «الدول التركية» سعى إليه بقوة طورغوت اوزال، وانعقدت لذلك اجتماعات متعددة على مستوى الرؤساء والوزراء(١٢). غير أن عودة النفوذ الروسي، وتشابك مصالح «الدول التركية» مع أكثر من جهة أخرى (اميركا وأوروبا وروسيا وإيران) حال دون تفعيل أكبر «للخيار التركي» (نسبة إلى العامل التركي) دون إهماله كلياً من جانب أنقرة. كذلك سعى أوزال نفسه إلى إقامة تجمع اقتصادي للدول المطلة على البحر الأسود(١٣)، وعقد بدوره أكثر من اجتماع على مستوى القمة والوزراء والهيئات المالية، لكن الخلافات السياسية بين أعضاء «منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود» ما زالت عقبة أمام قيام هذه المنظمة بدور فاعل وأكثر تنسيقاً.

لكن اكتشاف محدودية آفاق الخيارات الجديدة، دفع مجدداً أنقرة في اتجاه تحريك خيار الوحدة الجمركية، خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي قد أعد خططاً لضم دول أوروبا الشرقية الشيوعية سابقاً إلى عضويته، الأمر الذي قد يؤخر فرص انضمام تركيا في المدى المنظور إلى عضوية الاتحاد.

وبعد مفاوضات صعبة، أقرّ مجلس الشراكة الأوروبية ـ التركية اتفاقية الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، على أن تدخل حيز التنفيذ مطلع العام ١٩٩٦، وهذا ما حدث بالفعل(١٤).

وإذ اعتبرت انقرة أن هذه الاتفاقية هي الخطوة الأخيرة قبل العضوية الكاملة، لم تجد في المقابل دول الاتحاد الأوروبي فيها سوى خطوة اقتصادية لا

---

(١٢) انظر تفاصيل ذلك في شؤون تركية، اعداد محمد نور الدين، العدد الثالث، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢؛ والعدد ١٤ شتاء ١٩٩٥.

(١٣) انظر حول هذه المنظمة: مجلة نقطة الاسبوعية التركية ١٨ ـ ٢٤ أيلول / سبتمبر ١٩٩٤، وصحيفة جمهوريت ٩ تموز / يوليو ١٩٩١.

(١٤) انظر فصل الوحدة الجمركية من كتاب تركيا في الزمن المتحوّل: قلق الهوية وصراع الخيارات، لمحمد نور الدين، (بيروت: دار رياض الريس للنشر، ١٩٩٧).

علاقة لها بشروط انضمام تركيا إلى الاتحاد. وإذ نص اتفاق الوحدة الجمركية على تقديم مساعدات مالية تقارب الملياري دولار إلى تركيا لدعم بعض الصناعات وتمكينها من المنافسة، كان «الفيتو» اليوناني جاهزاً لعرقلة تنفيذ البروتوكول المالي، بحيث إن تركيا تخسر سنوياً من جراء الوحدة الجمركية ما لا يقل عن ٢.٥ ـ ٣ مليارات دولار سنوياً، ما أثبت عدم عدالة هذه الوحدة، وحرّك مجدداً لدى العلمانيين، قبل الإسلاميين، انتقادات حادةٍ وداعيةٍ لإعادة النظر على الأقل في بعض شروطها المجحفة بحق تركيا.

غير أن الحدث الأهم في مسيرة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، كان اجتماع دول الاتحاد الأوروبي على مستوى القمة في لوكسمبور في ١٢ و١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، والذي أقرّ خططاً تهدف الى ضم إحدى عشرة دولة أوروبية شيوعية سابقاً إلى عضويته، وذلك على مرحلتين، الأولى تبدأ في نيسان / ابريل ١٩٩٨ مع كل من استونيا والمجر وبولونيا وتشيكيا وسلوفينيا وقبرص الجنوبية. أما المرحلة الثانية، فتشمل تقويم مدى جهوزية خمس دول أخرى للعضوية، هي بلغاريا ورومانيا وليتوانيا ولاتفيا وسلوفاكيا(١٥).

واللافت أن تركيا لم تدرج على لائحة الانتظار في هاتين المجموعتين، ولم تنل حتى مجرد وعد بالتباحث معها في مرحلة لاحقة حول امكان انضمامها للاتحاد الأوروبي. وكان رد فعل تركيا عنيفاً جداً، وتمثل في مقاطعة اجتماعات مجلس الشراكة وتجميد مشاركتها في كل الاجتماعات التي تعقدها مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي تشارك تركيا في عضويتها، وإعلان خطوات لاتحاد فيدرالي مع قبرص الشمالية التركية. وبدا من الخلافات الحادة والاتهامات المتبادلة بين الطرفين أن طريق تركيا إلى أوروبا، والذي بدأ منذ عهد «التنظيمات»، قد وصل بالفعل إلى طريق مسدود.

---

(١٥) انظر صحيفة جمهوريت، ١٤/١٢/١٩٩٧.

٤ ـ عوائق الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي

حدّد بروتوكول أنقرة ١٩٦٣ الهدف النهائي له أن تكون تركيا عضواً كامل العضوية في المجموعة الأوروبية. وبعد مرور ٣٥ عاماً، تبدو تركيا بعيدة جداً عن بلوغ هذا الهدف، في حين أن عدداً من الدول الأخرى استطاع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على رغم تأخره الزمني في طلب ذلك، مثل اسبانيا والبرتغال وغيرهما، بل إن دولاً بالكاد انهت حقبتها الشيوعية، في طورها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة المقبلة فيما تركيا غير موجودة حتى على لائحة الانتظار.

بعد بروتوكول أنقرة وحتى أواخر السبعينات، وتحديداً في العام ١٩٧٨، كانت علاقات تركيا مع السوق الأوروبية المشتركة طبيعية، وتتركز حول البعد الاقتصادي ومحوره الوحدة الجمركية. غير أن انقسام الأتراك أنفسهم حول هذه النقطة دفع حكومة بولنت أجاويد عام ١٩٧٨ إلى طلب تأجيل البت بمسألة الوحدة الجمركية خمس سنوات. وتزامن ذلك مع تطورات مهمة داخل تركيا، أبرزها الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠، والحملات التي استهدفت اليسار والأكراد خلال الثمانينات، الأمر الذي أخرج العلاقات التركية ـ الأوروبية من محورها السابق الوحيد، الاقتصادي، لتظهر متشعبة في اتجاه أكثر من محور، مثل الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان، بما في ذلك حق الأكراد في التعامل معهم كأقلية، فضلاً عن بروز أكبر لمشكلات خارجية كانت موجودة منذ السبعينات، مثل قضية قبرص واحتلال تركيا لقسمها الشمالي عام ١٩٧٤، والنزاعات الدائمة مع اليونان حول أكثر من قضية، ولكنها لم تكن تظهر على الأقل كشائبة في العلاقات التركية مع المجموعة الأوروبية.

ومنذ طي ملف «الوحدة الجمركية» أواخر السبعينات، بدأ يتوالى «تفريخ» العوائق التي تحول دون الانضمام الكامل لتركيا إلى المجموعة الأوروبية: حقوق الانسان والديموقراطية والحريات ومشكلة قبرص والخلافات مع اليونان، فضلاً عن المشكلات المزمنة للاقتصاد التركي، مثل التضخم والبطالة والعجز التجاري... إلخ، إلى أسباب أخرى كان يجري التطرق إليها تلميحاً. فما هي

حقيقة الأسباب التي تحول دون أن تكون تركيا عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي؟

سوف نحاول هنا إيجاز أبرز ما يشار إليه من أسباب حقيقية أمام انضمام تركيا إلى أوروبا، وذلك على النحو التالي :

أ ـ عدم الاستقرار الاقتصادي

اتسم الاقتصاد التركي حتى أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات بمركزية شديدة وسيطرة القطاع العام بصورة قوية على معظم المؤسسات الانتاجية. وعندما كان طورغوت اوزال رئيساً للجنة تخطيط الدولة عام ١٩٨٠، بدأ الاقتصاد التركي مسيرته نحو التحرر والاندماج في اقتصاد السوق العالمي المتمثل بصورة أساسية في اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يظضط). وبالفعل حققت التجارة التركية مع هذه الدول معدلات كبيرة بلغت (لجهة الواردات) في مطلع ١٩٩٧ نسبة ٦٧.٨ في المئة، منها ٥٢.٨ مع دول الاتحاد الأوروبي، بينما لم تتعد الواردات من العالم الإسلامي الـ ١٤.٢ في المئة[١٦]. وبلغت نسبة صادرات تركيا إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٥٥.٧ في المئة من مجمل صادرات تركيا، منها ٥٤.٤ في المئة إلى الاتحاد الأوروبي في مقابل ١٦.٥ في المئة صادرات إلى الدول الإسلامية[١٧].

على الرغم من كل ذلك، فإن دول الاتحاد الأوروبي ترى خللاً بنيوياً كبيراً في الاقتصاد التركي يحول دون استجابته لتطلبات العضوية الكاملة في الاتحاد، ومن ذلك نسبة التضخم العالية التي راوحت في السنوات الأخيرة بين ٦٠ و١٥٠ في المئة، ونسبة البطالة الكبيرة التي تقدّر بـ ١٥ . ٢٠ في المئة (٤ ملايين عاطل عن العمل)، والاختلال في توزيع الدخل بين الطبقات والمناطق. ولا بد لتذليل هذه العقبات من رصد مبالغ مالية ضخمة لا تقل عن ١٥ مليار دولار

---

(١٦) هيئة تخطيط الدولة، مؤشرات اقتصادية أساسية، أيلول (أنقرة: ١٩٩٧)، ص ٥٧ (باللغة التركية).

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٩.

لسنوات طويلة، وهذا يعني أن تركيا ستضع يدها على ٦٠ في المئة من صناديق الدعم والمساعدات الأوروبية(١٨)، وهذا ما لا تقدر عليه أوروبا في ظل المساعدات المطلوبة لدولها الأعضاء ولدول مرشحة للانضمام إلى عضويتها.

ب ـ التضخم السكاني

تشير مصادر الاتحاد الأوروبي إلى أن عدد سكان تركيا في حال استمرت نسبة التكاثر السكانية، سيبلغ ١٥٠ ـ ٢٠٠ مليون نسمة خلال القرن الواحد والعشرين(١٩)، وستكون تركيا بالتالي البلد الأكثر كثافة سكانية بين دول الاتحاد، وسيكون لها ثقلٌ سياسي يوازي كثافتها السكانية في البرلمان واللجان الأخرى، ويفوق الثقل الذي تتمتع به الآن كل من ألمانيا وفرنسا. فضلاً عن ذلك، سيكون أمام الأتراك حرية التنقل والاقامة، ما يرجح «احتلال» ما لا يقل عن عشرة ملايين تركي أوروبا خلال القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي يفاقم بصورة حادة مشكلة البطالة الموجودة أصلاً في دول الاتحاد الأوروبي، والتي تقدّر بـ ٢٠ في المئة(٢٠). وتعتبر ألمانيا المعارض الأول لانضمام تركيا، إذ يعيش على أراضيها ما لا يقل عن مليوني تركي، فيما وصل عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا عام ١٩٩٤ إلى ٤ ملايين، خصوصاً بعد توحيد الألمانيتين، الأمر الذي جعل الأتراك هدفاً مفضلاً لحملات الكراهية ضد الأجانب في ألمانيا، كما في دول أوروبية أخرى، فضلاً عن أسباب سياسية تتعلق بالتنافس بين البلدين في البلقان(٢١).

---

(١٨) محمد علي بيراند، «سببان لخوف أوروبا من تركيا»، صحيفة صباح التركية ١٩٩٧/٣/١٧.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) شاهين الباي، «هل تريد تركيا أن تكون أوروبية؟» صحيفة ميلليت التركية ١٩٩٧/٣/١٥.

(٢١) ملتيم بستانجي، «كيف تتشكل سياسة ألمانيا حيال تركيا؟» مجلة نقطة الاسبوعية التركية، العدد ٨٣٣، ٢٥ ـ ٣١ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨.

ج - الديموقراطية والحرية وحقوق الانسان

نكرنا أن البعد الاقتصادي كان غالباً على العلاقات بين تركيا وأوروبا حتى نهاية السبعينات. لكن مع استمرار الانفراجات في العلاقات الدولية، ثم انقلاب ١٩٨٠ العسكري، تقدمت مسائل مثل الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان على ما عداها في علاقات الطرفين، فانتقدت لجان الاتحاد الأوروبي التي كانت تزور تركيا باستمرار، أوضاع حقوق الانسان، والتعذيب الذي يمارس ضد السجناء، والملاحقات والاعتقالات لأسباب فكرية، وفرض حال الطوارىء في المناطق التي تشهد كثافة سكانية كردية، وحظر الأحزاب، وتقييد النشاطات ذات الطابع الديني أو العرقي، لكن غالباً ما ارتبط الحديث عن حقوق الانسان في تركيا بالمسألة الكردية، وحق أكرادها في نيل حقوق ثقافية وسياسية. وقد لمح بيان قمة دول الاتحاد بتاريخ ١٩٩٧/١٢/١٣ إلى الاقلية الكردية عبر دعوته أنقرة إلى «اظهار الاحترام للأقليات وحمايتها»(٢٢)، وهو ما كانت أنقرة وما زالت تعارضه بشدة، نظراً لارتباط ذلك بوحدة الكيان ومفهوم وحدة الأمة، حيث الجميع أمة واحدة هي الأمة التركية، ولا وجود لأقليات سوى ما نصت عليه معاهدة لوزان من أن الأقليات هي تلك غير المسلمة، أي أقليات دينية، مثل الأرمن واليونان واليهود. انطلاقاً من ذلك تعتبر أنقرة أن الحديث عن أقليات عرقية مثل الأكراد (أو العرب أو اللاز أو الشركس... إلخ) إنما يستهدف الوحدة التي لا تتجزأ للكيان. بل إن الرئيس التركي سليمان ديميريل ذهب في مطلع أيار / مايو ١٩٩٥ إلى اتهام الغرب علانية بأنه يريد تقسيم تركيا. وغالباً ما كانت دول الاتحاد الأوروبي تأسف لتدخل الجيش المباشر في الشأن السياسي، معتبرة ذلك انتقاصاً من الديموقراطية، إحدى القيم الأساسية في الحضارة الغربية، بل إن البرلمان الأوروبي وصف النظام التركي في نيسان / أبريل ١٩٨٥ بأنه «نظام الارهاب الدموي»(٢٣). ولم ينكر رئيس الحكومة

---

(٢٢) صحيفة جمهوريت التركية ١٩٩٧/١٢/١٤، ص ١٥.

(٣٢) احسان داغي، حقوق الانسان وعملية الديمقراطية، مؤتمر «تركيا وأوروبا»، (انقرة: ١٩٩٧)، ص ١٣٨ (باللغة التركية).

طورغوت أوزال في حينه ذلك بقوله «إن ما نحتاجه ويضمن العضوية في المجموعة الأوروبية هو تقوية الديموقراطية وتوسيع احترام حقوق الانسان»(٢٤). ومع أن تركيا حاولت تعديل الكثير من البنود الدستورية والقوانين في اتجاه تعزيز الحريات وحماية حقوق الانسان، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تجد ذلك كافياً، فيما تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى تراجع خطير على هذا الصعيد، بحيث إن تركيا كانت تعتبر عام ١٩٩١ من الدول التي تتمتع بـ «نصف حرية»، وتراجعت عام ١٩٩٢ إلى «الأقل حرية»، فيما حلّت عام ١٩٩٦ في المرتبة ٦٦ من أصل ٨٨ دولة، مع وجود ٣٨٦ صحافياً معتقلاً(٢٥).

إن مسألة الديموقراطية وحقوق الانسان ما زالت تحتل أولوية في علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا، وبيان المجلس الأوروبي في ١٩٩٧/١٢/١٣ أعاد التأكيد على ضرورة أن «تواصل تركيا إصلاحاتها السياسية وحمل التطبيقات في مجال حقوق الانسان إلى مستوى معايير الاتحاد الأوروبي»(٢٦).

د ـ المسألة القبرصية والعلاقات مع اليونان

شهد العام ١٩٦٠ إقامة جمهورية قبرص ذات المجموعتين الطائفيتين اليونانية والتركية وبضمانات كل من انكلترا وتركيا واليونان (٢٧)، بحيث لا يمكن تغيير صيغة الدولة دون موافقة الأطراف الضامنين للاتفاقية. الانقلاب العسكري الذي استهدف رئيس الجمهورية المطران مكاريوس عام ١٩٧٤، والدعوة لتوحيد البلاد مع اليونان، استدرجا التدخل العسكري التركي في تموز / يوليو ١٩٧٤ واحتلال القسم التركي الشمالي في الجزيرة، ومنذ ذلك الوقت صارت المسألة القبرصية إحدى عقبات تطبيع العلاقات بين تركيا ودول المجموعة الأوروبية التي تضع انسحاب القوات التركية من الجزيرة من جملة

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣.

(٢٥) صحيفة ميلليت ١٩٩٦/١٢/١٢.

(٢٦) صحيفة جمهوريت ١٩٩٧/١٢/١٤.

(٢٧) انظر عدنان حطيط، قبرص: الوجه الآخر للقضية، (بيروت: ١٩٨٧، الطبعة الأولى)، ص ٧٧ ـ ٨٧.

الشروط التي يتوجب على أنقرة تذليلها لقبولها عضواً في الاتحاد الأوروبي. ولا يمكن فصل المسألة القبرصية عن مجمل علاقات تركيا باليونان، بل هي (قبرص) إحدى متفرعات هذه العلاقة. وتختلف أنقرة مع أثينا كذلك حول حدود المياه الإقليمية في بحر إيجه والجرف القاري فيه، والمجال الجوي، كما حول وضع الأقلية التركية في شمال شرق اليونان (تراقيا الغربية)، ووضع البطريركية الأرثوذكسية في اسطنبول. وكادت الخلافات بين البلدين تتطور أكثر من مرة إلى نزاع مسلح شامل بينهما.

ويصر الاتحاد الأوروبي على حل النزاع بين تركيا واليونان قبل قبول تركيا في عضويته، ويدعو إلى إحالة الخلافات إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وهو ما تعارضه أنقرة. وجاءت مسألة بدء المحادثات بين الاتحاد وقبرص الجنوبية حول العضوية في الاتحاد الأوروبي، لتؤجج التوتر بين تركيا واليونان، كما بين تركيا والاتحاد الأوروبي، إذ أن تركيا تعتبر هذه الخطوة تمهيداً لإقامة وحدة غير مباشرة بين اليونان وقبرص الجنوبية من خلال الاتحاد الأوروبي، وهي تهدّد بإقامة وحدة مع قبرص الشمالية التركية كخطوة مضادة. وفي ضوء الخلافات التاريخية والجغرافية والسياسية الراهنة بين تركيا واليونان، فإن اللاعب اليوناني الذي يحق له استخدام «الفيتو» في المجلس الأوروبي، يشكل إحدى العقبات الأكثر تعقيداً أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

هـ ـ الاختلاف الحضاري

يرى كثيرون من الأتراك أن قائمة المعوقات أو الشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي أمام انضمام تركيا إليه هي تعجيزية، بل أكثر من ذلك مفتوحة ولا نهاية لها. وفي كل مرحلة كان الاتحاد الأوروبي يضيف شروطاً جديدة بحيث من المتعذر معرفة ما يريده الاتحاد الأوروبي من تركيا بدقة. وتعكس مواقف الاتحاد الأوروبي خيبة أمل كبيرة لدى النخبة الأتاتوركية العلمانية التي ارتضت القطع مع الماضي الإسلامي لتركيا ومع محيطها الإسلامي الحالي من أجل الدخول في «المستقبل» الحضاري الأوروبي. وعلى رغم مرور ٧٥ عاماً على التجربة «التغريبية» لتركيا، يجد «الكماليون» أنهم ما زالوا خارج النادي

الأوروبي وبعيداً عن «الحلم» الذي طالما تطلعوا إليه. وتدفع الشروط الأوروبية الكثيرة النخبة الكمالية إلى البحث عن «حلقة مفقودة» في العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

ويعيدنا البحث عن هذه الحلقة إلى مجمل ماضي العلاقات بين الطرفين منذ منشأ الدولة العثمانية وحتى اليوم. والإسلاميون في تركيا الذين يرون أن أوروبا ترفض تركيا لأنها دولة مسلمة، لم يعودوا وحدهم داخل دائرة هذا التفكير، بل إن العلمانيين الأتراك يلمحون إلى ذلك بين الفينة والأخرى، ويصفون الاتحاد الأوروبي بأنه نادٍ للمسيحيين فقط، وإن لم يتخلوا عن طموحهم التغريبي، لأنه يشكل أحد الأسس التي قامت عليها فلسفتهم، وانهياره يدفع هذه الفلسفة إلى الاهتزاز.

«لو أحرقنا كل القرائين وهدمنا كل الجوامع، فسنبقى في عين أوروبا عثمانيين. والعثماني يعني الإسلام: تراكم ظلامي وخطر وعدو». هذا الكلام للمفكر التركي جميل ميريتش (عام ١٩٧٩)، قد يعكس جانباً أساسياً من الحقيقة، لكنه يكتسب صدقية أكبر حين يرد على لسان الأوروبيين أنفسهم.

كثيرة هي العبارات والآراء التي ترد على لسان مفكرين وساسة أوروبيين (وأشهرهم الرئيس السابق للجنة الأوروبية جاك ديلور) وتعكس الاختلاف الحضاري والثقافي والديني بين أوروبا وتركيا. لكن اللقاء الذي عقدته الأحزاب الديموقراطية المسيحية في دول الاتحاد الأوروبي في الرابع من آذار / مارس ١٩٩٧ كان محطة بارزة، بل لعلها حاسمة في قطع دابر الشك وتبيان الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وما يضفي على الاجتماع والبيان الذي صدر عنه أهمية مضاعفة، أن سبعة من رؤساء الأحزاب الديموقراطية المسيحية التي شاركت في الاجتماع هم في آن رؤساء حكومات بلادهم (بلجيكا وألمانيا واسبانيا ولوكسمبور وايرلندا ونائب رئيس حكومة النمسا) فضلاً عن مشاركة رئيس اللجنة الأوروبية ورئيس البرلمان الأوروبي، ما يجعل آراءهم بصورة ما، موقفاً للاتحاد الأوروبي. جاء في البيان أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد، لأن أوروبا الآن هي في طور

«تطوير مشروعها الحضاري». وجاء تصريح الرئيس العام للأحزاب الديموقراطية المسيحية، وهو رئيس وزراء بلجيكا السابق ويلفريد مارتينز، بعد انتهاء الاجتماع مباشرة ليضع النقاط على الحروف: «نحن نؤيد تعاوناً مكثفاً جداً مع تركيا، ولكن مشروع أوروبا هو مشروع حضاري»(٢٨). وكذلك فعل الرئيس السابق للحكومة البلجيكية ليوتينديمانز عندما قال «يوجد اختلاف حضاري بين تركيا وأوروبا»(٢٩).

٥ ـ هل تريد تركيا فعلاً الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

شكلت مسألة الانضمام إلى المجموعة الأوروبية، أو بصورة أدق الانتماء إلى الغرب كمجموعة قيم ونظم ومثل، خياراً أساسياً لدى النخبة الكمالية في تركيا، بل أضحى هذا مع استمرار تحدي الاتجاهات الإسلامية للنظام الجديد، خياراً وحيداً لا بديل منه، وهذا ما عبّر عنه رئيس الحكومة مسعود يلماز في أيلول / سبتمبر ١٩٩١ عندما قال إن أمام تركيا واحداً من خيارين: الخيار الأوروبي أو خيار الدخول في عصر القرون الوسطى.

لقد شكل الخيار الأوروبي، والغربي عموماً، أحد أعمدة النظام الكمالي، واهتزازه كان يعني اهتزاز النظام. من هنا كانت الحكومات التركية المتعاقبة تؤكد على هذا الخيار في كل بياناتها الوزارية. حتى الحكومة التي شكّلها الإسلامي نجم الدين أربكان في حزيران / يونيو ١٩٩٦، أشارت إلى مواصلة الجهود لتعزيز الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

غير أن امتلاء الأدبيات العلمانية التركية بهذا التوجه لا يشكل سبباً كافياً للقول إن الاتراك، العلمانيين قبل الإسلاميين، مقتنعون به فعلاً، وذلك للأسباب التالية:

---

(٢٨) صحيفة ميلليت ١٩٩٧/٣/٥.

(٢٩) صحيفة ميلليت ١٩٩٧/٣/٦.

أولاً، لا توجد إرادة جامعة لدى مختلف فئات المجتمع التركي حول الدخول إلى الاتحاد الأوروبي. فإلى معارضة الإسلاميين، وهم يشكلون نسبة كبيرة من القوى المؤثرة في اتجاهات السياسة التركية، ولا يقتصر حضورهم على حزب واحد هو حزب الرفاه (الآن «الفضيلة»)، بل يتوزعون على مختلف الأحزاب العلمانية، فضلاً عن حضورهم القوي في القطاعات المدنية، التعليمية والاقتصادية، فإن العلمانيين أنفسهم غير مجمعين على رأي واحد.. وموقف حكومة أجاويد أواخر السبعينات، وموقف أجاويد نفسه من الوحدة الجمركية في منتصف التسعينات، ومعارضة قطاعات اقتصادية كثيرة للوحدة الجمركية (كخطوة لا بد منها نحو العضوية الكاملة)، مثال واضح على الانقسام التركي الداخلي؛

ثانياً، تعتبر مسألة السيادة في تركيا حساسة للغاية. والعضوية الكاملة تعني التخلي عن جانب كبير من القرارات السيادية، الأمر الذي يتيح أن تُرسم لتركيا سياسات لا تستطيع التواؤم معها لأسباب تاريخية وجغرافية، وتستثير لدى الأتراك نزعة الخوف من الأجنبي والشك التقليدي في مخططاته. وهذا يجعل التقدم نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي أكثر من خجول؛

ثالثاً، إن عضوية الاتحاد الأوروبي تستلزم احتراماً للديموقراطية وحقوق الانسان والحريات، وفي القلب من ذلك احترام الهويات الثقافية للأقليات. وتركيا في هذه النقطة تتعاطى بكثير من الريبة والحساسية، إذ أن الحديث عن الأقليات يرتبط كما أسلفنا، بوضع المسألة الكردية في تركيا، وسعي أكرادها للاعتراف بهم أقلية لها حقوقها الثقافية والسياسية. وتتحكم بالسلوك السياسي التركي إزاء هذه المسألة هواجس الماضي، ولا سيما اتفاقية سيفر ١٩٢٠ التي نصت على إقامة حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا. وعلى هذا يحاذر الاتراك بمختلف اتجاهاتهم السياسية، منح الاكراد ما يمكن أن يساعد على بلورة هويتهم الثقافية ووعيهم السياسي كأقلية عرقية مستقلة، منعاً لتعرض وحدة الكيان الذي رُسم في معاهدة لوزان ١٩٢٣، للخطر والتفكك. وعلى هذا فإن الالتزام التركي الكامل بحقوق الانسان كما يفهمها الاتحاد

الأوروبي، موضع شك كبير، ويشكل عقبة أمام انضمامهم للاتحاد؛

رابعاً، إن اشتراط التطبيق الكامل للديموقراطية للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، يصطدم بالدور المركزي للمؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسية، وبالتالي بجملة قيود على الحريات في الدستور والقوانين. في المقابل إن ارتباط قيام تركيا الحديثة من أنقاض الحرب العالمية الأولى بدور الجيش الذي كان يتزعمه مصطفى كمال في حرب التحرير الوطنية خلال الفترة ١٩١٨ ـ ١٩٢٣، أتاح لقيادته بعد عام ١٩٢٣ وحتى الآن، ممارسة دور أساسي في رسم الخطوط العريضة، وحتى التفصيلية للسياسات التركية داخلياً وخارجياً، ونُظر إلى الجيش من جانب الرأي العام، على أنه الضامن والحامي للجمهورية والعلمانية، ولوحدة البلاد. وعزز هذه الصورة عدم الاستقرار السياسي شبه الدائم والصراعات بين الأحزاب اليمينية واليسارية والإسلامية. ولذلك فإن تحقيق الديموقراطية الكاملة في البلاد يقتضي رفع تدخل الجيش في السياسة، الأمر الذي يواجه بمعارضة صلبة من المؤسسة العسكرية، وبالتالي يمكن القول إن الوضع المميز للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، والقيود المفروضة على حرية النشر والتعبير والنشاط السياسي، هي من العقبات الأساسية أمام الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي.

إن اجتماع هذه الاسباب، إلى ما سبقها من أسباب خارجية واقتصادية، يجعل مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، محاطة بكثير من الشكوك، وهي عوامل متداخلة، وبعضها ذو جذور تاريخية ودينية، ما يجعل من تذليلها ليس في المدى المنظور فحسب، بل في المدى البعيد كذلك، على جانب كبير من الصعوبة. وتركيا تتحمل جانباً من المعوقات أمام انضمامها إلى الجماعة الأوروبية. فهي إذ تلقي اللوم على الشروط «التعجيزية» لأوروبا، لم تحاول جدياً استجابة الشروط الأوروبية، مثل ترسيخ الحريات والديموقراطية واحترام حقوق الانسا، والسعي الجدي للجم التضخم الاقتصادي والتكاثر السكاني.

وإذا كان للأتراك أن يفكّروا بطريقة تأخذ في الاعتبار الهواجس التاريخية والاقطار المحيطة بالكيان، في ما يتصل بمسائل حقوق الانسان والديموقراطية

والحريات، فإن عليهم في هذه الحال أن يتوقفوا عن المطالبة بأن تكون بلادهم عضواً في الاتحاد الأوروبي، إذ لا يمكن التغاضي عن تلبية الشروط الأوروبية على هذا الصعيد والمطالبة في الوقت نفسه بالعضوية الكاملة.

وهذا الأمر يطرح تساؤلات مشروعة عما إذا كانت تركيا تريد فعلاً أن تكون جزءاً من الحضارة الغربية، وعما إذا كانت المطالبة بالعضوية في الاتحاد الأوروبي مجرد لافتة تستهدف الالتفاف على مسائل أخرى داخلية مثل الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، وخارجية مثل الصراع مع اليونان والتنافس مع العالمين العربي والإسلامي.

لكن أوروبا في المقابل، وكما بينا في مطلع هذه الدراسة، ما زالت تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني ـ الأوروبي منذ العام ١٤٥٣، وبيان رؤساء الأحزاب الديموقراطية المسيحية في ٤ آذار / مارس ١٩٩٧، والذي يشير إلى أن أوروبا في طور تطوير مشروعها الحضاري، وأن لا مكان لتركيا في هذا المشروع لكونها مختلفة حضارياً عن أوروبا، ليس سوى مؤشر جماعي ضمن مسلسل طويل من الآراء والتصريحات الفردية على رفض اندماج تركيا بأوروبا لأسباب حضارية ودينية وثقافية.

ملاحظات ختامية

على الرغم من سيطرة الأتراك العثمانيين على جزء واسع من أوروبا خلال الفترة الممتدة بين القرن الرابع عشر ومطلع القرن العشرين، إلا أن التطلع التركي نحو أوروبا خلال هذه الفترة لم يكن في اتجاه أن يكون جزءاً من حضارتها وقيمها ومثلها، بل حتى لم يسع للتفاعل الحضاري المتبادل. ومع أن الدولة العثمانية كانت على امتداد هذه الفترة لاعباً أساسياً ومؤثراً في الساحة الأوروبية، ومع أنها دخلت في لعبة الأحلاف الأوروبية ورجّحت أحياناً طرفاً على طرف آخر، إلا أن الادراك الأساسي المتبادل بين الأتراك والأوروبيين بقي في جوهره عدائياً يتكىء في جانب كبير منه على العامل الديني.

ولم تكن حركات الاصلاح التي بدأت تشهدها الدولة العثمانية منذ أواخر القرن الثامن عشر، واشتدت مع السلطان محمود الثاني، ثم مع «التنظيمات» الأولى والثانية ومع اعلان الدستور في القرن التاسع عشر، لتعني سعياً للانخراط في الحضارة الأوروبية بقدر ما كانت محاولات على غرار حركات الاصلاح الأخرى في العالمين العربي والإسلامي، لسلوك طريق التقدم مع الحفاظ على الهوية القومية / الدينية المتوارثة والمتأصلة.

وما كان للتطلع التركي نحو أوروبا أن يعني أن تكون البلاد جزءاً من الحضارة الغربية إلا مع مصطفى كمال أتاتورك منذ أعلن جمهوريته عام ١٩٢٣ وبادر بالفعل إلى الكثير من الاصلاحات والاجراءات التي تفيد اتجاه الأوربة. لكن مصطفى كمال الذي فهم الأوربة على أنها قطع مع الماضي الإسلامي لتركيا، لم يستطع أن يتجاوز الارث الثقيل للعداء المتبادل بين تركيا وأوروبا، والذي لم ينته مع تفكك السلطنة العثمانية عام ١٩١٨، بل بلغ ذروته بعد ذلك بسنتين في اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ التي مزقت، وإن على الورق فقط، تركيا إرباً.

ولذلك فإن رغبة اتاتورك في الانتماء إلى أوروبا، اكتفت بالأخذ ببعض المظاهر الاجتماعية والقانونية، ولم تلامس الكثير من العناصر المكوِّنة للحضارة الأوروبية. لكن أوروبا في عهد اتاتورك لم تكن تشكل نموذجاً موحداً يمكن الأخذ به على أكثر من صعيد. فهي بدورها كانت تعرف أنماطاً متعددة من النظم السياسية والتيارات الفكرية التي انتهت إلى الصدام المروع في الحرب العالمية الثانية.

السعي التركي للأخذ بأساليب الحضارة الغربية عرف تطوراً نوعياً بعد الحرب العالمية الثانية، والعقود التي تلت هذه الحرب شهدت محاولات تركية لإقامة علاقات تتسم بالثبات والانتظام. وساعد على ذلك أن النموذج الغربي - الأوروبي نفسه تبلور ضمن أشكال مؤسساتية كانت عاملاً مسهِّلاً في اتجاه تحديد طبيعة العلاقة التي تريد تركيا إقامتها مع أوروبا. وبرزت على هذا الصعيد منظمة حلف شمال الأطلسي، ومؤسسة السوق الأوروبية المشتركة.

وإذا كانت العلاقة مع حلف الأطلسي أتاحت لتركيا، ولاعتبارات أمنية وعسكرية، أن تكون عضواً لا يُستغنى عنه وأساسياً في هذه المنظمة، إلا أن العلاقة مع السوق الأوروبية المشتركة تداخلت في تحديدها وتوجيهها عوامل شديدة التعقيد، اقتصادية وسياسية وجغرافية وحضارية وثقافية ودينية، بحيث لم تعرف هذه العلاقة خطاً بيانياً متصاعداً، بل كانت في مدّ وجزر دائمين أدى العامل اليوناني والتردد التركي والتحفظ الأوروبي دوراً مهماً في ايصاله إلى طريق مسدود في نهاية العام ١٩٩٧.

تتحمل تركيا جانباً كبيراً من فشلها حتى الآن في أن تكون عضواً كاملاً في منظومة الحضارة الأوروبية، فهي لم تبذل ما يكفي من الجهود لتضع موضع التطبيق الكامل الكثير من مقومات الحضارة الأوروبية، مثل الديموقراطية واحترام حقوق الانسان وإشاعة الحريات، فضلاً عن حلّ نزاعاتها مع اليونان وتحسين أدائها الاقتصادي.

لكن إحدى مشكلات الفكر التركي العلماني أنه فهم أوْرَبة تركيا على أنها خطة ميكانيكية صرف، تتمثل في العضوية في مؤسسة الاتحاد الأوروبي. ولم يحاول هذ الفكر أن يفصل بين جوهر الأوربة، بمعنى الأخذ بأساليب التقدم، وبين عضوية الاتحاد الأوروبي. واتكاء الأتراك على كون جزء من بلادهم يقع في أراضي القارة الأوروبية، لا يمنحهم لوحده حق الادعاء بأنهم جزء من الحضارة الاوروبية، إذ يمكن للأتراك أن يكونوا أوروبيين دون أن يكونوا جزءاً من القارة الأوروبية، ويمكن لهم ألا يكونوا أوروبيين، وإن كانوا في قلب القارة الأوروبية. فالأوربة منظومة مفاهيم ومثل وقيم وليس مساحة جغرافية أو هيكلية مؤسساتية.

وبدورها تتحمل أوروبا جانباً أساسياً من فشل تركيا حتى الآن في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ فهي في كل مرة تضيف شرطاً جديداً يتعين على تركيا أن تنفذه قبل امكان انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، بحيث كبرت قائمة الشروط إلى درجة التعجيز. كما أن أوروبا لم تحدّد بدقة ولا في أي وقت ما الذي يتوجب على تركيا فعله لتكون مالكة للشروط التي تؤهلها للانضمام

إلى الاتحاد الأوروبي. فضلاً عن ذلك، فإن التصريحات الأوروبية المتكئة على أسس دينية، وهي كثيرة، كانت تخلق شكاً كبيراً لدى الأتراك في صدقية أوروبا لناحية الشروط التي تضعها، بحيث إنه حتى لو طبّقت تركيا كل الشروط الأوروبية، فإنها ستصطدم في النهاية بالعائق الديني، ويتأكد ذلك من خلال اجراء مقارنة بين ظروف كل من اليونان واسبانيا والبرتغال سابقاً، وظروف دول أوروبا الشرقية حالياً، أثناء قبولها أعضاء في الاتحاد أو أثناء وضعها على لائحة المرشحين للانضمام إليه. فوضع الحريات والديموقراطية وحقوق الانسان والاعتراف بالأقليات والاقتصاد في جميع هذه الدول لم يكن أفضل من وضع تركيا في مراحل متعددة، بل إن وضع تركيا في بعض هذه المسائل، ولا سيما الاقتصادي منها، أفضل مما هو في تلك الدول. وإذ اشترط الاتحاد الأوروبي على تركيا حل نزاعها مع اليونان وحل مشكلتها مع قبرص، فإنه لم يشترط ذلك على اليونان سابقاً وعلى قبرص حالياً. والأمثلة المشابهة متعددة.

إن عدم وضوح مطالب الاتحاد الأوروبي إزاء تركيا وكيله بمكيالين تجاه الدول المرشحة للانضمام إليه، من العوامل التي تثير لدى الاتراك الاحباط وخيبات الأمل المتكررة حيال صدقية أوروبا في التعامل معهم، وتثير في أعماقهم الشعور بأن العامل الجوهري في الرفض الأوروبي إنما هو عامل ديني.

إن تركيا اليوم وبعد الرفض القاطع والحاسم من الاتحاد الأوروبي لانضمامها إليه في قمة ١٢ ـ ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، أمام إعادة رسم خياراتها ومفهومها للتقدم، وبالتالي للأوربة. وإعادة قراءة موضوعية للتاريخ والواقع من جانب النخب الكمالية / العلمانية، قد يبلور ما تصبو إليه من الأخذ بسبل التقدم، سواء كان ذلك من خلال العضوية في الاتحاد الأوروبي وما تستلزمه، أو من خارجها. والأمر الثابت أن التطلع التركي نحو أوروبا بعد ٧٥ عاماً من تأسيس الجمهورية، بات في مهب الريح.

الأقليات الدينية والعرقية في تركيا

الجمهورية التركية، التي أعلن مصطفى كمال (أتاتورك لاحقاً) تأسيسها في ٢٩ تشرين الأول / اوكتوبر ١٩٢٣، والتي رُسمت حدودها النهائية في اتفاقية لوزان الدولية في ٢٤ تموز / يوليو من العام نفسه، هي، لجهة التعددية العرقية والدينية، استمرار للواقع الذي كانت عليه الدولة العثمانية على امتداد ستة قرون من عمرها، ووريثة لها وحاملة، بالتالي، لكل حساسياتها ومخاطرها واحتمالاتها.

غير أن ما يميز الجمهورية الكمالية (نسبة لمصطفى كمال) هو أنها نجحت في تقليص الحيّز المعترف به دولياً، الذي يُحدد بدقة مفهوم الأقليات وماهيتها. فالمواد من ٣٧ إلى ٤٤ من معاهدة لوزان حددت الأقليات في تركيا بتلك التي لا تعتنق الدين الإسلامي، وهي المجموعات المسيحية واليهودية إلى أخرى صغيرة وقليلة العدد. ويندرج الأرمن واليونانيون، بصفتهم مسيحيين، في عداد هذه الأقليات.

لقد حقق مصطفى كمال، بهذا المفهوم للأقليات، إنتصاراً واضحاً وأساسياً في سياق إعادة تركيبة الأمة وبناء الدولة، إذ أن اتفاقية «سيفر» (في ١٠ آب / أغسطس ١٩٢٠) أشارت في العديد من موادها إلى وجود أقليات على أساس عرقي (فضلاً عن الديني واللغوي) - المواد ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ على سبيل المثال - إضافة إلى أن هذه الإتفاقية اعترفت بقيام دولة أرمنية مستقلة يضم جزءٌ منها مساحات واسعة من الأراضي التي تشكل الآن شرق تركيا، وكذلك بقيام حكم ذاتي للأكراد في جنوب شرق تركيا.

اتفاقية لوزان، طوت عملياً صفحة اتفاقية سيفر، وأعادت تركيب تركيا جغرافياً وعرقياً ولغوياً من جديد. مسألة واحدة أبقتها اتفاقية لوزان «شوكة»

في خاصرة الكيان التركي الجديد، وهي الإقرار ليس فقط، بوجود أقليات غير مسلمة، بل منحها كذلك كامل الاستقلالية في إدارة شؤونها الدينية والتعليمية واللغوية والأحوال الشخصية وتشييد معابدها. عدا ذلك، نصت المادة ٤٤ من اتفاقية لوزان على نوع من «الحماية» أو «الوصاية» الدولية على حسن تطبيق البنود الخاصة بالأقليات غير المسلمة، عندما أشارت إلى حق أي عضو من أعضاء مجلس «عصبة الأمم» في أن يلفت انتباه المجلس إلى أي «خرق أو خطر خرق أي من هذه الالتزامات»، وإمكان اتخاذ المجلس «أي إجراء أو إعطاء توجيهات حسب ما تدعو الضرورة».

وقدانطلق مصطفى كمال، من «التفويض» الذي أعطي لجمهوريته (اللاحقة) ليمارس نهجاً عرف بـ«الكمالية»، وهو مجموع التدابير والممارسات والإصلاحات التي قام بها أتاتورك طول حكمه وحتى وفاته عام ١٩٣٢.

لقد أشارت اتفاقية لوزان إلى أقليات غير مسلمة، لكنّها لم تشر لا من قريب أو بعيد إلى أقليات مذهبية ضمن الدين الإسلامي، كانت تعاني الاضطهاد والقمع من جانب الأكثرية الحاكمة، بقدر ما كانت تعاني منه بعض الأقليات غير المسلمة.

وفي مقدمة هذه الأقليات المذهبية في المجتمع التركي، تأتي المجموعة العلوية. فهؤلاء العلويون، تعرّضوا، خاصة خلال القرن السادس عشر للميلاد، لمذابح على يد السلطات العثمانية بتهمة الولاء للشاه الشيعي في إيران. وإذ توارى العلويون، بمعتقداتهم وميولهم، بعيداً عن العلنية، كان أتاتورك، بمبدأ العلمانية (النافي للدين الإسلامي، كما فهمه أتاتورك وحلفاؤه)، يُعطي العلويين فرصة ليعاودوا نشاطهم ويحاولوا أن يكونوا شركاء في الجمهورية الجديدة. ومع استعدادهم الكامل وانخراطهم القوي في هذا الاتجاه، بان جلياً، أن «الذهنية السنية»، الموروثة من العهد العثماني في التعامل مع غير المسلمين، ما زالت تتحكم في العلاقة بين أركان النظام العلماني الجديد وبين العلويين، كفكر واتجاه، وليس كأفراد. بحيث أن العلمانيين الأتراك، بقدر ما كانوا «متطرفين» في عدائهم للتيارات الإسلامية، بقدر ما كانوا «إسلاميين»، بمعنى ما، في

علاقتهم مع العلوية. فبقي أفرادها بعيدين عن المشاركة الفعلية في إدارة الدولة، ولا سيما في المراكز الحساسة العسكرية والأمنية. ولم يُنظر إلى العلويين إلا بصفتهم «خزّاناً» للأصوات تتنافس على كسب ودّه، أحزاب العلمانية اليسارية.

وتحوّل هذا الواقع، مع مرور الوقت، إلى «مرارة» ثم إلى محاولة عمليّة لبلورة «هوية» علوية بدأت بوادرها في السبعينات وشهدت اندفاعاً قوياً في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات وما زالت حتى الآن.

إن «المسألة العلوية» في تركيا تشكل أحد أبرز أوجه الشقاق المذهبي، وعاملاً مهماً جداً في العلاقة بين المشروع الإسلامي الذي تحمله التيارات الإسلامية وبين الواقع التعددي في المجتمع، الذي يشكل عقبة أمام اندفاعة المشروع الإسلامي ويقلّل من فرص نجاحه الكامل، خاصة في حال وصل إلى السلطة.

لقد نجح مصطفى كمال، من خلال اتفاقية لوزان، في رسم «وحدة عرقية» للأمة التركية. وانطلاقاً من عدم اعتراف الاتفاقية أو عدم الإشارة إلى وجود أقليات عرقية، غير تركية، خلاف ما ورد في اتفاقية سيفر، نجح مصطفى كمال في فرض مفهوم عرقي يعتمد على أساس العرق التركي، واعتبار كل الأقوام المتواجدين على الأراضي التركية أتراكاً، دماً ولغةً وثقافةً وتراثاً. وهكذا ما عاد من وجود للمجموعات الأصغر عدداً. ورفع أتاتورك شعار «هنيئاً لمن يقول: أنا تركي»، وانطلاقاً من هذا المفهوم النافي للاعتراف بالآخر، حُرمت المجموعات العرقية غير التركية من التعبير عن هويتها وشخصيتها وتطلعاتها بلغاتها القومية، ومُنعت من فتح مدارس وجامعات ودور نشر ومحطات إذاعية وتلفزيونية تبث بلغتها. فالجميع، بموجب الكمالية، أتراك، لغةً وثقافةً وتراثاً.

وما كان لهذه السياسة الأتاتوركية حيال الأقليات العرقية، لتمرّ بدون قلاقل واضطرابات جسدتها عملياً الأقلية الكردية التي يُقدّر عددها اليوم بخمس السكان، أي حوالي ١٢ مليوناً وتتواجد بصورة رئيسية في مناطق جنوب شرق

تركيا، وذلك من طريق انتفاضات وتمرّدات لم تهدأ منذ العام ١٩٢٥ حتى اليوم، حيث يقوم حزب العمال الكردستاني منذ العام ١٩٨٤ بحرب عصابات مكثفة ضد القوات الحكومية التركية، في مسعى لاستقلال المناطق الكردية في جنوب شرق تركيا أو حتى منحها حكماً ذاتياً. ولا يبدو حتى الآن، في ظل هيمنة الجناح العلماني العسكري المتشدد على السلطة في تركيا، أن أحداً من القوى السياسية الرئيسية، علمانيين يساريين ويمينيين أو إسلاميين، في وارد الدعوة إلى منح الأكراد حقوقهم الثقافية، على الأقل، أو السماح لهم بالتعبير عن تطلعاتهم السياسية. وعلى هذا فإن المسألة الكردية، بصفتها قضية أقلية عرقية لكنها ذات حجم كبير عددياً، وبسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي يشكله تحرك حزب العمال الكردستاني؛ هي من العوامل التفتيتية القوية ليس فقط للمجتمع، بل كذلك، وهنا الأكثر خطورة، للكيان التركي. ويتوقف على كيفية التعاطي معها جانب كبير من مستقبل هذا الكيان.

إن بروز المسألتين العلوية والكردية، دون غيرهما من مشاكل المجموعات العرقية والدينية والمذهبية الأخرى، لا يقلل من الدور التفتيتي للمجتمع والكيان الذي يمكن أن تشكله هذه الأقليات، خاصة مع انتشار النزعة القومية والحريات وحقوق الإنسان، بعد انهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي. وإذا كانت أرمينيا، على سبيل المثال، قد عادت كدولة مستقلة بشكل كامل عام ١٩٩١ (بعد التفكك السوفياتي)، إلا أنها كانت مؤشراً على «عودة الروح» إلى المشكلة الأرمنية ببعدها التركي، والمتصلة بمطالبة الأرمن باستعادة أراضٍ تقع الآن ضمن الجمهورية التركية، مثل مناطق قارص وفان وارداخان وجوارها، خاصة أن معظم الأرمن الموجودين الآن في لبنان وسوريا وبعض المهاجر الغربية قد جاؤوا من المناطق من المناطق المتنازَع عليها تاريخياً بين تركيا وأرمينيا.

ولا يقل عنصر الأقلية اليونانية، ببعده الديني على الأقل، أهمية لجهة تأثيره على العلاقات التركية اليونانية، ولجهة الواقع القانوني للأقلية اليونانية في اسطنبول، حيث تسعى اليونان لتحويل الوضع القانوني لمقرّ البطريركية الأرثوذكسية الرئيسية في العالم، والموجودة في منطقة «فينير» باسطنبول، إلى

ما يشبه وضع الفاتيكان، أي دولة داخل الدولة التركية.

لقد نجحت الكمالية منذ العام ١٩٢٣ وحتى الآن في الحؤول دون تحوّل واقع الأقليات الدينية والمذهبية والعرقية في تركيا إلى عامل تفتيت فعلي للمجتمع والكيان، إلا أن واقع التطورات والأحداث طوال هذه الفترة يُظهر بوضوح أن مسألة الأقليات، ووعي أفرادها المتزايد لشخصيتهم المتميزة، والسعي المكثف لتجسيد هذه الهوية، سوف تشكل عاماً ضاغطاً بقوة على النظام في تركيا وأركان الإيديولوجيا الكمالية، في اتجاه البحث عن أشكال جديدة توفق بين التطلعات الخاصة للأقليات العرقية والدينية والمذهبية وبين الحفاظ على تركيا موحدة كياناً ومجتمعاً. وما لم تنجح مختلف الأطراف المعنية مباشرة بهذه المسألة، في التوصل إلى صيغة تعيد بناء المجتمع والدولة على أسس جديدة، أكثر معاصرة واستيعاباً للحقائق، فإن مسألة الأقليات في تركيا مرشحة لتتخذ أشكالاً أقل ما يمكن أن يُقال فيها إنها ستكون مهددة لأسس الكيان والإيديولوجيا التي رسمها مصطفى كمال اتاتورك وما زال خلفاؤه أمناء لها حتى الآن.

أ- الأقليات الدينية والمذهبية

١ - العلويون

إذ يناهز عدد المسلمين في تركيا ٩٩ في المئة من عدد السكان، فإن الطائفة العلوية تمثل حالة فريدة وملتبسة في علاقاتها بالنظام العلماني كما في علاقاتها بالأكثرية السنيّة. ولا يصحّ أن نصنف الكتلة العلوية بـ«الأقلية» في ظل التقديرات التي تشير إلى أن عدد العلويين في تركيا يُقارب العشرين مليوناً.

ويتوزع العلويون أساساً على ثلاثة أعراق: العرب والأكراد والأتراك.

ويُطلق على العلويين العرب اسم النصيريين، ويناهز عددهم الثلاثمئة ألف نسمة يتواجد معظمهم في لواء الاسكندرون (يُطلق عليه الأتراك اسم «هتاي»)، فيما يتوزع آخرون في أضنة (٣٠ ألفاً) ومرسين (١٢ ألفاً)، إضافة إلى

اسطنبول وأنقرة. لغتهم الأم العربية.

أما العلويين الأكراد، فيُقدّر عددهم بحوالي ٣٠ في المئة من مجموع الأكراد وحوالي خمس العلويين ككل، أي حوالي أربعة ملايين نسمة، يتواجدون في محافظات وسط، وجنوب شرق الأناضول ولاسيما في بينغول وتونجيلي وارزنجان وسيواس ويوزغات وايلازيغ وملاطياً وقهرمان مراش وقيصري وتشوروم وفي محافظات أخرى. لغة العلويين الأكراد، الكردية، ويتكلم قسم منهم الزازائية.

أما العلويون الأتراك، فيقطنون بصورة أساسية في بقع جغرافية متصلة ببعضها البعض تشكل الأناضول الداخلي، امتداداً إلى غربه، مع تواجد قليل على ساحل البحر الأسود. أما المحافظات التي يتواجدون فيها بكثافة فهي: سيواس، طوقات، يوزغات، نيفشهر تشوروم، أماسيا، قهرمان مراش وأرزنجان.

ويُطلق على العلويين الأتراك أسماء عدة منها: العلويون، قيزيل باش (الرأس الأحمر). كما يتلقبون بألقاب أخرى محلية تبعاً للمنطقة التي يقطنون فيها. وإذ لا يرد مصطلح «علوي» في الإحصاءات الرسمية، فإن التقديرات حول عددهم تتفاوت من مصدر إلى آخر. وإذ يرجح البعض أن يكون عددهم ١٠ ـ ١٤ مليوناً، فإن الرقم الأقرب إلى الدقة هو ١٨ ـ ٢٠ مليوناً، علماً أن العلويين أنفسهم يرفعون العدد إلى ٢٥ مليوناً.

المعتقدات العلوية

نظراً للاضطهاد الذي واجهه العلويون في تركيا على يد السلطات العثمانية، بدءاً من مطلع القرن السادس عشر للميلاد، فإن المعلومات حول معتقداتهم اتسمت بالغموض والتشويش. لكن من الثابت أن المتصوف الكبير حاجي بكتاش يحتلّ مكانة رئيسية في العقيدة العلوية، حيث امتزج فكره (عاش بين ١٢١٠ و ١٢٧١ ميلادية) عند قدومه إلى الأناضول بالفكر العلوي ولم يعد

ممكناً الحديث عن العلوية دون البكتاشية. ومع أن العلوية في تركيا تتقاطع بصورة مذهلة مع الفكر الشيعي الاثني عشري، إلا أن الكتمان والتقية في ممارسة العبادات أنتجت لاحقاً نمطاً خاصاً من الطقوس الدينية لا يمت بصلة إلى العبادات المعروفة إسلامياً، ويحتلّ «بيت الجمع» أو بيت الاجتماع، عند العلوية، مكانة الجامع عند المسلمين، ويمارسون فيه عباداتهم.

الجمهورية والخروج إلى النور

ظهر العلويون في التاريخ السياسي للدولة العثمانية، كمناصرين وأتباع للدولة الصفوية الشيعية في إيران، لذا ذهبوا ضحية الصراع الصفوي - العثماني في مطلع القرن السادس عشر للميلاد حيث اتهمهم السلطانان بايزيد الثاني وسليم الأول بالولاء للصفويين، وأعملا السيف فيهم عامي ١٥١١ و ١٥١٣ ميلادية. وتوارى العلويون منذ تلك الفترة عن الساحة وانطووا على أنفسهم، إلى أن أعلن مصطفى كمال اتاتورك حرب التحرير الوطنية بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٣ والتي انتهت إلى رسم حدود تركيا كما هي عليها اليوم وإعلانها جمهورية.

وكان إعلان الجمهورية، ثم اصلاحات مصطفى كمال التي من بينها اعتماد العلمنة لأول مرة في تركيا؛ موضع ترحيب وسرور وتأييد مطلق من جانب العلويين الأتراك الذي وجدوا في هذه الخطوات فرصة مهمة وذهبية للخروج إلى النور لأول مرة بعد أربعة قرون من الاضطهاد. وهكذا أضحى العلويون الدعامة الأساسية للنظام الجمهوري العلماني في تركيا. ولا غرو أن يرفع العلويون في جميع مناسباتهم إلى جانب صورتي حاجي بكتاش والإمام علي بن أبي طالب صورة مصطفى كمال اتاتورك أيضاً.

استمرار الحذر

مع كل ذلك، ورغم التحسن الكبير الذي طرأ على وضع المجتمع العلوي في تركيا، استمر العلويون في حذرهم من السلطة، واستمروا بعيدين عن الوظائف العليا وعاطلين عن العمل، خاصة أن معظمهم كان يقطن بعيداً عن الغرب التركي والمدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة. وكان مدى انفتاح الدولة على الإسلاميين أو عدم انفتاحها، مقياساً لتقدم العلاقة أو تراجعها بينها وبين العلويين. وعادت مخاوف العلويين إلى الظهور في الفترات التي كانت تشهد ميلاً إسلامياً لدى الحكومات التركية، مع «السياسة الإسلامية» التي اتبعها رئيس حكومات الخمسينات عدنان مندريس، وحكومات الائتلاف التي شارك فيها حزب السلامة الوطني الإسلامي بزعامة نجم الدين أربكان في السبعينات، وكذلك البعد الإسلامي في سياسات رئيس الحكومة، فرئيس الجمهورية، طورغوت اوزال في الثمانينات ومطلع التسعينات. وقد مارس النظام التركي عموماً، من جهة، تشدّداً علمانياً حيال الحركات الإسلامية، فيما كان النظام نفسه يتحرك ، من جهة ثانية، بـ «ذهنية إسلامية سنيّة» حيال العلويين، بحيث كان يشعر هؤلاء بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. لا بل مورست أعمال عنف ضد العلويين في أواخر السبعينات وفي النصف الأول من التسعينات، ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى العلويين، فيما كانت أصابع الاتهام تشير إلى تواطوء القوى الأمنية في هذه المجازر.

ويُعتبر انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ محطة سوداء في تاريخ العلويين. إذ أقرّ النظام العسكري الجديد، في سياق تعزيز الاتجاهات الإسلامية السنيّة، إدخال تدريس الدين، مادةً إلزامية في جميع المدارس، مع تضمينها دستور العام ١٩٨٢ الذي ما زال معمولاً به حتى الآن. كما شجع هذا النظام تشييد الجوامع في القرى والمناطق العلوية. وقد أصابت ممارسات إنقلابيي ١٩٨٠، بأذى بالغ، أحزاب اليسار العلماني، وانعكس ذلك على العلويين الذين يُشكلون القاعدة الأساسية والعريضة لهذه الأحزاب.

البيان العلوي

وتبعاً لذلك، كانت الثمانينات بداية ظهور تململ واضح من جانب العلويين مما يجري حولهم وضدهم. وكان ما سُمّي بالبيان العلوي الذي أصدره مثقفون علمانيون من كل الطوائف والمذاهب والأعراق، حدثاً مهماً ومحطة بارزة في مسيرة علويّي تركيا، إذ طرح هذا البيان (صدر في آذار ١٩٨٩)، ولأول مرة في تركيا وبجرأة نادرة، المسألة العلوية في تركيا على النحو التالي:

- إن العلوية جناح من الإسلام الموجود في تركيا.

- يعيش في تركيا عشرون مليون علوي.

- إن المسلمين السنّة في تركيا لا يعرفون شيئاً عن العلويين، بل تحكم سلوكهم الأحكام المسبقة والشائعات التي انتشرت منذ العهد العثماني وما زالت. وليس من حق هذه الذهنية العثمانية أن تعيش في هذا العصر.

- إن رئاسة الشؤون الدينية تمثل فقط الإسلام السني في تركيا.

- في المقابل، تعمل الدولة على تجاهل وجود العلويين، وإظهار تركيا على أنها دولة سنية في حين أن ثلث السكان هم من العلويين.

- مع أن اضطهاد العلويين انتهى مع تأسيس الجمهورية، إلا أن الضغوطات النفسية والسياسية والاجتماعية ما زالت مستمرة، بحيث لم يستطع العلويون بعد استخدام حقّهم في حرية التفكير والمعتقد الديني والقناعات التي كفلتها شرعة حقوق الإنسان والمادة ٢٤ من الدستور التركي.

- إن الإعلام، بمختلف وسائله، لا يُقدّم معلومات كثيرة عن العلويين: شخصياتهم، أعيادهم، أشعارهم، موسيقاهم وفولكلورهم.

- على الدولة منع رئاسة الشؤون الدينية من إقامة جوامع في القرى العلوية أو إرسال أئمة مساجد إليها.

- هناك دعاية ضد العلويين في المدارس. ويجب إلغاء مادة الدين الإجبارية في المدارس، لأن هذا يخالف مبدأ علمانية الدولة.

ومنذ صدور البيان العلوي، قام العلويون بمحاولات عديدة لإثارة أوضاعهم ورفعها إلى العلن. وشجّع على تكثيف تحركهم الإشارات التمييزية التي كانت تصدر أحياناً من كبار مسؤولي الدولة، ومن بينهم رئيس الجمهورية الراحل طورغوت أوزال، الذي اتخذ في العام ١٩٩٠ مواقف مذهبية حيال دخول الدبابات السوفياتية حينها إلى باكو عاصمة اذربيجان، وتجاهل سحق الدبابات للثورة الأذربيجانية بقوله: «إنهم شيعة (الآذريّون)، ونحن سنّة». ويرى المفكر العلوي المعروف عز الدين دوغان أن موقف اوزال هذا «يُظهر الخلل الكبير جداً في إدارة الجمهورية التركية». فيما يشير المفكر العلوي الآخر جمال شينير إلى أن رفض نظام ١٢ أيلول ١٩٨٠ الانقلابي للعلويين، لم يكن موجوداً من قبل.

الإحياء العلوي

تبعاً لذلك، تكاثرت في السنوات الأخيرة الجمعيات التي تُعنى بإحياء الثقافة العلوية، وهي مظهر من الوعي، الذي يزداد، للهوية العلوية والرغبة في حضور أكثر فاعلية في الساحة السياسية والاجتماعية في تركيا.

وقد برزت المطالب العلوية بصورة واضحة ومحددة في بيان مشترك أصدرته مجموعة جمعيات وهيئات علوية، ونُشر بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٣٠، وقد جاء في خطوطه الرئيسية ما يلي:

- إلغاء إيديولوجية الدولة السنيّة وجعل الدولة مدنية.

- رفع دعم الدولة لرئاسة الشؤون الدينية، ومواجهة كل طائفة بنفسها لاحتياجاتها الدينية. وبالتالي، قطع كل الدعم المخصص من الميزانية العامة لرئاسة الشؤون الدينية. وفي ذلك خدمة للسلم الأهلي.

- يجب تطبيق مفهوم الدولة العلمانية بصورة كاملة غير منقوصة، ومعاقبة الأفكار المعادية للعلمانية، وبالتالي للديمقراطية، لكي تحيا العلمانية والديمقراطية.

- يجب إلغاء التعليم الديني السنّي من المدارس من أجل ضمان فعلي للسلام الأهلي.

- إلغاء المواد المخالفة للعلمانية ولمفهوم المجتمع المدني والديمقراطية من الدستور.

- رفع الحظر السياسي على المنظمات الجماهيرية وطلاب الجامعات ورجال العلم والعمال.

- إنهاء سيطرة عرق محدّد وتوسيع حقوق المواطنية.

- يجب التطبيق الكامل دون نقصان أو قيود، للمواثيق الدولية في تركيا.

العلويون بين الاستقلال والإنكار

تبدو مطالب تشريع «بيوت الجمع»، أي مراكز العبادة والثقافة عند العلويين، أو تمثيلهم في رئاسة الشؤون الدينية، أو إقامة رئاسة شؤون دينية خاصة بهم، وكذلك إلغاء تدريس مادة الدين في مدارسهم على الأقل؛ هي المحور الأكثر حساسية من هذه المطالب.

وتكاد مواقف الأطراف غير العلوية، من رئاسة الشؤون الدينية، والحركات الإسلامية، الصوفية منها والسياسية، تتّفق على معارضة اعتبار العلوية ديناً أو مذهباً أو حتى جناحاً أو تياراً في الإسلام. فيما تقف الدولة (العلمانية) موقفاً أقرب إلى استغلال النقمة العلوية، منه إلى التجاوب مع رغبات العلويين ومطالبهم.

رئيس رئاسة الشؤون الدينية في تركيا، محمد نوري يلماز، يقول حول مطلب تمثيل العلويين في الرئاسة الدينية (ميلليت ١٩٩٤/١١/١٥): «إن الرئاسة ليست مدافعاً عن مذهب محدد. إنها ممثلة للإسلام. وكما أن الرئاسة لا تعامل أحداً بصورة استثنائية، فهي لا تنظر بحرارة إلى مطالب المعاملة الخاصة». ويرفض يلماز الاعتراف بالعلوية ديناً أو مذهباً إسلامياً: «إن ادعاء

كونهم امتداداً في الأناضول للمعركة السياسية التي بدأت قبل ٤٠٠ سنة لا يفيد انساناً في بلدنا اليوم بشيء. نحن مقتنعون بأن الصورة العلوية التي يحاول المثقفون العلويون تعميمها في الإعلام والصحافة، خاطئة. إن إظهار العلوية كدين جديد أو كمذهب جديد، والمطالبة بحلّ هذه المسألة، ناتج عن عدم المعرفة بمسيرة العلوية".

وكانت مجلة رئاسة الشؤون الدينية قد نشرت في أحد أعدادها، مقالة تنتقد بشدة العلويّين: «يقولون ليتمثل العلويون في رئاسة الشؤون الدينية. كم ذلك خاطىء. هل العلويون دين؟ لا. هل هم مذهب؟ لا. هل هم طريقة؟ لا. إذن لماذا وكيف سيتمثلون؟».

ويتحدث باللهجة نفسها إمام أحد الجوامع قائلاً: «ليس من شيء اسمه العلوية. إنهم مواطنون أتراك. ولا وجود لهذا المذهب. وعددهم لا يتجاوز السبعة ملايين». ويقول آخر: «لا شيء اسمه علوية. كل واحد كان مسلماً. حتى الجمهورية الأولى كانت مسلمة في الصفحة الأولى من الدستور».

ولا يختلف رأي حزب «الرفاه» الإسلامي، عن رأي رئاسة الشؤون الدينية. فالنائب والوزير السابق عبد اللطيف شينير يصف أماكن عبادة العلويين بأنها «أماكن تسلية». ولا يعتبر العلوية مذهباً، وبالتالي من غير الممكن، برأي شينير، تمثيلها في رئاسة الشؤون الدينية.

ومع ذلك، فإن حزب الرفاه يسعى دائماً إلى اكتساب تأييد القاعدة العلوية التي ما زالت عصيّة على اختراق الحركات الإسلامية لها. وباستثناء حالات محدودة في انضمام رؤساء بلديات علوية، أو غيرهم إلى حزب الرفاه، فإن التأييد العلوي التقليدي كان يذهب دائماً إلى الأحزاب الأكثر علمانية، التي كانت تتمثل في حزب الشعب الجمهوري، غير أن الأحداث الدموية التي تكررت ضد العلويين في سيواس عام ١٩٩٣ وفي ضاحية «غازي عثمان باشا» باسطنبول عام ١٩٩٥، في ظل حكومات كان يشارك فيها حزب الشعب الجمهوري، واتّهمت جهات في الدولة بالتورط بها؛ شكّلت صدمة للعلويين، وكانت مفترقاً لتعديل ولائهم التقليدي لأحزاب اليسار العلماني في اتجاه

البحث عن خيارات أخرى. وبالفعل، ظهرت لأول مرة في تاريخ تركيا، أحزاب، بهذا الحجم أو ذاك، تدّعي أنها «علوية» وتهدف إلى أن تكون معبّرة عن هوية العلويين وشخصيتهم ومطالبهم وطموحاتهم. ومن غير الواضح مدى إمكانية هذه الأحزاب في النجاح واكتساب جزء من القاعدة العلوية، بعد سنوات وعقود من التأييد التقليدي لليسار العلماني.

أما على صعيد الدولة، فإن معظم المسؤولين يتعاطون بحذر شديد مع «الصحوة العلوية». فهم من جهة، علمانيون يجدون في الأصوات العلوية مصدراً أساسياً لدعم العلمانية؛ ومن جهة ثانية، لا يستطيعون الخروج من «الذهنيّة السنيّة»، وريثة قرون من السيطرة على السلطة. وكانت الدولة، والأحزاب التي تكون في السلطة، تقترب من العلويين ومطالبهم بمقدار تعاظم قوة التيار الإسلامي، وتبتعد عنهم، كلما ابتعد شبح «الخطر الإسلامي». أي أن النظام التركي نظر إلى العلويين مجرد أداة تُستخدم عند الحاجة لحماية نفسه من الإسلاميين، ولهذا تعدّدت محاولات الأحزاب ولا سيما التي كانت في السلطة منذ أوائل التسعينات وحتى اليوم، للإنفتاح على الكتلة العلوية، فشارك مسؤولون، ومنهم رئيس الجمهورية سليمان ديميريل، في احتفالات حاجي بكتاش العلوية في العام ١٩٩٤ للمرة الأولى في تاريخ تركيا. ودعا بعض الوزراء إلى تحقيق بعض المطالب العلوية، مثل تشريع بيوت عبادتهم وفتح معاهد لتخريج أئمة خاصة بالعلويين وبالتالي «تصحيح الخطأ»، بتعبير أحد زعماء حزب الطريق المستقيم. وفي عهد حكومة مسعود يلماز، خصصت الدولة جزءاً من ميزانيتها دعماً لبعض الجمعيات العلوية.

إنّ «المسألة العلوية» تُضيف بنداً أساسياً إلى «لائحة» القضايا المصيرية التي تشغل بال تركيا، إضافة إلى المسألة الكردية، والنزاع العلماني - الإسلامي، والمشكلات الاقتصادية والإقليمية. وأهمية المسألة العلوية أنها تطال ذهنية متجذرة في الدولة عمرها مئات السنين، لم تستطع التجربة العلمانية منذ ثلاثة أرباع القرن، أن تمحوها أو حتى تخفف منها. ومن هنا الصعوبة والشراسة، التي قد تتخذها في المستقبل أية مواجهة بين الأطراف المعنية بهذه

المسألة. وعلى ضوء المسار الذي ستتخذه المسألة العلوية، يتوقف جانب كبير من صورة الدولة والمجتمع والكيان وبالتالي مستقبل تركيا.

٢ ـ اليهود

تشير تقديرات العام ١٩٩٢ إلى أن عدد أعضاء الجالية اليهودية في تركيا لا يتجاوز الخمسة وعشرين ألفاً. ومع ذلك، حظيت علاقتهم بمركز السلطة، منذ نزوحهم من اسبانيا بعد العام ١٤٩٢ إلى الدولة العثمانية، باهتمام المؤرخين والباحثين، ونُسب إليهم دورٌ بارز في العديد من المحطات التاريخية الفاصلة في التاريخ التركي الحديث. وأسهم تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، في منح اليهود الأتراك قوة إضافية، إلى قوتهم الاقتصادية والإعلامية. ومع أن هذا الدور بقي كامناً وبعيداً عن الأضواء، إلا أن بدء محادثات التسوية بين العرب وإسرائيل في مدريد خريف ١٩٩١، وما كان سبقها من تقارب فلسطيني - إسرائيلي بعد الاعتراف الفلسطيني الضمني عام ١٩٨٨ بوجود الكيان الصهيوني؛ كان مشجعاً ليهود تركيا للتخلي عن حذرهم، والخروج إلى دائرة النشاط العلني المستمر حتى الآن.

الأكثرية الساحقة من يهود الدولة العثمانية جاؤوا إليها من اسبانيا في العام ١٤٩٢، بعد سقوط الأندلس بيد الكاثوليك، وتخيير محاكم التفتيش لهم بين اعتناق المسيحية أو المغادرة. وفضلت فئة منهم، تقارب المئة ألف، أن تقصد الدولة العثمانية، اسطنبول تحديداً، حيث شارك أفرادها، بفعالية، بحكم معرفتها باللغات الأجنبية وخبرتها في شؤون المال، في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، كما استطاع البعض منهم الوصول إلي مراكز إدارية رفيعة المستوى. وعاشوا على امتداد قرون في مناخ من التسامح والحرية، خلاف ما كان عليه وضع اليهود في الدول الأوروبية الأخرى. غير أن بدء ظهور دعوات يهودية، منذ مطلع القرن السابع عشر، إلى العودة إلى «أرض الميعاد»، كان بداية تراجع دور اليهود في الدولة، مما ساعد على تعاظم النفوذ الأرمني داخل السلطنة.

ومع اشتداد النشاط الصهيوني للعودة إلى فلسطين، من النصف الثاني من

القرن التاسع عشر، قام اليهود الأتراك بدور بارز في حركة «الاتحاد والترقي» الهادفة إلى إسقاط نظام السلطنة. وكان انهيار السلطنة ذاتها في نهاية الحرب العالمية الأولى، شرطاً أساسياً لوضع «وعد بلفور» الإنكليزي لتأسيس وطن يهودي في فلسطين، موضع التنفيذ. وجاء إعلان الجمهورية في تركيا، عام ١٩٢٣، لينعكس في جانب منه، سلباً على كل الأقليات غير المسلمة، الأرمنية واليونانية واليهودية، ذلك أن ضريبة عُرفت بـ «ضريبة الثروات»، فُرضت لاحقاً على هذه الأقليات بمقدار عشرة في المئة على الفرد الواحد. وتسبّب ذلك في إفقار معظم أفراد هذه الأقليات واضطرارهم للهجرة إلى الخارج. ومن هؤلاء اليهود بحيث لم يبق منهم عشية تأسيس دولة إسرائيل سوى ثلاثين ألفاً، بعدما كانوا عام ١٩٢٧ حوالي الثمانين ألفاً. ومع تأسيس إسرائيل، غادر البعض منهم إليها، غير أن وطأة ضريبة الثروات لم تحل دون دور مركزي لليهود الأتراك في الاقتصاد التركي. فقد كانت لهم اليد الطولى منذ الأربعينات، في صناعات القماش والكاوتشوك والجوارب والحرير والمظلات والجزمات والدباغة. وكان اليهود رواداً لصناعة السيارات والكيميائيات والصيدلة وفي قطاع الإعلان وفي الألبسة الجاهزة. وما زال هذا الدور مستمراً حتى الآن. ويبرز من أسماء رجال الأعمال اليهود حالياً كلٌ من جاك قمحي واسحاق ألاتون وفيتالي هاكو.

ويُعتبر العام ١٩٨٩، محطة بارزة في مسيرة اليهود الأتراك، حين خرجوا بصورة كاملة إلى العلن من خلال تأسيس ما سمي بـ «مركز الـ ٥٠٠»، بمناسبة مرور خمسمئة سنة على خروجهم (عام ١٤٩٢) من اسبانيا وقدومهم إلى تركيا. وقد شجّعهم على ذلك السياسة الانفتاحية التي انتهجها الزعيم التركي الراحل طورغوت اوزال، ورغبته في توطيد علاقاته مع الولايات المتحدة الأميركية عن طريق كسب ودّ اللوبي اليهودي في أميركا وبالتالي دعم اليهود الأتراك. وقد ساعد المناخ الجديد على ازدياد الحضور اليهودي في تركيا، ولا سيما في حقلي الاقتصاد والإعلام المكتوب والمرئي، حيث تعود ملكية بعض الوسائل الإعلامية المؤثرة لأوساط يهودية، فضلاً عن أن اليهود أنفسهم يُصدرون باللغة التركية صحفاً ومجلات خاصة بهم أبرزها: صحيفة «شالوم»

الأسبوعية.

إلى ذلك استطاع اليهود في تركيا إيصال أحد رجال أعمالهم، جيفي قمحي، إبن رجل الأعمال المعروف جاك قمحي، إلى البرلمان، في انتخابات العام ١٩٩٥ على لائحة حزب الطريق المستقيم عن دائرة اسطنبول. غير أن قمحي استقال من الحزب في العام ١٩٩٧، بعدما اعترض على النهج الذي تتبعه حكومة نجم الدين اربكان الإسلامي والذي كان حزب الطريق المستقيم شريكاً فيها. وفي الواقع، استطاع اليهود في تركيا، في السابق، إدخال تسعة من بينهم إلى البرلمان في أوقات مختلفة بين العام ١٩٣٥ و١٩٦٠. إلا أن أحداً منهم لم ينجح في أية انتخابات نيابية لاحقة.

ومعظم النواب اليهود الفائزين كانوا قد اختيروا عن مدينة اسطنبول، المركز الرئيسي للتواجد اليهودي في تركيا، حيث يُقدّر وجود ١٨ ألفاً منهم، فيما يوجد حوالي الألفين في مدينة ازمير، بينما يتوزع الباقون على انقرة وبورصة وتشاناق قاله وادرنه. ويتركز وجود اليهود في اسطنبول في أحياء نيشان طاشي، شيشلي، سعادية، بورغاز، هيبلي وبويوك أضه. وكان يتواجد الاف من اليهود في مناطق تركية أخرى مثل تراقيا الأوروبية وديار بكر وماردين وفان وحقّاري (في جنوب شرق تركيا)، غير انهم هاجروا جميعهم إلى إسرائيل بعد العام ١٩٤٨. ويُعتبر حي باي أوغلو في اسطنبول مركزاً رئيسياً لنشاط اليهود التجاري.

وعندما قدم اليهود من اسبانيا إلى تركيا، كانت لغتهم الرئيسية اليهودية - الإسبانية، لكن عدد الذين استمروا يعرفون هذه اللغة كان يتناقص تدريجياً، وهو يشكل اليوم نسبة ١٠ - ١٥ في المئة من مجموعهم. لذا تخصص لهم صحيفة «شالوم» مثلاً إحدى صفحاتها باللغة اليهودية - الإسبانية. وإذ يتحدث جميع اليهود الأتراك باللغة التركية، ويعتبرونها لغتهم الأم، فإن ثمانية في المئة فقط يعرفون اللغة العبرية. وهذا استدعى مؤخراً فتح دورات أو إعطاء دروس باللغة العبرية في المدارس اليهودية باسطنبول. واللغة الأجنبية الشائعة بينهم هي الفرنسية (٩٦ بالمئة)، الإنكليزية (٤٨ بالمئة)، اليونانية (٣٢ بالمئة)، الألمانية

(٣١ بالمئة) وقليل منهم ممن كانوا يعيشون في جنوب شرق البلاد، يعرفون العربية والكردية.

أما على الصعيد المذهبي، فيتوزع يهود تركيا على ثلاثة مذاهب: السفاردية، الاشكنازية والقرائطية (نسبة لليهود من شبه جزيرة القرم). ولليهود عدة كنيسات في اسطنبول وازمير وبورصة، وفي اسطنبول يوجد مقر الحاخام الأكبر راف دافيد أسيو.

ويقوم اليهود الأتراك اليوم بدور حيوي في توثيق التقارب، الذي بلغ منذ مطلع العام ١٩٩٦ درجة التحالف بين كل من تركيا وإسرائيل. وتنشط وسائل الإعلام التي يملكونها أو يؤثرون فيها في الترويج للقواسم المشتركة بين البلدين ولـ «النموذج» الإسرائيلي المتقدم تكنولوجياً وديمقراطياً(!)، ولتحسين صورة إسرائيل لدى الرأي العام التركي المعارض، بغالبيته، للسياسة العدوانية الإسرائيلية. وما يُلفت النظر، أنه في حين تركز وسائل الإعلام على الجانب العسكري من التحالف التركي - الإسرائيلي، فإن حركة مكثفة وواسعة جداً تقوم على قدم وساق لإقامة روابط وتواصل بين هيئات المجتمع المدني، التجارية والإعلامية والفكرية والنقابية وما إلى ذلك، في البلدين. كما أن الجماعة اليهودية والحاخامية الكبرى في اسطنبول، هي صلة وصل أساسية بين السلطات التركية وجماعة الضغط اليهودية في الولايات المتحدة.

٣ ـ اليونانيون

الطائفة الثالثة التي اعترفت بها معاهدة لوزان، كأقلية، هي الطائفة اليونانية التي اكتسبت لذلك حق تأسيس مؤسسات خاصة بها من كنائس ومدارس ومطابع وإلى ذلك. غير أن النزاعات المفتوحة بين كل من اليونان وتركيا، والتي تمتد عميقاً في التاريخ والجغرافيا والحضارة، أعطت الوجود اليوناني في تركيا حساسية خاصة، فتعرّض أحياناً، تبعاً للتطورات السياسية بين اليونان وتركيا، إلى التضييق، الأمر الذي دفع بالعديد من اليونانيين الأتراك إلى الهجرة إلى اليونان ودول أوروبية أخرى، بحيث يُقدّر عدد من تبقى منهم في تركيا اليوم بين الخمسين والثمانين ألفاً، رغم أن هناك من يخفض هذا الرقم

إلى عشرة آلاف فقط. ويتوزع هؤلاء، بغالبيتهم، في اسطنبول، مع وجود عدد قليل في ازمير، على ساحل بحر إيجه، وانقرة وطرابزون.

وفي اسطنبول يقطن معظم اليونانيين في منطقة «غلطة» المطلة على «الخليج»، وفي «باي اوغلو» المحاذية لها وفي جزر الأمراء، وبورغاز وبويوك أضه وهيبلي السياحية الأرستقراطية، فضلاً عن وجود بضعة آلاف في جزر تركية مقابل الجزر اليونانية، مثل تشاناق قاله وغوكجيه أضة وبوزجا أضة. وما زال اليونانيون يقومون بدور مهم في الحركة التجارية في اسطنبول رغم تضاؤل أعدادهم في السنوات الأخيرة. وينتمي اليونانيون الأتراك مذهبياً إلى الكنيسة الأرثوذكسية التي مقرها الرئيسي في العالم كله في منطقة فينير في اسطنبول، مع وجود أقلية صغيرة جداً تنتمي للكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية. وقد تصاعدت في السنوات الأخيرة التجاذبات السياسية الحادة بين انقرة وأثينا حول وضعية بطريركية فينير ودورها في الحياة الدينية لأرثوذكس العالم. وساعد على فتح صفحة هذه القضية، سقوط الشيوعية في الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، وعودة الأرثوذكسية بقوة إلى روسيا، واتهام تركيا لكل من اليونان وروسيا وبلغاريا وغيرهم بتشكيل حلف ديني أرثوذكسي يستهدف تطويق تركيا، ومحاولة اليونان تحويل الوضع القانوني لبطريركية اسطنبول بالنسبة للأرثوذكس في العالم إلى ما يشبه الوضع القانوني للفاتيكان في روما بالنسبة لكاثوليك العالم، وما يعني ذلك، بنظر الأتراك، من إنشاء دولة داخل الدولة التركية. وتزداد هذه الحساسية مع النزاع المستمر على الحدود الجغرافية بين تركيا واليونان في بحر ايجه وقبرص، واتهام الأتراك المستمر لليونان بأنها تسعى دائماً إلى إضعاف تركيا وتقسيمها أملاً في استعادة المجد البيزنطي الذي انتهى مع فتح مدينة القسطنطينية (اسطنبول) على يد السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٢.

٤ ـ الأرمن

يُعدّ الأرمن من أقدم الشعوب التي سكنت مناطق القوقاز الجنوبية وشرق بلاد الأناضول. وعندما أسّس الأتراك العثمانيون دولتهم عام ١٣٠٠ ميلادية،

انخرط الأرمن في الدولة الجديدة، فكان لهم حضور قوي في مختلف المجالات ووصلوا إلى أعلى المناصب الإدارية. غير أن النزاعات القومية التي هبّت على السلطنة العثمانية منذ أوائل القرن التاسع عشر واشتدت في أواخره ومطلع القرن العشرين، أفسدت العلاقة الجيدة تاريخياً بين الأرمن وقادة السلطنة، الأمر الذي أفسح المجال أمام حدوث مذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من الأرمن (يُقدّرها الأرمن بمليون ونصف المليون، فيما ينفي الأتراك جملةً وتفصيلاً حدوثها من الأساس) في أواخر القرن التاسع عشر وفي العام ١٩١٥. وقد أدت هذه الأحداث إلى حدوث موجة نزوح شاملة للأرمن من شرق تركيا إلى الدول المجاورة ولا سيما إلى لبنان وسوريا. غير أن اتفاقية لوزان ١٩٢٣ اعترفت للأرمن، كما لليهود اليونانيين، بصفة وضع الأقلية، وحقها في افتتاح مدارس خاصة بها وحماية أملاكها وحرية التعبير والنشر باللغة الأرمنية وكذلك الحرية الدينية.

وكان من جراء تفريغ الأناضول الشرقي من السكان الأرمن، تحوّل من تبقّى منهم إلى المدن الكبرى، ولا سيما اسطنبول، وممارسة نشاطات تجارية وحرفية في نطاق ضيق. وقد خلقت الروابط بين الدياسبورا الأرمنية في العالم وأفراد الطائفة الأرمنية في تركيا، شكوكاً لدى السلطات التركية التي كانت تتخذ إجراءات من وقت لآخر لتضييق نشاط السكان الأرمن.

اليوم، من أصل مئات الآلاف من الأرمن كانوا يسكنون في تركيا عشية الحرب العالمية الأولى، وبعد موجات الهجرة الكثيفة خلال الحرب وبعدها، لم يبقَ في تركيا الآن سوى بضعة آلاف تتفاوت التقديرات حول عددهم من خمسين إلى ثمانين ألفاً، تعيش أكثريتهم الساحقة في اسطنبول حيث يوجد المقر الرئيسي لبطريركيّتهم في منطقة «كوم قابي» في مقر فرعي في منطقة «روملي حصار»، وفروع أخرى في محافظات: قيصري، ديار بكر والإسكندرون.

وما يزال يوجد حوالي الألف شخص في مدينة أنقرة. ويتحدث هؤلاء جميعاً اللغة الأرمنية، فيما يتوزعون مذهبياً على ثلاث كنائس : الكنيسة الغريغورية

الأرثوذكسية، والكنيسة الكاثوليكية الرومية والكنيسة البروتستانتية.

وباستثناء حالات قليلة جداً، فإن مشاركة الأرمن في الحياة السياسية التركية معدومة تقريباً.

٥ ـ السريان والكلدان

ومن الأقليات الدينية في تركيا، نجد كذلك مجموعة من السريان وهم سوريون يدينون بالأرثوذكسية، ويقطنون، تبعاً لذلك، في مناطق قريبة من الحدود السورية ولا سيما في ماردين، ونصيبين وميديات وسافور وقيلليت واديل وديار بكر. غير أن معظمهم هاجر إلى اسطنبول، حيث يقدر عدد القاطنين منهم فيها حوالي العشرين ألفاً. كما أن أعداداً كبيرة منهم غادرت إلى أوروبا. ويتحدث السريان الأتراك اللغة السريانية، ولهجات أخرى مشتقة من اللغة الآرامية.

أما الكلدان، فيقارب عددهم العشرة آلاف نسمة، يقطنون المناطق المحاذية للحدود السورية ـ العراقية في تركيا ولا سيما في ماردين (مدينتا ايديل وسيلوبي) وفي حقّاري (مدينتا اولوديري وبيت الشباب) وفي سعرت (مدينتا برفاري وشيرناك). كذلك يوجد البعض منهم في ديار بكر وميديات واسطنبول، يتحدثون اللغة الكلدانية ويتبعون لبابا روما، فيما توجد مطرانيتهم في اسطنبول وبطريركهم الأكبر في الموصل (العراق).

ولا تُعدم الفسيفساء التركية من وجود أقليات عرقية ودينية أخرى تتراوح أعدادها بين مئات وبضعة آلاف، ومن هؤلاء الألبان (خمسون ألفاً) والروس والألمان والأستونيّون ومجموعات عرقية من آسيا الوسطى (أوزبك، قرغيز، قازاق، تاتار، اويغور، اذريّون...) وغيرهم.

ب ـ الأقليات العرقية

١ ـ الأكراد

يشكل الأكراد في تركيا ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي. وإذ يقارب تعداد سكان تركيا حوالي الـ ٦٥ مليوناً، فإن الأكراد يُقدَّرون باثني عشر مليوناً أو حوالي خمس السكان، وإن كانت التقديرات شبه الرسمية تشير إلى ٥ ـ ٧ ملايين كردي. مع الإشارة إلى أن الإحصاءات الرسمية لا تتضمن التمييز بين الأعراق، ذلك أن معاهدة لوزان، لم تعترف سوى بوجود أقليات على أساس ديني، أي أقليات غير مسلمة (الأرمن، اليونانيون، اليهود)، ولم تعترف بوجود أقليات عرقية. وعلى هذا الأساس، فإن الإيديولوجيا الرسمية التركية، الإيديولوجيا الكمالية، لم تعترف مطلقاً بالأكراد كمجموعة عرقية مختلفة عن العرق التركي، واعتبرتهم أتراكاً، وكانت تطلق عليهم لقب «أتراك الجبال». واستمرت هذه النظرة الرسمية سائدة حتى آخر العام ١٩٩١ حين أقر رئيس الحكومة التركية حينها (والرئيس الحالي للجمهورية) سليمان ديميريل، بوجود «واقع كردي»، خلال جولة له في جنوب شرق تركيا، حيث الغالبية كردية.

ويتمركز الوجود الجغرافي للأكراد في تركيا في مناطق الجنوب الشرقي، المحاذية لسوريا والعراق وإيران، ولا سيما في محافظات: حقّاري، فان، آغري، بتليس، موش، دياربكر، أورفه، قارس، ماردين، بينغول، ايلازيغ، تونجيلي، آدي يمان، أرزنجان، غازي عينتاب، ملاطيا. ويتوزع الأكراد في تركيا مذهبياً بين سنّة (٧٠ في المئة، ومعظمهم شافعيّون) وبين علويين (٣٠ في المئة) مع وجود أقلية تقدر بـ ١٠ ـ ٢٠ ألفاً من اليزيديين (أو الأزيديين). ويتحدثون جميعاً اللغة القرمانية (أي الكردية المعروفة). وتنشط في صفوفهم الطرق الدينية التقليدية، وفي مقدمتها النقشبندية والقادرية، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري. ويُعتبر أكراد تركيا امتداداً لأكراد العراق وإيران وسوريا. ويُطلق تاريخياً على المناطق التي يقطنونها اسم «كردستان»، لذا يعتبر أكراد تركيا مناطقهم بأنها «كردستان الشمالية» فيما أراضي العراق الشمالية «كردستان الجنوبية» وأراضي إيران الكردية «كردستان الشرقية». ولا يقتصر الوجود الكردي في

تركيا على المناطق التي ذكرناها، ذلك أن التخلف الاقتصادي في هذه المناطق والاضطرابات الأمنية الدائمة بين المقاتلين الأكراد والقوات الحكومية، دفعت على امتداد عقود، عدداً كبيراً منهم إلى النزوح إلى مناطق أكثر أمناً، وكانت كلٌ من اسطنبول وأنقرة هدفاً مفضّلاً الأمر الذي أدى إلى نشوء ضواحٍ بكاملها في المدينتين يسكنها أكراد، حيث يقدر عددهم في اسطنبول فقط بحوالي ٣ ـ ٤ ملايين كردي. فضلاً عن ذلك، فإن أعداداً كبيرة من أكراد تركيا هاجرت مباشرة إلى دول أوروبا الغربية، ويقدر عددهم بحوالي المليون نسمة نصفهم في ألمانيا.

أمّا المشكلة الرئيسية التي يواجهها أكراد تركيا فهي عدم اعتراف الدولة (الكمالية) بهم كمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي، وبالتالي رفض منحهم ما يمكّنهم من تجسيد هويتهم المستقلة، ثقافياً وسياسياً، مثل حق التعلّم في المدارس باللغة الكردية أو تأسيس جمعيات ومنظمات تعزز الثقافة الكردية، بمختلف تجلياتها، أو فتح محطات إذاعية وتلفزيونية باللغة الكردية وما إلى ذلك من مظاهر التعبير عن خصوصية ثقافية متميزة. واستتبع ذلك، منع الدولة، في الدستور والقوانين، من تأسيس أية منظمة أو جمعية أو حزب على أساس عرقي أو ديني، والحؤول، بالتالي، دون تأسيس الأكراد أحزاباً تعكس تطلعاتهم السياسية في الاستقلال أو الحكم الذاتي، على سبيل المثال. وحين أسّس بعض الأكراد أحزاباً تُعبّر، ضمناً، عن هوية كردية، كان نصيبها الحظر وتعريض زعمائها للسجن أو النفي. وقد تكثّفت عمليات الحظر هذه في النصف الأول من التسعينات.

ومع تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، واعتبار اتاتورك جميع المواطنين «أتراكاً»، كان ذلك يعني نفي وجود كل عرق آخر وفي مقدمهم الأكراد. وكانت ردة فعل هؤلاء المباشرة بالقيام بانتفاضات وعصيانات في العشرينات والثلاثينات، وأهمها انتفاضة الشيخ سعيد الكردي عام ١٩٢٥ وانتفاضة آغري بين ١٩٢٨ و١٩٣٠ وانتفاضة ديرسيم عام ١٩٣٨. وكانت هذه الانتفاضات تُواجَه بقمع دموي من جانب الجيش التركي.

ولعل المحطة الأبرز في تاريخ مواجهة الأكراد للسياسة الرسمية التركية حيالهم، كانت تأسيس حزب العمال الكردستاني عام ١٩٧٨ والذي بدأ، بزعامة عبد الله أوجالان، حرب عصابات مسلحة في العام ١٩٨٤ ما زالت مستمرة حتى اليوم.

وقد واجهت الدولة حرب العصابات هذه بسلسلة إجراءات أهمها:

١ ـ تشكيل ما سُمّي بـ «حرّاس القرى»، لحماية القرى التي تتعرض لهجمات عناصر حزب العمال الكردستاني. وأفراد «حرّاس القرى» جميعهم من العشائر الكردية، الموالية للدولة، المستفيدة من تشكيل مثل هذا التنظيم الذي يُقدّر عدد أفراده بخمسين ألفاً ينالون رواتب شهرية بمعدّل ٣٠٠ دولار للفرد الواحد. وقد تمّ تأسيس هذا التنظيم عام ١٩٨٥.

٢ ـ فرض حال طوارىء على المناطق الكردية الأكثر تعرضاً للنشاطات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، وذلك بدءاً من العام ١٩٨٧، وهي تُجدّد تلقائياً كل ستة أشهر. وبموجب قانون حال الطوارىء، تقدم الحكومة إغراءات مالية مضاعفة للموظفين الأتراك، عسكريين ومدنيين، العاملين في مناطق حال الطوارىء، وذلك لتشجيعهم على البقاء والتصدي لمحاولات حزب العمال تفريغ المنطقة من العرق التركي.

٣ ـ اللجوء إلى الأسلوب العسكري لقمع حرب حزب العمال الكردستاني، وذلك من خلال إرسال عشرات الألوف من الجنود والطائرات والدبابات والصواريخ لمهاجمة معاقل المقاتلين الأكراد في الجبال الوعرة. وقد أسفرت هذه المواجهات المستمرة منذ ١٢ سنة عن سقوط آلاف القتلى في صفوف الطرفين.

٤ ـ تطوير المواجهة العسكرية، من الداخل التركي إلى المناطق الحدودية المحاذية لمناطق جنوب شرق تركيا، في سوريا وإيران، ولا سيما في العراق، حيث تقوم القوات التركية بحملات منتظمة خارج الحدود على قواعد حزب العمال، خاصة في شمال العراق. وقد تكثفت هذه الحملات بعد حرب الخليج

الثانية، ونشوء فراغ أمني في شمال العراق استفاد منه مقاتلو حزب العمال لإقامة قواعد لهم هناك والانطلاق منها في عمليات داخل الأراضي التركية ضد الجيش التركي.

٥ ـ اعتماد سياسة تفريغ القرى الكردية من سكانها، وصولاً إلى تدميرها إذا تطلب الأمر، وذلك لمنع استخدامها مأوى يختفي فيه المقاتلون الأكراد ويتموّنون من السكان الأكراد القاطنين فيها والمتهمين دائماً بمساعدة حزب العمال. وعرّاب فكرة تفريغ القرى، وتهجير سكانها إلى المناطق السكنية الكبرى في المدن الرئيسية، هو رئيس الحكومة والجمهورية الراحل طورغوت اوزال، مع أن هذا النهج لم يكن غائباً تماماً في ما مضى.

٦ ـ إنطلاقاً من أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي يُعزّز النزعة الانفصالية لدى السكان الأكراد، ظهر أيضاً مشروع «تنمية جنوب شرق الأناضول» الذي بدأت نواته في مطلع الستينات لكن العمل فيه تكثف منذ العام ١٩٨٣، وما زال مستمراً حتى الآن. ويهدف هذا المشروع، في بعده الكردي الداخلي، إلي إنشاء ٢١ سداً على نهري الفرات ودجلة ومحطات كهرمائية وأنفاق للري، تضمن، حين اكتمالها، تنمية شاملة زراعية وصناعية وتجارية للمنطقة الكردية، كما يرفع المشروع من مستوى الحياة الاجتماعية للسكان، ما قد يدفعهم إلى التخلي عن فكرة الانفصال عن الدولة والاستقلال. ويهدف هذا المشروع أيضاً، في بعده الكردي الإقليمي، إلى تشديد الضغط على الدول المجاورة لتركيا والتي تستفيد من مياه الفرات ودجلة، وهي تحديداً سوريا والعراق، لوقف تتهمهما به أنقرة دائماً بدعم حزب العمال الكردستاني، وبالتالي قطع شريان الدعم الخارجي عن الحركة الكردية المسلحة.

وتكلّف حرب الدولة التركية مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني ما لا يقل عن ثمانية مليارات دولار سنوياً، وتُعتبر هذه الكلفة إحدى أهم مسببات التضخم الاقتصادي الذي يتراوح منذ سنوات بين ٧٠ و١٠٠ في المئة سنوياً. وتواجه تركيا، بسبب هذه الحرب مع الأكراد، انتقادات واسعة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي التي وضعت تحقيق الاعتراف

بحقوق الأكراد الثقافية، والحرية والديموقراطية، أحد الشروط الرئيسية لقبول انضمام تركيا في عضوية الاتحاد.

وفي الواقع، تتباين بصورة واضحة الطروحات بين الأحزاب التركية نفسها حول السبل الكفيلة بوضع حدّ نهائي للمشكلة الكردية. فبعضهم (بولنت أجاويد) يرى أن أساس حلّ المشكلة هو في تصفية النظام الإقطاعي والعشائري السائد في المجتمع الكردي، فيما يحاول حزب الشعب الجمهوري (العلماني اليساري) مقاربة المشكلة بصورة أكثر تطوراً لجهة ترسيخ الديموقراطية والاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد. أما الإسلاميون (نجم الدين اربكان) فيكتفون بإطلاق شعار «الأخوة الإسلامية» لحل المشكلة الكردية دون تحديد لعناصر هذا الشعار.

لكن ما يبدو تقاطعاً بين جميع الأحزاب التركية، العلمانية اليسارية واليمينية، أو الإسلامية، هو الرفض القاطع لأية فكرة انفصالية أو حتى حكم ذاتي للمناطق الكردية في جنوب شرق تركيا. إذ ترى معظم الأحزاب، أن مجرد منح الأكراد حقوقاً ثقافية، من بث تلفزيوني وإذاعي ونشر وتعليم باللغة الكردية، سيكون الخطوة الأولى نحو اكتمال الوعي الثقافي فالسياسي بوجود أمة كردية لها حقها المشروع في المطالبة بالانفصال والاستقلال، وفي أحسن الأحوال بإقامة فيدرالية أو حتى حكم ذاتي.

إن النظرة الرسمية باعتبار الحركة الكردية المسلحة حركة «إرهابية»، والسبيل الوحيد لمواجهتها هو استئصال جذورها عسكرياً، ما زالت سائدة بقوة متعاظمة في أوساط النظام، وفي القلب منه المؤسسة العسكرية، التي ترى في ذلك الطريقة الوحيدة لحماية الكيان التركي من التفكك والانقسام.

٢ ـ العرب

كما الأكراد والأقليات العرقية الأخرى، لا توجد إحصاءات رسمية أو دقيقة للمجموعة العرقية العربية في تركيا. ولا تعترف الايديولوجيا الكمالية بالأقلية العربية، بصفتها مجموعة متمايزة لغوياً أو ثقافياً، وبالتالي لا يحق لأفرادها

افتتاح مدارس خاصة بهم أو التعلم بلغتهم وتأسيس وسائل إعلامية باللغة العربية.

وتتوزع الأقلية العربية في تركيا في المناطق المجاورة لسوريا، مثل الاسكندرون وماردين واورفه وسعرت وديار بكر. ويقارب عدد أفرادها، في أوائل السبعينات، الأربعمئة ألف نسمة نصفهم من السنّة ونصفهم من العلويين، مع عدد قليل من المسيحيين الأرثوذكس والكاثوليك (٢٠ ألفاً). ويتمركز الوجود العربي السني في محافظات ماردين واورفه وسعرت مع فئة تقدر بأربعين ألفاً في الاسكندرون، فضلاً عن محافظات موش وبتليس وديار بكر وغازي عينتاب. أما العرب العلويون فجميعهم (أكثر من مئتي ألف) يعيشون في لواء الاسكندرون مع وجود قليل في أضنة وإيتشيل. فيما يتواجد العرب المسيحيون في الاسكندرون، ولا سيما في مدينة انطاكيا، وفي مرسين. كما توجد في اسطنبول وأنقرة مجموعات قليلة من العرب بمختلف مذاهبهم.

وبعكس الأكراد الذين أسسوا أحزاباً تعبّر، بصورة غير مباشرة، عن تطلعاتهم ووصلوا إلى البرلمان عبر تحالفاتهم الانتخابية مع أحزاب علمانية كبرى، فإن العرب في تركيا لم يحاولوا التعبير عن أنفسهم عبر أية أحزاب أو جمعيات. وهم يتعرّضون في تركيا، ولا سيما في الاسكندرون، لرقابة مشددة من جانب النظام التركي، نظراً للوضع الخاص والحساس للواء الاسكندرون الذي ضُمّ إلى تركيا عام ١٩٣٨ بموجب اتفاق (وقّع عام ١٩٣٩) مع فرنسا، الدولة المنتدبة حينها على سوريا (ولبنان). وقد اعترض السوريون بشدة على نزع الاسكندرون من الأراضي السورية وإلحاقه بتركيا. ومنذ ذلك التاريخ، لا تعترف الدولة السورية بشرعية فصل الاسكندرون عن سوريا وما زالت تعتبره أرضاً عربية مغتَصَبة، ولا تدرجه ضمن الحدود التركية بل ضمن خريطة سوريا، معتبرة أن الحدود الحالية بين سوريا وبين لواء الاسكندرون (الملحق بتركيا) هي «حدود مؤقتة»، فيما يذهب خط الحدود الدولية في الخرائط السورية إلى الخط الفاصل شمالاً بين لواء الاسكندرون وبين الأراضي التركية.

وعلى هذا، وبعد مرور ستين عاماً على إلحاق الاسكندرون بتركيا، ما زالت

السلطات التركية تنظر، ضمناً، إلى المواطنين الأتراك من أصل عربي في الاسكندرون، بعين يعتريها الشك والريبة. ونقلت بعض المصادر الإعلامية التركية، في الآونة الأخيرة، أن السلطات التركية قررت تعيين مواطنين أتراكاً بدلاً من المتحدرين من أصل عربي في المواقع الأمنية الحساسة في لواء الاسكندرون، بعد تزايد نشاطات حزب العمال الكردستاني العسكرية في تلك المنطقة، والاشتباه بتعاون مسؤولين أتراكاً من أصل عربي مع «جهات خارجية».

٣ـ أقليات عرقية أخرى

تمثل الأقليات التي تحدثنا عنها، إن كانت دينية أو مذهبية أو عرقية، حساسية فائقة في نسيج المجتمع التركي، في حين أن هذا المجتمع يعرف أقليات أخرى تمثل حساسيات محدودة، وإن كان عديدها يتعدى عشرات الآلاف. من هذه الأقليات: اللاز والشركس والكرج. وهي تعود بمنبتها الجغرافي إلى مناطق القوقاز. ومثل الأقليات العرقية الأخرى، لا ذكر لها في أية إحصاءات رسمية، ويُعتمد في معرفة أعدادها على التقديرات.

ويقارب عدد أفراد اللاز المئة وخمسين ألفاً يرفعهم البعض إلى ٢٥٠ ألفاً، ويقطن القسم الأعظم منهم في المناطق المحاذية للبحر الأسود من تركيا ولا سيما محافظتي «ريزه» و«ارطوين». ويدين اللازيون بالمذهب السني الحنفي، وهم بذلك على انسجام مع مذهب الغالبية التركية، ويتحدثون باللغة اللازية، فضلاً عن لغة البلاد التركية. وهم كمجموعة عرقية متمايزة، شرعوا في السنوات الأخيرة في محاولة إقامة مؤسسات ثقافية تعبّر عن هويتهم وشخصيّتهم، في ظل اتّساع النقاش الداخلي في تركيا حول خصوصية المجموعات العرقية والمذهبية، وفي المقدمة ما يتصل بالأكراد والعلويين.

أما الشركس فهم إحدى المجموعات العرقية الكبرى في تركيا ويحتلون المرتبة الثالثة بعد كل من الأتراك والأكراد. يُقدّر عددهم بمليون نسمة ويتواجدون بصورة رئيسية في مناطق الأناضول الغربية والوسطى. ويُعتبر الأبخازيون جزءاً من المجموعة الشركسية في تركيا. لذا فإن اللغات التي يتكلم

بها الشراكسة هي الشركسية وبنسبة أقل اللغة الأبخازية. ونظراً لاعتناقهم الدين الإسلامي على مذهب الأغلبية التركية السنية الحنفيّة، فهم أيضاً في وئام مع أكثرية السكان من العرق التركي. ويتركز وجود الشركس في تركيا في خمس مناطق أساسية :

١ ـ صقاريا، بولو، قوجالي، اسطنبول.

٢ ـ بورصة، بيليجيك، باليق أسير، تشاناق قاله.

٣ ـ أنقرة، اسكي شهر، قوتاهية، قونية.

٤ ـ مانيسا، ازمير، أيدين، دنيزلي، افيون، أنطاليا.

٥ ـ سينوب، سمسون، تشوروم، أماسيا، طوقات، يوزغات، سيواس، قيصري، قهرمان مراش.

وشكل «الكرج» أو الجورجيون، مجموعة عرقية كبيرة يقارب عددها الـ ٧٠ ـ ٨٠ ألفاً يتحدثون اللغة الكرجية ويدينون بالمذهب السني الحنفي، وبعضهم بالأرثوذكسية. يقطنون في المناطق القريبة من الحدود الجورجية، مثل محافظة باطوم كما في محافظة أرطوين، وقد جاؤوا إلى تركيا أثناء حربها مع روسيا في ذلك العام. ويوجد في تركيا مجموعة عرقية أخرى من أصول قوقازية، هم الشيشان والاينغوش ويُقدّر عددهم بعشرين ألفاً يتوزعون بين محافظات ماردين وسيواس وقهرمان مراش ويتحدثون اللغة الانغوشية ويدينون بالمذهب السني الحنفي.

بعض المصادر والمراجع

باللغة التركية

١ ـ بيتر اندريوس، «المجموعات العرقية في تركيا»، ترجمه إلى التركية: مصطفى كويوش اوغلو، اسطنبول ١٩٩٢.

٢ ـ موشي شارون، «يهود تركيا»، اسطنبول ١٩٩٣.

٣ ـ أفرام غالانتي، «الأتراك اليهود»، اسطنبول ١٩٩٥.

٤ ـ رضا زيليوت، «العلوية تبعاً لمصادرها الأصلية»، اسطنبول ١٩٩٢.

٥ ـ رها تشامور أوغلو، «مسائل العلوية في يومنا هذا»، اسطنبول ١٩٩٣.

٦ ـ رضا زيليوت، «ما الذي يجب أن يفعله العلويون»، اسطنبول ١٩٩٣.

(*) أعداد متفرقة من الصحف التركية : حرّييت، ميلليت، جمهوريت، شالوم.

ومجلات: نقطة، جيم.

باللغة العربية

١ ـ شاوارس طوريكيان، «القضية الأرمنية والقانون الدولي»، ترجمة خالد الجبيلي، اللاذقية ١٩٩٢.

٢ ـ محمد نورالدين، «تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات»، بيروت، دار رياض الرّيس للنشر، ١٩٩٧.

(*) أعداد مختلفة من الشهرية: صوت كردستان.

معضلة الجيش والسلطة في تركيا

هيمنة الجيش على السلطة وتدخله المباشر في السياسة «تقليد» ما زال مستمراً في معظم دول العالم الثالث. ولكن خاصية هذه الهيمنة انها تُفرض من قبل حزب أو اسرة أو طائفة أو عرق تتوسل العسكر أداة للتحكم والتسلط، خلاف ما هو عليه «التقليد» في تركيا، اذ يتحكم الجيش بالسلطة، وإن احياناً، من خلف الستار، بصفته مؤسسة لها ارثها وتقاليدها وطموحاتها ومصالحها.

نفّذ الجيش التركي ثلاثة انقلابات عسكرية أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠، وكاد ان ينفذ رابعاً في عهد حكومة حزب الرفاه، الذي تدارك زعيمه نجم الدين اربكان الموقف وقدم استقالته في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٧.

ويتبين من خلال احدى الاحصاءات ان تركيا بين عامي ١٩٣٢ و١٩٨٧، وُضعت تحت الاحكام العرفية لفترات مجموعها ٢٥ سنة و٩ أشهر و١٨ يوماً، اي ما يعادل اربعين في المئة من تاريخها الجمهوري. وما فتىء المحللون والباحثون يتناولون «الظاهرة العسكرية» في تركيا في محاولة لاستكناه «سرّ» الدور القوي للعسكر في الحياة السياسية التركية.

هل من الضروري العودة الى التاريخ لفهم الدور الحاسم والموقع المؤثر للجيش التركي في السياسة والمجتمع؟ لعل الاجابة المنطقية هي انه «لا مفرّ من ذلك».

منذ البدايات الاولى للدولة العثمانية، اختلط دور العسكريين والاداريين، حين كان قادة القوى المسلحة من انكشارية وسباهية وجنود الولايات والمرتزقة، يمارسون ايضاً مهمات «مدنية»، فالسباهيون، مثلاً، اصحاب التيمارات، الوحدة الاقتصادية والادارية الاصغر، كانوا ايضاً جنوداً يشاركون في

الحروب، ويشرفون، اثناء السلم، على فلاحي الاراضي السلطانية ويجمعون، باسم الدولة، الضرائب. والمسؤولون الاعلى مرتبة من السباهيين، مثل البك والوالي فوالي الولاة، كما الباشا، كانوا ذوي صلة ادارية وعسكرية في آن معاً. من هنا كانت محاولات التجديد العثماني، تتم في ظل حماية الجيش الى ان جاء عهد التنظيمات في أواسط القرن التاسع عشر حين جرت محاولة تحويل نظام الملكية العسكرية الى نظام مدني، واعقب ذلك اعلان «المشروطية الاولى»، أي الدستور، عام ١٨٧٦. غير ان الغاء السلطان عبد الحميد الثاني للعهد الدستوري عام ١٨٧٧، دفع في اتجاه تشكيل منظمات سرية غالبية اعضائها من العسكر، داخل تركيا وخارجها، اشهرها على الاطلاق «الاتحاد والترقي» التي كانت القوة المحركة لاعلان «المشروطية الثانية» عام ١٩٠٨ الذي يؤرخ بداية التدخل العسكري المباشر للجيش في تاريخ تركيا الحديث، وتوّج بالتقدم الى رأس السلطة الفعلية عام ١٩٠٩ بعد محاولة عبد الحميد الثاني الالتفاف على اعادة العمل بالدستور.

استمر النفوذ المباشر لعسكريي الاتحاد والترقي في السلطة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، التي اسفرت عن التفكك الكامل للسلطنة العثمانية، بل وتعرّضت الاراضي التركية «الاصلية» في الاناضول لاخطار جدية حين نصت اتفاقية «سيفر» عام ١٩٢٠ على تقاسم أسيا الصغرى بين القوى العظمى واليونان والارمن والاكراد. فكانت «حرب التحرير الوطنية» التي قادتها فلول الجيش التركي بزعامة مصطفى كمال وانقذت ما تبقى من اراضٍ من الضياع بل رسمت حدوداً جديدة للجمهورية الوليدة عام ١٩٢٣. العصب المحرّك لهذين الحدثين، حرب التحرير الوطنية، واعلان الجمهورية الحديثة، وهو العسكر، كان كافياً ليربط بين انقاذ تركيا من براثن القوى الاجنبية، وتأسيس تركيا حديثة، وبين دور الجيش في هاتين العمليتين.

وتحوّل هذا الدور الى «ضمانة» للنظام الجديد، حيث اختفى بالكامل دور القوى المدنية الاخرى.

اعتماد نظام الحزب الواحد في عهد اتاتورك وخليفته عصمت اينونو (حتى

العام ١٩٤٥) ضاعف من هيمنة الكماليين، عصبة اتاتورك، الذين حولّوا المؤسسة العسكرية، الى اداة للاشراف على السلطة السياسية. ويشير الباحث التركي العلماني سردار شين الى ان التطور غير المتكافىء في المجتمع، نتيجة دكتاتورية الحزب الواحد، أدخل الجيش الى الساحة في اتجاه دور جديد هو توجيه المجتمع وملء الفراغ المدني في الرقابة والاشراف. وعلى هذا كان يتدخل الجيش، ليس في السياسة وحسب، بل في كل النواحي المجتمعية لتعديل موازين القوى بما يتفق ونظرته الخاصة.

يضمر تدخل الجيش التركي في السياسة عدم ثقته بالمدنيين. والباحث التركي العلماني بدوره عثمان متين أوزتورك، يعلل ذلك بالعالم المنغلق على نفسه للعسكري المحترف الذي يريد ان يعكس مفهومه للانضباط والنظام الساري داخل القوات المسلحة، على البنية المجتمعية والسياسية في البلاد، وينظر بريبة وشك، عموماً، الى ولاء المدنيين للوطن والامة والنظام. من هنا يرى الجيش في نفسه الحامي الاصلي للبلاد والامة. كما تسود نظره عامة، عند العسكريين الاتراك، ان السياسيين، بسبب مصالحهم الحزبية لا يستطيعون ادراك الاخطار المحدقة بصورة كافية.

ويشير باحث تركي آخر، سيفير طانيللي، الى عامل في غاية الاهمية في استمرار الجيش التركي التدخل في السياسة، وهو الدور الكبير الذي تلعبه شبكة مصالح اجتماعية واقتصادية توفر امتيازات هائلة على صعيد التكنات والمجمعات السكنية والاسواق الاقتصادية وغيرها لافراد القوات المسلحة، ولا سيما ذوي الرتب الرفيعة اذ يقول طانيللي: لا يتأثرون بالتناقضات الطبقية ولا يتحسسون مشاعر الفئات المحرومة، التي تمثل الاكثرية الساحقة في المجتمع التركي.

وهذا يُوجِد في الواقع عالمين متناقضين: العالم العسكري والعالم المدني. واستعلاء الجيش على المدنيين، يتجسد في التركيز كذلك على دور التربية الداخلية الصارمة في المؤسسة العسكرية التي تشدد على كون الجيش هو «صاحب الدولة».

من هذه الزاوية، يقول البروفسور في جامعة غازي، محمد علي قيليج باي، ان الجيش التركي يرى في نفسه، قوة تمثل، وحدة الارادة الوطنية. ويستدرك ان هذه خاصية لا تقتصر على الجيش، فجميع الاحزاب السياسية في تركيا ترى في نفسها الممثلة الوحيدة للارادة الوطنية وتعمل على ربط قدر تركيا بها.

وينظر الباحث العلماني المعروف طوقـاتميش آتيش بين تأثير الجيش في السياسة وبين دوره كـ «مدرسة» للشبان، ولا سيما في المناطق المتخلفة من تركيا حين تساهم القوات المسلحة، عبر خبرائها، في تنمية المناطق الريفية صناعياً ومواصلات واتصالات.

وفيما يذكر أوزتورك ان العسكري المحترف في تركيا تحول الى وضع موظف دولة محترم، يشير الى نقص الثقافة الديموقراطية، ومسؤولية السياسيين في الاستغاثة بالجيش للتدخل عند حدوث الازمات. والملفت ان كل الانقلابات العسكرية في تركيا الحديثة لم تواجه بمقاومة او بمعارضة من قبل غالبية قوى المجتمع.

ويشير محمد علي قيليج باي، العلماني، الى ان السياسة في تركيا ليست نتاج كل المجتمع. لذلك بقيت الطبقة السياسية محدودة وضيقة الافق. وفي ظل هذه المحدودية كانت السياسة تجري خارج الشعب. ما ادى الى ظهور جملة من الشموليات، ليس الجيش سوى واحد منها. ودور الجيش يتضاعف كلما تقلص المناخ الحرّ للتشكل السياسي. حتى اذا بدأت في الظهور بعض القوى الجديدة، سارع الجيش الى سحقها حتى لا يخرج احد عن الدائرة التي حددها بنفسه للجميع. وهذا ما جعل السياسة غير ممكنة في ظل المهمة التي رسمها الجيش لنفسه وهي حماية الدولة.

عمل الجيش التركي منذ فترة مبكرة، الى حماية دوره في حماية النظام وصيانته، من خلال مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية التي تشرّع تدخله في السياسة، وتتيح له في حالات استلام المدنيين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل. وبعدما كان نظام الحزب الواحد حتى العام ١٩٤٥، هو وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية، لجأ الجيش عام ١٩٦٠، وبعدما تعرّض

نفوذه لبعض الاهتزاز في عهد عدنان مندريس في الخمسينات، الى وسيلة الانقلابات العسكرية المباشرة. غير انه حصّن دوره السياسي من خلال اقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور ١٩٦١، الذي أعقب انقلاب ١٩٦٠، وهي «مجلس الامن القومي» التي تضم قادة القوات المسلحة والوزراء الاساسيين في الحكومة. وهذا المجلس يناقش كل القضايا المتصلة بالامن القومي للبلاد، ولا تقتصر حدود نقاشاته عند الاساسية منها، بل تتعداها الى الشؤون الاقتصادية والتربوية وحتى المواصلات. ومع ان ما يتخذه مجلس الامن القومي ليس سوى «توصيات» غير ملزمة للحكومة، الا ان الحكومات المتعاقبة لم يصدف ان رفضت اي توصية. حتى حكومة اربكان كانت تصادق على هذه التوصيات مع فارق واحد ان اربكان لم يسع الى التطبيق العملي لأي منها، خصوصاً منذ توصيات مجلس الامن القومي الشهيرة في ٢٨ شباط ١٩٩٧، وهذا ما أدى، تفادياً للتطبيق الى عدم عقد اي اجتماع لحكومته في الاشهر الاخيرة من عمرها. وتكرر النص على وجود مؤسسة «مجلس الامن القومي» في دساتير ١٩٧١ و١٩٨٢ المعمول به حتى الآن.

ويستخدم الجيش المادة ٣٥ من نظام المهمات الداخلية له، السلاح القانوني الوحيد لتبرير انقلاباته العسكرية، التي تنص على حق القوات المسلحة بالتدخل لاستلام السلطة في حال وجدت ان الجمهورية والديموقراطية معرضتان للاخطار.

على الرغم من الدور الحاسم للجيش في الحياة السياسية في تركيا، الا ان الدعوة لتعزيز الديموقراطية لا تتوقف، خصوصاً لدى أولئك الذين يرون في انتماء تركيا وانضمامها للاتحاد الاوروبي، ضمانة لمجابهة «الخطر الاصولي». بل ان البعض يرى ان انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، قبل تعزيز الديموقراطية، سيكون عاملاً لترسيخها، كما حصل مع اليونان بعد انهاء الحكم العسكري فيها. ومن هذه الزاوية، يبدو الجيش التركي، حفاظاً على مصالحه ودوره، احد ابرز المعارضين لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، الذي يعني حتماً تطبيق المعايير الاوروبية في الديموقراطية والحريات وحقوق

الانسان. وبما ان تركيا تواجه مشاكل قد تعرض وحدة البلاد والمجتمع لخطر التمزق أو التفكك، وابرزها المشكلة الكردية، ومع استمرار الاخطار الخارجية التي تهدد البلاد التي تذكر باخطار مطلع العشرينات، وكما ارتبط انقاذ تركيا آنذاك بدور جيشها في هذه العملية، فإنه من المستبعد الآن، في ظل الظروف التي ذكرنا، ان تسعى القوى المدنية في تركيا الى تحجيم دور الجيش، فضلاً عن عدم وجود ارادة قوية لدى معظمها لتحقيق ذلك. ورأينا، في آذار (مارس) ١٩٩٤، كيف أن مختلف الاحزاب التركية في البرلمان بما فيها حزب الرفاه، اقترعت لصالح اسقاط العضوية النيابية عن النواب الاكراد في البرلمان وسوقهم تحت انظار الاعلام الى السجن، وهم ممسوكون من رقابهم.

ان مسار الاحداث في تركيا منذ اكثر من اربعة عقود يشير الى ان العوائق التي تحول بينها ودخول الحداثة من بوابتها الشرعية، اكثر من ان تحصى ورغبة الزعماء الاتراك، او بعضهم، وتوقهم الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، لم يقترن بخطوات عملية على ارض الواقع التركي. وهذا يطرح علامات استفهام كبيرة حول جدية هذه الرغبة، كما يطرح اسئلة اكبر حول هذا الكم الهائل من المشاكل التي تعاني منها تركيا مع جيرانها، وهي مشاكل ليست سهلة، خصوصاً حين يتصل الامر بخلافات لها ابعاد تاريخية وجغرافية وحضارية، وتقدّم من المبررات والذرائع ما يكفي لاستمرار تدخل الجيش التركي في السياسة الداخلية حتى اشعار آخر.

الفصل الثاني

الاسلام السياسي
الخطر الثالث

«الرفاه» في السلطة
أو المصالحة الصعبة

باستقالة نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه من رئاسة الحكومة التركية في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، تكون قد طويت صفحة أول حكومة يترأسها إسلامي في تاريخ الجمهورية العلمانية في تركيا منذ تأسيسها في العام ١٩٢٣. وبقدر الأهمية الاستثنائية لوصول حزب إسلامي إلى رأس السلطة التنفيذية، فإن هذه التجربة وما واكبها من تطورات على امتداد سنة كاملة، ستبقى موضوع تحليل ودراسات لن تنتهي في المدى المنظور، ذلك أن مشاركة الإسلاميين في السلطة لم تكن نتاج حسابات رقمية، لاحتلال حزب الرفاه المركز الأول بين أحزاب البرلمان في الانتخابات التي جرت في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، بقدر ما كانت معبرة عن تحول مهم في موازين القوى المحلية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي السياسية، الأمر الذي يعني أن الصراع الداخلي بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين من جهة، والعلمانيين المتشددين من جهة ثانية، وأبرز رموزهم المؤسسة العسكرية، لن ينتهي مع استقالة أربكان من رئاسة الحكومة، وهو أبعد وأخطر بكثير من مجرد تشكيل حكومة من هذا الحزب أو ذاك. ولم تكن استقالة أربكان سوى مؤشر على أن جولة من الصراع قد انتهت. وتشير بدورها الأحداث التي واكبت المواجهة بين حكومة أربكان والعسكر إلى أن قواعد جديدة قد تم رسمها من جانب كلا الطرفين لإدارة هذا الصراع في المرحلة القادمة.

* * * * *

بلغ حزب الرفاه ذروة صعوده السياسي مع ظهور نتائج الانتخابات النيابية العامة التي جرت في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥. ولأول مرة يحتل حزب إسلامي المركز الأول من بين أحزاب البرلمان، وبنسبة ٢١.٣ في المئة، بحيث كان متعذراً تشكيل أي حكومة جديدة من دون ائتلاف معظم الأحزاب اليمينية واليسارية والعلمانية، فيما كان يكفي تشكيل مثل هذه الحكومة عبر ائتلاف يضم حزب الرفاه إلى أحد الحزبين اليمينيين: الطريق المستقيم أو الوطن الأم. وبذلك فرض حزب الرفاه نفسه حجراً للزاوية في أي تشكيلة حكومية جديدة يراد لها الاستقرار والاستمرار. من هنا فشلت الحكومة التي شكلها مسعود يلماز زعيم حزب الوطن بالتعاون مع طانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق المستقيم، في مطلع آذار / مارس ١٩٩٦، وقدمت استقالتها بعد ثلاثة أشهر فقط، في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ لتفسح في المجال أمام وصول أول إسلامي إلى رئاسة الحكومة في تركيا، وذلك من طريق الائتلاف الذي ترأسه زعيم الرفاه نجم الدين أربكان، بمشاركة طانسو تشيللر زعيمة الطريق المستقيم في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٩٦.

المسيرة الطويلة

وصل «الرفاه» إلى السلطة بعد مسيرة عمرها ٢٧ سنة، هي عمر مسيرة زعيمه منذ أسس عام ١٩٧٠ أول حزب إسلامي في تركيا، هو حزب النظام الوطني الذي ما لبث أن حظر بعد انقلاب ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١. لكن الحزب الذي خلفه، حزب السلامة الوطني، كان قادراً على أن يصبح إثر انتخابات ١٩٧٣ النيابية، بيضة القبان التي لا غنى عنها لكي يستطيع أحد الحزبين الرئيسيين: حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة، تشكيل الحكومة الجديدة. وهكذا كانت المشاركة الأولى للإسلاميين في السلطة في عهد حكومة بولنت أجاويد زعيم حزب الشعب الجمهوري (الذي أسسه مصطفى كمال اتاتورك)، ثم كانت مشاركتان أخريان للسلامة الوطني في حكومتين ترأسهما زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧. وفي الحالات الثلاث كان

أريكان نائباً لرئيس الحكومة.

مع انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، كان حظر جديد للأحزاب السياسية، ومنها حزب السلامة الوطني، وما لبث أن حل محله في تموز/ يوليو ١٩٨٣ حزب جديد هو حزب الرفاه الذي تولى قيادته موقتاً أبراهيم تكدال، إلى أن رفع حظر النشاط السياسي عن الزعماء الأتراك، ومنهم أربكان الذي عاد إلى زعامة الحزب عام ١٩٨٧.

شارك حزب الرفاه منذ عام ١٩٨٤ في جميع الانتخابات النيابية والبلدية، وكانت نسبة الأصوات التي يحصل عليها ترتفع باستمرار، إلى أن اكتسح في ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٤ الانتخابات البلدية، ولاسيما في مدينتي اسطنبول وانقرة، وكان ذلك مؤشراً عل المنحى الذي ستنتهي إليه الانتخابات النيابية العامة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، والتي حقق فيها «الرفاه» انتصاراً تاريخياً قاده إلى السلطة في حزيران / يونيو ١٩٩٦.

لم يأت انتصار الرفاه، كما تنامي قوة الحركة الإسلامية في تركيا، بمحض الصدفة، بل إن عوامل عدة تكاتفت وأدت إلى تحول هذه الحركة إلى قوة يستحيل استبعادها أو تهميشها أو تصفيتها دون مضاعفات خطيرة على وحدة تركيا واستقرارها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

جاء الرفاه والإسلاميون إلى السلطة بعدما اضمحل بصورة شبه كاملة، التيار اليساري بكل منظماته وأحزابه، والموالي للكتلة الاشتراكية في فترة الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن. وبدأ تفكيك القوى اليسارية بعد انقلاب ١٩٨٠ الذي شجع الاتجاهات الإسلامية لاستخدامها أداة لمواجهة اليسار، بحيث إن القوى الإسلامية استفادت بالفعل من توجهات النظام العسكري المعادي لليسار طوال فترة الثمانينات. وعندما انهارت الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفياتي، كان الإسلاميون «الوريثين» العمليين لشعارات العدالة والمساواة التي كان يرفعها اليسار المندثر، وكان ذلك مدعاة لاستقطاب الشارع الساخط على النظام القائم.

وكان للسياسات الليبرالية في الاقتصاد التي انتهجها الزعيم التركي الراحل طورغوت أوزال في الثمانينات ومطلع التسعينات دور أساسي في تدفق الرساميل الخارجية، العربية الخليجية بصورة خاصة، على تركيا، كما في تنمية قطاع اقتصادي واسع يهيمن عليه الرأسماليون الإسلاميون الجدد. وهذا كان له دور مهم جداً في دفع الحركات الإسلامية في تركيا نحو آفاق توسعية على صعيد الاقتصاد والثقافة والاعلام والتعليم والتربية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، الأمر الذي شكل قاعدة مؤثرة في توجيه الحركات الاجتماعية والفكرية والسياسية في المجتمع.

إلى ذلك، استفاد الرفاه، والإسلاميون عموماً، من مسلسلات الفضائح المالية من رشوات واختلاسات وسمسرات وصفقات غير مشروعة، والتي ارتكبتها أحزاب الحكومات المتعاقبة في الثمانينات والتسعينات، ليقدم نفسه بديلاً «نظيفاً» نظراً لأنه لم يمارس السلطة أبداً خلال هذه الفترة.

كما أن الرفاه بالذات كان المستفيد الأول والأكبر من الانقسامات السياسية التي شهدها العلمانيون، إن على جبهة اليمين أو على جبهة اليسار. فبعد حظر الأحزاب السياسية إثر انقلاب ١٩٨٠، وجد اليمين نفسه عام ١٩٨٣ أمام حزبين جديدين يزعم كل منهما وراثة حزب العدالة المحظور: حزب الوطن الأم بزعامة أوزال وحزب الطريق المستقيم بزعامة سليمان ديميريل. واستمر هذان الحزبان بالتنافس طوال الثمانينات والتسعينات، وما زالا كذلك حتى اليوم، حيث تحول الصراع بينهما إلى منافسة شخصية حادة بين زعيميهما الجديدين: مسعود يلماز وطانسو تشيللر.

وفي جبهة اليسار أيضاً كان انقسام عميق بين حزبي الشعب الجمهوري، واليسار الديموقراطي اللذين ورثا حزب الشعب الجمهوري، بصفته ممثلاً لليسار العلماني خلال السبعينات. وقد أدت هذه الانقسامات، يميناً ويساراً، إلى تشتيت أصوات الناخبين، وإلى الحؤول دون بروز حزب واحد قوي يستطيع الامساك منفرداً بالسلطة، فكانت الحاجة إلى ائتلافات متواصلة منذ عام ١٩٩١ من جهة، وإلى «تسلل» الرفاه في انتخابات ١٩٩٥ واحتلال المركز الأول

فيها بفارق بسيط عن حزب الطريق المستقيم والوطن الأم من جهة أخرى.

ويساهم العامل الاقتصادي لجهة ارتفاع نسبة التضخم والانخفاض الشديد في القدرة الشرائية لدى المواطن، وارتفاع نسبة البطالة، والوضع الاقتصادي الصعب عموماً، في لجوء الناخب إلى قيادات يعتقد أنها قد تكون بديلاً لممارسات الأحزاب الحاكمة، فكان التصويت للرفاه.

ولا تخفى أهمية النزعة الإسلامية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في نمو الحركة الإسلامية في تركيا، خاصة أن الممارسات التي ظهرت ضد المسلمين في أكثر من مكان في محيط تركيا، كانت عاملاً في استفزاز المشاعر الإسلامية وتعزيز الشعور الإسلامي لدى المواطن التركي. نذكر من ذلك ما جرى في حرب الخليج الثانية ضد العراق، وما جرى من مذابح دينية وعرقية ضد مسلمي البوسنة والهرسك، والنزاعات في الشيشان وقره باغ، وما إلى ذلك.

هذه العوامل إلى غيرها كانت مجتمعة في أساس نمو الحركة الإسلامية في تركيا، وبالتالي انتصار حزب الرفاه في الانتخابات البلدية عام ١٩٩٤، والنيابية عام ١٩٩٥، وتشكيله حكومة برئاسة أربكان في حزيران / يونيو ١٩٩٦.

استراتيجية أربكان

مجيء أربكان إلى السلطة في حزيران / يونيو ١٩٩٦ كان بالفعل حدثاً تاريخياً في أول بلد مسلم يعتنق العلمانية، كما كان تجربة فريدة من نوعها لجهة وصول حركة إسلامية إلى السلطة عبر وسائل ديموقراطية بعيداً عن أساليب العنف. وفي هذا المجال يسجل للديموقراطية في تركيا أنها أتاحت مثل هذا الوصول، خلافاً لما هو عليه الوضع مثلاً في الجزائر، حيث حال الجيش دون اكتمال العملية الديموقراطية، وبالتالي ضرب جبهة الانقاذ الإسلامية عسكرياً، أو في دول أخرى يحظر فيها أساساً على الحركات الإسلامية

ممارسة نشاط سياسي بحرية ودون أي قيود.

كان الجميع يترقبون التجربة الجديدة لائتلاف الإسلاميين والعلمانيين، بعضهم بحذر، وبعضهم بقلق، خوفاً من فشلها، والبعض كان يأمل ويسعى لإفشالها.

أربكان الذي بنى مجده وفكره على أساس الإسلام والعداء للعلمانيين والغرب وإسرائيل، كان بدوره يدرك حساسية التجربة. لكن «الواقعية» التي اشتهر بها، ومعرفته الدقيقة للواقع التركي بكل تعقيداته وتشعباته، جعلته يكتفي من طروحاته بما يتوافق مع البروتوكول الحكومي الذي وقّعه مع طانسو تشيللر، متذرعاً بأنه لا يمكن مطالبة حزب الرفاه بتطبيق برنامجه، ما دام ليس وحيداً في السلطة.

لكن هذه الذريعة كانت تنطوي على أكثر من بعد في استراتيجية أربكان وحزبه. صحيح أن «الرفاه» هو الحزب الأول في تركيا، وأن الحركة الإسلامية في نمو مستمر، إلا أن وجود مجموعة عوامل معيقة ومعادية للإسلاميين، كان يحول دون مضي أربكان في سلوك سياسة إسلامية خالصة، على الأقل في الفترة الأولى من حكمه.

من هنا حاول أربكان بداية، أن يوجه رسائل «تطمين» في أكثر من اتجاه: وافق أولاً على الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل، ووصفه بأنه أشبه بـ «صفقة تفاح» تجارية بين بلدين، ووافق على تمديد «قوة المطرقة» الغربية المتمركزة في جنوب شرق تركيا والمولجة «حماية» أكراد شمال العراق، ودان بشدة «الارهاب الكردي» الذي يمارسه حزب العمال الكردستاني.

وفي الداخل صادق على قرارات بطرد ضباط من الجيش متهمين بأن لهم ميولاً إسلامية. وفي المؤتمر العام الخامس لحزب الرفاه في منتصف تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦، تحدث أربكان بصورة معتدلة جداً، واصفاً نفسه بأنه «علماني حقيقي وأتاتوركي حقيقي»، مغيباً كل شعاراته الإسلامية السابقة، ولم يتورع عن إرسال نائبين من حزبه مع وفد برلماني تركي إلى إسرائيل، وقفا مع

أعضاء الوفد خشوعاً أمام قبر إسحق رابين. ولم ينبس أربكان ببنت شفة حيال التحركات العسكرية الأميركية في شمال العراق، ولم ينجح في تنفيذ أي زيارة له خلال فترة حكمه إلى سوريا المتهمة من قبل النظام التركي بأنها تساند حزب العمال الكردستاني.

كانت هذه المواقف كافية لتثير سخط قاعدة حزب الرفاه، ولترتفع أصوات من داخل حزبه ومن حلفائه في العالم العربي والإسلامي منددة بها، غير أن أربكان الذي يعرف جيداً أن الوصول إلى السلطة في تركيا يتطلب حنكة وأساليب «مبتكرة» وغير اعتيادية في ظل تعقيدات الوضع التركي، كان يسعى إلى كسب الوقت، وإلى الوصول إلى أوسع قاعدة جماهيرية خارج قاعدته الحزبية، حتى يتمكن من تعزيز قوته الحزبية في الانتخابات النيابية القادمة وما بعدها. وسياسة «النفس الطويل» التي مارسها طوال ٢٧ سنة، تتطلب مزيداً من الوقت ومزيداً من الدراية والدهاء. ففي ظل إلصاق تهم الارهاب والخروج على الأنظمة والقوانين والشرعية بالحركات الإسلامية في العالم، كان أربكان ينجح في تسلم السلطة في بلد عضو في حلف شمال الأطلسي، وينجح في فرض الاعتراف به وبحزبه جزءاً شرعياً من الحياة السياسية يصل إلى السلطة عبر الانتخابات ويغادرها وفقاً للأصول الديموقراطية. وقد سعى أربكان طوال فترة حكمه، ألا يقع في المحظور وارتكاب الأخطاء التي يمكن أن تعتبر بمثابة رفع لواء «العصيان» و«الضغط من طريق التهديد والقوة»، وكان يشدد على الديموقراطية، حتى حين سلم السلطة إلى خلفه مسعود ييلماز في أواخر حزيران / يونيو ١٩٩٧. ولم يتوان أربكان عن طرد بعض النواب من عضوية حزب الرفاه، أمثال حسن حسين جيلان وشوقي يبلماز وإبراهيم تشيليك، لإدلائهم بتصريحات تعرض الحزب لخطر الملاحقة والحظر.

الخيار الإسلامي

على الرغم من كل ذلك، كان نجم الدين أربكان يحاول أن «يؤشر» إلى

خيارات مفيدة لتركيا، تتقاطع مع بعض طروحاته الإسلامية، دون أن تعني افتراقاً عن خيارات التكامل مع الغرب، وكان يحاول تقديم صورة الإسلامي المعتدل الذي يرى أن لتركيا جناحين، أحدهما في الشرق والآخر في الغرب، يعضده في ذلك شريكته طانسو تشيللر التي شهد خطابها السياسي خلال فترة ائتلافها مع أربكان، تحولاً واضحاً في اتجاه الانفتاح على الإسلاميين في الداخل والخارج.

زار أربكان إيران وليبيا ومصر ونيجيريا ودول جنوب شرق آسيا الإسلامية، مثل ماليزيا وأندونيسيا وغيرهما، وجسد خياره الإسلامي خارجياً عبر تأسيس مجموعة اقتصادية جديدة ضمت ثماني دول إسلامية، عرفت بمجموعة الثمانية، هي تركيا ومصر وباكستان وإيران وبنغلادش ونيجيريا وماليزيا وأندونيسيا، والتي شهدت اسطنبول في منتصف حزيران / يونيو ١٩٩٧ الاجتماع الأول لرؤسائها. ولعل الخيار الإسلامي في السياسة الخارجية لأربكان كان «الخط الأحمر» الذي جعل موقف واشنطن المشجع لنموذج إسلامي معتدل في تركيا، يتحول ويصل إلى الافتراق والتخلي عن دعمه لأربكان، وصولاً إلى الضغط لإخراجه من السلطة.

«الخط الأحمر» الثاني أمام أربكان كان داخلياً، وبدأت بوادره تلوح في الأفق مع مطلع العام (١٩٩٧) مع سلسلة خطوات اعتبر المتشددون العلمانيون، وفي مقدمهم العسكر، أنها تهدد الأسس العلمانية للدولة لصالح الطابع الإسلامي.

أولى هذه الخطوات «الإسلامية» دعوة أربكان لزعماء بعض الطرق الدينية إلى حفل إفطار رمضاني في الاسبوع الثاني من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧، ما اعتبر انتهاكاً لدستور البلاد و«قوانين الثورة» التي تحظر أي نشاط للطرق الدينية. ومن ثم توالت جملة طروحات لها طابع إسلامي دعا أربكان لتطبيقها، ومن ذلك إقامة جامع في منطقة «تقسيم» الراقية في اسطنبول، وآخر في محيط القصر الجمهوري في أنقرة، والسماح للموظفات بارتداء الحجاب في الدوائر الرسمية، وترك الحرية للمواطنين في توزيع جلود الذبائح خلال عيد الأضحى،

والسماح للحجاج بالتوجه لأداء مناسك الحج كل سنة براً عبر الأراضي السورية توفيراً للنفقات بدلاً من إلزامية التوجه جواً.

وكان احتفال بلدية سينجان (قرب انقرة) بيوم القدس في مطلع شباط / فبراير، والذي تحدث فيه السفير الإيراني في أنقرة محمد رضا باقري، داعياً إلى تطبيق الإسلام في تركيا، ورفعت خلاله صور لزعماء دينيين لبنانيين أمثال الإمام موسى الصدر والسيد عباس الموسوي؛ كان هذا الاحتفال مثابة القشة التي قصمت «ظهر البعير» والتجاذب بين الرفاه والجيش الذي شهده شهر رمضان (١٩٩٧)، وبداية المواجهة العلنية والعد العكسي للصراع بين الإسلاميين والجيش.

الجيش يتصدى

نظر الجيش إلى هذه المطالب والخطوات الإسلامية على أنها بداية «الهضم» التدريجي للنظام العلماني في البلاد. وبرأي زعيم حزب اليسار الديموقراطي أجاويد «فإن هذه الخطوات إذا أخذت منفردة، ليس لها أي طابع مهدّد للنظام، ولكنها إذا أخذت كوحدة كاملة، فإنها تظهر هدف الرفاه» في تغيير النظام العلماني.

كان الجيش لدى بروز أخطار مماثلة على النظام، يلجأ إلى القوة لتغيير المعادلة الداخلية، فكانت ثلاثة انقلابات عسكرية في أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠. لكن استحالة تنفيذ انقلاب عسكري في ظرف تسعى تركيا للتقارب مع الاتحاد الأوروبي، وفي ظل قوة الاسلاميين الأتراك، فرضت على الجيش تغيير أسلوبه في التعامل مع «الخطر الإسلامي» الجديد، فلجأ إلى مختلف أساليب الضغط والتهديد السياسية. وبعدما اكتفى باستعراض عضلاته في عبور الدبابات ضاحية سينجان حيث كان احتفال «ليلة القدس»، استصرح الجيش زعماء الأحزاب المعارضة، ولا سيما مسعود يلماز، للتحذير من نشاطات الرفاه والتلويح بـ«شرعية» أي انقلاب عسكري.

وكان مجلس الأمن القومي التركي، حيث الغلبة للعسكريين، المكان المثالي لتدخل الجيش في الحياة السياسية و«إدارتها» وفقاً لرغباته وإرادته. ومع أن قرارات مجلس الأمن القومي التي تصدر عن اجتماعاته ليست سوى «توصيات» غير ملزمة للحكومة، إلا أنه لم يسبق أن رفضت الحكومات السابقة تنفيذ أي من هذه التوصيات. وهكذا أضحت المواجهة مكشوفة بين الرفاه من جهة، والعسكر من جهة ثانية، وذلك عبر مجلس الأمن القومي، فيما الأحزاب الأخرى في حكم «المتنحية» عن ممارسة دورها المفترض تحت قبة البرلمان. كما أن الحكومة نادراً ما كانت تجتمع حتى لا تواجه استحقاق تنفيذ قرارات مجلس الأمن القومي. وهكذا، شُلّ عمل جميع المؤسسات: البرلمان والحكومة وغيرهما. ودخل الطرفان، الإسلامي والعسكري، لعبة شدّ الحبال وعضّ الأصابع بهدف واحد ومحدّد :الخروج من الصراع بأقل قدر ممكن من الخسائر.

اجتماع ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧

كان اجتماع مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧ محطة فاصلة في العلاقات بين الرفاه والجيش. ففي البيان الذي صدر عن الاجتماع الذي استمر تسع ساعات كاملة، بدا واضحاً أن «انقلاباً» مقنعاً قد حدث، ذلك أن النقاط التي تضمنها البيان كانت بمثابة «انذار» موجّه إلى أربكان ليس بالعودة فحسب عن بعض الاجراءات التي أعلن نيته أو رغبته في القيام بها، بل أيضاً بضرورة تطبيق «مبادىء الثورة» التي لم تطبق أصلاً في عهد أسلافه العلمانيين. وأظهر البيان الذي هدّد باتخاذ عقوبات رادعة في حال التخلف عن تطبيق هذه المبادىء، أن حملة واسعة تطاول كل التفاصيل في طريقها إلى التنفيذ لضرب الأسس السياسية والدينية والاقتصادية والفكرية للحالة الإسلامية في تركيا.

وقد دعا بيان مجلس الأمن القومي إلى:

- اغلاق الدركاهات (مراكز الطرق الدينية) التي تنتهك القوانين؛

- ملء الفراغ الذي أحدثه إلغاء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تحظر النشاطات الدينية والعرقية؛

- مواءمة السياسات التربوية لقانون التدريس الموحد؛

- عدم التسامح مع النشاطات المعادية للنظام؛

- جعل التعليم الإلزامي لمدة ثماني سنوات؛

- مراقبة مصادر تمويل الطرق الدينية، من شركات وجمعيات وأوقاف؛

- منع الكوادر الأصولية من دخول الدولة؛

- وقف المساعدات التي تقدمها منظمة «مللي غوريش» (التابعة لحزب الرفاه) إلى البلديات؛

- مراقبة محاولات إيران دفع تركيا نحو عدم الاستقرار؛

- منع استخدام الضباط المفصولين من الجيش لأسباب «رجعية» (إسلامية) في البلديات؛

- جعل دورات تدريس القرآن الكريم تابعة لوزارة التربية؛

- عدم التهاون في تطبيق قانون القيافة.

الخطر الإسلامي يتقدم الخطر الكردي

تهدف هذه العناوين إلى الحد من انتشار التأثيرات الإسلامية في المجتمع والدولة، وتشمل كل الأصعدة السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، وصولاً إلى الحياة الشخصية للفرد، ومسألة الزيّ الذي يرغب في ارتدائه.

وبدأت تتوالى التسريبات إلى وسائل الاعلام عن تقارير أعدتها رئاسة أركان الجيش والمصادر الأمنية هنا وهناك حول نشاطات الحركات الإسلامية

التي كانت ترد في التقارير تحت اسم «النشاطات الرجعية» التي تهدف بحسب التقارير، إلى النيل من الجمهورية العلمانية وتأسيس دولة إسلامية. وبلغت ذروة الحملة ضد الإسلاميين في أواخر شهر نيسان / ابريل ١٩٩٧ عندما نشرت رئاسة أركان الجيش التركي تقريراً عن المفهوم الجديد للأمن القومي حدّد لأول مرة «الخطر الرجعي» (أي الإسلامي) خطراً أول على الأمن القومي التركي، فيما تراجعت نشاطات حزب العمال الكردستاني إلى المرتبة الثانية. وتبديل أولويات الخطر على هذا النحو كان مؤشراً على أن الجيش قرر خوض المعركة ضد الإسلاميين حتى النهاية.

تلى ذلك ظهور أولى الإشارات من قبل المدعي العام التركي فورال سافاش، حول تورط حزب الرفاه في بعض النشاطات التي تستدعي تقديمه إلى المحكمة واحتمال تعرضه لعقوبات، من بينها الحظر والحل.

وبعد إشهار سلاح القضاء فوق رأس حزب الرفاه، سعت رئاسة الأركان التركية إلى تعبئة النخب التركية الإعلامية والاقتصادية ضد الرفاه من طريق استدعائها وابلاغها تقارير عن خطورة النشاطات التي يقوم بها الإسلاميون، ولم تسلم رئاسة الشؤون الدينية (الرسمية المعروفة بموالاتها للنظام) من انتقاد رئيس دائرة الاستخبارات في الجيش التركي الجنرال فوزي توركري الذي وصف دورها بـ«السلبي». ووفقاً لبيان توركري، فإن «الرجعية» (الإسلامية) تملك ١٩ صحيفة و ١١٠ مجلات و ٥٣ محطة إذاعة و ٢٠ محطة تلفزيون. إلى ذلك فإن لـلإسلاميين ٢٥٠٠ جمعية و ٥٠٠ وقف وأكثر من ألف شركة و ٢٢٠٠ تجمع سكني للشبّان و٨٠٠ مدرسة. ويعدد البيان أسماء عشرات رجال الأعمال الذين يمدّون بأموالهم هذه النشاطات.

فضلاً عن ذلك، اتهم بيان توركري الإسلاميين بأنهم يتعاونون مع حزب العمال الكردستاني من خلال دعم بعض المطالب التي تصب في مصلحة هذا الحزب، مثل الدعوة إلى وقف اطلاق النار، والمطالبة بحكم ذاتي لمناطق جنوب شرق البلاد، وإعلان عفو عام، وإلغاء حال الطوارىء، والالتقاء مع زعامات حزب الديموقراطية الشعبية الكردي واجراء مقابلات في محطات تلفزة تابعة

لحزب العمال الكردستاني... الخ.

وعدد البيان كذلك الدول التي تمنح دعماً للإسلاميين في تركيا، منها ليبيا والسودان والسعودية ومنظمات «حزب الله» والاخوان المسلمين ومنظمة «الرابطة» الإسلامية. وذكر البيان أن الجماعات الإسلامية في تركيا تهدف إلى إدخال عناصرها إلى كليات الحقوق والعلوم السياسية في الجامعات، وإلى الأكاديميات الحربية.

ويشير البيان إلى مسألة مهمة جداً يتمحور حولها الصراع الدائر بين الإسلاميين والعسكر، هي المدارس الدينية. كما يذكر البيان أن عدد الذين يتابعون دورات القرآن الكريم يقارب مليوناً و ٦٨٥ ألف طالب. ويتضاعف هذا الرقم مع كل سنة تمرّ، بحيث إن مجموع هؤلاء سيصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٧ ملايين، ويكبر هذا الرقم في حال أُخذ في الاعتبار أعداد الطلبة الذين يتابعون هذه الدورات في مدارس غير مرخص لها.

أما بالنسبة لمعاهد «إمام - خطيب» التي تبدأ الدراسة فيها منذ المرحلة المتوسطة وتستمر حتى دخول الجامعة والتي توصف بأنها «قلعة» الوجود الإسلامي في تركيا، فيقدّر بيان رئاسة أركان الجيش عدد طلابها بخمسمئة ألف يتابعون الدراسة في ٥٦١ معهداً. وتخرج هذه المعاهد سنوياً ٥٣ ألفاً، في حين أن حاجة تركيا للأئمة هي ٢٢٨٨ إماماً سنوياً، أما ما تبقى، وهم نحو ٥١ ألفاً، فإنهم يحاولون التوظف في الدولة ليكونوا نواة لكوادر الدولة الإسلامية. وتتهم رئاسة أركان الجيش الإسلاميين بأنهم يحاولون تشويه صورة العلمانية في تركيا على أنها معاداة للدين، وصورة الجيش على أنه عدو الدين.

خطر «النمور الخضر»

وأتبعت رئاسة أركان الجيش التركي بيانها «الديني» ببيان آخر اقتصادي يعرض لواقع «الاقتصاد الإسلامي» في تركيا، معدداً الشركات التي تقدم الدعم للإسلاميين، ويدعو لمقاطعتها وعدم منحها أي تلزيمات أو إشراكها في

أي مناقصات. وبعض هذه الشركات التي يُطلق عليها اسم «النمور الخضر» نسبة للون الأخضر الذي يرمز إلى الإسلام، تمثل مكانة وموقعاً مهمين في الاقتصاد التركي، ولها شهرة عالمية أمثال شركات اولكر وقومباسان واخلاص واتفاق و يمباش وغيرها من الشركات التي تقدر صادراتها إلى العالم الإسلامي فقط بثمانمئة مليون دولار سنوياً. وقد دفع هذا التوجه لضرب الاقتصاد الإسلامي في تركيا المعلّق المعروف ايلنور تشيفيق، لاتهام الجيش بأنه يلعب بأسس البلد وتوازناته.

سلاح الحظر

وإلى محاولات ضرب المصادر الدينية والاقتصادية للإسلاميين في تركيا، سعى الجيش لضرب الأسس القانونية التي تسمح، للأحزاب الإسلامية السياسية بممارسة دور طبيعي في إطار القواعد الديموقراطية. وكما فعلت المؤسسة العسكرية مع الأحزاب التي كانت تمثل بشكل أو بآخر القاعدة الشعبية الكردية لجهة حلّها كلما أنشأت حزباً جديداً، مما أدى إلى استنزاف جهودها وطاقاتها في أروقة المحاكم وقاعاتها، ثم في العمل لتأسيس أحزاب جديدة، فإن ما ينتظر حزب الرفاه قد لا يكون بعيداً عما انتهت إليه الأحزاب الكردية:الانشغال بمواجهة الدعاوى القضائية، ثم حظر الحزب وسجن قياداته أو منعهم من العمل السياسي، فالانشغال مجدداً بتأسيس حزب جديد وقيادات جديدة، إلى ما هنالك من«دوّامة» لا تنتهي تستنزف الحزب وقاعدته، وقد تعرّضه للشرذمة والضعف، وينتفي بالتالي خطره على النظام. ومع أن هذه «الآلية» في التعامل مع الأحزاب الإسلامية قد جربت في السابق بعد انقلابي ١٩٧١ و ١٩٨٠، وكان الإسلاميون يعودون بعد كل حظر لأحزابهم، أقوى من السابق، إلا أن عسكريي تركيا لا يردعهم شيء عن تكرار تجربة حل الأحزاب الإسلامية، والمعني مباشرة هنا حزب الرفاه.وإذ كان ينظر الرفاه بجدية إلى هذه المحاولة لحلّه، فإن أوساطه كانت تشير إلى استعدادات تتحسب لأسوأ الاحتمالات.

تصفية تشيللر

لم تقتصر «رؤية» العسكريين الأتراك على تصفية أسس الحالة الإسلامية في تركيا، بل اندفع أربابها إلى محاولة حصار الطرف العلماني الذي كانت موافقته ضرورية لوصول الرفاه إلى السلطة، وهو حزب الطريق المستقيم بزعامة طانسو تشيللر. وبغض النظر عن الدوافع الشخصية التي أملت على تشيللر جانباً من قبولها للائتلاف مع أربكان، إلا أن دخولها الائتلاف منح التجربة الإسلامية ـ العلمانية في السلطة أبعاداً رائدة وآفاقاً جديدة لإمكانية التواصل والتفاعل بين تيارين متناقضين على الصعيد الأيديولوجي. وكان للانسجام شبه التام بين أربكان وتشيللر دور كبير في تقديم الإسلاميين على خلاف الصورة التي تشاع عنهم في الغرب، واظهار امكانية التعايش والتواصل والتفاعل بين هذين التيارين . ولا شك أن تشيللر ساهمت في التخفيف كثيراً من الحدة التي كانت تطبع خطاب أربكان قبل تسلمه رئاسة الحكومة. كما أن تشيللر بدورها قد عدلت إلى حد كبير من خطابها المعادي بشدة للإسلاميين الذين كانت تتهمهم سابقاً بالظلامية، وبأنهم يعيشون في القرون الوسطى. إن مثل هذا الانسجام والتفاهم والتفاعل بين أربكان الإسلامي وتشيللر العلمانية، كان بنظر العلمانيين المتشددين، وفي مقدمهم العسكر، يشكل خطراً على المفهوم التقليدي للعلمانية التركية التي كانت تعني شيئاً واحداً: نفي الدين واستئصال كل ما يمت بصلة إلى الدين. وعلى هذا حفلت شاشات محطات التلفزيون التركية في ربيع ١٩٩٧ بمشاهد عناصر الاستخبارات المدنية وهي تعترض في الشوارع الأفراد الذين يرتدون زياً يرمز إلى الدين بشكل أو بآخر، مثل العمامة أو الجبّة أو ما شابه. إن ضرب حزب الرفاه هو أحد وجهي الميدالية التي يتطلب وجهها الآخر تصفية الأطراف التي تعاونت مع الرفاه، وهي هنا بالتحديد طانسو تشيللر وحزبها. وعلى هذا كانت حملة الضغوط الهائلة التي تعرّض لها نواب حزب الطريق المستقيم قبل استقالة أربكان في ١٨ حزيرن / يونيو ١٩٩٧ وبعدها، مما أنقص عدد نواب هذا الحزب من ١٣٥ نائباً صبيحة ٢٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥ إلى ٩٥ نائباً

في منتصف تموز / يوليو ١٩٩٧، الأمر الذي أفقد حكومة أربكان - تشيللر الأكثرية في البرلمان. وبالتأكيد فإن تصفية المستقبل السياسي لتشيللر مطلب عسكري، كما هو مطلب منافسها على زعامة اليمين، زعيم حزب الوطن مسعود يلماز الذي انضم بعض النواب المستقيلين من حزب تشيللر إلى حزبه، فيما شكل المنفصلون الآخرون عن تشيللر حزباً جديداً بزعامة رئيس البرلمان السابق حسام الدين جيندوروك الذي كان قد طرد سابقاً من حزب تشيللر. والحزب الجديد حزب تركيا الديموقراطية، ويضم نحو ٢٠ نائباً يتبدل عددهم باستمرار.

العلاقات مع إسرائيل

لم يوفر الجيش التركي سلاحاً إلا وحاول استخدامه في مواجهته للإسلاميين، للضغط عليهم في الداخل والخارج. ومن أبرز هذه الأسلحة العلاقات مع إسرائيل. فمنذ اللحظة الأولى لتسلم أربكان السلطة، ضغطت المؤسسة العسكرية عليه للمصادقة على الاتفاق العسكري الشهير بين تركيا وإسرائيل، والذي وقّع في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٩٦، ومن ثمّ ضغطت على أربكان لتمرير اتفاقيات متعدّدة لتحديث صناعات حربية تركية أو القيام بمشاريع إنتاج مشتركة مع إسرائيل. وحين وصلت المواجهة بين رئاسة أركان الجيش التركي والرفاه إلى ذروتها في شباط / فبراير ١٩٩٧، تصاعدت وتيرة العلاقات بين المؤسسة العسكرية التركية وإسرائيل، فكانت زيارات متبادلة شبه اسبوعية لمسؤولين عسكريين كبار، منهم رئيس أركان الجيش اسماعيل حقي قره دايي، ووزير الدفاع طورهان طايان، والنائب الثاني لرئيس الأركان تشيفيك بير وغيرهم. وقد هدف العسكريون الاتراك من وراء ذلك إلى اظهار أربكان بمظهر العاجز عن وقف هذه العلاقات، كما لإحراجه أمام قاعدته الشعبية. كذلك الأمر بالنسبة للعملية العسكرية التركية في شمال العراق التي بدأت في منتصف أيار / مايو واستمرت حتى أواخر حزيران/ يونيو ١٩٩٧، والتي نفذت دون إعلام رئيس الحكومة أربكان بها ودون تنسيق معه. وكل ذلك بهدف دفع

أربكان إلى الاحتجاج وإلى الاستقالة، فيكون التخلص منه دون القيام بانقلاب عسكري.

لقد حاول نجم الدين أربكان وشريكته طانسو تشيللر طوال فترة المواجهة مع العسكر، الاعتماد على عامل الزمن لتنفيس الاحتقان أو تأجيل استحقاق مطالب العسكريين، فكان أربكان يمانع في التوقيع على قرارات مجلس الأمن القومي، ثم يرضخ ويوقع عليها. لكنه كان مجدداً يحاول الحؤول دون تنفيذها، وتفريغها من مضمونها، تارة بتأجيل اجتماع الحكومة، وطوراً بالدعوة ليكون البرلمان المنتخب مباشرة من الشعب، هو المكان الصالح للبت بمطالب مجلس الأمن القومي. ومع اشتداد الحملة عليه من جانب العسكر، ومع تعاظم الضغوط على نواب حزب تشيللر الذين بدأوا يستقيلون الواحد تلو الآخر، باتت الحكومة مهددة بفقدان الأكثرية البرلمانية، وكان المخرج الوحيد للحؤول دون انهيار الائتلاف الحاكم هو استقالة أربكان وتولي تشيللر رئاسة الحكومة، تخفيفاً للاحتقان القائم من جهة، ولوقف التحلّل الذي بدأ يصيب بنية حزب الطريق المستقيم من جهة أخرى، ومن ثم الاحتكام للشعب من طريق اجراء انتخابات نيابية مبكرة كان يعتبرها أربكان السلاح الأمضى بيده لمواجهة ضغوط الجيش، بل ذهب إلى اعتبار هذه الانتخابات بمثابة استفتاء شعبي، مما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية التي تخشى مثل هذه الانتخابات واحتمالات خروج حزب الرفاه منها أقوى مما هو عليه الآن.

الاستقالة و«الانقلاب الرئاسي»

في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٧ قدم أربكان استقالة حكومته بعد أقل من سنة على تأليفها، ليتيح أمام شريكته طانسو تشيللر تولي رئاستها مدعومة بعريضة وقعها ٢٨٣ نائباً (الأكثرية المطلوبة ٢٧٦ نائباً فقط) هم مجموع نواب أحزاب الرفاه والطريق المستقيم والاتحاد الكبير (الذي يتزعمه محسن يازجي أوغلو ويضم ٨ نواب). لكن الرئيس التركي سليمان ديميريل تجاهل العريضة

البرلمانية المذكورة، وكلّف زعيم حزب الوطن الأم مسعود ييلماز تشكيل الحكومة الجديدة، علماً أنه لم يكن يحظى لدى تكليفه بالأكثرية المطلوبة لنيل ثقة البرلمان.

وظهر واضحاً أن خصوم الرفاه وتشيللر من المؤسسة العسكرية إلى رئيس الجمهورية، مروراً بزعماء الأحزاب المعارضة، كانوا فور تقديم أربكان استقالته، يعدون لـ«انقلاب» أبيض، خلافاً للأعراف الديموقراطية، إذ إن رئيس الجمهورية سليمان ديميريل تجاهل اتفاق الرفاه والطريق المستقيم والاتحاد الكبير الذين يشكلون الأكثرية المطلقة في البرلمان، بل أكثر من ذلك أكتفى بالتشاور مع أحزاب المعارضة، ليكلّف في ٢٠ حزيران / يونيو مسعود ييلماز تشكيل الحكومة الجديدة. وإذ اعتبرت تشيللر أن ذلك بمثابة «انقلاب رئاسي»، يبدو أن واشنطن لم تكن بعيدة عن هذا السيناريو عندما اعتبرت أن الأمور في تركيا تسير وفقاً للقواعد الديموقراطية.

تكليف ييلماز كان رسالة واضحة إلى نواب حزب الطريق المستقيم للانشقاق عنه والانضمام إلى مؤيدي الحكومة الجديدة. وبالفعل، بدأت سبحة الاستقالات تكر يومياً حتى أضحى ييلماز ضامناً للأكثرية في البرلمان، فيما بدأ حزب الطريق المستقيم يواجه خطر الانهيار مع كل يوم يمر. وعندما مثلت الحكومة الجديدة أمام البرلمان التركي في ١٢ تموز / يوليو ١٩٩٧، نالت الثقة بأكثرية ٢٨١ صوتاً مقابل ٢٥٦ صوتاً معارضاً.

حكومة اقصاء «الرفاه»

تشكلت الحكومة الجديدة بزعامة ييلماز من ٣٨ وزيراً يمثلون ثلاثة أحزاب، ووزير مستقل واحد. والأحزاب هي حزب الوطن الأم (٢١ وزيراً) وحزب اليسار الديموقراطي (١١ وزيراً) وحزب تركيا الديموقراطية (٥ وزراء)، ووزير مستقل هو ياليم ايريز الذي كان وزيراً للصناعة في ائتلاف اربكان - تشيللر قبل أن يستقيل من منصبه ومن عضويته في حزب الطريق المستقيم ويقود حملة معارضة ضد تشيللر، وكان يرأس سابقاً مجلس العمل التركي - الإسرائيلي

المشترك، واتحاد الغرف والبورصات التركية.

ومع أن حزب الوطن الأم حصل على ٢١ حقيبة، بينها الداخلية والعدل، إلا أن حزب اليسار الديموقراطي بزعامة بولنت أجاويد رئيس الحكومة السابق في السبعينات، والذي تولى في الحكومة الجديدة منصب نائب رئيس الحكومة، وضع يده على أكثر من وزارة مهمة وحساسة، مثل وزارة الخارجية (اسماعيل جيم)، والمالية والتربية والثقافة ووزارة الدولة المسؤولة عن شؤون «رئاسة الشؤون الدينية»، الهيئة الدينية الأعلى في تركيا، فيما تولى عصمت سيزغين من حزب تركيا الديموقراطية نيابة رئاسة الحكومة إلى حقيبة وزارة الدفاع.

وتتجلى أهمية الوزارات التي حصل عليها حزب اليسار الديموقراطي في كون العنوان الرئيسي للمواجهة بين العلمانيين المتشدّدين والرفاه، تربوياً، ويتعلق بالمعاهد الدينية المعروفة باسم «إمام ـ خطيب»، ودورات تدريس القرآن الكريم، والدعوة إلى جعل التعليم الإلزامي لمدة ٨ سنوات بدلاً من خمس، ما يزيل تلقائياً المرحلة الأولى (المتوسطة) من معاهد «إمام ـ خطيب» التي تبدأ الدراسة فيها بعد انتهاء الطالب من المرحلة الإبتدائية الالزامية (خمس سنوات). كما أن رئاسة الشؤون الدينية التي تشرف على دورات القرآن الكريم متهمة بأنها تشجع التيارات الدينية من خلال التهاون في مراقبة هذه الدورات. وعلى هذا كانت مهمة أجاويد المعادي بشدة للإسلاميين، واضحة في ضرب ما يُعتقد أنها الأسس الدينية للتيارات الإسلامية، خصوصاً الرفاه، وهو المرحلة المتوسطة من معاهد «إمام ـ خطيب».

كذلك كانت مهمة أجاويد تبدو في ضرب البُعد الخارجي لسياسة الرفاه، من خلال اتسلم أحد نوابه وزارة الخارجية، في محاولة لإعاقة الخيار الإسلامي في السياسة الخارجية، والذي انتهجه نسبياً نجم الدين اربكان، ولا سيما حول التعاون مع إيران، وإقامة مجموعة الدول الثماني الإسلامية التي كان أربكان صاحب فكرة تأسيسها والمحرك لها للظهور والتي عقدت أول اجتماع لها على مستوى رؤساء الدول في اسطنبول قبل استقالة اربكان بأيام في منتصف حزيران / يونيو ١٩٩٧. وقد عكس أجاويد التوجه لضرب هذه

المجموعة عندما قال إن هذا التكتل قد ينتهي أو أن الحاجة ستكون ضرورية لتوسيعه من خلال ضم الجمهوريات الإسلامية (التركية) في آسيا الوسطى والقوقاز، ما ينزع عن التكتل صفته «الإسلامية» ولدفعه في اتجاه أن يكون كذلك «تركياً».

جاءت حكومة بيلماز الجديدة بهدف واحد هو اقصاء حزب الرفاه عن السلطة، ومن ثمّ محاولة تصفية تشيللر عقاباً لها على تعاونها مع اربكان، لمصلحة منافسها على زعامة اليمين مسعود بيلماز.

حكومة التناقضات

غير أن بنية الحكومة واختلاف مشارب أحزابها كانا يضعان مهماتها الأخرى أمام صعوبات حقيقية، لجهة تباين وجهات نظر أطرافها حيال أكثر من مسألة وقضية. فالحكومة الجديدة التي تحظى بدعم أحزابها الثلاثة، لا يمكنها الاستمرار دون دعم حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال الذي لم يشارك فيها، واكتفى بدعمها من الخارج، مشترطاً اجراء انتخابات نيابية مبكرة خلال ستة أشهر، وهذا ما يعارضه خصمه على زعامة اليسار أجاويد كما مسعود بيلماز، فضلاً عن أن بايكال لا يريد نجاح الحكومة في مهمتها، لأن ذلك سيجير تلقائياً لمصلحة خصمه أجاويد المشارك في الحكومة. لذا ستكون الحكومة على رغم ضغوط العسكر، مهدّدة في أي لحظة بالسقوط، حين ينزع حزب الشعب الجمهوري عنها الثقة.

وتتباين بشدة طروحات كل من بيلماز (المؤيد للخصخصة) وأجاويد (من انصار القطاع العام) حيال المسائل الاقتصادية. وينسحب هذا التباين على الموقف من الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي التي يعارضها بشدة أجاويد ويدعو إلى إعادة النظر جذرياً بشروطها المجحفة لتركيا بحسب رأيه، في حين أن بيلماز الليبرالي مؤيد قوي لهذه الوحدة. حتى في مسألة الزامية التعليم لمدة ٨ سنوات التي يسعى إليها أجاويد بشدة، فإن بيلماز لا يبدو ضمناً، على رغم

تصريحاته المؤيدة، متحمساً لذلك، إذ إن ييلماز، على رغم جنوحه بعد وفاة أوزال أكثر نحو اليسار، ما زال يأخذ في الاعتبار أن قسماً كبيراً من قواعد الوطن الأم هم من المحافظين المتدينين الذين يعارضون الزامية التعليم لمدة ٨ سنوات. أما الموافقة على ذلك، فقد تعني خسارة أصوات مهمة في أي انتخابات نيابية مقبلة.

وتبدو التباينات أيضاً على الصعيد الخارجي، ففي حين يتسم موقفا ييلماز وبايكال بالمرونة حيال قضية قبرص، فإن أجاويد الذي جرت في عهده عام ١٩٧٤ عملية الغزو التركي للجزيرة، يدعو إلى إقامة وحدة اندماجية بين قبرص الشمالية التركية و«الوطن الأم» تركيا. وطرحت هذه التباينات تساؤلاً حول كيفية توفيق تركيا بين متطلبات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط وبين صداقة أجاويد للرئيس العراقي صدام حسين ودعوته لفتح الحدود مع العراق وتعزيز العلاقات معه. كما أن أجاويد من معارضي وجود «قوة المطرقة» الغربية المولجة «حماية» أكراد شمال العراق. وهنا أيضاً تتباين وجهات النظر بين احزاب الائتلاف الحاكم حيال المسألة الكردية داخل تركيا، حيث يرى أجاويد أن حل هذه المسألة هو في اتخاذ إجراءات اقتصادية تضرب البنية الاقطاعية في المناطق الكردية، وهو يرفض بشدة اعطاء حقوق ثقافية للأكراد، فيما مواقف ييلماز وبايكال أقل حدّة حيال هذه المسألة.

جاءت الحكومة الجديدة لإبعاد الرفاه وتشيللر عن السلطة، وما يستتبعه ذلك من «تطهير» الادارة من كل الكوادر التي تمت بصلة إلى الإسلاميين، أو تلك التي دخلت في عهد حكومة الرفاه. وبالفعل مضى العسكر نحو اتخاذ أكبر قدر من التدابير والإجراءات المعادية للإسلاميين في عهد الحكومة الجديدة، ومن ذلك تصفية الأسس الدينية والاقتصادية والتعليمية لهم. لكن هشاشة حكومة ييلماز لتباين وجهات نظر أطرافها حيال معظم القضايا، كانت تضغط في اتجاه تجاوز الأزمة التي تواجهها تركيا، عبر اجراء انتخابات نيابية مبكرة.

* * * * *

أظهرت التطورات في تركيا منذ الانتخابات النيابية العامة في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، ثم بُعيد تسلم أربكان رئاسة الحكومة في أواخر حزيران / يونيو ١٩٩٦، أن واقعاً جديداً قد فرض نفسه على المعادلة الداخلية في تركيا. ويتمثل ذلك في أن القوى الإسلامية التي ما برحت تتعرض منذ العام ١٩٢٣ وحتى الآن لشتى الضغوط والاضطهاد وتقييد نشاطاتها، قد أصبحت مع حزب الرفاه (وخليفته حزب الفضيلة) ومع القوى الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي تعبّر عن مصالحها وتطلعاتها، جزءاً أساسياً من النسيج العام على الصعيدين الشعبي والتمثيلي. وهذه القوى هي مرآة لخيارات أخرى تسعى للانفتاح على العالمين العربي والإسلامي، دون أن توصد الباب أمام الخيار الأوروبي والغربي عموماً. وهذه القوى التي يتعاظم حضورها وتأثيرها بصورة مضطردة منذ أكثر من عقد من الزمن، أظهرت على رغم كل التحديات والاحراجات التي قادتها رئاسة أركان الجيش في النصف الأول من العام ١٩٩٧، نمطاً جديداً مرناً وعاقلاً في التعاطي مع خصومها. وليس عبثاً أن يقتصر كلام أربكان عند تسليمه رئاسة الحكومة في ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٩٧ إلى مسعود يلماز، على الإشارة إلى أن أجمل ما في عملية التسلم والتسليم هذه، أنها تتم بطريقة ديموقراطية. فالديموقراطية التركية، على رغم كل شوائبها، هي التي أتاحت قناة قانونية للإسلاميين لممارسة العمل السياسي والوصول إلى السلطة بطريقة سلمية. لكن هذه الديموقراطية التي أريد لها استيعاب الحالة الإسلامية منذ عقود، تعرّضت طوال فترة حكومة أربكان - تشيللر لانتهاكات شديدة من جانب العسكر الذين خلافاً لسلوك حزب الرفاه، عكسوا امتعاضهم وانزعاجهم، وقبل كل شيء خوفهم من انقلاب السحر على الساحر، وبالتالي امكانية إحداث تغييرات في بنية النظام لصالح الإسلاميين، وفقاً لقواعد اللعبة الديموقراطية. وبقدر ما يسجل للإسلاميين الأتراك التزامهم واحترامهم لقواعد هذه اللعبة، خلافاً للصورة الشائعة عن الإسلاميين عموماً في العالم، فإن الأحداث أظهرت هشاشة الديموقراطية التركية وهزلها، كما النفوذ القوي والحاسم للعسكر من طريق مجلس الأمن القومي.

إن استقالة أربكان ودعوته للاحتكام إلى الشعب عبر انتخابات مبكرة يعكسان التحول المستمر في التوازنات الدخلية. وإذا كان الإسلاميون لم يصلوا بعد إلى درجة من القوة كافية لإحداث تغييرات ما في الدولة، إلا أنهم لم يعودوا لقمة سهلة على الابتلاع والهضم دون مضاعفات سلبية على وحدة المجتمع والدولة.

إن الصراع الإسلامي ـ العلماني (يستثنى هنا العلمانيون المعتدلون) ستترقب على مساره ونتائجه الكثير من أشكال العلاقة بين الأنظمة والحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، كما بين الحركات الإسلامية عموماً والغرب. من هنا المسؤولية التاريخية التي يتحملها الاتراك، بإسلامييهم وعلمانييهم، في انتاج نموذج حديث عصري تتكامل فيه مختلف الاتجاهات والتطلعات، ويحقق لتركيا قوة وعظمة طالما حلم بها العلمانيون والإسلاميون.

حظـــر حـــزب الرفاه:
المسيرة المتعثرة للديموقراطية

في الساعة الثالثة والنصف تماماً من بعد ظهر يوم الجمعة، السادس عشر من كانون الثاني / يناير ١٩٩٨، أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا قراراً يقضي بحل حزب الرفاه (الإسلامي)، ومنع زعيمه نجم الدين أربكان وستة آخرين من قادته من ممارسة العمل السياسي لمدة خمس سنوات كأعضاء مؤسسين أو مجرد أعضاء في أي حزب آخر أو جديد.

وقد طرح هذا التطور البارز العديد من الأسئلة والتساؤلات حول أسباب حظر حزب الرفاه، والحيثيات التي استند إليها قرار الحظر، والأهداف المتوخاة منه، وتأثيرات القرار في الحالة الإسلامية، وفي الحياة السياسية في تركيا عموماً، وانعكاساته على صورة البلاد الخارجية.

أسباب حظر «الرفاه»

استند قرار المحكمة الدستورية في شأن حل حزب «الرفاه» إلى المادتين ٦٨ و٦٩ من الدستور الذي سُن في العام ١٩٨٢ عقب انقلاب ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. تقول الفقرة الرابعة من المادة ٦٨ إن «النظام الداخلي للأحزاب السياسية وبرامجها ونشاطاتها لا يمكن أن تتعارض مع استقلال الدولة، والوحدة التي لا تتجزأ للبلاد والأمة، وحقوق الانسان، ومبادىء المساواة والدولة الحقوقية، وسيادة الأمة، ومبادىء الجمهورية الديموقراطية والعلمانية». وجاء في المادة ٦٩ من الدستور أن «المحكمة الدستورية تتخذ قراراً بإغلاق حزب ما في حال ثبوت مخالفته لأحكام الفقرة الرابعة من المادة ٦٨. ولا يمكن

لحزب محظور بكامله أن يؤسس حزباً جديداً تحت اسم آخر... وإن مؤسسي الحزب واعضاءه الذين كانوا سبباً للنشاطات والتصريحات التي أدت إلى حظره، لا يحق لهم اعتباراً من صدور القرار في الجريدة الرسمية، أن يكونوا ولمدة خمس سنوات، مؤسسين أو أعضاء أو إداريين أو مشرفين لحزب آخر».

الدعوى القضائية ضد انتهاك حزب الرفاه المادة ٦٨ من الدستور، والتي بدأها رئيس المحكمة الدستورية يتكا غونغير في ايار / مايو ١٩٩٧، أقفل ملفها مع انتهاء ولاية غونغير في ١٩٩٧/١٢/٣١، لكن القرار النهائي والرسمي صدر في عهد الرئيس الجديد للمحكمة أحمد جودت سيزير في ١٩٩٨/١/١٦. واختصر سيزير حكم المحكمة قائلاً إن «حزب الرفاه أغلق بعد تأكيد نشاطاته المخالفة لمبدأ الجمهورية العلمانية». وقد اتخذ قرار الحظر بأكثرية تسعة أصوات في مقابل صوتين هم أعضاء المحكمة الدستورية.

ونص القرار على حل الحزب، وتحول نواب الرفاه إلى نواب مستقلين، ومنع أربكان وستة آخرين من أعضاء الحزب من أن يكونوا مؤسسين أو أعضاء في أحزاب سياسية لمدة خمس سنوات، فضلاً عن مصادرة ممتلكات الحزب وتحويلها إلى خزينة الدولة.

الأسباب الموجبة لوقف الأعضاء السبعة في حزب الرفاه، جاءت كما يلي:

نجم الدين أربكان (زعيم الحزب والنائب عن محافظة قونية): استضافته في مقر رئاسة الحكومة في شهر رمضان (١٩٩٧/٢/٤)، زعماء طرق دينية (محظورة في الأساس) على مائدة الافطار، وإدلائه سابقاً بتصريح يشير إلى احتمال وصول الرفاه إلى السلطة من طريق العنف: «سلطة الرفاه هل ستكون من طريق الدم أم من دون دماء؟» وقد وصف قرار الاتهام اربكان بأنه «الاستاذ الأكبر لمبدأ «التقية» على امتداد ألف عام».

شوكت قازان (نائب رئيس الحزب ووزير العدل السابق والنائب عن محافظة قوجالي): زيارته في شباط/ فبراير ١٩٩٧ رئيس بلدية سينجان بكير - بيلدز في السجن بعد حادثة سينجان التي اتهم فيها بيلدز بمحاباة الأصولية والدعوة

لإقامة نظام إسلامي في تركيا.

أحمد تكدال (زعيم حزب الرفاه منذ تأسيسه عام ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٧ حين رفع الحظر عن النشاط السياسي لزعماء الأحزاب السياسية التركية، وعاد أربكان بالتالي لتزعم الحزب الذي تأسس أصلاً بديلاً من حزب السلامة الوطني الذي حظر بعد انقلاب ١٩٨٠، علماً أن تكدال هو نائب عن محافظة أنقرة): اعتباره أن اسم الكادر السياسي الذي يريد تأسيس «نظام الحق» في تركيا هو حزب الرفاه.

شوقي ييلماز: (النائب عن محافظة ريزه): إعلانه أنه سيحاسب كل من لا يأخذ صلاحياته من رسول الله.

حسن حسين جيلان (النائب عن محافظة انقرة، وصاحب مؤلفات فكرية عدة): قوله إن «هذا الوطن لنا، أما النظام والكمالية فلغيرنا».

ابرهيم خليل تشيليك (النائب عن محافظة شانلي أورفه): قوله إنه إذا أغلقت معاهد «إمام - خطيب» الدينية، فسوف تهرق الدماء، وستكون أفظع من الجزائر.

شكري قره تبه (رئيس بلدية قيصري، عضو في «الرفاه» دون أن يكون نائباً): قوله «هذا النظام يجب أن يتغير».

محطة في صراع مزمن

مثّل حل حزب «الرفاه» محطة في الصراع المزمن بين النظام العلماني والإسلام السياسي، والذي بدأ منذ العام ١٩٢٣، وفي سياق التجاذب بين العلمانيين والإسلام السياسي بعد تأسيس حزب النظام الوطني (بزعامة أربكان نفسه) عام ١٩٧٠، وفي إطار المواجهة المكشوفة والمستمرة منذ مطلع العام ١٩٩٧ بين المؤسسة العسكرية (الممثلة الأقوى للمتشددين من العلمانيين) وحزب الرفاه بعيد وصوله إلى السلطة في حزيران / يونيو ١٩٩٦ بالشراكة مع

حزب اليمين العلماني، الطريق المستقيم، بقيادة طانسو تشيللر.

إن قرار حظر حزب «الرفاه» تبعاً لذلك، يتجاوز إطاره القضائي والقانوني، ليكون في جوهره قراراً سياسياً بواجهة حقوقية. لكن من الضروري هنا الإشارة إلى أن تطور الأوضاع السياسية في الداخل التركي منذ انتصار «الرفاه» في الانتخابات النيابية العامة في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥، قد آلت إلى تبدل نظرة العديد من الأحزاب العلمانية (اليمينية تحديداً) إلى حزب الرفاه والحالة الشعبية التي يمثلها، بحيث كانت هذه الأحزاب على استعداد للتعاون مع حزب الرفاه، وحتى الدخول في ائتلاف حكومي معه، وبرئاسة أربكان بالذات. وقد تمثل هذا الاستعداد في نموذجين: الأول حزب الوطن الأم بزعامة مسعود ييلماز الذي كان قاب قوسين أو أدنى من إعلان تشكيلة حكومية ائتلافية مع حزب الرفاه في أواخر شباط / فبراير ١٩٩٦ لولا تدخل المؤسسة العسكرية، و«تمنيها» بإعتراف ييلماز نفسه، على هذا الأخير التخلي عن الائتلاف مع الرفاه. أما النموذج الثاني فكان حزب الطريق المستقيم بزعامة طانسو تشيللر التي دخلت بالفعل في ائتلاف حكومي تاريخي مع حزب الرفاه في ٢٩ حزيران / يونيو ١٩٩٦. واستمر الانسجام كاملاً بين الشريكين إلى حين استقالة أربكان بصفته رئيساً للحكومة الائتلافية في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٧. واستمر الحزبان بعد ذلك يتبادلان المواقف المتناغمة حيال معظم القضايا.

ونتيجة لذلك خرج التجاذب الإسلامي ـ العلماني، عن كونه صراعاً بين جبهتين متراصتين، وصار صراعاً بين علمانيين متشددين وإسلاميين. وقد دفعت التجربة الإسلامية ـ العلمانية في السلطة وضعف الأحزاب العلمانية الأخرى، المؤسسة العسكرية لتتولى بنفسها «حماية النظام والكيان» من خطر الصعود الإسلامي و«التراخي» العلماني، وذلك من خلال أدوات عسكرية واقتصادية وتربوية وقضائية.

وعلى هذا، فإن طرفي الصراع في تركيا يتجسدان في الإسلاميين، ممثلين بحزب الرفاه، تعضدهما الاتجاهات المعارضة لحظر الحزب لدى فئات علمانية

كثيرة؛ وفي المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية المتشددة، خصوصاً «الشعب الجمهوري» و«اليسار الديموقراطي». وهذا التداخل في خريطة الصراع أضفى على مسار الأحداث مزيداً من الغموض والتعقيد.

الرفاه: تمدد في أكثر من اتجاه

حُظر حزب الرفاه رسمياً في ١٦ كانون الثاني / يناير عام ١٩٩٨. لكن «التفكير» في حظره بدأ عملياً منذ أواخر خريف العام ١٩٩٦، أي بعد مرور ٥ - ٦ أشهر على تشكيل الائتلاف الحكومي بين أربكان وتشيللر.

قدم أربكان منذ الانتصار التاريخي لحزبه في نهاية ١٩٩٥، خطاباً معتدلاً فاجأ حتى قاعدته الإسلامية، في اتجاهين: داخلي حيال الفئات العلمانية، وخارجي حيال الغرب عموماً، والولايات المتحدة خصوصاً، معتبراً نفسه وحزبه «ضمانة» العلمانية والأتاتوركية، وأن السلطة في ظل حكمه «ضمانة» تسديد تركيا ديونها للغرب. وقرن أربكان القول بالفعل، فابتعد عن كل ما يثير هواجس لدى العلمانيين، ساعياً إلى التناغم مع المؤسسة العسكرية في شأن العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة، وسياسة الأخيرة في أكثر من قضية شرق أوسطية. وبدت تركيا في خريف ١٩٩٦ كأنها فقدت وجود معارضة، ولم يكن لدى المعارضة ما تنتقده بصورة جذرية، وبدا كأن التحالف بين حزبي الرفاه والطريق المستقيم من القوة والصلابة بحيث لا يمكن لأي معارضة أن تهزه، خصوصاً في ظل تحسن الأداء الاقتصادي والأحوال المعيشية للناس.

وسط هذا المناخ المؤاتي للائتلاف الحاكم، كان «حراس» العلمانية، أي المؤسسة العسكرية، يزدادون خشية من تنامي قوة الإسلاميين، والذي أكده فوزهم في أكثر من انتخابات بلدية فرعية، لاسيما عشية استلامهم السلطة، وكذلك من الانسجام الحاصل بين طرفي الائتلاف، واتساع التأييد لهما بين الناس. وظهر واضحاً أن التيار الإسلامي في طريقه ليشكل حالة عصية على البقاء في دائرة «الضبط والسيطرة»، خاصة أن العلاقات بين الفئات الإسلامية

المعارضة سابقاً لـ «الرفاه»، وبين هذا الأخير، بدأت تشهد تحسناً ملفتاً توج بالافطار الرمضاني الشهير الذي دعا إليه أربكان زعماء الطرق الدينية في مقر رئاسة الحكومة في مطلع العام ١٩٩٧.

وتضاعفت هواجس المؤسسة العسكرية عندما شرع أربكان في الانفتاح في السياسة الخارجية على بعض الدول الإسلامية التي تعارض أيديولوجياً النظام التركي وسياساته، كما السياسة الأميركية في المنطقة، مثل إيران وليبيا، الأمر الذي اعتبرته المؤسسة العسكرية تجسيداً لخيار «دفين» إسلامي عند أربكان استكمله بزيارة الدول الإسلامية في جنوب شرق آسيا، ومن ثم تأسيس «مجموعة الدول الثمانية» الإسلامية.

النظام في دائرة الخطر

استشعرت المؤسسة العسكرية في الداخل، وواشنطن في الخارج، الخطر من هذه السلوكيات الأربكانية، ومن احتمال تفاقمها، ما يشكل تهديداً فعلياً لطبيعة النظام العلماني والاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط والمحيط الإقليمي لتركيا، فكان الإعداد لاطاحة سلطة نجم الدين أربكان، مع الاستفادة من جملة مواقف ونشاطات لها طابع إسلامي واضح، وسعى أربكان نفسه لتمريرها في الشارع التركي وفي البرلمان من قبيل الدعوة لاطلاق حرية ارتداء الموظفات في الدوائر الرسمية غطاء الرأس وتشييد جامع في ساحة «تقسيم» الشهيرة في اسطنبول، وآخر في أنقرة (في مكانين يرمزان إلى العلمانية)، وتحديد دوام العمل وفقاً لمواقيت الإفطار وصلاة الجمعة، وتنظيم «ليلة القدس»، بمشاركة السفير الايراني في أنقرة، وما إلى ذلك من خطوات «إسلامية».

أدوات تقويض «الرفاه»

وعلى امتداد عام ١٩٩٧، نفذت المؤسسة العسكرية سلسلة تدابير هدفت

إلى تقويض الأسس التي ترتكز عليها الحركة الإسلامية في تركيا، وحزب الرفاه على وجه الخصوص:

١ ـ الضغط العسكري المباشر من طريق استعراض القوة الذي نفذته الدبابات التركية في الرابع من شباط / فبراير ١٩٩٧ في شوارع بلدة سنجان (ضاحية انقرة) عقب «ليلة القدس» الشهيرة؛

٢ ـ استخدام مجلس الأمن القومي واجهة دستورية لانقلاب مقنع في جلسة ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧، والتي «أوصت» في ما يشبه «الانذار»، الحكومة (أي أربكان) بالتطبيق الحرفي لـ «قوانين الثورة» التي تعيد الحالة الإسلامية بمختلف مستوياتها إلى ما كانت عليه في فترة حكم أتاتورك، وبالتالي تصفية نفسها بنفسها؛

٣ ـ ضرب الأساس الاقتصادي للحركة الإسلامية من طريق اضعاف ومقاطعة الشركات التي يقف وراءها رجال أعمال مسلمون؛

٤ ـ توجيه ضربة قوية للتعليم الديني من خلال إلغاء المرحلة المتوسطة من معاهد «إمام ـ خطيب»، والذي تم فعلاً بقانون في البرلمان بعد استقالة أربكان وفي عهد الحكومة التي خلفته بزعامة مسعود ييلماز؛

٥ ـ المرحلة الأخيرة من ضرب حزب الرفاه كانت سحب البساط القانوني لنشاطه من خلال حله بذريعة انتهاك الدستور والمبادىء العلمانية للجمهورية. وهذا ما حدث رسمياً في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٨.

ماذا يستهدف قرار الحظر؟

أملت المؤسسة العسكرية التركية من قرار حظر الرفاه، إن لم يكن التصفية الكاملة للحزب (وهذا متعذر ومستحيل)، فعلى الأقل إضعاف الحركة الإسلامية السياسية وإرباكها بصورة تجعلها في دائرة الضبط والرقابة اللصيقة:

أ ـ استهدف قرار حظر حزب الرفاه زرع الشعور في نفوس «الرفاهيين» (والإسلاميين عموماً) بأنهم تحت المراقبة، وبأن المؤسسة العسكرية مصممة على ألا يعيد الإسلاميون محاولة تمرير خطوات إسلامية، ولو كان ثمن ذلك حظر حزب يضم أربعة ملايين عضو ويحظى بثقة ستة ملايين ناخب.

إن ترسيخ الاحساس لدى الإسلاميين بأنهم معرضون في كل لحظة للحظر والاعتقال وحرمان قادتهم من ممارسة العمل السياسي، سيدفع بهم (خارج خيار العنف) إلى اعتماد خطاب علني على الأقل، أقل إسلامية، ويأخذ في الاعتبار سيف الحظر المسلول فوق رؤوسهم؛

ب ـ أمل العسكريون أن يسهم قرار حظر «الرفاه» في تشجيع التيارات المعتدلة في الحزب، والسيطرة على زعامته، باعتبار أن وصولهم ضمانة لعدم حله في المستقبل؛

ج ـ وهذا قد يثير في حال ظهوره بعض الحساسيات الداخلية في الحزب، خصوصاً في ظل غياب الشخصية التاريخية التي تجمع بين التناقضات والتي مثّلها بنجاح مذهل زعيم الحزب نجم الدين أربكان على امتداد أكثر من ربع قرن في قيادة الحركة الإسلامية السياسية في تركيا، والتي عرفت تماسكاً شديداً في وقت لم ينج حزب واحد، من اليمين أو اليسار العلماني، من الانقسامات والانشقاقات. وسوف تظهر مرحلة ما بعد حل «الرفاه» وغياب أربكان عن قيادة الحركة الإسلامية، مدى ارتباط التماسك الداخلي في حزب الرفاه بوجود شخصية كاريزماتية مثل أربكان على رأس القيادة؛

د ـ أمل العسكريون أن يسبب قرار الحظر إرباكات تنظيمية خلال تأسيس حزب إسلامي بديل، تؤثر سلباً في قدرة الإسلاميين على تنظيم صفوفهم وتعبئتها في أي انتخابات نيابية مقبلة، خصوصاً إذا جرى تقديم موعدها؛

هـ ـ ستهدف العسكريون من قرار حظر حزب الرفاه استفزاز بعض الأوساط داخل حزب الرفاه ودفعها للخروج عن قواعد الرشد والهدوء، والتهديد كلاماً أو فعلاً باللجوء إلى السلاح واستخدام العنف كرد فعل على

قرار الحظر. فالمؤسسة العسكرية تستفيد دائماً من أخطاء الإسلاميين، وإذ تأمل أن يقعوا مجدداً في الخطأ، فلكي تظهر أمام الرأي العام التركي والعالمي أن الإسلاميين «ارهابيون»، وحديثهم عن الديموقراطية ليس سوى غطاء لممارسات العنف، وبالتالي يسهل على الجيش ضرب الإسلاميين بقوة ودون التعرض للانتقاد في الداخل والخارج.

«الرفاه» وقرار الحظر

يدرك الإسلاميون في تركيا أن معركتهم مع المؤسسة العسكرية طويلة وطويلة جداً، وأن قرار حظر «الرفاه» ليس سوى محطة أخرى، وليست الأخيرة في سياق المواجهة. ويمكن تسجيل الملاحظات التالية لجهة تعاطي «الرفاهيين» مع قرار الحظر:

أ ـ أظهر الرفاهيون تماسكاً جيداً لصفوفهم من خلال تأكيد زعمائهم المستمر على وحدة الحزب على صعيدي القمة والقاعدة؛

ب ـ إن «الرفاهيين»، وأربكان تحديداً، كانوا قد بدأوا التحضير لخليفته منذ المؤتمر العام الخامس للحزب الذي انعقد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦. وإذ كانت تشير الدلائل إلى رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول الذي يتميز بحيويته وحماسته، والأهم خدماته وتجربته الناجحة في إدارة بلدية المدينة الأكبر في تركيا، إلا أن هذا لم يكن يعني يعني استبعاد تعيين شخصية أخرى من الجيل القديم، في حال الرغبة في منح الزعماء الشباب (مثل أردوغان وغيره) مزيداً من الوقت لتعميق خبرتهم وتجربتهم، وهذا ما حصل من خلال انتخاب احد قياديي «الحرس القديم»، رجائي قوتان لرئاسة حزب «الفضيلة» البديل.

ج ـ إن الارباك الذي كان يتوخى العسكر حدوثه في أوساط الرفاه، وعدم توافر الوقت الكافي لإعادة تنظيم صفوفهم، هو سيف ذو حدين في حال إجراء انتخابات مبكرة، إذ إن «الرفاه» اكتسب بقرار الحظر، صفة الحزب المغدور

والمظلوم، والرأي العام يقف عموماً إلى جانب «الضحية» ضد «الجلاد»، خصوصاً في مجتمع تربى على سطوة العسكر وجزمته. والانتخابات النيابية هي المناسبة «المفضلة» التي ينتظرها المواطن العادي للاقتراع إلى جانب الحزب الأكثر تناقضاً مع المؤسسة العسكرية. ولعل هذه إحدى «ثوابت» التجربة الديموقراطية في تركيا. وبالفعل فإن معظم استطلاعات الرأي كانت تشير الى تقدم حزب «الفضيلة» البديل في أية انتخابات نيابية محتملة.

د - إن رد فعل الإسلاميين على قرار الحظر كان هادئاً جداً، ويؤكد أن الخيار الوحيد الممكن تبنيه هو الديموقراطية والالتزام بقواعد اللعبة البرلمانية. وكان قرار الحظر مناسبة أخرى لتأكيد النهج السلمي البعيد عن العنف والسلاح، والذي يتبناه الإسلاميون الأتراك في مسيرتهم للوصول إلى السلطة. وتأكد هذا النهج السلمي مرة أخرى حين قرر القضاء التركي في نهاية صيف ١٩٩٨ حبس الزعيم الاسلامي الابرز رجب طيب اردوغان، لمدة ٤ أشهر وتجريده من رئاسة بلدية أسطنبول وعضوية حزب «الفضيلة» ومن حقه في الترشّح والانتخاب لمدة غير محدودة، حيث التزم مؤيدوه بالهدوء.

أما التزام الإسلاميين بالديموقراطية في تركيا، فتفرضه العوامل التالية:

- وجود تجربة ديموقراطية منذ أكثر من نصف قرن، وهذه تجربة تساهم، على رغم حسم الجيش للقضايا الأساسية، في الحفاظ على قواعد اللعبة من تعددية الآراء وتداول السلطة، وعدم وجود حالات تزوير فاضحة، والدخول في ائتلافات، وإسقاط الحكومات في البرلمان. وقد خبر الإسلاميون بأنفسهم التجربة الديموقراطية في تركيا، واستطاعوا بفضلها الوصول إلى السلطة، وهم بالتالي على اقتناع بأن الديموقراطية يمكن أن تكون خياراً صالحاً لتحقيق أهدافهم؛

- وجود تجربة مهمة للإسلاميين أنفسهم مع الديموقراطية منذ العام ١٩٧٠، وهذه تحولت لديهم تقليداً وجزءاً من استراتيجية؛

- اقتناع الإسلاميين الاتراك بأن اللجوء إلى العنف في مجتمع تعددي عرقياً

ومذهبياً مثل تركيا، يعني خطر اندلاع حرب أهلية تنتهي بالبلاد إلى التفكك والتقسيم. ويُسجل هنا للإسلاميين الأتراك موقفهم المسؤول الذي يقي تركيا شر فتنة داخلية تدفع إليها الفئات المتشددة من العلمانيين من خلال إغلاق الأبواب أمام الإسلاميين لممارسة نشاطهم السياسي بحرية وبصورة سلمية؛

هـ ـ لقد أحرج قرار حظر حزب الرفاه، زعماء الأحزاب العلمانية الأخرى، ولم يكن أمامها سوى إبداء «الأسف» لقرار المحكمة الدستورية. ويدرك الزعماء العلمانيون، ولاسيما أطراف الائتلاف الحاكم (يلماز وأجاويد وجيندوروك، وبايكال من الخارج)، أن موقعهم وصورتهم كمدافعين عن الديموقراطية قد تعرضت لاهتزاز شديد. وهنا لم يفوت «الرفاه» الفرصة لمحاولة عزل العسكر وإحراج العلمانيين، من طريق تحويل الصراع إلى مواجهة بين المدافعين عن الديموقراطية والمتربصين بها، وإظهار نفسه مرة أخرى أنه حزب ملتزم بالديموقراطية، على خلاف ما يدعيه الآخرون. وفي هذا الإطار كذلك، حمل «الرفاهيون» قضية حظر حزبهم إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، باعتبارها قضية دفاع عن حقه في التعبير، ما دام لا يمارس العنف أو أي نشاطات إرهابية. ويبدو الرفاه متفائلاً بقرار المحكمة الأوروبية، خاصة في ظل الانتقادات الأوروبية والأميركية لقرار حظر الحزب.

التأثيرات السلبية

ترى المؤسسة العسكرية التركية في قرار حظر «الرفاه» انتصاراً لها، غير أن التأثيرات السلبية لهذا القرار في المجتمع المدني وصورة تركيا في الخارج متعددة، ويمكن عرضها كالآتي:

١ ـ يُضعف القرار بلا ريب، صورة المجتمع المدني في تركيا، ويعمق الشعور بالخوف لدى المواطن العادي أمام الهراوة العسكرية الملوح بها بصورة دائمة، مما يعرقل المبادرات الخلاقة التي تفترض مناخاً من حرية الحركة والتعبير؛

٢ - يعمق القرار الشروخ الاجتماعية والتحاقد بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية، باعتباره «رسالة» ترافقت مع إحالة شريكة أربكان - تشيللر - على المحاكمة، إلى الأحزاب الأخرى بعدم التفكير في الدخول في تفاهمات وائتلافات مع «الرفاه» والقوى الإسلامية الأخرى؛

٣ - يسيء القرار بشدة إلى صورة الديموقراطية في تركيا، ويحرمها من أحد مقومات استراتيجيتها الإقليمية، كنموذج عماده الديموقراطية واقتصاد السوق. ويعزز القرار صورة تركيا «بلداً يحظر الأحزاب»؛

٤ - يؤكد القرار شروط الاتحاد الأوروبي على تركيا للموافقة على انضمامها إلى صفوفه، ويقوي موقف ألمانيا واليونان المعارض لانضمام بلد ينتهك الديموقراطية والحرية وحقوق الانسان؛

٥ - يفاقم القرار من حالة الشك والتوتر، خصوصاً بعد قمة طهران الإسلامية، بين تركيا والعالم الإسلامي، ولاسيما الدول المتهمة من أنقرة بأنها تدعم الإسلاميين الأتراك، وفي مقدمها السعودية وليبيا وإيران. وتفاقم الشك هذا يدفع تلقائياً نحو المزيد من التقارب بين تركيا وإسرائيل.

* * * * * *

تطوي تركيا بقرار المحكمة الدستورية حظر حزب الرفاه،صفحتين: واحدة من تاريخ الحركة الإسلامية فيها؛ وأخرى من تاريخ المسيرة المتعثرة نحو الديموقراطية. لكن التجارب الحديثة العهد تؤكد أن تحدي «الآخر» لا يكون بمحاولة إلغائه. لقد حُظرت في السابق أحزاب إسلامية، وأخرى علمانية، وزج بزعماء هذه وتلك في السجون، وتعرض بعضهم (العلماني عدنان مندريس) للإعدام. ولكن هذه الأحزاب كانت بعد كل حظر وعقاب تعود أقوى من السابق. ودلت التجارب القريبة كذلك في تركيا وفي العالم، أنه لا مستقبل لأي مجتمع ودولة في ظل شمولية أحادية التوجه، أياً يكن مضمون هذا الأخير، وأيضاً خارج التطبيق الكامل لمعايير الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان، والتزام الجميع بها، ويستوي في ذلك العلمانيون والإسلاميون وكل صاحب نزعة

أخرى.

إن تركيا بقرار حظر «الرفاه»، تواجه مجدداً تحديين حضاريين: تحدي الاعتراف بالآخر (إسلاميون وعلمانيون)، وتحدي الديموقراطية، بما هي شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي ودخول الحداثة. وحظر حزب الرفاه بما هو نكسة قوية في مواجهة التحديين المذكورين، مؤشر آخر على أن تركيا ما زالت بعيدة عن أن تكون كما أراد لها مؤسسها جزءاً من الحضارة الغربية، ومن أن تكون في الوقت نفسه جسراً للتواصل بين الشرق والغرب

"الرفاه" والديموقراطية:
دروس الماضي وخيارات المستقبل

في ظل المسار الملتبس للحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، وأمام العلاقات العنفية غالباً، بين هذه الحركات والأنظمة القائمة في البلدان التي توجد فيها، تكتسب تجربة حزب الرفاه في تركيا في المعارضة كما في السلطة، أهمية استثنائية، ولا يخرج عن إطار التقويم هذا سلفا حزب الرفاه، حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني، بصفة كونهما نتاجاً لمؤسس واحد هو البروفسور نجم الدين أربكان.

لقد تعددت أسئلة الباحثين والناشطين الحركيين حول أساليب العمل السياسي التي يجدر بالحركات الإسلامية في العالم الإسلامي اتباعها، وحاول كثيرون مقاربة العلاقة بين هذه الحركات والأنظمة، وملامسة عوامل اللجوء إلى العنف عند بعض هذه الحركات، وسيلة للوصول إلى السلطة أو للضغط عليها في بعض المسائل وعند بعض المنعطفات. واحتلت مسألة الديموقراطية محوراً مركزياً في السجالات والنقاشات، ومدى إيمان الحركات الإسلامية بها، كما الأنظمة، إطاراً لارساء أسس سليمة وثابتة ودائمة للممارسة عند الطرفين، بعيداً عن الفرض والاذعان والتقييد والضغط.

وبين مؤيد، وإن بخجل، للديموقراطية بمفهومها الغربي، من اتباع نظام التعددية، والأكثرية والأقلية، وتداول السلطة، واحترام حقوق الأقليات، السياسية وغير السياسية، وبين معارض للديموقراطية واعتبارها «نظام كفر» ووسيلة لهدم الدين الإسلامي، استحقت تجربة الإسلاميين في تركيا المتابعة والدرس والتحليل.

والقوى الإسلامية في تركيا، والتي تعرضت لحملة شديدة في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين على يدي مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك، حاولت بعد إقرار نظام التعددية الحزبية عام ١٩٤٥، التحرك ضمن قواعد اللعبة الديموقراطية الجديدة عليها، وعلى القوى العلمانية نفسها التي افتقدت أدبياتها كل ما يمت بصلة إلى مسألة الديموقراطية في عهد أتاتورك الذي كان ببساطة عهد الحزب الواحد. وحين جرت أول انتخابات حقيقية عقب إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٥٠ (أول انتخابات عام ١٩٤٦ أجريت على عجل قبل أن تتاح للأحزاب فرصة تأسيس نفسها أو الإعداد للانتخابات، وذلك ضماناً لفوز حزب أتاتورك، حزب الشعب الجمهوري بزعامة عصمت اينونو)، كانت النتيجة فوزاً ساحقاً للحزب الديموقراطي بزعامة عدنان مندريس الذي استظلت به جميع القوى والفئات الإسلامية. هذا الفوز نبه الإسلاميين إلى أن الديموقراطية قد تكون إطاراً أفضل للتحرك ولاختراق جدار التكتل المؤسساتي للكمالية، وفي مقدمها حزب الشعب الجمهوري والمؤسسة العسكرية وطبقة الموظفين الكبار، وفي ظل دستور يحظر أي نشاط ديني (أو عرقي).

البعد الإسلامي من سياسة مندريس في الخمسينات، اعتبر الكفة الأخرى من سياسة التوازن مع المبادرة العلمانية، إلا أنه كان يفتح أمام الإسلاميين خيارات لم يعرفوها من قبل، ولم يحاولوا ايجاد بدائل منها عندما استمرت في العقود اللاحقة، وهي أن التغيير يمكن أن يكون اجتماعياً وفكرياً في الأساس، ما دامت الأطر القانونية للنظام العلماني تحول دون «التبليغ السياسي» الواضح للإسلام لفئات الناس المختلفة عبر أحزاب إسلامية.

وتجسدت هذه الرؤية في أسلوب التغيير أو في أسلوب التحرك، أكثر ما تجسدت في حركة الطرق الدينية المنتشرة خفية في معظم الأحوال، في طول البلاد وعرضها. ومع مرور الزمن، وتحول الواقع الداخلي والخارجي المتصل بتركيا في اتجاه الليبرالية، ولاسيما على الصعد الاقتصادية والفكرية، كان الحضور الديني الإسلامي لهذه الطرق وغيرها من قوى إسلامية، قوياً في ظهور عدد ضخم من الشركات والمصانع والنقابات التي يديرها إسلاميون،

وكذلك في انتشار الجمعيات والأوقاف والأندية وشبكات المدارس والجامعات التي تغذيها هيئات إسلامية داخل تركيا وخارجها.

وكان التنوع المجتمعي والعرقي والمذهبي في تركيا، كما الأيديولوجي، يعزز الاتجاه السلمي لحلم التغيير لدى القوى الإسلامية، لاستحالة أو للمضاعفات السلبية لأي اتجاه آخر غير سلمي على لحمة المجتمع ووحدة البلاد.

وفي موازاة النشاط الاجتماعي والفكري، ولاحقاً الاقتصادي، للقوى الإسلامية في تركيا، كان الإسلام الحزبي يحاول ضمن هامش ضيق جداً من حرية الحركة، إظهار حضور يساهم بهذه النسبة أو تلك، في إحداث تحول على المستوى السياسي، علماً أن الإسلام السياسي كان مؤثراً في أحزاب اليمين العلماني طوال النصف الثاني من القرن العشرين. من هنا كانت الأحزاب الثلاثة التي أسسها نجم الدين أربكان: حزب النظام الوطني (١٩٧٠) وحزب السلامة الوطني (١٩٧٢) وحزب الرفاه (١٩٨٣). وتميزت تجربة هذه الأحزاب بخوضها غمار اللعبة السياسية من انتخابات نيابية وبلدية أو مشاركة في الحكومات في ظل التزام كامل بقواعد اللعبة الديموقراطية. وقد أتاح هذا الالتزام المتزامن مع تطورات عميقة على أكثر من مستوى داخلي وخارجي، وصول حزب الرفاه إلى السلطة للمرة الأولى في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ من طريق ائتلاف حكومي ترأسه أربكان، وشارك فيه حزب الطريق المستقيم بزعامة تانسو تشيللر. واستمر هذا الائتلاف حتى ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ عندما استقال أربكان الذي استمر يصرف أعمال الحكومة حتى أخر حزيران/يونيو قبل تسليم مهمته إلى خليفته مسعود ييلماز زعيم حزب الوطن الأم.

وصول الإسلام السياسي - الحزبي في تركيا إلى السلطة كان حدثاً مهماً، والأهم كانت طريقة وصوله السلمية، والأكثر أهمية أن حزب الرفاه خرج من السلطة أيضاً بصورة سلمية.

إذاً، لم يحاول الإسلام السياسي في تركيا الوصول إلى السلطة من طريق

العنف، ولم يحاول أن يتشبث بها بالقوة أو عبر إحداث تغيير بالقوة أثناء وجوده فيها، وأكثر من ذلك، خرج منها أيضاً بصورة سلمية، ليعاود مسيرته الحزبية السلمية كما كانت في السابق.

هذه الاضاءة للظروف المحيطة بحركة الإسلاميين الأتراك تجعلهم على طرفي نقيض مع كثير من حركات الإسلام السياسي في العالم الإسلامي، بصرف النظر عن العوامل التي دفعت ومـا زالت تدفع بالعلاقة بين هذه الحركات والأنظمة القائمة إلى حالة من التشنج والقمع وسفك الدماء الغزيرة أحياناً، كما في الجزائر ومصر. وهذا التمايز أو التباين بين أشكال الممارسة بين الإسلام السياسي في تركيا ونظيره في العالم الإسلامي، يستحق نقاشاً وتحليلاً هادئين. فالتجربة الإسلامية في تركيا، خصوصاً بعد وصول الرفاه إلى السلطة وخروجه منها، تحتاج إلى تقويم عميق نظراً لدلالاتها وغناها بالدروس والعبر. وينبغي ألا يفهم من هذا الكلام أن تجربة الرفاه في تركيا تجربة «ملائكية»، فيما تجربة الآخرين تجربة «شيطانية». والأهم من ذلك، هو تقويم تجربة الرفاه بصورة موضوعية، حتى تكون الفائدة أعم، من مختلف أوجهها الايجابية والسلبية، وتحديد أين أصاب الرفاه وأين أخطأ، فقد كانت تجربة الرفاه في السلطة امتحاناً حقيقياً له حيال الكثير من القضايا والمسائل. ولعل من الأهمية البالغة أن نقف عند تقويم الرفاهيين لتجربتهم، وأن نقف عند تقويم الإسلاميين الأتراك غير الرفاهيين لتجربة الرفاه في السلطة.

القوة غير الكافية

يرى عبد الله كول نائب زعيم الرفاه والساعد الأيمن لأربكان ووزير دولة في الحكومة التي رأسها أربكان والمسؤول عن العلاقات الخارجية للحزب، في معرض تقويم تجربة الرفاه في السلطة، أن الرفاه «لم يخسر شيئاً من استقامته ونظافته وشخصيته»، لكن المسؤولية الحكومية فرضت على الحزب بصورة «لا مفر منها» تغيير خطابه وفقاً لذلك، ويشرح أنه تعين على الرفاه وهو

في السلطة «أن يكون حزب كل تركيا، بينما في المعارضة يكون فقط حزب الرفاه». واعتبر كول أن الحزب «لم يساوم» على مبادئه وهو في السلطة، ولم يقارب الآخرين بعدائية أو يعمل على إعاقتهم، مشدداً على أن تركيا التي كانت تدار من فريق مدني - عسكري يحظى بدعم التجار والإعلام والأغنياء، عرفت لأول مرة مع حكومة الرفاه سلطة خارج إشراف هؤلاء. وقد أظهرت هذه الحكومة صورة وردية للغاية خلال الأشهر الستة الأولى من عمرها، لكن أحداثاً ضخمة ساهمت في انهيارها. ويوضح كول أنه في مقدمة هذه الأحداث «قضية صوصورلق» (حادثة سيارة في منطقة صوصورلق في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦، أسفرت عن مقتل أحد زعماء المافيا ومسؤول كبير في الشرطة وملكة جمال سابقة، وجرح نائب من حزب الطريق المستقيم شريك الرفاه في السلطة، كانوا جميعاً في السيارة) التي كشفت عن علاقة عضوية خطيرة بين أجهزة الدولة وعصابات المافيا والأحزاب السياسية، واستدعت في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه قمةً على مستوى زعماء الأحزاب السياسية، انتهت إلى ما يشبه «لفلفة» هذه القضية، تداركاً لمضاعفاتها الخطيرة على مصالح مختلف الأفرقاء.

ولقد فُرض على أربكان أن يساهم في «طي» صفحة هذه الفضيحة للحفاظ على حكومته، ولأن قوة الرفاه كما يدعي كول، «لم تكن تكفي» لدفعها إلى النهاية. وهذا ما أخذه على الرفاه بعض الإسلاميين الذين رأوا أنه كان في امكان الرفاه أن يسجل أكبر نصر في تاريخه لو وقف «متصدياً» لهذه الفضيحة التي لم تكن له أي علاقة بها لا من قريب ولا من بعيد، ولو على حساب انهاء الحكومة الائتلافية. ونظر إلى موقف الرفاه من هذه الفضيحة على أنه «تشويه» لصورة الرفاه «النظيفة».

وفي تصنيف الرفاه بين يمين أو يسار، يقول كول «نحن زعماء اليمين التركي، لكننا خارج اليمين بمعنى التعصب. وفي افتراق تركيا التقليدي بين يمين ويسار، نحن الذين يمثلون هذا اليمين، ولا يمكن أن تكون تركيا من دوننا ليعرف هذا كل واحد، والدنيا تعرفه». ويرى كول أن أربكان هو استمرار لخط

اليمين التركي الذي بدأ مع مندريس ومع سليمان ديميريل ومع طورغوت أوزال. ومن دون الخوض مباشرة في تقويم مدى نجاح الحزب أثناء مشاركته في السلطة في موضوعات الحرية والديموقراطية وحقوق الانسان، أعاد التذكير بالموقف الذي أعلنه أربكان أثناء مؤتمره الصحافي الذي كشف فيه نيته تسليم السلطة إلى تشيللر في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٧، معتبراً أنه في غاية الأهمية: «حرية أكبر وديموقراطية أكبر وحقوق أنسان أكثر».

ضد الرفاه... ضد الانقلاب

أما الأمين العام لحزب الرفاه النائب اوغوز خان أصيل تورك، وهو من «رفاق الطريق» القدامى لأربكان، فيعتبر أن مشاركة الرفاه في حكومة ائتلافية مع تشيللر كانت تحدياً في وجه القوى التي تريد إضعاف الرفاه، وشجعت الرفاه على المشاركة في السلطة لتفتعل له المشكلات في وقت لاحق، وتضعه في موقف يصعب الدفاع عنه.

يقول أصيل تورك «كنا نعرف هذه اللعبة قبل تشكيل الحكومة، ولكننا راجعنا حساباتنا وقلنا: لنقم بما نريد بإخلاص، وسيرى الشعب ذلك... وفي النتيجة تصرفنا باستقامة ونجحنا».

ويحمّل أصيل تورك جهات داخلية وخارجية مسؤولية إدارة هذه اللعبة، ويقر بأن المسألة مسألة منافع ومصالح بعيداً عن الصداقات «والجميع يفعلون ذلك»، ملمحاً إلى مسؤولية واشنطن في العمل ضد الرفاه «لكننا لسنا ضد أميركا فحسب، بل نحن ضد كل امبريالية، وهذه ضرورة من أجل حب بلدنا. وهذا لا يعني أننا ضد الأميركيين أو الأوروبيين أو اليهود». ويذهب إلى أن واشنطن هي المسؤولة الأولى عن إسقاط الرفاه: «لو حصل انقلاب، سيقول الجميع إن أميركا قامت به. وحتى لا يظهر مثل هذا الانطباع، كان موقف واشنطن ضد الانقلاب من زاوية سياسية. وهذا موقف يتطلب التقدير من زاوية انسانية، وهو مفيد للديموقراطية التركية، ومفيد أكثر للعسكر».

إهمال الديموقراطية وغياب البرنامج

آيدين مندريس نائب زعيم الرفاه، وابن عدنان مندريس رئيس الحكومة التركية في الخمسينات، والذي ارتبط اسمه بالاحياء الإسلامي، وأعدمه العسكر لذلك بعد انقلاب ١٩٦٠، تناول تجربة الرفاه في السلطة من زاوية موقع الرفاه في جبهة اليمين التركي. يقول مندريس: «اليمين في تركيا تشكل على ثلاثة أسس: التنمية، والعدالة الاجتماعية، وحرية الدين والتعبير. واستمرت هذه الأسس حتى مطلع الثمانينات حين أنزلها أوزال إلى أساس ونصف أساس: حرية دين وتعبير، ونصف تنمية، وصفر عدالة اجتماعية. وكان تشتت القاعدة الطبقية لليمين المركزي مع الثروات الجديدة التي ظهرت، مثابة انهيار ايديولوجي أيضاً. وظهرت في إثر ذلك معارضة ديميريل والالتفاف الشعبي حوله (أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات) ومحاولته في الوقت نفسه حشد أصوات اليمين المركزي، غير أنه لم ينجح في هذه النقطة. وفي هذه النقطة بالذات كان امام الرفاه خياران:

- إما تشكيل بنية تعرض المرشحين لاستقطاب اليمين المركزي،
- وإما حمل حزب الرفاه نحو المركز (مركز اليمين).

وكان الخيار الثاني هو الذي حاول الرفاه إظهاره في مؤتمره الخامس في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٦».

غير أن مندريس يستدرك أن الرفاه لم يقم بما هو ضروري لتحقيق هذا الهدف. فالظروف لم تكن مؤاتية، فيما اتسمت حركة الرفاه بردود الفعل. ثم إن الرفاه لم يسع إلى اليمين من خلال تحولات داخل الحزب، بل من خلال ائتلاف مع حزب الطريق المستقيم، إذ كان الرفاه يشعر بالحاجة إلى شريك يحمله إلى مركز اليمين، وكان هذا الشريك هو حزب الطريق المستقيم.

ويأخذ مندريس على حزب الرفاه عدم توقفه بجدية أمام التحالفات الاجتماعية الأخرى، وإهماله كلياً البحث عن جبهة عريضة باسم الديموقراطية «كان باستطاعته حشد المثقفين وتقوية المجال المدني، وكان باستطاعته الانفتاح

على اليسار قدر انفتاحه على اليمين».

ويعتبر مندريس أن «حزب الشعب الجمهوري ليس معياراً لليسار، كما أن معاداة اليسار الذي يمثله حزب الشعب الجمهوري هي وقوع في خطأ». بل إن مندريس يذهب للقول «إن الرفاه هو حزب يساري حقيقي، وعليه أن يخرج ويقول: أنا يساري ولا يفيده الاكتفاء بردود الفعل والتذكير بمعاداة الشيوعية، حتى لا يسقط في المحظور. إن الرفاه يفضل البقاء منعزلاً، في حين أنه العامل الأكثر أهمية وجدية في تركيا. فهو حركة شعبية، حركة المهمشين، لكنه لا يستطيع استيعاب الجميع فحسب عبر خطاب اسلامي. فقسم من هؤلاء ينتج الكحول، وقسم ا خر لا يذهب إلى الجامع. وأنا مع أن يكون الرفاه كتلة أكثر اتساعاً من دون أن يعني ذلك تغيير شخصيته». ويدعو مندريس إلى إقامة جبهة عريضة من الديموقراطيين «المثقفين» الذين كان الرفاه يسخر منهم بالقول «من هم هؤلاء».

ويرى مندريس أن السعي لإقامة مثل هذه الجبهة العريضة يتطلب مهارة سياسية «كان الرفاه يسير بصورة جيدة، لكنه وصل إلى نقطة تساءل فيها: لما نحشر أنفسنا إلى هذا الحد؟ إن الحركات المنغلقة على نفسها لا يمكن أن تغذي نفسها إلى ما لا نهاية. والقمر إذا لم يكبر، يصغر، كما يقال. كان على الرفاه أن يقول بديموقراطية أكبر وحقوق انسان أكثر. كان يجب أن يخلق رؤية بعيدة. إن مشروعاً للحريات لم يكن يضر الرفاه بأي شيء. وبدلاً من تجميل الصورة والقول: نحن علمانيون، كان يجب أن يقول: نحن ديموقراطيون، وبدلاً من تحالفات طارئة، كان يجب أن يخرج بجبهة عريضة وبديموقراطية عميقة في مواجهة النظام والدولة العميقة. إن الرفاه يتبلور أكثر مع الديموقراطية، وهذه تنتج في الممارسة السياسية. وللرفاه ما يكفي من الخصوم، لذا عليه أن يكسب الأصدقاء. وفي الحالة المعاكسة، أي الوضع القائم الا ن، فإن الرفاه لا يستطيع الانفتاح على الخارج (الحزبي) ولا يستطيع أن يجدد نفسه، وبالتالي سيبقى يدير ظهره للنظام، ويتحول إلى حزب - واجهة، لا يحمل ضرراً للنظام، ويؤثر بصورة غير مباشرة في الحياة اليومية للبلاد».

أما بالنسبة لتحالف الجيش - الإعلام - رأس المال، فيرى مندريس أنه تحالف موقت وعابر، وليس جدياً، لأن «المسألة هي مسألة نظام، وعندما رأى هذا النظام حزب الرفاه في مرآته، ذعر ورمى بثقله لإبعاد الرفاه».

ويؤكد مندريس أن مشكلة الرفاه تكمن في عدم امتلاكه لبرنامج متكامل للسلطة، وهذا سهّل نجاح «الخطة المضادة» للنظام، وإن لم يكن الرفاه الطرف الذي صعد التوتر. ويلاحظ أن الرفاه كان يعرف كيف يقول لا، لكنه لم يكن يعرف كيف يقول نعم، بل «ان حكومة أربكان - تشيللر لم تكن امتحاناً في الصدق، بل امتحان في أهلية إدارة الدولة».

ويدعو الزعيم الرفاهي مندريس إلى إدراك واقع أنه لا يمكن قولبة الناس في المجتمع التركي في قالب واحد، كما يدعو إلى عدم إثارة الحساسيات حيال مسائل تتصل بمبادىء الجمهورية التركية.

ويبدي مندريس تفاؤله بمستقبل الرفاه قائلاً «إن الرفاه يملك كل الطاقات ليكون حزب الجميع. وناخب الرفاه انسان حيوي. وبدلاً من الانشغال في تجميل صورته، عليه أن يعثر على صيغة يستطيع من خلالها أن يتواصل مع قواعد عريضة لدى الناخبين».

تجديد دم الجمهورية

على الرغم من أن التدابير التي اتخذتها المؤسسة العسكرية خلال فترة حكم نجم الدين أربكان، ولاسيما تلك المتمثلة في قرارات ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧، قد طاولت مختلف الفئات والتيارات الإسلامية، وليس حزب الرفاه فحسب، إلا أن التباينات التي كانت قائمة بين الرفاه والقوى الإسلامية الأخرى، عادت للظهور بعد إخراج الرفاه من السلطة. وهذه التباينات جاءت من زاوية تقويم هذه التجربة ومصادر نجاحها أو فشلها.

المفكر الإسلامي المعروف والشاعر عصمت أوزيل يصف حزب الرفاه بحركة مقاومة ضمت أصحاب الاتجاهات الإسلامية التي بقيت خارج تشكيل

حـزب الوطن الأم أو تلك التي عـارضـتـه أسـاسـاً، أي أن الرفـاه في نظره، كـان حركة مقاومة للموقع الذي قدمه النظام لجماعة الوطن الأم، وبالتالي فإن الرفاه هو حزب الذين لا يريدون الاندماج بالنظام، وهو يكبر بمقدار ما يزداد اندماجه في النظام. ولا يرى أوزيل في ذلك تناقضـاً، لأن الخطأ الأكـبر حـسـبـمـا يقـول أوزيل هو «الاعتقاد بأن الرفاه هو حزب عقيدة. صحيح أنه ثبت مبادىء محددة، لكنه لم يكن مؤسسة سياسية تمضي إلى الحركة. ففي تركيا ناس غاضبون، يأتي بعض السياسيين ويقولون لهم: أنتم محقون أن تكونوا هكذا. وهذا في الأساس تشكيلان مختلفان، كل واحد يستفيد من الآخر».

وعما إذا كان ذلك يعني تناقض قاعدة الرفاه مع زعامته، يقول أوزيل إنهما كـانا متمـايزين في البداية، لكن بعد تسلم السلطة لم يعد ثمة فـارق بينهمـا «المحاربون يشبهون القادة، تراجع الغضب، ورمم السخط، وتحول إلى حالة من السلام».

ويُصنف أوزيل في خانة الذين يأخذون على الرفاه تغيير خطابه. وهو يقول «بعد تسلم الرفاه، لم يعد ظاهراً الحديث عن مشاريع إسلامية. الانتقادات الأساسية لم تعد قائمة، بل إن الرفاه كان يقول لكل شيء: أي والله (اي أنه موافق) لكن البعض يدعي أن هذا خداع».

ويعتقد أوزيل أن فرصة مهمة لتجديد دم الجمهورية التركية قد ظهرت مع حكومـة أربكان ـ تشـيللر، وكـان يمكن للتـغـيـرات والاخطاء أن تدخل طور الاصلاح. لكن النظام لم يتحمل ذلك، وضاعت مثل هذه الفرصة.

ولا يخفي أوزيل تفاؤله في أن مستقبل الرفاه في حال عدم حظره، سيكون عظيماً، إذ سيتحول إلى إحدى القوى الأساسية في الحياة السياسية التركية، خاصة بعدما مر بـ «عمـادة النار». فهو «حزب ذو مـاض إسلامي واضح، وقاعدة إسلامية واضحة لا غبار على وجودها، فضلاً عن كونه قوة لها تجربة في الدولة ومرت في الاختبار، وصودق عليها».

ويلاحظ أوزيل «ترقيع» أربكان للكمالية بقوله «لو كـان أتاتورك حيـاً، لكان

عضواً في الرفاه». لم ينظر إليه في قاعدة الرفاه على أنه تراجع عن المبادئ. وبعد وصول الرفاه إلى السلطة انتهى توق الجماهير لحركة إسلامية بالمعنى المجرد. ويقول أوزيل «الآن لا يستطيع أحد حصر التمثيل الإسلامي بحركة معينة. وكل واحد يرى في نفسه الممثل للإسلام في تركيا. الآن لا يوجد فريق بعينه يقول إنه يمثل بمفرده الحركة الإسلامية».

ويعكس عصمت أوزيل على رغم تفاؤله، حالةً من الاحباط عندما يقول إن جل ما ينتظره الإسلاميون الأتراك اليوم ليس أكثر من أن يقول بولنت أجاويد إن «معاهد إمام - خطيب مفيدة للبلد»، ولو قال ذلك لأصبح «المجاهد أجاويد». ويرد أوزيل هذه الحالة إلى كون الحركة الإسلامية في تركيا اليوم هي عامل اجتماعي، خرجت من كونها عاملاً سياسياً.

ومثل أيدين منديريس، يشدد أوزيل على مسألة الحرية عند حزب الرفاه، وفشله في الامتحان لتعزيزها. يقول أوزيل «أنا كنت أريد أن يأتي الرفاه إلى السلطة لسبب واحد، وهو السبب نفسه الذي جعلني غير مرتاح إلى مجيء الرفاه إلى السلطة. كنت آمل أن ينشأ في توركيا مناخ من حرية التعبير دون رقابة. لكن الرفاه لم يستطع أن يؤمن حرية أكبر للناس».

الجماعات الإسلامية: منافسون.... خصوم

تزداد الانتقادات للرفاه كلما اقتربنا من الفئات الإسلامية التي تتعاطى العمل السياسي بهذه النسبة أو تلك . وهذه التشكيلات ترى في الرفاه منافساً لها، بل خصم. وإذا كانت هذه التشكيلات قد التزمت الصمت طيلة حكم الرفاه، لأن شظايا المواجهة مع النظام كانت تطاولها بدورها، فإن خروج الرفاه من السلطة أتاح لمنافسيه استعادة خطابهم الانتقادي حياله.

يتركز منافسو الرفاه الإسلاميون في «جماعة النور» أتباع المفكر الإسلامي التركي الأشهر سعيدي نورسي (١٨٧٣ - ١٩٦٠). ويتشعب اتباع نورسي بين أكثر من اتجاه وجماعة، بينها جماعة «يني آسيا» بزعامة محمد قوتلولار،



وجماعة فتح الله غولن صاحب عدد كبير من المؤسسات التربوية والإعلامية الإسلامية داخل تركيا وخارجها.

وكان الاتجاه العام للإسلاميين غير الرفاهيين هو الانحياز سياسياً لصالح الحزب العلماني اليميني الأوفر حظاً بالفوز واستلام السلطة، للافادة من الامتيازات التي يوفرها وجود حزب صديق في السلطة. بل إن عدداً من الجماعات الإسلامية حاولت بالتعاون مع بعض أحزاب السلطة، نسج شبكة تحالفات غير مباشرة للوقوف في وجه الرفاه. وبلغت ذروة هذه الجهود في عهد حكومات تانسو تشيللر بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦، بل كانت تشيللر نفسها عرابة بعض هذه المحاولات.

غير أن فوز الرفاه بالمركز الأول في انتخابات ١٩٩٥، ثم تولي أربكان رئاسة الحكومة في حزيران / يونيو ١٩٩٦، قلب الخطط المضادة له رأساً على عقب، بل وجد الإسلاميون الآخرون أنفسهم، حين بادر الجيش إلى تقييد نشاط الإسلاميين، وجهاً لوجه مع النظام، وفي صف واحد مع حزب الرفاه. وكان أمام هؤلاء الإسلاميين غير الرفاهيين، واحد من خيارين: إما مقاومة التدابير التي يتخذها النظام ضد الإسلاميين،، ولاسيما إزاء مشروع التعليم الالزامي لثماني سنوات الذي يفضي تلقائياً إلى إغلاق المرحلة المتوسطة من معاهد إمام - خطيب؛ وإما فتح آفاق جديدة أمام هؤلاء الإسلاميين تجعلهم يضمنون لأنفسهم علاقات جديدة مع السلطة.

ويشعر زعماء بعض الجماعات الإسلامية، وفي مقدمهم فتح الله غولن، أن الانجازات التي سعوا إليها منذ أكثر من عقدين، عرضة للتهديد والتراجع على صعيد المؤسسات الاقتصادية والاعلامية والتربوية. وقد بدأ غولن يتلمس آفاق التردي في العلاقة بين الرفاه والسلطة منذ بدايتها، ومال في ذروة الأزمة بين الجيش والرفاه إلى جانب المؤسسة العسكرية، ومضى، وهو المعتدل في الأساس، إلى خطاب أكثر اعتدالاً. وقيل إنه أبلغ واشنطن أنه لا يوجد ضرر من قيام الجيش بانقلاب عسكري، بل إنه أيد قرارات مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧.

بين أخطاء الرفاه والدعاء لديميريل

أما محمد قوتلولار زعيم جماعة «يني آسيا» التي تملك صحيفة تحمل الاسم نفسه، فإنه ينكر على أربكان إسهامه في دفع الحالة الإسلامية إلى الأمام، ويحمله مسؤولية أخطاء جوهرية. ويقول قوتلولار المعروف بقربه من رئيس الجمهورية سليمان ديميريل، ومن حزبه السابق الطريق المستقيم، بالنظام البرلماني الحر الذي لا يتعارض في رأيه مع الإسلام، وليس ضده. و«قد أثبت ذلك قبل إعلان الجمهورية نفسها، استاذنا سعيدي نورسي». وكما الإسلاميون الآخرون، يأخذ قوتلولار على «أصدقائنا» في الرفاه عدم نظرتهم إلى الديموقراطية بصورة كافية من الحرارة «هم اضطروا إلى توليفها مع الإسلام»، ويعارض استخدام الدين أداة للسياسة «فالدين لا يمكن أن يحصر بحزب واحد. والإسلام هو مقدس عام. وكل حزب في وضع أن يكون صاحباً له. ونحن انتقدنا كلام الرفاهيين في أن: نحن (الرفاه) الحق، والآخرون الباطل، والقلاقل الحالية تنبع من هذه الأخطاء في الأساس».

لذا، يرى قوتلولار أن الرفاه لم «يهضم» الديموقراطية بشكل كامل، لكنه يعتبر ذلك «بداية جيدة»، وكان على الرفاهيين أن يخرجوا اصدقاء أكثر للديموقراطية.

ويدافع قوتلولار عن تكليف ديميريل لمسعود ييلماز تشكيل الحكومة الحالية، لأنه لو أعطاها لتشيللر لما كان للتوتر أن يتراجع.

وينتقد قوتلولار اتهام الرفاه لديميريل بأنه معاد للدين «في حين أنهم مدينون لديميريل لمناخ الحريات الذي يعيشون. ويجب ألا تخدعنا المواقف. لا اليسار ولا العسكر يثقون بديميريل. فهؤلاء يحملون مسؤولية تنامي الشعور الإسلامي في تركيا لكل من مندريس وديميريل». ويدعو صاحب صحيفة يني آسيا أربكان وحزبه إلى توجيه الشكر لديميريل على ذلك، بل حتى الدعاء له.

صمت المثقف الإسلامي

ولعل الموقف الأكثر إثارة للاستغراب، هو «الصمت» الذي مارسه المثقفون الإسلاميون حيال الأخطاء التي كان الرفاه يرتكبها أثناء وجوده في السلطة، ما أخرج المثقف عن دوره «الاعتراضي» والنقدي، وهو جوهر وجوده.

الكاتب الإسلامي أحمد تشيغدم استاذ العلوم الاجتماعية في جامعة غازي، يرى أن سبب عدم تطوير موقف نقدي للمثقفين حيال حزب الرفاه، لا يفسر بالجذور الاجتماعية لفئة المثقفين الإسلاميين، ولا باتكائها على الدولة أو البورجوازية، بل لتضخيمها الحاجة للثقة الطويلة الأمد. وقد نظر المثقفون الإسلاميون إلى الانتقادات التي كانت توجه للرفاه على أنها عرقلة لمسيرة الحركة الإسلامية، فكان أن اتسم موقف الإسلاميين خلال حكم الرفاه بالجمود.

ويدعو تشيغدم بناء على ذلك، إلى أن يظهر المجتمع التركي إرادة مجتمعية تستطيع تجاوز حزب الرفاه. ان تجاوز مسائل تركيا «يتطلب في الأساس تجاوز العقم والمواقف التي يمثلها حزب الرفاه. وإذا كانت الحركة الإسلامية في تركيا تثق بقدرتها على إنتاج مشروع يخاطب المجتمع والعالم الحديث، فإنها من جديد يجب أن تتجاوز المهمة التي أخذها حزب الرفاه على عاتقه».

هذا ويدعو الكاتب الإسلامي أحمد طاش غيتيرين حزب الرفاه إلى سلوك اعتدال سياسي أقوى.

الرفاه والاعلام

وفي سياق مغاير للحديث على «صمت المثقف الإسلامي»، بدت علاقة الرفاه بوسائل الإعلام الإسلامية أكثر حداثة وواقعية وديموقراطية. واستطاعت وسائل الاعلام المقربة منه ممارسة دور موضوعي إلى حد ما دون الوقوع في «حيادية» غير مطلوبة في الأساس. صحيفة يني شفق المقربة من الحزب حاولت

اعتماد لهجة معتدلة ومتنورة. أما القناة «٧» المقربة أيضاً من الحزب، فقد شهدت برامج نقاش جدية، واستطاعت أن تصل إلى جمهور واسع خارج حزب الرفاه وخارج الجماعات الإسلامية، ومارس العاملون فيها نظرة نقدية كان لها تأثيرها.

أما صحيفة أقيت الإسلامية، فأفردت مساحات واسعة لانتقاد الأصوات المتطرفة في حزب الرفاه. ويذهب رئيس تحرير يني شفق محمد أوجاقتان إلى مدى بعيد بقوله «لا خيار آخر للقسم الإسلامي سوى الديموقراطية، لكن ليس أن ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة». أما الكاتب في مجلة حق سوز الإسلامية خير الدين أوغوز فيقول «عندما يفهم رفاهي ما الذي يعنيه كون ايلنور تشيفيك مستشاراً لأربكان، فسيفهم أيضاً نبض التغيير وخاصيته ومداه». وايلنور تشيفيك هو رئيس تحرير صحيفة توركيش ديلي نيوز الليبرالية الصادرة بالانكليزية، وقد عمل فترة طويلة مستشاراً لسليمان ديميريل. ومع وصول أربكان إلى السلطة، اتبع زعيم الرفاه «تقليد» أسلافه العلمانيين بتعيينه «صحافياً كبيراً» هو تشيفيك، مستشاراً له. ومع أن أربكان ترك انطباعاً ايجابياً بسبب هذا الإجراء، إلا أن شفيق لم يستطع تكييف علاقة الرفاه بالصحافة العلمانية التي حملّها أربكان المسؤولية الأولى عما شهدته تركيا من احتقان في عهده. ولعل حكومة أربكان - تشيللر كانت في علاقاتها مع الصحافة، الحكومة الأضعف والأكثر اشكالية في تاريخ تركيا.

الرفاه: يمين أم يسار؟ اعتدال أم راديكالية؟

لا شك أن وصول الرفاه إلى السلطة كان عاملاً لتقوية التيار المعتدل في الحزب الذي كان مضطراً للظهور بمظهر الحزب الجامع الذي يغلب سياسة «وطنية» بعيداً عن تصنيف اليمين واليسار أو الاعتدال والتشدد. وهنا يمكن التمييز بين قاعدة تميل إلى «أصولية» متشددة وراديكالية، وبين قيادة لم تعتبر نفسها يوماً سوى يمينية ومعتدلة، بل إن «هذه القيادة سعت طوال فترة حكومة

الائتلاف مع تشيللر إلى أن تدفع بالحزب نحو يمينية أقوى، تتيح له احتلال مركز اليمين في الخريطة السياسية التركية، وتجلى ذلك من خلال التعاون مع أصحاب الثروات المتوسطة في الأناضول، والكبيرة في المدن. فكان دعم من جمعيات صناعيين ورجال أعمال مختلفة ومن أحد أكبر رجال الأعمال والصناعة في تركيا صاقب صابنجي. كما أن يمينية الرفاه ظهرت من خلال التماهي مع الدولة، على الأقل في الأشهر الستة الأولى من عهد حكومة الرفاه، وكانت مواقفه التي فاجأت قاعدته في موضوعات مثل قوة المطرقة وحال الطوارىء والاختلاسات والمسألة الكردية وحقوق الانسان والاتفاقات مع إسرائيل، مثالاً على «التصالح» مع الدولة. لذا لم تشهد البلاد خلال الأشهر الأولى من حكم الرفاه، أي قضية خلافية جدية بين الرفاه والدولة، بل إن الرفاه بموقفه «الحيادي» حيال قضية «صوصورلق» وعلاقة المافيا بالدولة، كان يدفع تماهيه مع الدولة إلى أقصاه. وظهرت يمينية الرفاه كذلك من خلال التأكيد على عامل الديموقراطية في الحياة السياسية، الأمر الذي باعد أكثر المسافة مع راديكاليي الحزب وراديكاليي القوى الاسلامية الأخرى التي ترى في الديموقراطية «خدعة» لاستخدام الرفاه أداة للنظام. ولاثبات وجهة نظرهم هذه، يشيرون إلى الطريقة التي استبعد بها الرفاه من السلطة. ويقول صاحب صحيفة آقيت الإسلامية مصطفى قره حسن أوغلو إن إطاحة الرفاه بالطريقة التي حصلت، تعني شيئاً واحداً «إن هذا العمل لا يمكن أن يكون من طريق حزب سياسي»، فيما يكتب إسلامي آخر (خير الدين اوغوز) متسائلاً: «الآن، وبعد قولنا اننا سنستخدم الديموقراطية أداة (للوصول إلى السلطة)، هل سنجلب أنفسنا إلى وضع نكون فيه أداة «للديموقراطية والنظام؟». بل يذهب البروفسور الإسلامي أحمد شيشمان، وهو من الناشطين في مجال الأوقاف الإسلامية، إلى أنه «لا توجد في تركيا حركة إسلامية، بل مسلمون، بل إن البلد لا يحتاج إلى حركة إسلامية. ومعاهد إمام ـ خطيب هي مدارس النظام. والراديكاليون لا يرسلون أبناءهم إليها». وبعد إطاحة الرفاه اتجهت الأنظار إلى التظاهرات التي تلي صلاة الجمعة في الجوامع. وينظر إليها كثيرون على أنها من تنظيم الاتجاهات الراديكالية التي وجدت في حالة القلق الإسلامية بعد

اقرار التعليم الالزامي لمدة ثماني سنوات، فرصة عظيمة للتأثير مجدداً في الساحة. ولكن ذلك لا يعني أن قاعدة الرفاه غير بعيدة عن هذه التظاهرات، فهذه القاعدة كانت دائماً تنجذب إلى الطروحات الراديكالية، لكن دون أن يتمكن الراديكاليون الآخرون من جذب عناصر الرفاه إليهم.

إن «تظاهرات الجمعة» أفسحت المجال للاعتقاد أن الرفاه في وارد مراجعة خياراته السلمية، والتفكير في خيارات من خارج النظام. وسوف تؤدي المحكمة الدستورية العليا دوراً مهماً في تغليب هذا التيار أو ذاك عند الرفاه، إذ إن أي قرار لها بحظر الحزب وحله في هذه المرحلة، سيكون فرصة أمام «جيل الشباب» في الحزب لكي يتولى قيادة الحزب البديل الذي سيتأسس. وسيكون هؤلاء أقرب إلى القاعدة «الراديكالية» منهم إلى جيل «الحرس القديم» الذي يمثله أربكان وشوكت قازان وأوغوزخان أصيل تورك وفهيم أداق وأحمد تكدال وغيرهم.

إن استمرار تأثير أربكان من وراء الستار أمر لا شك فيه ما دام حياً. لكن تسلم الجيل الجديد للقيادة قد يخلق دينامية داخلية، ربما لا يستطيع أربكان على رغم تاريخيته الحزبية، ضبطها بصورة كاملة. أما إذا لم يحظر حزب الرفاه واستمر أربكان زعيماً له، فإنه سيكون مضطراً للاندفاع أكثر نحو اليمين تأكيداً لسلامة الخط الذي اتبعه في الأشهر الأولى من حكمه، وهو لن يستطيع بعد الآن أن يعيد إنعاش خطابه الراديكالي قبل وصوله إلى السلطة، من قبيل معاداته للصهيونية واتهامها بأنها علة كل شيء، بعد الاتفاقات مع إسرائيل، أو معارضة الوجود الأميركي في تركيا، أو معارضة تمديد حال الطوارىء في المناطق الكردية في تركيا، أو دعوته إلى الحريات وحقوق الانسان، علماً أنه لم يتجرأ، حتى لا يصطدم بالدولة، على الدفع بهذه القضية قدماً إلى الأمام، أو الدعوة للاستقامة، وهو الذي ساهم بلفلفة فضيحة «صوصورلق» التي كانت فرصة مهمة، برأي أحد زعماء الرفاه بولنت أرينتش، ليخرج الرفاه منها منتصراً لو أحسن صنعاً.

* * * * *

لقد فقد الرفاه خلال فترة حكمه وبإجماع الإسلاميين في داخله وفي الحركات الإسلامية الأخرى، ديناميكية التجدد الداخلي والنقد الذاتي، وتحول برأي أرينتش نفسه، إلى «حزب صامت في داخله».

إن تجربة حزب الرفاه في السلطة كما تجربة الإسلاميين الأتراك عموماً، تحمل الكثير من الدروس والدلالات المؤثرة في طبيعة المسار الذي ستتخذه الحركة الإسلامية في تركيا، كما في العالم الإسلامي. وتطاول عبر التجربة عدداً كبيراً من القضايا والاشكاليات، مثل الديموقراطية والحريات وحقوق الانسان، وما إلى ذلك من أساليب عمل سياسي، وطروحات هي موضع سجالات ونقاشات مفتوحة في تركيا والعالمين العربي والإسلامي. وإذا كان إسلاميو تركيا قد بدأوا فعلاً بتقويم هذه التجربة، فإن الإسلاميين خارج تركيا مدعوون بدورهم إلى الاستفادة من هذه التجربة الرائدة، من خلال تقويمها، وإعادة تقويم تجاربهم هم كذلك

الفصل الثالث

الإسلام الاجتماعي
الوجـه الآخـر

التعليم الديني في تركيا

اتخذت المواجهة بين حزب «الرفاه» والمؤسسة العسكرية منذ اندلاعها في مطلع العام (١٩٩٧) أشكالاً مختلفة، واستخدمت فيها أساليب شتى وأدوات ضغط عدة لم توفر حتى العلاقات الدولية، من أجل تحصين المواقع الداخلية لكلا الطرفين.

غير أن العنوان الأبرز لهذه المواجهة كان بلا شك، مسألة التعليم الديني في تركيا، وتحديداً المعاهد المسماة «معاهد إمام - خطيب» التي من ضمن وظائفها توفير العناصر الكفوءة والكافية من الائمة وخطباء المساجد على امتداد الجمهورية التركية. وقد برزت هذه المسألة بقوة في «التوصيات» التي اتخذها الاجتماع الشهير لمجلس الأمن القومي التركي في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧ والتي دعت الحكومة التي كان يرأسها في حينه زعيم «الرفاه» نجم الدين أربكان، إلى تطبيق «قوانين الثورة» الستة، ومنها القانون الأول المعروف بـ «قانون توحيد التدريس»، وتطبيق التعليم الإلزامي لمدة ٨ سنوات بدلاً من ٥ سنوات (المرحلة الابتدائية) لتطاول بذلك المرحلة المتوسطة. وقد هدد بيان الاجتماع المذكور باتخاذ «اجراءات» بحق المسؤولين في حال التهاون في تطبيق هذه التوصيات.

ويمكن القول إن المواجهة بين الرفاه «والإسلاميين» والمؤسسة العسكرية قد بدأت فعلاً منذ إصدار تلك التوصيات. وقد امتنع أربكان عن التوقيع عليها. ولكنه وبعدما رضخ، حاول تفريغها من مضمونها والمماطلة في إعداد مشاريع قوانين تحيلها حكومته إلى البرلمان لمناقشتها وإقرارها. وفي مسعى للتهرب من هذا الاستحقاق، لم تجتمع الحكومة التركية لاحقاً ولفترة طويلة، إلى أن استقالت في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٩٧، لتبدأ هذه المرة مرحلة جديدة من

المواجهة بين الإسلاميين وقادة المؤسسة العسكرية، من خلال الحكومة التي شكلها مسعود يلماز زعيم حزب الوطن الأم، بالائتلاف مع بولنت اجاويد زعيم حزب اليسار الديموقراطي، ومع حزب تركيا الديموقراطية، مدعومة من حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال، من دون مشاركة هذا الأخير في الحكومة التي أبصرت النور في مطلع تموز/ يوليو ١٩٩٧ بدعم قوي من المؤسسة العسكرية.

العمل الأول الذي قامت به هذه الحكومة، ولعلها شكلت من أجله، هو تقديم مشروع قانون برفع فترة التعليم الالزامي من ٥ إلى ٨ سنوات ليشمل بذلك المرحلة المتوسطة. وتنطوي أهمية هذا المشروع في أن إقراره وتنفيذه سيؤديان تلقائياً إلى اغلاق المرحلة المتوسطة من معاهد «إمام ـ خطيب» التي كان يدخلها الطالب الذي ينهي المرحلة الابتدائية والذي يتوجب عليه مع التعليم الإلزامي لـ ٨ سنوات، إكمال دراسة المرحلة المتوسطة في المدارس العامة، وبالتالي لا يتمكن من اكمال هذه الدراسة في «معاهد إمام ـ خطيب» التي ستفقد طلابها وتغلق تلقائياً أبوابها. إن الدافع الأساسي الذي جعل من هذه المسألة عنواناً للمواجهة بين الإسلاميين والمؤسسة العسكرية، هو اعتبار الأخيرة لمعاهد «إمام ـ خطيب» «الحديقة الخلفية» لحزب الرفاه، والقاعدة التربوية والفكرية التي تؤمن له كوادر متعلمة ومتدينة في الوقت نفسه. كما أن إغلاق هذه المعاهد في مرحلتها المتوسطة على الأقل، يضمن بنسبة عالية، القضاء على إحدى الركائز الحيوية لقوة «الرفاه» والإسلاميين عموماً، ويلجم التنامي الهائل في حضورهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته تركيا في السنوات الأخيرة.

وفي هذا الإطار تندرج الضغوط الكبيرة التي مورست ضد أربكان لدفعه نحو الاستقالة، و«انقلاب القصر» الذي نفذه رئيس الجمهورية سليمان ديميريل بالتنسيق مع المؤسسة العسكرية، وكذلك تشكيل حكومة ائتلافية علمانية بزعامة يلماز، وظيفتها الأولى ضرب الأسس المختلفة للإسلاميين، وإعادة تجميع صفوف بعض القوى العلمانية المستعدة للسير في هذا المخطط.

وبعد نقاشات حامية في البرلمان التركي استمرت أياماً عدة، أقر البرلمان

في ١٤ آب / أغسطس ١٩٩٧ قانون التعليم الالزامي لمدة ثماني سنوات، ما يعني كما أسلفنا، الإغلاق التدريجي للمرحلة المتوسطة من معاهد «إمام - خطيب»، والابقاء بالتالي على مرحلتها الثانوية فقط. وقد أيد القانون ٢٧٣ نائباً ينتمون إلى أحزاب الائتلاف العلماني الحاكم: حزب الوطن الأم (يمين)، وحزب تركيا الديموقراطية (يمين)، وحزب اليسار الديموقراطي (يسار)، وحزب الشعب الجمهوري (يسار)، فيما عارضته أربعة أحزاب: حزب الرفاه (إسلامي)، وحزب الطريق المستقيم (علماني يميني)، وحزب الاتحاد الكبير (إسلامي - قومي)، وحزب الحركة القومية (يميني متطرف)،وبعض المستقلين. وبلغ عدد النواب المعارضين ٢٣٨ نائباً، فيما امتنع عن الاقتراع ٣٧ نائباً ينتمي معظمهم إلى حزب الطريق المستقيم، وذلك من أصل ٥٤٨ نائباً هم مجموع أعضاء البرلمان الأحياء (هناك مقعدان شاغران). ومع إقرار قانون التعليم الإلزامي لمدة ٨ سنوات، يكون العلمانيون في تركيا قد كسبوا جولة من جولات الصراع مع القوى الإسلامية في تركيا. ولا يبدو أن التجاذب سيقف عند هذا الحد، فالمؤشرات تدل على أن خطوة التعليم الإلزامي التي أقرت ستتلوها خطوات تهدف إلى تقليص القاعدة الفكرية والتربوية للإسلاميين، وإلى الحد من فرص العمل أمام كوادرهم. لكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أنها ليست أول مرة تتعرض فيها المعاهد الدينية، «إمام - خطيب» تحديداً، لقرار الاغلاق، إذ إنها أغلقت تماماً في مطلع الثلاثينات، وألغيت مرحلتها المتوسطة في مطلع السبعينات، ولكن كان يعاد فتحها بعد فترة، تبعاً لتطور الظروف السياسية.

التعليم الديني في تركيا

لا تقتصر قاعدة التعليم الديني في تركيا على معاهد «إمام - خطيب»، إذ تشمل إلى ذلك الدورات التي تقام لشرح وحفظ القرآن الكريم، ودروس «الثقافة الدينية والمعرفة الأخلاقية» التي تعطى في المدارس الرسمية، فضلاً عن عشرات، بل مئات «الدروس الخاصة» التي تعطى بهذه الطريقة أو تلك، بعيداً عن العلنية وفي حلقات أعضاء الطرق الدينية، إضافة إلى وجود كلية

علوم دينية في الجامعات تعرف باسم «كلية الإلهيات» حيث يتوجه جزء مهم من خريجي معاهد «إمام ـ خطيب».

١ ـ معاهد إمام ـ خطيب

في محاولة «لضمان وحدة الإدارة في التعليم» أقر البرلمان التركي في ٣ آذار/ مارس ١٩٢٤ القانون الرقم ٤٣٠ المعروف بـ «قانون توحيد التدريس» الذي منح وزارة المعارف (التربية الوطنية لاحقاً) صلاحية الإدارة والاشراف على كل أنواع التعليم التي كانت سائدة في العهد العثماني، من مدارس خاصة ومدارس تابعة للأوقاف، وأخرى لوزارة الأوقاف الشرعية... الخ. وهو القانون الأول من ثمانية قوانين وصفت لاحقاً بـ «قوانين الثورة».

ولا يقول هذا القانون بإلغاء التنوع في المدارس أو إلغاء المدارس السابقة، بل توحيدها. ويؤكد ذلك نص المادة الرابعة من قانون توحيد التدريس الذي يقول: «تشيّد وزارة المعارف كلية إلهيات في دار الفنون (جامعة اسطنبول) بهدف إعداد متخصصين في العلوم الدينية العالية، كما تشيّد مدارس أخرى لإعداد موظفين شرعيين لمواجهة الحاجات الدينية، مثل الإمامة والخطابة»(١). ووفقاً لهذه المادة، جرى تشييد وافتتاح المدارس التي سميت «مدارس إمام خطيب»، كما كليات الإلهيات في الجامعات التركية، وهذا ما أكدته لاحقاً المادة ١٥٣ من دستور ١٩٦١، والمادة ١٧٤ من دستور ١٩٨٢ التي تتبنى «قوانين الثورة» العثمانية، ومنها قانون توحيد التدريس الذي يشرع في مادته الرابعة، تأسيس معاهد «إمام ـ خطيب».

ومنذ العام ١٩٢٤ وحتى اليوم، لم ينقطع النقاش ولا السجال بين مؤيدي انشاء هذه المعاهد وبين معارضيها الذين يرون فيها مخالفة للعلمانية والأتاتوركية. وإذا كان البعض يرى أن تركيا ليست بحاجة إلى هذا الكم من

---

(١) مصطفى أوجال، شورى التربية الوطنية والتربية والتعليم الديني في المدارس (تقرير)، اسطنبول، ١٩٩٦ ص٧. (باللغة التركية).

المعاهد والطلاب الدينيين لمواجهة حاجتها من الأئمة والخطباء، إلا أن مصطفى كمال اتاتورك نفسه لم يسع طوال فترة حكمه لتعديل المادة الرابعة من قانون توحيد التدريس، وبالتالي لم يكن يرى في تأسيس معاهد «إمام ـ خطيب» أي مخالفة لمبادئ العلمنة.

إضافة إلى هذه المادة الرابعة، يستند دعاة الإبقاء على هذه المعاهد الدينية إلى المادة ٢٤ من الدستور التركي التي تقول بحرية العبادة والدين والتعبير، والمادة ٤٢ من الدستور نفسه، والتي تقول بحرية التربية والتعليم. كذلك تنص المادة ٣٢ من القانون الأساسي لوزارة التربية الوطنية على إعداد أئمة وخطباء ومدرسي دين. وإلى هذه الأسس القانونية يشار إلى الإعلان العالمي لحقوق الانسان و«قانون باريس من أجل أوروبا جديدة» اللذين يشيران إلى حق الانسان في تلقي كل أنواع العلوم والتربية، ومنها التربية الدينية.

المعاهد الأولى

بعد صدور قانون توحيد التدريس، افتتح في العام نفسه (١٩٢٤) ٢٩ مدرسة باسم «مكاتب إمام ـ خطيب». لكن مع نهاية السنة الأولى، أغلق خمس منها، ثم ما لبثت اثنتان منها أن أعيد افتتاحهما. وفي نهاية السنة الثانية أغلقت ثماني مدارس، أعيد لاحقاً افتتاح اثنتين منها. أما في نهاية السنة الثالثة (١٩٢٧) فقد أغلقت كل المدارس الدينية باستثناء تلك الموجودة في اسطنبول وكوتاهية. وفي العام ١٩٣٠ أغلقت مدارس هاتين المدينتين رسمياً، لكنها استمرت عملياً حتى العام ١٩٣٢، وبذلك يكون عدد مدارس «إمام ـ خطيب» التي انشئت في السنوات الأولى للجمهورية، ثم أغلقت بكاملها، ٣٣ مدرسة(٢). واستمرت البلاد دون مدارس دينية حتى أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات.

(٢) المصدر نفسه ص٨، وصحيفة ميلليت، ١٩٩٧/٤/١.

وعلى الرغم من انشاء هذه المعاهد في العشرينات، إلا أن عملها جرى في ظل ضغوط عدة كانت تهدف إلى الحد من اتساعها وتأثيرها، إذ إن خريجي هذه المعاهد لم يصنفوا عام ١٩٢٧، ضمن فئة موظفي الدولة، وبالتالي لم يكن يحق لهم نيل رواتب من الدولة. كما أن تمويل هذه المدارس لجهة رواتب أساتذتها وما تحتاجه من تجهيزات وخلافه، كان محدوداً، وكان يراد ببعض هذه التدابير «تجفيف» هذه المدارس من طلابها.

«دورات إمام ـ خطيب»

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء على ألمانيا النازية، كانت تركيا تتقدم خطوة إلى الأمام لتكون جزءاً من معسكر «العالم الحر» الغربي. ومن نتائج ذلك دعوة الحزب الحاكم ـ حزب الشعب الجمهوري بقيادة عصمت اينونو خليفة أتاتورك ـ إلى قيام تعددية حزبية في العام ١٩٤٥، أبصرت النور عملياً في العام ١٩٤٦ حين جرت أول انتخابات تعددية في تركيا، شارك فيها حزب وليد، هو الحزب الديموقراطي بزعامة جلال بايار وعدنان مندريس. ومع أن حزب الشعب الجمهوري حقق انتصاراً كاسحاً في هذه الانتخابات، إلا أن هزيمة الحزب الديموقراطي لم تكن تعني هزيمة برنامجه وأفكاره، بقدر ما كان ضيق الوقت للإعداد للانتخابات العامل الرئيسي في انكساره.

التعددية الحزبية كانت فرصة ذهبية للقوى الدينية المعارضة للأتاتوركية للتعبير عن نفسها، من طريق التصويت للحزب الذي أبدى انفتاحاً ملحوظاً على القوى الإسلامية. وحتى لا يظهر حزب الشعب الجمهوري بمظهر العدو لهذه القوى، وحتى لا يخسر معظم أصواتها، سعى عام ١٩٤٨ إلى التودد إلى الإسلاميين من خلال اجتماع لجنة من ١٧ عضواً من الحزب في العاشر من شباط / فبراير ١٩٤٨ لدرس موضوعات متصلة بدروس الدين ومعاهد «إمام ـ خطيب». ثم تقدم عضو الحزب فاتح غوكمان وبعض رفاقه باقتراح قانون بافتتاح مدارس «إمام ـ خطيب» بإشراف رئاسة الشؤون الدينية. وأقر القانون

الذي قضى بإقامة دورات لاعداد أئمة وخطباء، بدلاً من مدارس، لمدة عشرة أشهر، أصبحت لاحقاً ثمانية أشهر.

وفي العاشر من كانون الثاني / يناير ١٩٤٩، افتتحت أول دورتين، واحدة في أنقرة، وأخرى في اسطنبول، وما لبث عدد «دورات إمام ـ خطيب» أن ارتفع إلى ثماني دورات(٣).

«مدارس إمام ـ خطيب»

كانت انتخابات ١٩٥٠ النيابية العامة محطة فاصلة في تاريخ تركيا بين مرحلة اقتلاع المظاهر الإسلامية في الدولة والمجتمع، ومرحلة استعادة بعض من الهوية الدينية للأمة. ففي تلك الانتخابات حقق الحزب الديموقراطي بزعامة مندريس انتصاراً كاسحاً على حزب الشعب الجمهوري، وكان ذلك ايذاناً ببدء مرحلة سميت «الاحياء الإسلامي»، سمتها الأساسية إعادة الاعتبار للتقاليد والعادات والثقافة الإسلامية، ضمن «ضوابط» علمانية مرنة إلى حد كبير.

ومن ضمن الإجراءات التي اتخذها عدنان مندريس، الاستغناء عن «دورات إمام ـ خطيب» التي وجد أنها لا تفي بالغرض المراد منها، والاستعاضة عنها بافتتاح «مدارس إمام ـ خطيب». وصدر قرار رسمي بذلك في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥١، بحيث أصبحت هذه المدارس لأول مرة قانونية. وقد بدأت الدراسة عملياً فيها بعد صدور القرار بأربعة أيام، في ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٥١، وكان عددها سبعاً: في انقرة واسطنبول وأضنة واسبارطة وقونية وقيصري ومراش. وتحددت وظيفة هذه المدارس بـ «إعداد موظفين دينيين» بعد مرحلة عمَّ فيها جهل كبير بالشؤون الدينية، وانتشرت المعتقدات الباطلة والخرافات، ولم يكن يوجد حتى إمام لكي يصلي في الجنازات. وبدأ عدد هذه المدارس يرتفع تدريجاً حتى وصل عام ١٩٥٨ إلى ٢٦ مدرسة، كانت

---

(٣) صحيفة ميلليت، ١٩٩٧/٤/١.

تتألف من مرحلتين: متوسطة مدتها أربع سنوات، وثانوية مدتها ثلاث سنوات(٤).

واستمرت هذه المدارس بصيغتها التي أقرها القانون حتى العام ١٩٧١، حين ألغى نظام ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١ الانقلابي المرحلة المتوسطة من هذه المدارس، ورفع عدد سنوات المرحلة الثانوية من ثلاث إلى أربع سنوات. وكان ذلك جزءاً من حملة استهدفت الإسلاميين، ومنها حظر نشاط حزب النظام الوطني الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان.

«معاهد إمام ـ خطيب»

غير أن الانتخابات النيابية العامة التي أجريت عام ١٩٧٣ أتاحت لحزب السلامة الوطني (الإسلامي) الذي أسسه أربكان بدلاً من حزب النظام الوطني، أن يمسك بمفتاح تشكيل الحكومة الجديدة، حيث كان كل من الحزبين الرئيسيين: حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد، وحزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل، بحاجة إلى أصوات حزب السلامة الوطني (نال ١١.٨ في المئة فقط من الأصوات) ليتمكن من تشكيل حكومة برئاسته، وهكذا ظهرت حكومة أجاويد الائتلافية مع أربكان الذي تولى منصب نائب رئيس الحكومة، فضلاً عن وزارات أساسية تولاها أعضاء من حزبه، ومنها وزارة الدولة لرئاسة الشؤون الدينية. وكانت «مدارس إمام ـ خطيب» المستفيدة الكبرى من مرحلة أجاويد ـ أربكان، إذ اضطر أجاويد بهدف استمالة أربكان، إلى إعادة تنظيم «مدارس إمام ـ خطيب»، بدءاً من تعديل الاسم الذي أصبح بموجب القانون الرقم ١٧٣٩/عام ١٩٧٣ «معاهد إمام ـ خطيب»، وصولاً إلى إعادة فتح المرحلة المتوسطة، وكذلك السماح لخريجي هذه المعاهد بدخول الجامعة التركية. وتحددت وظيفة «معاهد إمام ـ خطيب» بموجب هذا القانون الذي تضمنته كذلك المادة ٣٢ من القانون رقم ٢٨٤٢ الذي لحظه دستور ١٩٨٢ بـ «إعداد عناصر

---

(٤) المصدر نفسه.

تلبي الاحتياجات الدينية مثل الإمامة والخطابة والتدريس في دورات القرآن، وتطبيق برامج تحضيرية لمن سيدخلون إلى التعليم العالي»[٥].

وعلى هذا بدأ افتتاح العشرات من معاهد «إمام - خطيب» في طول تركيا وعرضها، بحيث بلغ عددها في العام ١٩٩٧ نحو ٦٠٠ مدرسة تضم بين جنباتها أكثر من نصف مليون تلميذ.

وعلى الرغم من معوقات هذا الانتشار، فإن معاهد «إمام - خطيب»، وقبلها مدارس «إمام خطيب»، واجهت الكثير من محاولات العرقلة والإلغاء والاقفال بين عامي ١٩٦٠ (بعد انتهاء حكم مندريس) والعام ١٩٩٧ (تاريخ اغلاق المرحلة المتوسطة من هذه المعاهد)، يمكن ايجازها كما يلي[٦]:

١ - أولى الدعوات لإغلاق مدارس «إمام - خطيب» ظهرت بعد انقلاب ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٠، حيث دعا تقرير وضع في العام ١٩٦١، إلى اغلاق ١٥ من أصل ١٩ مدرسة «إمام - خطيب». غير أن ردود الفعل الشعبية أجهضت هذه الدعوة؛

٢ - في العام ١٩٦٢، جدد وزير التربية الدكتور ابراهيم أوكته م مسعى إغلاق بعض مدارس «إمام - خطيب» (٨ مدارس) دون نجاح؛

٣ - في العام ١٩٦٣، صدر قرار بعدم تعيين خريجي مدارس «إمام - خطيب» في القرى التي لا يتجاوز عدد سكانها ٥٠٠٠ نسمة. وكان عددها

---

(٥) أوجال... ص ١٠ - ١١، والمفارقة أن رئيس الحكومة (بولنت اجاويد) الذي أقر في عهده التنظيم الجديد لمعاهد إمام - خطيب والذي استمر (التنظيم) ٢٤ سنة، هو نفسه الذي كان، بصفته نائباً لرئيس الحكومة، «بطل» الضربة التي وجّهت من جديد لهذه المعاهد بإلغاء المرحلة المتوسطة منها بموجب القانون الذي أقره البرلمان التركي في ١٤ آب / اغسطس ١٩٩٧، وقضى بإلزامية التعليم العام للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة. وكأنه أريد للشخص نفسه أن يمحو بنفسه «الخطأ» الذي ارتكبه عام ١٩٧٣ واعتبره العلمانيون المتشددون، وفي مقدمهم المؤسسة العسكرية، «تهديداً» للأتاتوركية والطابع العلماني للدولة.

(٦) انظر: تقرير مصطفى أوجال، ص ٢٣ - ٢٧.

يقارب الـ ٣٠٠ قرية. وبعد القرار بدأت حملة ضد خريجي «إمام - خطيب» واتهامهم بأنهم لا يريدون العمل في هذه القرى، في حين أنهم كانوا ينفذون القرار المذكور الذي ما لبث أن ألغي لاحقاً؛

٤ - في العام ١٩٦٧، صدر قرار حول «أسس افتتاح مدارس متوسطة»، يحدد المناطق التي يسمح بإقامة مدارس عامة متوسطة فيها والتي يقارب عدد سكانها الـ ١٠ - ١٥ أو ٢٠ ألفاً، في حين اشترط لإقامة مدارس «إمام - خطيب»، أن يكون عدد سكان المنطقة أكثر من ستين ألف نسمة، بهدف الحد من انتشارها. غير أن القرار ألغي بعد فترة؛

٥ - بعد انقلاب ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١، ألغيت الدروس الدينية في المرحلة المتوسطة من مدارس «إمام - خطيب»، فتحولت بذلك تلقائياً إلى مدارس عامة عادية. لكن هذا القرار عُدِّل في عهد حكومة أجاويد - أربكان عام ١٩٧٤، وأعيدت اللغة العربية ودروس الدين إلى منهاج المرحلة المتوسطة؛

٦ - في العام ١٩٧٢، حظر على البنات دخول مدارس «إمام - خطيب»، لكن حكماً قضائياً قضى عام ١٩٧٦ بإلغاء هذا الحظر؛

٧ - بعد انقلاب ١٩٨٠، جُمِّد فتح معاهد «إمام - خطيب» جديدة، بناء لتعليمات مجلس الأمن القومي، حسبما ورد في الصحافة. لكن الاختراقات لهذا القرار تعددت، ففتح معهد في تونجيلي عام ١٩٨٥، واثنان في حي قارتال في اسطنبول، وكذلك معهدان في اسطنبول عام ١٩٩٤ (سلطان بايلي وعمرانية). كما افتتح الكثير من المعاهد في الاناضول. وفي محاولة للتحايل على قرار تجميد افتتاح معاهد جديدة، انتشرت ظارهة افتتاح «فروع» لمعاهد قائمة بدءاً من العام ١٩٩١؛

٨ - في العام ١٩٩٤، ألغيت من الشهادة التي تمنح لخريج معهد إمام خطيب، عبارة «العلوم الاجتماعية والقسم الأدبي» لمنع دخول الخريجين إلى الجامعات، والابقاء على عبارة «برامج إمام - خطيب». وكانت الشهادة التي تمنح تنص على ما يلي:

«إن الطالب / الطالبة .... استحق نيل هذا الديبلوم بعد اتمامه بنجاح منهاج العلوم الاجتماعية والقسم الأدبي، والإمامة والخطابة، في نهاية تحصيله في معهد إمام ـ خطيب ..... (اسم المعهد)». لكن احتجاجات الأهالي والطلاب دفعت المسؤولين إلى إعادة العبارة المحذوفة إلى المتن الأصلي للديبلوم.

تمويل المعاهد: الأهالي أولاً

كانت معاهد إمام ـ خطيب موضع سجال ونقاش لم ينقطع منذ أن افتتحت على هيئة «مكاتب» (مدارس) عام ١٩٢٤ وإلى الآن. وهي كانت وما زالت تتعرض من وقت إلى آخر، للحظر الكلي أو الاغلاق الجزئي. وغالباً ما كانت الدولة تدفع نحو لجم انتشار هذه المعاهد أو الحد من تأثيرها. ويتضح استنكاف الدولة عن تشجيع ودعم معاهد «إمام ـ خطيب»، من نسبة مساهمتها الضئيلة في تشييد مبانيها وتأمين تجهيزاتها الداخلية.وفي بيان صادر عن المديرية العامة للتعليم الديني في وزارة التربية الوطنية التركية عن العام الدراسي ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، احصاءات تشير إلى أن معظم مدارس إمام ـ خطيب (٨٥ في المئة) يمول من الأهالي، في حين لا تتعدى نسبة مساهمة الدولة الـ ٩٥. ٠ في المئة. ومن الجدول المرفق يتضح أن ٧٥. ٦٥ في المئة من هذه المعاهد تمولها مؤسسات الأوقاف والجمعيات الخاصة، و١٩.٢٥ في المئة بالتعاون بين الأهالي والدولة، بل إن الأهالي قاموا بتشييد عشرات الأبنية في انتظار افتتاحها وتحويلها إلى معاهد «إمام ـ خطيب».

مناهج معاهد «إمام ـ خطيب»

تتألف معاهد «إمام ـ خطيب» من مرحلتين دراسيتين: متوسطة من ثلاث سنوات، وثانوية من أربع سنوات. ويستطيع الدخول إليها من يرغب من الطلاب الذين أنهوا المرحلة الابتدائية التي تستمر خمس سنوات.

ومعاهد «إمام ـ خطيب» تفتح بقرار من وزارة التربية الوطنية التي تشرف عليها وتحدد لها الصلاحيات، وكذلك المناهج وأسماء الكتب المقررة. وهي في ذلك مثلها مثل أي مدرسة رسمية، متوسطة أو ثانوية. أما المناهج التي تدرس في معاهد «إمام ـ خطيب»، فقد حُددت في المادة ٣٢ من القانون الأساسي لوزارة التربية الوطنية. ويضم المنهاج معظم الدروس التي تدرس في الثانويات الرسمية، مضافاً إليها دروس دينية خاصة، فضلاً عن دروس اختيارية لمن يرغب من الطلاب.

انطلاقاً من ذلك يتألف منهاج معاهد «إمام ـ خطيب» من ثلاث مجموعات ـ وحدات دراسية(٧).

١ ـ دروس الاختصاص: وهي الدروس الدينية التي تميز هذه المعاهد عن غيرها من المعاهد الرسمية والمهنية الأخرى. وتمنح هذه الدروس معرفة أساسية للطالب تخوله أن يكون إماماً أو خطيباً في المساجد أو موظفاً في دوائر رئاسة الشؤون الدينية. وتضم دروس الاختصاص الدينية المواد التالية: القرآن الكريم واللغة العربية وعقائد وفقه وتفسير وحديث وسيرة وتاريخ الاديان وخطابة عملية.

والحصة الكبرى من هذه الدروس هي من نصيب مادتي القرآن الكريم واللغة العربية (أنظر جدول توزيع ساعات الدروس). ويختلف إعطاء الدروس الأخرى من صف إلى آخر.

٢ ـ دروس الثقافة العامة: وهي الدروس المعطاة في الثانويات العامة الرسمية، وتشمل المواد التالية: لغة وأدب تركي وعلم نفس وفلسفة وتاريخ وتاريخ الثورة التركية (الاتاتوركية) والأتاتوركية وتاريخ الفن وجغرافيا ورياضيات وعلوم بيولوجية وصحية وفيزياء وكيمياء ولغة أجنبية وتربية بدنية وعلوم وثقافة دينية.

---

(٧) انظر: احمد اونسور، معاهد إمام ـ خطيب من تأسيسها الى يومنا هذا، (اسطنبول: ١٩٩٥)، (باللغة التركية).

٣ ـ دروس مختارة: ويتم اختيارها من قبل الطالب تبعاً لرغبته وميوله، وتشتمل على مواد مثل الرسم والرياضة واللغات الأجنبية والكومبيوتر والآلة الكاتبة والخطّ العربي والتذهيب والفيزياء والسياحة... الخ (انظر الجداول المرفقة).

يتبين من منهاج دروس معاهد «إمام ـ خطيب» أنه لا يتطلب من الطالب مهارات فنية، وبالتالي فإن هذه المعاهد ليست معاهد فنية مهنية. وفي الوقت نفسه، تختلف معاهد «إمام ـ خطيب» عن الثانويات العامة الرسمية لجهة أن الدروس الدينية في معاهد «إمام ـ خطيب» هي من صلب المنهاج المقرر، وتعادل ٤٠ في المئة (مقابل ٦٠ في المئة ما تبقى من دروس الثقافة والعلوم)، في حين أن دروس الدين في الثانويات الرسمية هي دروس إضافية إلى البرنامج. لكن معاهد «إمام ـ خطيب»، وبسبب دروسها في الثقافة والعلوم، فإنها تعدّ طلابها كما للوظائف الدينية، كذلك للدخول إلى الجامعات ومعاهد التعليم العالي. وعلى هذا فإن معاهد «إمام ـ خطيب» ليست بالمعنى الكامل، مدارس مهنية تخصصية، ولا يمكن اعتبارها ثانويات عامة رسمية، أي أن لهذه المعاهد «وضعاً خاصاً» يميزها عن المدارس الأخرى. وبكلمة أخرى، فإن معاهد «إمام ـ خطيب» هي مدارس فنية تخصصية (دينية) ومدارس عادية في آن.

خريجو معاهد «إمام ـ خطيب»

من هنا، إذا كان الكثير من الأهالي يرسلون أولادهم إلى معاهد «إمام ـ خطيب» لكي يصبحوا لاحقاً أئمة وخطباء مساجد، فإن قسماً مهماً من الأهالي يفضلون إرسال أولادهم، لاسيما الفتيات منهم، إلى هذه المعاهد لغايتي التحصيل العلمي الصرف من جهة، وتلقي التربية الدينية من جهة أخرى، فضلاً عن اتصاف هذه المعاهد بالانضباطية والسلوكية الحسنة.

هذا وقد قارب عدد طلاب معاهد «إمام ـ خطيب» منذ تأسيسها من العام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ نحو مليون وثلاثمئة وخمسين ألفاً في المرحلة الثانوية. وبلغ عدد

الخريجين نحو مليون طالب[٨]. وبلغ عدد طلاب معاهد «إمام - خطيب» عام ١٩٩٧ (نصف مليون طالب)، وهي نسبة ضئيلة من مجمل عدد الطلاب في تركيا (١٥ مليون طالب)، لكن الضجة حولهم كبيرة جداً. ويرى البعض أن عدد هؤلاء هو أكثر بـ ٣٠ ضعفاً من حاجة تركيا من الائمة والخطباء[٩]. ويتخرج سنوياً من معاهد «إمام - خطيب» الثانوية نحو ٥٣٥٥٣ ألف طالب، في حين أن تركيا بحاجة سنوياً إلى نحو ٢٢٨٨ إماماً وخطيباً وموظفاً دينياً، فيما «يتغلغل» ما تبقى من الخريجين في مؤسسات التعليم والدولة الأخرى[١٠].

وفي استطلاعات للرأي، يتبين أن القسم الاعظم من خريجي معاهد «إمام - خطيب» يرغب في الالتحاق بكلية الحقوق (٢٩ في المئة)، ثم كلية إدارة الأعمال (٢٠ في المئة)، فكلية الإلهيات (٨ في المئة)، والطب (٦ في المئة)، والهندسة (٦ في المئة).. فيما يرى ٣٤ في المئة من طلاب معاهد «إمام - خطيب» أن المهنة الأكثر احتراماً هي رجل الدين، يليها مهنة الطب (٢٨.٤ في المئة)، فالتعليم (٩.٨ في المئة)[١١].

وفي امتحانات الدخول إلى الجامعات، كانت نسبة الناجحين المتقدمين من طلاب معاهد «إمام - خطيب» تراوح بين ٢٠ و ٣٢ في المئة، فيما كانت نسبة الناجحين من طلاب معاهد «إمام - خطيب» بين عموم الناجحين من كل المعاهد والثانويات الرسمية والخاصة على الشكل التالي[١٢]:

(٨) تقرير أوجال ص١٦.
(٩) غونه ري جيفا أوغلو، ميلليت، ١٩٩٧/٨/١٥.
(١٠) ميتين توكه ر، ميلليت، ١٩٩٧/٧/٣١.
(١١) أنظر: أونسور، ص ٢٠٤ و ٢١١.
(١٢) المصدر نفسه، ٢٣١.

العـام	النسبة المئوية	مرتبة إمام ـ خطيب	عدد أنواع الثانويات
١٩٩٠	٥,٢٧	١١	١٣
١٩٩١	٥,١٢	١٩	١٩
١٩٩٢	٩,٩٩	٩	١٩
١٩٩٣	٦,٣٣	١٤	٢٠
١٩٩٤	٦,٠٧	١٨	٢٢

ونلاحظ أن النتيجة الأفضل التي حققتها معاهد «إمام ـ خطيب» كانت في العام ١٩٩٢ حيث حلّت في المرتبة التاسعة من بين ١٩ نوعاً من المعاهد الفنية والثانويات الرسمية والخاصة مع نسبة مئوية قاربت العشرة في المئة، لكن معاهد «إمام ـ خطيب» حققت النتيجة الأفضل بين المعاهد الفنية المتخصصة. كما أن بعض طلاب معاهد «إمام ـ خطيب» كانوا يحتلون أحياناً كثيرة المراتب الأولى بين الناجحين في امتحانات الدخول إلى كليات عدة، وفي مقدمها كلية الطب ومعاهد إعداد المعلمين وفي النشاطات الرياضية في الجمهورية، كما خارج تركيا.

غير أن النسبة الأكبر من خريجي معاهد «إمام ـ خطيب» (٢٣ في المئة) تدخل إلى كليات الإلهيات، في حين يتوزع الباقون على كليات الحقوق والهندسة والطب والعلوم السياسية. وإذا كان مسموحاً لخريجي «إمام ـ خطيب» الدخول إلى الجامعات، إلا أنه ما زال محظوراً عليهم الدخول إلى المدرسة الحربية. ولعل السبب الأساسي لهذا الحظر هو الحؤول دون تغلغل الإسلاميين إلى الجيش، نظراً إلى ما يشكله ذلك من خطر على النظام العلماني في تركيا.

وتشير بعض الاستطلاعات إلى أن طلاب معاهد «إمام ـ خطيب» هم أكثر تشدداً و«أصولية» من عناصر حزب «الرفاه» الإسلامي الذي قاد المواجهة

المشهودة مع المؤسسة العسكرية خلال الأشهر الستة الأولى من العام ١٩٩٧ عندما كان زعيم «الرفاه» نجم الدين أربكان رئيساً للحكومة.

وفي استطلاع اجراه معهد «بيار» Piar المتخصص، جاءت النتائج كما يلي(١٣):

	طلاب إمام ـ خطيب نسبة مئوية	محازبو الرفاه نسبة مئوية
١ ـ يجب إدخال الأحكام الإسلامية في النظام القومي	٨٠	٦١
٢ ـ يجب تطبيق القواعد الإسلامية دون إلحاق الضرر بالقواعد الديموقراطية	٧٧	٥٢
٣ ـ السماح لمن ترغب في ارتداء الحجاب	٨٣	٧٣
٤ ـ يجب الفصل بين الرجل والمرأة في المدارس	٦٥	٦٥
٥ ـ يجب الفصل بين الرجل والمرأة في الحافلات	٥٩	٥٩
٦ ـ يجب حظر المشروبات الروحية	٨٦	٧٤

(١٣) انظر: ميلليت، ١/٤/١٩٩٧.

٢ ـ دورات القرآن الكريم

النوع الثاني في التعليم الديني في تركيا، بعد معاهد «إمام ـ خطيب»، هو الدورات التي تقام بهدف تدريس القرآن الكريم وتفسيره وختمه. وهذه الدورات تتبع وتشرف عليها رئاسة الشؤون الدينية (وليس وزارة التربية الوطنية كما هي الحال مع معاهد «إمام ـ خطيب»). وينتسب اليها من يرغب من الطلاب الذين أنهوا المرحلة الابتدائية.

ويعود تاريخ البدء بهذه الدورات إلى العام ١٩٣٠ حين سمح لبعض رجال الدين الذين لم يتعد عددهم أصابع اليدين، بتدريس القرآن لبعض الراغبين. غير أن البداية الفعلية لدورات القرآن الكريم تعود إلى مطلع الخمسينات كما هي حال معاهد «إمام ـ خطيب»، في مرحلة «الاحياء الديني» التي شرع بها رئيس الوزراء التركي في حينه عدنان مندريس.

وتنقسم دورات القرآن الكريم إلى نوعين: دورات دائمة، وأخرى صيفية. أما الدورات الدائمة فهي على مدار السنة، وتراوح مدتها من سنة إلى ثلاث سنوات، ويقدر عددها عام ١٩٩٢ بـ ٥٩٢٣ دورة، منها ٤٩٢٥ دورة مفتوحة (٨٣.١٥ في المئة) و١٩٩٨ دورة مغلقة لأسباب مختلفة (١٦.٨٥ في المئة). ويدرس في هذه الدورات ٥٢٩٥ مدرساً بينهم ٢٧٠٣ إناث (٥١.٠٥ في المئة) و٢٥٩٢ من الذكور (٤٨.٩٥ في المئة). ويتابع الدراسة في هذه الدورات نحو ١٧٦٨٩٢ طالباً يتوزعون بدورهم على نوعين من الدراسة: الأول، الطلاب الذين يتابعون دورات دراسة القرآن، وعددهم ١٥٧٣١٣، بينهم ١٠٧٧٨٠ طالبة (٦٨.٥١ في المئة) و٤٩٥٣٣ طالباً (٣١.٤٩ في المئة)، والثاني يشمل الطلاب الذين يتابعون دورات «ختم القرآن» التي تستمر ٣ سنوات، ويتابعها ١٩٥٧٩ طالباً بينهم ١٢٧٦٧ من الذكور (٦٥.٢١ في المئة) و٦٨١٢ من الإناث (٣٤.٧٩ في المئة)(١٤).

---

(١٤) انظر: مصطفى أوجال، معاهد إمام خطيب والمدارس الابتدائية، (اسطنبول: ١٩٩٤)، ص ١٦٣.

أما الدورات الصيفية فتنقسم بدورها إلى نهارية ومسائية ولمدة ثلاث سنوات. ويتابع الدورات النهارية (في العام ١٩٩٣) نحو ١٣٢٦٤٤٣ طالباً يشكلون ٩٦.٢٣ في المئة من مجموع طلاب الدورات الصيفية، بينهم ٦٦٦٩٧٣ من الإناث (٥٠.٤٣ في المئة) و٦٥٧٤٧٠ من الذكور (٤٩.٥٧ في المئة). في حين يتابع الدورات الصيفية المسائية ٥٢٠٢٨ طالباً بينهم ٤٥٠١٣ من الإناث (٨٦.٥٢ في المئة) و٧٠١٥ من الذكور (١٣.٤٨ في المئة). وبذلك يصبح مجموع طلاب الدورات الصيفية النهارية والمسائية ١٣٧٨٤٧١. أما مجموع طلاب الدورات الدائمة والصيفية فهو ١٥٥٥٣٦٣، بينهم ١٣٧٨٤٧١ في الدورات الصيفية (٨٨.٦٣ في المئة) و١٧٦٨٩٢ في الدورات الدائمة (١١.٣٧ في المئة)(١٥).

يدرس طلاب دورات القرآن الكريم اللغة العربية وشرح مفردات القرآن وتفسيره، ويطلق اسم «حافظ» أو «خاتم» القرآن الكريم على الطالب الذي ينهي «الحافظية» أو «الخاتمية» التي تستمر ثلاث سنوات، وتعني حفظ القرآن بكامله وشرحه. ويعطى من ينهي ذلك شهادة تسمى «ديبلوم الحافظية» أو «ديبلوم ختم القرآن». وهذه الشهادة تفيد فقط الطلاب الذكور الذين يريدون أن يصبحوا رجال دين، بعد تخرجهم من معاهد إمام - خطيب أو كلية الإلهيات، إذ ينالون علامات إضافية عليه. أما بالنسبة للفتيات اللواتي تابعن الدراسة في دورات القرآن الكريم، فلا يصبحن أئمة، ويتحول عدد قليل منهن إلى مدرّسات للقرآن. ومع ذلك، فإن غالبية الطلاب في دورات القرآن الكريم هنّ من الفتيات، إذ تبلغ نسبتهن ٦٨.٧٨ في المئة. والعامل الأساسي لذلك هو رغبة قسم من الأهالي في توجيه بناتهن بعد انهائهن الدراسة الابتدائية، ودخولهن سنّ البلوغ، لمتابعة تحصيلهن في بيئة محافظة انطلاقاً من دوافع دينية وأخلاقية.

تتم دورات القرآن الكريم في مبانٍ خاصة لذلك أو في الجوامع. وإلى الدورات الرسمية، هناك دورات غير رسمية لا تدخل في احصاءات رئاسة

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

الشؤون الدينية، ولا سيما في المناطق الريفية، ويقوم بالتدريس فيها رجال دين أو بعض المتعلمين. ويقدّر عدد طلاب الدورات غير الرسمية بأكثر من مليون طالب بحيث يقارب المجموع الكلي لطلاب الدورات الرسمية وغير الرسمية المليونين ونصف المليون طالب.

ومن خلال الاحصاءات يتبين أن القسم الأعظم من نفقات انشاء المباني وأجور الاساتذة في دورات القرآن الكريم تتحمل اعباءه جمعيات أهلية. وتقارب نسبة النفقات التي يدفعها المواطنون عبر هذه الجمعيات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة نحو ٩٦,٩٠ في المئة من إجمالي نفقات دورات القرآن الكريم(١٦).

٣ ـ دروس المعرفة الدينية

دروس المعرفة الدينية هي الدروس التي تدرس في جميع المراحل التعليمية في المدارس الرسمية. ودروس الدين كانت قد ألغيت من المرحلة الثانوية عام ١٩٢٤، ومن المرحلة المتوسطة عام ١٩٢٧، ومن المرحلة الابتدائية عام ١٩٢٩ ـ ١٩٣١.

وقد استمر هذا الالغاء حتى أواخر الأربعينات، مع الانفتاح الخجول الذي أظهره حزب الشعب الجمهوري (حزب اتاتورك) بعد إقرار التعددية الحزبية عام ١٩٤٥، حيث أعيدت دروس الدين في العام ١٩٤٩إلى الصفين الرابع والخامس من المرحلة الابتدائية، وللطلاب الذين يرغب أهلهم في ذلك، أي أن درس الدين كان درساً اختيارياً وليس إلزامياً.

وفي العام ١٩٥٦، أي عندما كان مندريس رئيساً للحكومة، أعيدت دروس الدين كمادة اختيارية لمن يرغب من الطلاب في المرحلة المتوسطة، وفي العام ١٩٦٧ أعيدت إلى المرحلة الثانوية.

---

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

وفي العام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، في عهد الحكومة التي كان نجم الدين اربكان وحزبه السلامة الوطني شريكاً فيها، أقرّ «درس الاخلاق» مادة الزامية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وهو غير دروس الدين الاختيارية(١٧).

وفي العام ١٩٨٢، طرأ تطور مهم جداً، إذ أقرت المادة ٢٤ من دستور ١٩٨٢ الذي أعدّه انقلابيو ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، توحيد دروس الدين ودروس الاخلاق في درس واحد اسمه: «الثقافة والمعرفة الاخلاقية» كمادة الزامية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة. وتقول الفقرة الرابعة من المادة ٢٤ من دستور ١٩٨٢ إن «التربية والتعليم الديني والأخلاقي يتمان تحت اشراف الدولة»، ويأخذ «تعليم الثقافة الدينية والاخلاق» مكانه بين الدروس الالزامية التي تدرس في مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط»(١٨). وأقرت هذه المادة كذلك حق الطلاب في تلقي التعليم الديني الاضافي خارج ساعات التدريس، بناء على طلب من أهاليهم.

أما على صعيد التعليم العالي، فإن الكلية الوحيدة التي يُدرس فيها التعليم الديني، فهي كلية الإلهيات الموجودة في معظم الجامعات التركية. وكانت قد أنشئت في العام ١٩٢٤، ثم أغلقت عام ١٩٣٤، وما لبثت أن أعيد أفتتاحها عام ١٩٤٨، وما زالت حتى الآن.

---

(١٧) تقرير مصطفى أوجال، ص ٣ و ٤.

(١٨) دستور ١٩٨٢ مع تعديلاته، ص ٣ و ٤ (اسطنبول: ١٩٩٣).

التطور التاريخي لمعاهد «إمام - خطيب»
(المرحلة المتوسطة)

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب الجدد المسجلين	اجمالي عدد الطلاب	عدد المعلمين	عدد الخريجين
١٩٥١ - ١٩٥٢	٧	٨٧٦	٨٧٦	٢٧	-
١٩٥٢ - ١٩٥٣	٧	-	١١٩١	٤٨	-
١٩٥٣ - ١٩٥٤	١٥	-	١٦٤٢	٩٠	-
١٩٥٤ - ١٩٥٥	١٦	-	٢٠٤٨	١٠٧	١٩٤
١٩٥٥ - ١٩٥٦	١٦	٩٢٤	٢١٨١	١٠٨	٢٤٢
١٩٥٦ - ١٩٥٧	١٧	-	٢٥٢٠	١٧١	٤٥٢
١٩٥٧ - ١٩٥٨	١٧	-	٢٥٨٤	١٦٣	٣٦٨
١٩٥٨ - ١٩٥٩	١٩	-	٢٦٢٨	١٩٤	٤١٨
١٩٥٩ - ١٩٦٠	١٩	-	٢٩٢٢	١٩١	٤٠٩
١٩٦٠ - ١٩٦١	١٩	٢٤٦	٣٣٧٤	٢٢٧	٢٨٠
١٩٦١ - ١٩٦٢	١٩	-	٤٢٠٠	٣٥١	٤٤٤
١٩٦٢ - ١٩٦٣	٢٦	-	٥٨٧٤	٣٩٣	٥٠٥
١٩٦٣ - ١٩٦٤	٢٦	-	٨٥٧٦	٤٣٢	٦٨٩
١٩٦٤ - ١٩٦٥	٢٦	-	٩٦٧٦	٤٢٥	٨٠٠
١٩٦٥ - ١٩٦٦	٣٠	-	١١٨٣٢	-	١٢٢٣
١٩٦٦ - ١٩٦٧	٤٠	-	١٧٢٤٢	-	١٧٦٠
١٩٦٧ - ١٩٦٨	٥٨	١٢٠٩٠	٢٤٦٧٨	٣٠٧	٢٣٣٩
١٩٦٨ - ١٩٦٩	٦٩	١٣٠٧٩	٣١٨٢٢	٦٨٠	٢٦٣٨
١٩٦٩ - ١٩٧٠	٧١	١٣٣٠٨	٣٦٦٥٥	٧١٣	٤٣٧١
١٩٧٠ - ١٩٧١	٧٢	١٣٥٥٥	٤١٧٦٧	٨١١	٥٦٥٠
١٩٧١ - ١٩٧٢	٧٢	٧٩٦٦	٣٦٩٢٨	٧١٥	١٢٥٨

١٩٧٢ - ١٩٧٣	٧٠	٢٥٨٣	١٦٤٤٢	٤٤٦	٢٣٤٦
١٩٧٣ - ١٩٧٤	٥٨	٣٣٤٤	١٠٥٢٢	٢٨١	٣٥٢٣
١٩٧٤ - ١٩٧٥	١٠١	١٨٨٩٦	٢٤٠٩١	٢١٤	٢٧٥٩
١٩٧٥ - ١٩٧٦	١٧١	٢٣٠٤٠	٥١٨٢٩	٧٧٠	٢٢٨٦
١٩٧٦ - ١٩٧٧	٢٤٨	٤٠٨٣٢	٨٤٨٦٣	١٤٩٤	٩٩٣١
١٩٧٧ - ١٩٧٨	٣٣٤	٤٥٩٩٧	١٠٨٣٤٠	١٨٧٥	١٦٩٦٧
١٩٧٨ - ١٩٧٩	٣٣٥	٤٢١٤١	١١٤٢٧٣	١٢١٢	١٩٥٢٠
١٩٧٩ - ١٩٨٠	٣٣٩	٤٦٧٤٦	١٣٠٠٧٢	٦٨٥	٢٥٥٤٩
١٩٨٠ - ١٩٨١	٣٧٤	٥١٩٠١	١٣٨٧٩٨	١٩٤	٢٢٥٥٢
١٩٨١ - ١٩٨٢	٣٧٤	٥١٣٩١	١٤٧٠٧١	٣٣٤	١٤٠٠١
١٩٨٢ - ١٩٨٣	٣٧٤	٤٣٩٢٠	١٤٧١٤٠	٢٩٣	٢٦٥١٦
١٩٨٣ - ١٩٨٤	٣٧٤	٤٢٤٦٦	١٣٤٦٨٨	٩٤	٣٢٣٩٣
١٩٨٤ - ١٩٨٥	٣٧٥	٤٤٢٦٠	١٤٥٨١٦	-	٢٨٣٥٣
١٩٨٥ - ١٩٨٦	٣٧٦	٤٨٣٦٩	١٥٠٤٦٥	-	٢٧٩٨٦
١٩٨٦ - ١٩٨٧	٣٧٥	٥٣٥٥٣	١٦٠٠٠١	-	٢٤٩٠٢
١٩٨٧ - ١٩٨٨	٣٧٥	٥٢٤٧٩	١٦٩٧٦٩	-	٢٨٦٧٠
١٩٨٨ - ١٩٨٩	٣٨٢	٦٠٠١٠	١٨٠٠٠٧	-	٣١٩٦٥
١٩٨٩ - ١٩٩٠	٣٨٢	٦٣١٤٠	١٨٩٧٨٦	-	٣٣٧٥٥
١٩٩٠ - ١٩٩١	٣٨٢	٧٠٤٩٥	٢٠٩٣٧٧	-	٤٦٩٣٨
١٩٩١ - ١٩٩٢	٣٩٠	٧٩٣٠٢	٢٢٧٠٨٨	-	٥٥٧٩٠
١٩٩٢ - ١٩٩٣	٣٩٠	٩٤١٨٣	٢٤٩٩٨٤	-	٦٣٩٠٨
١٩٩٣ - ١٩٩٤	٣٩١	٩٧٧٤٧	٢٧٤١٧٥	-	٧٠٠٠٠
المجموع	-	١١٤٧٨٣٩	-	-	٦١١٣٦٥٠

المصدر : اوجال ... ص ٦٨٠.

التطور التاريخي لمعاهد «إمام ـ خطيب»
(المرحلة الثانوية)

السنة	عدد المدارس	عدد الطلاب الجدد المسجلين	اجمالي عدد الطلاب	عدد المعلمين	عدد الخريجين
١٩٥١ ـ ١٩٥٢	-	-	-	-	-
١٩٥٢ ـ ١٩٥٣	-	-	-	-	-
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	-	-	-	-	-
١٩٥٤ ـ ١٩٥٥	-	-	-	-	-
١٩٥٥ ـ ١٩٥٦	٧	-	٢٥٤	-	-
١٩٥٦ ـ ١٩٥٧	٧	-	٥٠٠	١٢	-
١٩٥٧ ـ ١٩٥٨	١٥	-	٨٩٢	٣٩	١٩٣
١٩٥٨ ـ ١٩٥٩	١٦	-	٩٩٧	٦٥	٢٢٠
١٩٥٩ ـ ١٩٦٠	١٦	-	١١٤٤	٩٥	٣٣٦
١٩٦٠ ـ ١٩٦١	١٧	-	١١٧١	٩١	٣٢١
١٩٦١ ـ ١٩٦٢	١٧	-	١١٧٥	-	٣٣٤
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	١٩	-	١١٦٦	-	٣٨٠
١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	١٩	٥١١	١٢٤٨	٢١٣	٣٢٨
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	١٩	٤٥٣	١٢٨٥	٣٥١	٢٤٧
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	١٩	٧٨٣	١٦٤٦	٥٩٤	٣٦٤
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧	٢٦	١٠٨٢	٢٢٩٧	٧٤٤	٤٤٠
١٩٦٧ ـ ١٩٦٨	٢٦	١٥٤٥	٣٣٦٩	٧٠١	٧٠٢
١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	٢٦	١٠٩٢١	٩٤٨٦	٢٨٨	١٠٤٩
١٩٦٩ ـ ١٩٧٠	٣٠	٢١٥٢	٥٢٣٥	٤٦٠	١٥٠٨
١٩٧٠ ـ ١٩٧١	٣٩	٢٩٥٧	٦٧٠٨	٦٣٠	١٦٠٠
١٩٧١ ـ ١٩٧٢	٤٢	٤١٩٥	٩٠٩٤	٧٠٤	٢٦٣٥

١٩٧٢ - ١٩٧٣	٧١	١٣٦٥٠	١٩٩٣٥	١١١٨	٢٣٢٤
١٩٧٣ - ١٩٧٤	٧١	٩٤٧٤	٢٣٩٦٠	١٣٣١	٢٣٥٩
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٧٣	٨١٨٠	٢٤٨٠٩	١٥٦٠	٤٧٣٨
١٩٧٥ - ١٩٧٦	٧٢	٦٤٨٨	٢٥٨٠٩	٢١٦٣	٤٧٦٣
١٩٧٦ - ١٩٧٧	٧٣	٦٨٥٤	٢٥٨٠٠	٢٣٥٨	٥٩٢٤
١٩٧٧ - ١٩٧٨	١٠٣	٩١٥٠	٢٦١٧٧	٣٠٥٠	٥٢٥٤
١٩٧٨ - ١٩٧٩	١٧١	١٦٣٥٥	٣٤٤١٧	٤٠٧٧	٤١٤٤
١٩٧٩ - ١٩٨٠	٢٤٩	١٩٤٢٩	٤٧٩٤١	٥٣٩٧	٤٦٠٦
١٩٨٠ - ١٩٨١	٣٢٣	٢٣١٣٧	٦٢٢٠٦	٧٥٧٤	٥٤٣٤
١٩٨١ - ١٩٨٢	٣٣٦	١٩٧١٦	٦٩٧٩٣	٨٨٧٥	٩٢٤٠
١٩٨٢ - ١٩٨٣	٣٤١	١٩٦٥٣	٧٢٧٩١	٨٤٢٤	١٠٩٩٨
١٩٨٣ - ١٩٨٤	٣٥١	٢٠٥٥١	٧٢٣١٨	١٠٥٥٠	١٤٢٤٧
١٩٨٤ - ١٩٨٥	٢٧٥	٩٧	٨٢١٥٧	١٠٩٧٥	١٢٨٩٦
١٩٨٥ - ١٩٨٦	٢٤١	٢٣٠٢٨	٨٧٥٦٠	١١٠٩٧	١٥٧٢٧
١٩٨٦ - ١٩٨٧	٢٤١	٢٣١٢٦	٨٩٦٦٦	١١٥١٠	١٥٩١٧
١٩٨٧ - ١٩٨٨	٢٤١	٢٠٦١٩	٨٧٩٧٢	١١٧٧٠	١٧٥٧٤
١٩٨٨ - ١٩٨٩	٣٥٠	٢٤١٥٥	٨٧٠٧٩	١١٧٧٧	١٧٢٨٠
١٩٨٩ - ١٩٩٠	٣٦٥	٢٧٩١٣	٩٢٥٢٧	١٢٧٠٢	١٧٠٦٠
١٩٩٠ - ١٩٩١	٣٧٩	٢٩٩٤٧	١٠٠١٧٦	١٢٤٢٦	٢١٢٤٩
١٩٩١ - ١٩٩٢	٣٩٠	٣٩١٣٦	١١٩٠٨٦	١٣١١٣	٢١١٤٧
١٩٩٢ - ١٩٩٣	٣٩٠	٤٧٨٠٤	١٤٢٠٩٧	١٣٧٧٦	٢٦٢٨٥
١٩٩٣ - ١٩٩٤	٣٩١	٥٣٩٧٤	١٦٢٣٥٣	١٤٨٩١	٣٠٠٠٠
المجموع	-	٥١١٣٤٠	-	-	٢٨٢١٣٢

المصدر : اوجال ... ص ٦٩.

توزيع الدروس في معاهد «إمام - خطيب»
(المرحلة المتوسطة)

الدروس العامة	السنة الأولى عدد الساعات	السنة الثانية عدد الساعات	السنة الثالثة عدد الساعات
اللغة التركية	٦	٦	٦
الرياضيات	٤	٤	٤
العلوم الطبيعية	٤	٤	٤
التاريخ الوطني	٢	٢	-
الجغرافيا الوطنية	٢	٢	-
علوم المواطنية	-	-	٣
تاريخ الثورة التركية والاتاتوركية	-	-	٣
اللغة الاجنبية	٣	٣	٣
الثقافة الدينية والمعرفة الاخلاقية	٢	٢	٢
رسم - اشغال	١	٢	١
موسيقى	٢	١	١
تربية بدنية	٢	٢	٢
مجموع ساعات الدروس العامة	٢٨	٢٨	٢٨
دروس الاختصاص			
القرآن الكريم	٥	٥	٥
اللغة العربية	٣	٣	٣
المجموع العام للدروس العامة ودروس الاختصاص	٣٦	٣٦	٣٦

المصدر: اونسور... ص ١٣٧.

توزيع الدروس في معاهد «إمام - خطيب»

(المرحلة الثانوية)

دروس الاختصاص	عدد الساعات				المجموع
	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	
قران كريم	٤	٤	٣	٣	١٤
لغة عربية	٥	٥	٤	٤	١٨
عقائد وكلام	–	–	٢	٢	٤
فقه	–	٣	٣	–	٦
تفسير	–	–	٢	٣	٥
حديث	–	٢	٢	٢	٦
سيرة	٢	–	–	–	٢
تاريخ الاديان	–	–	–	٢	٢
خطابة عملية	–	–	٢	٢	٤
مجموع دروس الاختصاص	١١	١٤	١٨	١٨	٦١
دروس الثقافة العامة					
لغة وادب تركي	٥	٥	٣	٣	١٦
علم نفس	–	٢	–	–	٢
فلسفة	–	–	–	٦	٦
تاريخ	٣	٣	–	–	٦
تاريخ الثورة التركية والاتاتوركية	–	–	٣	–	٣
تاريخ الفن	–	–	٢	–	٢
جغرافيا	٢	٢	٢	–	٦

رياضيات	٤	٣	٣	٢	١٢
بيولوجيا وعلوم صحية	٣	–	–	–	٣
فيزياء	٢	–	–	–	٣
كيمياء	٢	–	–	–	٢
لغة اجنبية	٣	٢	٢	٣	١٠
تربية بدنية	٢	٢	١	١	٦
علوم الأمن الوطني	–	١	–	–	٦
دروس مختارة	–	٤	٤	٤	١٢
مجموع دروس الثقافة العامة	٢٧	٢٤	٢٠	١٩	٩٠
المجموع العام لدروس الاختصاص والثقافة العامة	٣٨	٣٨	٣٨	٣٧	٥١

المصدر : اونسور... ص ١٣٨.

الدروس الاختيارية في معاهد «إمام ـ خطيب»
(المرحلة الثانوية)

نوع الدروس	السنة الثانية عدد الساعات	السنة الثالثة عدد الساعات	السنة الرابعة عدد الساعات
رسم	١	٢	٣
رياضة	١	٢	٢
لغة اجنبية	١	٢	٣
صناعة الكتابة والنطق الصحيح	١	٢	٣
كومبيوتر	١	٢	٣
علوم ادارة أعمال مهنية	غير محدد	غير محدد	غير محدد
الة كاتبة	١	٢	٣
موسيقى دينية	غير محدد	غير محدد	غير محدد
خطّ عربي	١	٢	٣
تذهيب	١	٢	٣
فيزياء	غير محدد	غير محدد	غير محدد
كيمياء	١	٢	٣
بيولوجيا وعلوم صحية	١	٢	٣
سياحة	١	٢	٣
اقتصاد	غير محدد	–	–
علوم فلكية	–	١	٢
	–	–	غير محدد

المصدر : اونسور... ص ١٣٩.

معاهد (إمام - خطيب)

متى أنشئت؟ وفي عهد من؟

السنة	عدد المعاهد المنشأة	وزير التعليم	رئيس الحكومة
١٩٥١ - ١٩٥٢	٧	توفيق إيلري	عدنان مندريس
١٩٥٣ - ١٩٥٤	٨	سليم بورتشاق	عدنان مندريس
١٩٥٤ - ١٩٥٩	٤	جلال ياردمجي	عدنان مندريس
١٩٦٢ - ١٩٦٣	٧	ش. خطيب أوغلو	عصمت اينونو
١٩٦٥ - ١٩٦٧	١٤	اورخان دنغيز	سليمان ديميريل
١٩٦٧ - ١٩٧٠	٣١	إيلهامي ارتيم	سليمان ديميريل
١٩٧٠ - ١٩٧١	١	اورخان اوغوز	سليمان ديميريل
١٩٧٤ - ١٩٧٥	٢٩	مصطفى استون داغ	بولنت اجاويد
١٩٧٥ - ١٩٧٧	١٥٠	أ. أرديم	سليمان ديميريل
١٩٧٧ - ١٩٧٨	٨٣	ناهد منتشيه	سليمان ديميريل
١٩٧٨ - ١٩٨٠	٤	ن. أوغور	بولنت اجاويد
١٩٨٠ - ١٩٨١	٣٦	أ. أرصوي	سليمان ديميريل
١٩٨٤ - ١٩٨٦	٢	محمد دينشتلر	طورغوت اوزال
١٩٨٨ - ١٩٨٩	٧	حسن جلال غوزه ل	طورغوت اوزال
١٩٩٠ - ١٩٩٢	٢٣	عوني أقيول	مسعود يلماز
١٩٩٢ - ١٩٩٣	١٢	كوكسال طوبتان	سليمان ديميريل
١٩٩٣ - ١٩٩٤	٣٠	ناهد منتشيه	طانسو تشييللر
١٩٩٤ - ١٩٩٦	٥٠	نفزات أياز	طانسو تشييلر

المصدر: صحيفة «ميلليت» ١٩٩٧/٤/٤

خريجو معاهد «إمام ـ خطيب»
وزراء، نواب، كتّاب وصحافيون

من أصل ٥٥٠ هم مجموع اعضاء البرلمان التركي الذي انتخب عام ١٩٩٥ يوجد ٦٧ نائباً من خريجي معاهد «إمام ـ خطيب» يتوزعون على الشكل التالي: ٥٣ (حزب الرفاه)، ٧ (حزب الوطن الأم)، ٦ (حزب الطريق المستقيم)، ونائب واحد من حزب الاتحاد الكبير. ومن هؤلاء سبعة تولوا حقائب وزارية في حكومة اربكان ـ تشيللر (حزيران ١٩٩٦ ـ حزيران ١٩٧٧). ومن مشاهير خريجي معاهد إمام ـ خطيب :

أولاً: وزراء

عبد الله غول (وزير دولة)
شوكت قازان (وزير العدل)
عبد اللطيف شينير (وزير المالية)
نجاتي تشيليك (وزير العمل)
احمد جميل توننتش (وزير دولة)
موسى ديميرجي (وزير الزراعة)
تيومان رضا غونيري (وزير دولة)

ثانياً : نوّاب

ياسين خطيب أوغلو (نائب رئيس البرلمان)
جميل تشيتشيك (حزب الوطن الأم)
طيّار ألتي فولاتش (حزب الطريق المستقيم)
شوقي بيلماز (حزب الرفاه)
أياز غوك ديمير (حزب الطريق المستقيم)

ثالثاً : كتّاب وصحافيون

عبد الرحمن ديلبياق (صحيفة آقيت»)
فهمي قورو («صحيفة زمان)
صادق ألبيرق (صحيفة مللي غازيته)
مصطفى سلام آوغلو (صحيفة يني شفق)
علي بولاتش (صحيفة يني شفق)
أحمد فارول

عدد دورات القرآن الكريم
(١٩٩٣)

دروس الاختصاص	المدن	البلدات	القرى	المجموع
مفتوحة للتعليم	٢٤٣٣	٧٥٢	١٧٤٠	٤٩٢٥
مغلقة	٢٦٨	١٣٥	٥٩٥	٩٩٨
المجموع	٢٧٠١	٨٨٧	٢٣٣٥	٥٩٢٣

المصدر : معاهد إمام ـ خطيب، مصطفى اوجال، ص ١٦٦.

عدد طلاب دورات القرآن الكريم الصيفية،

النهارية والمسائية (الدورات النهارية)

	إناث	ذكور	مجموع
المدن	٣٢٤١٤٨	٣٠٦٥٦٠	٦٣٠٧٠٨
البلدات	٦٨٣٨٥	٦١٥٤١	١٢٩٩٢٦
القرى	٢٧٦٤٤٠	٢٨٩٣٦٩	٥٦٥٨٠٩
المجموع	٦٦٦٩٧٣	٦٥٧٤٧٠	١٣٢٦٤٤٣

(الدورات المسائية)

	إناث	ذكور	مجموع
المدن	٤٥٥٣	٢١٨٥٧	٢٦٤١٠
البلدات	٤٢٦	٥١٨٩	٥٦١٥
القرى	٢٠٣٦	١٧٩٦٧	٢٠٠٠٣
المجموع	٧٠١٥	٤٥٠١٣	٥٢٠٢٨

المصدر : اوجال، ص ١٦٧.

فتح الله غولين :
الطريق الاجتماعي في الاسلام

نجح زعيم حزب «الرفاه» التركي نجم الدين أربكان، وعلى امتداد أكثر من ربع قرن، أن يختصر، حتى لا نقول «يحتكر»، في شخصه حركة الإسلام السياسي، كما داخل تركيا، كذلك في علاقاته الدولية التي اتخذت أشكالاً مختلفة على مستوى الدول وعلى مستوى الأحزاب والجمعيات الإسلامية في شتى الأنحاء، بحيث ارتبطت صورة الإسلام في تركيا باسمه وبالأحزاب التي أسسها.

غير أن في هذه الصورة «اهتزازاً» ليس قليلاً، يحول دون وصولها واضحة إلى الجمهور الأعم في العالم الإسلامي. فإذا كان من المسلّم به الدور البارز والطليعي لأربكان في تنمية «الحالة الإسلامية» في تركيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة ودفعها إلى ذرى لم تعرفها من قبل، إلا أن حركات الإسلام الدينية والاجتماعية، والتي أطلقتها الطرق والجماعات الدينية الأخرى، كانت بمثابة «البنية التحتية» التي وفّرت مدماكاً صلباً وأسساً عريضة لتعميم وتجذير الاتجاهات الإسلامية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تركيا.

وتبرز في هذا المجال «جماعة النور» أو «جماعة النور الجديدة» التي هي استمرار لـ«مدرسة» بديع الزمان سعيدي نورسي المفكر الإسلامي المعروف عالمياً، والذي توفي عام ١٩٦٠، تاركاً الملايين من «المريدين» والأتباع الذين حاولوا بعد موته حفظ الطريقة والمدرسة والأفكار التي جاء بها من الضياع والتشتت. فكانت محاولات متفرقة لتحويل «النورية» إلى ما يشبه «الحركة التنظيمية»، ما أدى إلى توزع قاعدتها بين جماعات وقيادات مختلفة، أبرزها

تلك التي وجهها وأدارها وأرشدها رجل الدين المعروف داخل تركيا والعالم التركي، فتح الله غولين خوجا افندي الذي حاول إضفاء طابع خاص به على جماعته منذ السبعينات، بحيث تبدو أقرب إلى مدرسة جديدة في الفكر الإسلامي التركي منها إلى «فرع» أو استمرار للطريقة النورية. لذا، فإنه يجيب رداً على سؤال عما إذا كان يصف نفسه «تلميذاً» لبديع الزمان، بأنه لا يرى في نفسه «انساناً له اسم ما أو عنوان ما أو وظيفة ما»، وإن كان يعرب عن امتنانه لأن يكون «طالباً» لبديع الزمان، فهذا «شرف لي». فبديع الزمان، كما يقول غولين «انسان عملي ممتلئ بهموم الإسلام والانسانية، وبطل شجاع في خدمة العلم والمعنى والعفّة وأفكاره أثّرت في كما في الآخرين. ولا أستطيع أن أقول في ظل هذا التأثير، إن ثروتي كانت خارج النيّة والسعي من أجل بذل كل شيء نافع لديني وأمتي».

* * * * * *

فتح الله غولين المولود عام ١٩٣٩ في مدينة أرضروم، خطيب مفوّه ذو تأثير واضح في مستمعيه، اعتمد في الترويج لأفكاره على مجلة «سيزنتي» التي بدأ يصدرها عام ١٩٧٨، كما على صحيفة «زمان» اليومية، ومحطة «صمانيولو» التلفزيونية (مساء كل خميس). ويقدّر البعض عدد الذين يتابعون خطبه ويتأثرون بها بنحو الأربعة ملايين.

وعلى رغم النفوذ الاجتماعي والتربوي والاعلامي والاقتصادي الكبير لفتح الله غولين، إلا أن أتباعه يرفضون وصفهم بـ«جماعة» أو «مجموعة» فتح الله غولين أو بـ«فتح اللهويين». وبغض النظر عن مدى دقة التسمية، إلا أن هذه التسميات شائعة وتتكرر في وسائل الاعلام التركية. «جماعة» فتح الله غولين ليست حزباً أو تنظيماً له هيكلية وتراتبية، بل إن أعضاءها هم بمثابة «تيار» أو «حالة» يلتفون حول «الخوجا افندي». لكن يمكن القول إنه يوجد ما يشبه التجمع أو التكتل الذي يضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال والمتمولين وبعض المفكرين الذين يديرون من طريق شركات ومؤسسات، شبكة هائلة من دور النشر والمدارس والجامعات والاستثمارات والمراكزالثقافية داخل تركيا

وخارجها.

يتمركز نفوذ غولين الداخلي في مدينة أزمير، حيث يعتبر رئيس بلديتها - هي ثالث كبرى البلديات في تركيا بعد اسطنبول وأنقرة - برهان أوزفاتورا من حزب الطريق المستقيم، الذراع الأيمن لغولين. وهذا يعكس تقارباً في المواقف بين غولين وحزب الطريق المستقيم وزعيمته طانسو تشيللر منذ تولت رئاسة الحزب، ثم رئاسة الحكومة عام ١٩٩٣. وقد حاولت تشيللر في حينه، من خلال غولين تشكيل جبهة إسلامية مضادة لحزب «الرفاه». لكن فتح الله غولين الذي كان من المتعاطفين مع أربكان في السبعينات، تحوّل بعد انقلاب ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠، في تأييده إلى حزب الوطن الأم الذي أسسه طورغوت اوزال عام ١٩٨٣. ولم يبدأ غولين في الابتعاد عن هذا الحزب إلا بعد جنوح زعيمه الجديد مسعود يبلماز أكثر صوب اليسار وإضعاف المحافظين داخله.

بدأ حضور فتح الله غولين يزداد قوة داخل تركيا وخارجها منذ منتصف الثمانينات، عندما بدأ يؤسس هو وجماعته مع متمولين سعوديين، شركات مشتركة، مثل شركة الراجحي للصيرفة، ومع تكهنه عام ١٩٨٥ بسقوط الاتحاد السوفياتي الذي ما أن تفكك عام ١٩٩١، حتى كان انصار غولين على استعداد لتأسيس المدارس والقيام باستثمارات في جمهوريات آسيا الوسطى. وواكب الصعود الاجتماعي - الاقتصادي لجماعة غولين إصدار صحيفة «زمان» في عام ١٩٨٦، والتي يقارب توزيعها الـ ٤٠٠ ألف نسخة، وهي تمتاز عن غيرها من الصحف التركية الأخرى بأنها ركزت في مبيعاتها على أسواق جديدة في البلقان وأذربيجان وآسيا الوسطى.

وفي عام ١٩٩٤ أسست جماعة فتح الله غولين «وقف الصحافيين والكتّاب» الذي ضمّت هيئته التأسيسية كلاً من حسين غوليرجيه ولطيف اردوغان وأحمد طاش غيتيرين وعمر أوقجو (حكيم أوغلو اسماعيل) وقدرت أونال ومصطفى أوزجان، إضافة إلى فتح الله غولين نفسه. وأعلن الوقف في بيانه التأسيسي أنه «سيظهر نشاطاً متعدد الجوانب في منظمات داخل البلاد وخارجها، دون أن ننسى دورنا في التنمية الوطنية والمعنوية».

الأهداف الكبرى

«لا أستطيع القول إنني أعرف أعماق قلبي وروحي. لكن بقدر ما أعرف العالم الداخلي الذي تكمن فيه نيتي، فإنني لا أحمل أي غاية خارج أن أكون عبداً بسيطاً لمرضاة الله، عملاً بالحديث الشريف: خيركم أنفعكم للناس. وبالتالي أن أكون واحداً من الناس العاملين لمنفعة الناس». هكذا يحدد فتح الله غولين «الأهداف الكبرى» التي يسعى إليها، ويوضحها أكثر بقوله: «إن القرآن يقدّم ابراهيم النبي على أنه: «ابراهيم كان أمة»، أي أن النبي ابراهيم صرف كل جهده من أجل تحرّر الأمة والانسانية، واستعداده لمواجهة النار في سبيل هذا الهدف». ويعتبر غولين أن بديع الزمان سعيدي نورسي يمكن تقويمه كذلك من خلال كلامه الذي يشبه حالة النبي ابراهيم، بقوله (بديع الزمان): «ليس في عيني عشق الجنة ولا خشية جهنم. فإن رأيت السلامة في ايمان أمتي، فأنا أرضى أن احترق في لهيب جهنم، لأن جسمي إذ يحترق، يكون قلبي حديقة ورد».

يغرف غولين عميقاً من منهل تجربة الانبياء والمفكرين الإسلاميين الكبار، ويرى أن التواصل مع الأمة باستخدام أدوات المدنية الحديثة، في أساس نجاح هذا التواصل. ومن هنا افتراقه عن الطرق الدينية الصوفية، وتركيزه على عنصري العلم والعقل في الإسلام. ويتخذ غولين من بديع الزمان مصباح هداية على هذا الطريق، حين يقول هذا الأخير: «العقل والعلم سيسودان في المستقبل، وبناء عى ذلك، فإن القرآن سيسود أيضاً، لأنه يُخضع كل المسائل للعلم والعقل». وتبعاً لذلك يأتي تصنيف غولين لأعداء الأمة (الاسلامية) بثلاثة: الجهل والفقر والانقسام. وبالتالي فإن أسلحة مواجهتها هي ثلاثة: العلم والسعي والاتحاد. ويجمع غولين بين الحقيقة والمعرفة والعلم والتربية التي تؤلف عرش «قصر السعادة» المقبل، وهو جمع يلتقي عند توازن حساس بين الإيمان والعلم، وبين القلب والعقل، «إن نور العقل هو مدنية العلوم؛ ونور القلب هو دينيّة العلوم. وفي اتحاد الاثنين تتجلى الحقيقة». وعلى هذا فإن منشأ التعصب والتقليد افتقاد العلوم، فيما منشأ الشبهة والانكار افتقاد الدين. لذا

يطرح غولين علاجاً لـ«همومنا» كالتالي: «ليس العلاج كما في الغرب، في الفكر والعقل فحسب، وليس كما في الشرق، في القلب والروح فحسب، بل هو في التربية المتكئة على التنوير العقلي - الفكري والروحي - القلبي، وفي العمل المتكئ على البذل، وفي الاتحاد بدلاً من التفرقة». ويركز غولين كثيراً على دور العلم والمعرفة في البرهان والاقناع، وبالتالي فهو داعية حوار «في عالم حوّلته وسائل الاتصال إلى قرية لا مكان للعداوات والنزاعات، ويجب أن يكون الانسانُ انساناً، وأن يجد شركاءه في مناخ من السلام».

سياسة خارج السياسة

قد يكون فتح الله غولين عالم الدين المثقف وصاحب العلم الواسع، من القلائل الذين يزعمون أنهم فهموا وأدركوا آليات الدولة والأمة في تركيا. ويبني غولين تبعاً لذلك، حركته في المجتمع انطلاقاً من أن «الدولة في تركيا قوية، فيما الحكومات ضعيفة». وعلى هذا يحاول الشعب أن يبحث عن حلٍّ خارج السياسة، الأمر الذي جسده غولين بنفسه حين اتجه نحو التربية والصحافة والسوق المالية. ويرى غولين أن حركته (حركة النور) تبحث عن الصواب وفقاً للخيارات المطروحة، باستخدام التكنولوجيا ودمغة الحداثة، خارج فكرة الدولة والقومية، ما يعني اقترابها من كونها «حركة مجتمع مدني». ولعل هذه النظرة تعكس الامتعاض من وضع «الكمالية» (نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك) الفكرة القومية مكان الدين في الدولة والمجتمع، وهذا كما يقول غولين «خداع خطير جداً». فالقومية في تركيا تفهم على أنها الطورانية والعرقية، و«نحن (النوريون) بعيدون عنها». لكن غولين يميز في الوقت نفسه بين «القومية» وبين «حبِّ الأمة»، وبين «طاعة الدولة» وبين أن تكون ضد الدولة، ذلك أن التعرض للحكومات قد يهز أسس الدولة، لكن هدم هذه الأسس هو كارثة للأمة. وإذ ينتقد غولين «السلوكيات المفرطة للبعض، فإنه يدعو إلى تعميم حرية الفكر والمبادرة الحرة والكسب الفردي والليبرالية بنسبة محددة.

الدولة التي يعمل غولين خارجها، تبقى مؤسسة مهمة لجهة الاستمرارية. لكن تحفظ غولين الأساسي يتناول طبيعة الوظيفة التي رسمها لها بعض الكماليين في أن تكون «قبضة» أو «جداراً» مثل تلك الموجودة في مؤسسات الدولة «الفاشية» أو «الشيوعية». الدولة تضمن الاستقرار والأمن والسلام. والإسلام بحسب غولين، هو إلى جانب هذه الأمور، لأن في أساس الإسلام ألا تكون فتنة وفساد في الأرض، لكن أن يسلك الانسان بإرادة حرة، والتوازن مع الجوانب الأخرى للكائنات.

يولي غولين أهمية لدور الأمة في رسم الخيارات وتنفيذها. وفي ذلك تلافٍ للعثرات والأخطاء، ويأخذ على مؤسسي الجمهورية أنهم استسهلوا اتخاذ قرارات مصيرية، مثل «لتذهب الجزر» (إلى اليونان) أو «لتذهب السليمانية ولتذهب كركوك» (إلى العراق). وإذ يقر غولين بأن الجمهورية تأسست في ظروف صعبة، ولم يكن أحد يعرف ماذا يريد الخارج ولا أحد يناقش الآخر، وبالتالي لا أحد يعرف الظروف والشروط التي وضعت، ومن قال ماذا لمن، وماذا أعطي من وعود وعهود، إلا أنه يحمل الأتاتوركيين الجدد الذين يصفهم بالاتاتوركيين الماركسيين اللينينيين، بأنهم أساءوا إلى الكمالية، واستغلوا اسم اتاتورك في الكثير من القضايا، بحيث جعلوا تركيا في مواجهة مع الدين من جهة، مع أن أتاتورك لم يكن معادياً للدين، بل كان على انسجام تام مع فقهاء عصره، مثل شمس الدين غون ألتاي ورفعت بوركتشي، وفي مواجهة مع الغرب من جهة أخرى، فيما كان يجب التعامل مع هذا الغرب بطريقة مختلفة تجعلنا «نواجه العصر ونحقق التقدم ونرفع من مستوانا».

العولمة

تطرح مسألة التعاطي مع الغرب عند غولين إعادة النظر في الكثير من القضايا الحساسة التي تواجهها تركيا، ومنها مسألتا الخصوصية الحضارية والعولمة، وكذلك مسألة الحريات الدينية.

يقول غولين إنه عندما نتحدث عن العولمة، فإن ذلك لا يعني توحيد ايمان الأمم وفكرها وعاداتها وتقاليدها ومفاهيمها، بل على العكس، إن ذلك يعني أن يستطيع الأفراد حماية أنفسهم وأفكارهم وإيمانهم، وأن تتعاون الأمم في ظل السلام لا النزاع. وهو يرى أن العولمة لا تعني محو الأفراد أو الأمم، لأنه «لا يمكن إلغاء الفوارق في المزاج والمذاق والخصائص بين الأفراد. كما لا يمكن أبداً صهر النظرة إلى العالم والرؤى وأشكال الفكر والحياة». لذا «على الأمة أن تبحث عن ديناميّاتها لتحافظ على موقعها في توازنات الدول ـ الأمم حالياً وفي المستقبل». ويشدد الزعيم الديني التركي على الثقافة أساساً للحضارات «الثقافة تتشكل من ايمان محدد ورؤية عالمية ومفهوم حياة، ومن ديناميات الشخصية اللغوية والتاريخية. وإذا كان من تأثير للفوارق العرقية، بمقدار الفوارق الجغرافية والمناطقية والطبيعية، فمن الممكن الحديث دائماً عن خصوصية الأمة». وعلى هذا يرى غولين أن الدولة القومية لا يمكن أن تزول بالكامل، وأن النزاعات العرقية هي نوع من نتاج الشعور بعدم الذوبان أمام القوى العظمى.

الحريات الدينية بين الافراط والتفريط

وانطلاقاً من المبدأ القائل إن المكان الذي لا توجد فيه فوارق، لا توجد فيه حياة، يدعو غولين إلى إعادة البناء السياسي في تركيا مع «ديموقراطية أكثر بكثير، وحرية أكبر ومرونة أكبر، أي أقل بيروقراطية وأكثر احتراماً لحقوق الفرد والمبادرة الفردية».

لقد تحولت الديموقراطية والحريات في تركيا إلى مادة يومية للنقاش. وهما مدار تجاذب ليس بين السلطة من جهة، والإسلاميين والأكراد من جهة أخرى فحسب، بل أيضاً بين المتشددين وبين دعاة المزيد من الحريات في صفوف العلمانيين أنفسهم.

لكن فتح الله غولين يقارب مسألة الحريات والديموقراطية من زاوية تقع على

مسافة واحدة من السلطة ومن الإسلاميين السياسيين (حزب الرفاه تحديداً)، ويحمّل الجانبين مسؤولية الوصول بالصراع إلى ما هو عليه الآن من حدّة واستقطاب. ويرى غولين أنه لا يوجد في تركيا تقييد على الحياة الدينية أو الفكر الديني «فكل واحد يقوم بعبادته كما يشاء، ولا أحد يتدخل في الحياة الإسلامية داخل إطار العائلة». واضح من هذا الكلام أن غولين يحدّد للدين دوراً محدوداً في إطار العبادة الشخصية، مخالفاً بذلك مجمل حركة نجم الدين أربكان السياسية التي يتهمها غولين (دون أن يسميها) بأنها «تفرط» في عيش هذا الجانب الإسلامي، فيما يتهم غولين النظام والأيديولوجيا السياسية (الكمالية) بأنهم يخلقون حساسيات في هذه المسائل إلى درجة «التفريط» بها. «إنه صراع عقول غير سليمة» حسبما يقول غولين؛ صراع بين الافراط والتفريط، ولا بد من ايجاد توازن. لكن غولين نفسه لا يعرف من الذي يجب أن يعثر على هذا التوازن.

وإذ لا ينكر غولين وجود ضغوط في الآونة الأخيرة على نمط الحياة الإسلامية والحريات الدينية، إلا أنه يعتبر ما هو موجود في تركيا من حقوق وحريات دينية وفكر حر ومبادرة حرة، «أكثر مرونة» مما هو موجود في إيران، و«أكثر حرية» مما هو موجود في السعودية و«جنوب العراق» (لاحظ المصطلح الذي يستخدمه غولين والذي يقصد به المناطق الواقعة تحت سيطرة بغداد، فيما يستثني منطقة شمال العراق الكردية، حيث لغولين نفسه نشاط تعليمي من خلال مدارس تابعة له أنشأها مؤخراً هناك) وليبيا والمغرب وتونس والجزائر.

ويعارض غولين الوصول إلى السلطة من طريق العنف، فإذا «كنا نريد ديموقراطية أكبر، فيجب أن يتم ذلك أيضاً عبر الطرق الديموقراطية، كائناً من كان خط كل واحد في تركيا ولونه ودينه ومذهبه. فإذا كان من مسألة يجب الاتفاق عليها دون قيد أو شرط، فيجب أن يتم ذلك عبر ديموقراطية أكبر بعض الشيء».

ويستدعي الحديث عن الديموقراطية والحريات الدينية في تركيا، الأحداث التي شهدتها البلاد في الأشهر الأخيرة، من استقالة حكومة نجم الدين أربكان

بضغط من الجيش، إلى تشكيل زعيم حزب الوطن الأم مسعود ييلماز حكومة جديدة واتخاذها اجراءات تهدف إلى اضعاف قاعدة الإسلاميين، ومنها إلغاء المرحلة المتوسطة من المعاهد الدينية ورفع دعوى قضائية لحظر حزب الرفاه.

ويصف غولين ما جرى في تركيا بأنه «انقلاب عسكري». فالحكومة تشكلت بـ «طلب من العسكر»، ويقول «هذه ليست أشياء محببة في بلد تسود فيه الديموقراطية، أو يراد للديموقراطية أن تكون سائدة. كانت اشياء لم يكن يتوجب أن تكون».

غولين ـ أربكان: الإسلام الاجتماعي في مواجهة الإسلام السياسي

عندما يراد الحديث عن «قوة» إسلامية في تركيا، قادرة ولو بنسبة محدودة، أن تكون «بديلاً» من أربكان، أو على الأقل «مشاغبة» عليه في الشارع الإسلامي، يُشار فوراً ودون أدنى تردد إلى اسم واحد: فتح الله غولين. لذا، تستقطب طبيعة العلاقات بين الرجلين وطبيعة تحالفاتهما واتصالاتهما اهتمام الرأي العام. وعندما دعا أربكان إلى افطاره الرمضاني الشهير في كانون الثاني / يناير ١٩٩٧ زعماء الطرق الصوفية، وكان هذا من أسباب حملة العسكر عليه لاسقاطه، لم يلب فتح الله غولين الدعوة، وبقي على مسافة من الزعيم الرفاهي، بل يقال إنه (غولين) أيد قرارات مجلس الأمن القومي في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧، والتي اعتبرت انذاراً إلى أربكان، واسفيناً في مناعة «الحالة الإسلامية» في تركيا.

غولين الذي اختار العمل السياسي خارج السياسة من خلال مؤسساته التعليمية والمالية والإعلامية، لا يخفي طموحاته السياسية حين يوجه من حين لآخر «رسائل» في هذا الاتجاه أو ذاك، ممثلة بما «يطمئن» النظام، وبالانتقاد لسلوكية أربكان وحزب الرفاه. ومع أن الخلايا الإسلامية التي يعلن اكتشافها من وقت لآخر في صفوف الجيش، ينتمي معظم أعضائها لتيار فتح الله غولين، إلا أن الشائع في الأوساط السياسية والفكرية أن غولين «مهادن» للدولة

والنظام، وحـريص على عـدم الاصطدام بهـمـا . وحين تخلي أربكان في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٧ عن منصب رئيس الحكومة، ورفعت الدعوى لحل حزب الرفاه، اتجهت الأنظار مجدداً إلى من يمكنه «ملء فراغ» غياب أربكان في حال حصوله؛ وليس من هو قادر على ذلك سوى فتح الله غولين: عالم دين ومثقف ومتمول ومعتدل ومرن وقومي «مطيع» للدولة. لذا تعددت في الآونة الأخيرة المقابلات معه، ولحقه البعض إلى واشنطن خلال آب/ أغسطس ١٩٩٧، عندما قدم إليها لإجراء فحوصات طبية تمهيداً لإجراء جراحة.

ماذا يقول فتح الله غولين عن حزب الرفاه بعد خروجه من السلطة؟

يبدو غولين في تقويمه للرفاه في هذه المرحلة كمن يريد «التشفي» منه، بل يشير على الدولة إلى أفضل السبل للتخلص منه.

يعتقد غولين أن الرفاه ضعف كثيراً، وأنه لن يحصد في أي انتخابات مقبلة أكثر من ١٥ في المئة من الأصوات، بل ربما أقل من ذلك. وشكك غولين في طبيعة الانتماء الإسلامي لقاعدة الرفاه، حين يصف غالبية الأصوات التي تؤيد الرفاه بأنها أصوات مستاءة من عدم وجود حكومة قوية تفي بوعودها في مجال السكن والهجرة، بمعنى أن هذه الأصوات «مطلبية» وليست «انتمائية» (اسلامية).

ويدعو غولين السلطة إلى إجراء انتخابات نيابية، فيما تكون محاكمة حزب الرفاه مستمرة، إذ سيقلل هذا من الثقة بالرفاه، ويدفع لعدم اعطائه الأصوات. ولا يعتقد غولين أن الشعب سيتعاطف مع صورة «المغدور» التي يحاول الرفاه الخروج بها أمام الرأي العام، كما أنه يستبعد أن يلجأ «المغدورون» داخل حزب الرفاه إلى خيارات راديكالية، لأن المسألة «لم تعد مسألة شعور، بل مسألة وعود». ويضيف «والكل يعرف أنه لم يتحقق خلال تسعة أشهر (المقصود فترة حكم الرفاه) حتى عُشر الوعود».

وإذ لا ينكر غولين أن الرفاه يملك طاقة كبرى وعالية لاستقطاب الأعضاء

والتنظيم، فإنه يحمّل الأحزاب الأخرى مسؤولية فقدان مثل هذه الحيوية التي لو توافرت عندها «لما اهتز التوازن السياسي»، داعياً «الأصدقاء» الرفاهيين إلى إدراك أنه إلى جانب واقع الرفاه، يوجد أيضاً واقع تركيا.

معاهد إمام ـ خطيب

ويواصل غولين انتقاده لحزب الرفاه، لكن من زاوية مسألة معاهد إمام ـ خطيب التي أغلقت مرحلتها المتوسطة إثر المواجهات بين العسكر و«الرفاه» طوال سنة من سلطة الرفاه.

يقول غولين «إن التمييز بين فئة إسلامية وأخرى غير إسلامية هو تمييز يقلقني. لا أحد منا يرضى أن يتجرد من الإسلام. إنه ديننا وشرياننا. لكن أن تخرج جماعة وتقول إنها بيرق، فهذه مسألة أخرى بغض النظر عما إذا كانت محقة أم لا». ويتطرق إلى قضية إقرار التعليم الالزامي لمدة ثماني سنوات، فيقول إنه ليس معارضاً لجعل التعليم الالزامي يسري لمدة ثماني سنوات، بل حتى لمدة إحدى عشرة سنة. المشكلة هي عند التفكير في ذلك والتخطيط له. هنا تظهر مجدداً مسألة الافراط والتفريط. ويرى غولين أن الذي يريد تعلم دينه، سيتعلمه بعد المرحلة الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية. هذا غير مهم، لكن المشكلة في أن يكون هدف دعاة التعليم الالزامي لثماني سنوات إلغاء التنشئة الدينية. في المقابل، على الآخرين (أي حزب الرفاه) أن ينزعوا من رؤوسهم فكرة أن التعليم الديني لا يمكن أن يجري إلا في معاهد إمام ـ خطيب. ويشير غولين إلى أنه يوجد أناس لم يدرسوا في «امام ـ خطيب» ولم يدخلوا كلية الإلهيات، لكنهم مؤمنون بالله وبالنبي وبالقرآن أكثر بخمسين مرة من أولئك الموجودين في مدارس «إمام ـ خطيب».

* * * * * *

يشكل فتح الله غولين خوجا افندي حالة مميزة في حركة الإسلام الاجتماعي في تركيا، بسبب «إمبراطورية مدارسه» التي يتجاوز عددها المئات

في تركيا والـ ٢٥٠ خارج تركيا، في ٤٥ بلداً تمتد من آسيا الوسطى إلى البلقان والشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا وروسيا وكندا واوستراليا ونيوزيلندا، وبجامعتي الفاتح وايشيك في تركيا، وخمس جامعات أخرى في دول العالم التركي، والتي تدرس بأحدث الطرق الغربية، فضلاً عن مؤسساته الإعلامية والمالية. ومع أن غولين يحرص كما أسلفنا، على التوازن مع الدولة والسلطة، إلا أن معظم العلمانيين يشككون في الأهداف البعيدة لكل هذه المدارس والمؤسسات، ويرون أنها تعمل من أجل تقويض العلمانية في تركيا.
وإذا كان البعض أخذ على النشاط السياسي لأربكان، وخصوصاً أثناء توليه السلطة، أنه استعجل الدعوة إلى بعض الخطوات الإسلامية، وهو المعروف بترويه وصبره، فإن فرصة غولين في تعزيز «البنية التحتية» الفكرية للإسلام في تركيا وحمايتها من الأخطار، تبدو حتى الآن بمنأى عن التعرض لضربات السلطة.

وما بين الحركة «الصامتة» لغولين والحركة «الصاخبة» لأربكان، تظهر لنا بوضوح السمات الخاصة المتميزة لكل من «المدرستين» والنهجين. وإذ اختار أربكان ممارسة اللعبة السياسية المباشرة بأدوات النظام نفسه (الحزبية والبرلمان والبلديات والحكومة)، فإن غولين فضل ممارسة السياسة من خارج قنواتها المعروفة، وركن إلى أدوات صرف اجتماعية. ويبقى أن التجربتين المتمايزتين لكل من غولين وأربكان تكتسبان أهمية لجهة اختلاف آليات تعاطيهما مع واقع شديد التعقيد والاحتمالات، مثل الواقع التركي.

الفصل الرابع

خيارات ونزاعات في العلاقات الخارجية

العلاقات التركية ـ الإسرائيلية
مراحل ودوافع وآفاق

في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، أعلن اليهود في فلسطين تأسيس دولة إسرائيل. وبعد أقل من سنة على هذا الإعلان، اعترفت تركيا، في ٢٨ آذار ١٩٤٩ بالكيان الجديد. وكانت بذلك، ولفترة طويلة بعدها، أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل. وعلى هذا، يكون عمر العلاقات بين هاتين الدولتين من عمر دولة إسرائيل نفسها. من هنا اكتسب تطور العلاقات بين تركيا وإسرائيل أهمية استثنائية لجهة تأثيرها وتأثرها بمجمل مسار الأحداث في الشرق الأوسط وفي القلب منه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. بعد مرور نصف قرن، نجد أن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ما زالت تشكل عاملاً مؤثراً بقوة على الأمن القومي العربي. وقد اتخذت هذه العلاقات في السنتين الأخيرتين، وبالتحديد مع مطلع العام ١٩٩٦، مساراً تصاعدياً حمل الكثير من المخاطر، وخلق احتقاناً وتوتراً بين أنقرة والعالم العربي لم تشهد علاقات الطرفين مثيلاً لهما من قبل.

ما هي المراحل التي مرت فيها العلاقات بين تركيا وإسرائيل؟ وما هي العوامل التي دفعت بالطرفين إلى التعاون الوثيق في الآونة الأخيرة؟ وما هي آفاق هذا التعاون الذي قارب درجة التحالف؟

مراحل العلاقات بين تركيا وإسرائيل

على الرغم من أن تركيا كانت أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل، ومع أن المظلة الغربية كانت تجمع الدولتين لمواجهة «الخطر الشيوعي» والكتلة

السوفياتية، إلا أن العلاقات التركية مع إسرائيل لم تعرف مساراً ثابتاً، بل تعرضت لمدّ وجزر مستمرين. ويمكن تقسيم مراحل العلاقات بين البلدين إلى أربع مراحل.

١ ـ من الاعتراف إلى حرب ١٩٦٧

باستثناء خطوة تخفيض العلاقات الديبلوماسية إلى درجة «قائم بالأعمال»، بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ فإن هذه المرحلة هي بمثابة «الحقبة الذهبية» على الصعيد السياسي بين تركيا وإسرائيل. وتميزت في المقابل، بتردي العلاقات وتشنجها وصولاً إلى حافة الصدام العسكري بين تركيا وجيرانها العرب وفي مقدمهم مصر وسوريا.

وقفت تركيا ضد قرار تقسيم فلسطين الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧. وكان هذا الموقف موضع تقدير من الزعماء العرب. لكن الطرق، من هنا، تفترق كلياً بين الأتراك والعرب وتقدم أنقرة على الاعتراف بإسرائيل في ٢٨ آذار ١٩٢٩ بعدما أعلن وزير خارجيتها نجم الدين صداق قبل ذلك بشهر أن «دولة إسرائيل حقيقة واقعة» متذرعاً بأن المندوبين العرب أنفسهم يتحدثون مع المندوبين الإسرائيليين. غير أن العامل الأساسي الذي كان يحدّد سياسة تركيا الخارجية في محيطها الإقليمي في أواخر الأربعينات كان الخطر التقليدي والمستمر الذي يشكله جارها الشمالي، الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد خروجه منتصراً من الحرب العالمية الثانية، وسعيه لمدّ نفوذه إلى الشرق الأوسط من ضفاف المتوسط إلى الخليج العربي. وكانت تركيا، كما الدولة العثمانية سابقاً، عقبة كأداء أمام التمدّد الروسي فالسوفياتي. وعلى هذا بحثت تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، عن حلفاء لها لمواجهة الروس فكانت انكلترا وفرنسا. وبعد الحرب العالمية الأولى، عن حلفاء لها لمواجهة الروس فكانت انكلترا وفرنسا. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت القوة العالمية الصاعدة هي الولايات المتحدة فتطلعت إليها أنظار أنقرة، خاصة بعد تأسيس حلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٤٩ الذي انضمت إليه تركيا

بعد ثلاث سنوات في شباط ١٩٥٢. وفي هذا الإطار جاء اعتراف تركيا بإسرائيل، التي شكلت رأس حربة، وامتداداً للمعسكر الغربي، ليشكل، من وجهة أنقرة، عنصر توازن مضاد للأطماع السوفياتية في المحيط الإقليمي الجنوبي لتركيا، وحليفاً محتملاً في إطار المنظومة الأمنية والسياسية الغربية في الشرق الأوسط. وهو ما أشار إليه رئيس الجمهورية التركية عصمت اينونو في الأول من تشرين الثاني ١٩٤٩ عندما أمل في أن تصبح هذه الدولة (اسرائيل) «عنصر سلام واستقرار في الشرق الأدنى». وبعده، تحدث رئيس الحكومة الجديد عدنان مندريس في ٢٩ أيار ١٩٥٠ عن ضرورة إقامة «علاقات أمتن مع دول الشرق الأدنى التي تربطنا بها وشائج المحبة. والوصول السريع إلى هذه الغاية سيكون علي جانب كبير من الأهمية، ليس لأمن هذه المناطق فحسب بل ولأمن دول الشرق الأوسط وبالتالي للأمن العالمي». وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٥٠ يوضح رئيس الجمهورية الجديد جلال بايار أكثر، مسألة الأمن الإقليمي لتركيا وارتباطه بالقوى المؤيدة لـ «العالم الحرّ» (ومنها إسرائيل). بل يذهب بعيداً، وربما لأول مرة، إلى اعتبار تركيا جزءاً من العالم الغربي، وبالتالي رسم سياستها انطلاقاً من هذه الزاوية. يقول بايار: «إن دول العالم الحرّ تقرّ باعتبار تركيا بجيشها القوي المجيد، عنصراً مهماً، ليس لأمنها فحسب، بل وللسلام والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط». ونظراً للعداء العربي لإسرائيل فقد حاولت واشنطن إقامة منظومة دفاعية شرق أوسطية لا تضم الكيان الصهيوني، وتهدف إلى ربط الدول العربية بالسياسة الغربية. فكانت فكرة إنشاء «منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط» (MEDO) ومحاولة جرّ مصر بالذات إليها. إلا أن الفكرة لم تبصر النور بسبب رفض مصر والدول العربية لها، مما دفع تركيا التي سعت حثيثاً لإنشاء «منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط»، إلى البحث عن خيارات أخرى، ظهرت لاحقاً تحت إسم «حلف بغداد».

تبادلت تركيا وإسرائيل السفراء في العام ١٩٥٠، ونشطت التجارة بينهما في مطلع الخمسينات. ومع تأسيس حلف بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥ بين أنقرة

وبغداد ثم انضمام انكلترا إليه في ٥ نيسان ١٩٥٥، كانت تركيا تمضي قدماً في مسيرة اعتبرها القوميون العرب، معادية لهم وتخدم المصالح الإسرائيلية. وفي هذا المناخ من الشكوك المتبادلة بين العرب وتركيا، كانت تتوارد معلومات حول توقيع تركيا وإسرائيل اتفاقاً عكسرياً، وحول احتمال انضمام إسرائيل إلى حلف بغداد.

كان العدوان الثلاثي، الإنكليزي ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي، على مصر في تشرين الأول ١٩٥٦، مناسبة لإظهار تركيا بعض «الاعتدال» في مواقفها المتطرفة والمؤيدة للغرب وإسرائيل. وانعكس ذلك بسحب السفير التركي من تل أبيب في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦، وتخفيض العلاقات الديبلوماسية إلى مستوى سكرتير ثانٍ. والعامل الأساسي في اتخاذ هذه الخطوة كان ضغط الرأي العام التركي الذي استاء من العدوان المكشوف على مصر. والطريف أن سحب السفير التركي من تل أبيب، لم تربطه الخارجية التركية بهذا العدوان، بل بررته بعدم حل قضية فلسطين «الأمر الذي يسبب عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأدنى». لذا قررت تركيا سحب سفيرها في تل أبيب، على ألا يعود إلى مكان عمله، إلى أن يتم حل القضية بشكل «عادل ونهائي». ولم تكتف أنقرة بربط قرارها بقضية فلسطين، لا بالعدوان الثلاثي، بل أن السفير التركي في إسرائيل أوضح أن هذا القرار «غير موجّه ضد إسرائيل» وأن حكومته لا تنوي الإساءة إلى علاقات الصداقة والتجارة بين البلدين. إلى ذلك لم تُدِن أنقرة بالأساس انكلترا وفرنسا وإسرائيل على عدوانها.

وتأكيداً لاستمرار العلاقة الوثيقة بين أنقرة وتل أبيب، كانت تركيا طرفاً مركزياً في التوتر الذي شهدته حدودها مع عدوة إسرائيل، سوريا، في صيف ١٩٥٧، أي بعد مرور أشهر عدة فقط على انتهاء العدوان الثلاثي على مصر. فبدءاً من ربيع ١٩٥٧ بدأ الاستقطاب الأميركي ـ السوفياتي يأخذ طابعاً أكثر حدة في الشرق الأوسط وبدأت مرحلة جديدة من التقارب والتعاون الوثيق بين موسكو ودمشق، على الصعد الاقتصادية والعسكرية ما اعتبرته واشنطن تهديداً للاستقرار في الشرق الأوسط. وكانت الدول الدائرة في الفلك الغربي،

مثل الأردن والعراق وتركيا، الأكثر خشية من التقارب السوري ـ السوفياتي، فحشدت تركيا قوات له على الحدود مع سوريا صيف ١٩٥٧ ووعد الرئيس الأميركي أيزنهاور بدعم أية دولة تتعرض لعدوان سوري.

واستمرت السياسات التركية المعادية للعرب خلال الخمسينات. ولعل من أبرزها موقف أنقرة من استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي. ففي ١٣ شباط ١٩٥٧، امتنعت تركيا عن التصويت لصالح مشروع القرار الذي يدعو الأمم المتحدة إلى الاعتراف بـ «حق تقرير المصير» للشعب الجزائري، في حين صوتت لصالح مشروع قرار آخر لا يذكر «حق تقرير المصير والاستقلال».

وهذا الموقف المعارض لاستقلال الجزائر أثار امتعاضاً شديداً في العالم العربي، بل أنه ما زال حتى اليوم يتحكم بجانب أساسي من العلاقات بين تركيا والجزائر. ولعل عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، وفرنسا جزء منه، هو العامل الحاسم في مواقفها كجزء من النظرة الغربية تجاه الشرق الأوسط وغيره من القضايا.

بدءاً من العام ١٩٦٠، بدا أن ثمة مؤشرات، ولو خجولة، إلى تحوّل ما في نظرة تركية حيال جيرانها الجنوبيين من العرب. وقد نتج ذلك عن عدد من العوامل: منها رغبة النظام الانقلابي الجديد الذي استولى على السلطة في تركيا في ٢٧ أيار ١٩٦٠ في تخفيف الاحتقان على العرب، لكن ليس على حساب العلاقات مع إسرائيل، والمأزق الذي وجدت تركيا نفسها فيه بالنسبة للقضية القبرصية، حيث صوتت جميع الدول العربية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٥/١٢/١٧ الذي يعيق حق تركيا في التدخل في قبرص. وشكل موقف الدول العربية صدمة، بل، بتعبير أحد الذين شاركوا في المشاورات، شكل هذا الموقف «حالة من الفزع». وكان من جراء ذلك إعادة أنقرة النظر في سياستها حيال العالم العربي، وساعد على ذلك وصول حزب جديد إلى السلطة هو حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل الذي يعير أكثر من سابقيه، العلاقات مع العالم الإسلامي أهمية أكبر. غير أن أي تحسن في العلاقات مع العرب، لم يقابله لجم لوتيرة العلاقات المتطورة مع إسرائيل. بل أن

وزير الخارجية التركي آنذاك احسان صبري جاغليانغيل، أكّد في ٢٣ أيار ١٩٦٦، على «علاقات طبيعية» بين بلاده وإسرائيل.

بناء على ما سبق يمكن القول إن المرحلة الممتدة بين ١٩٤٩ و١٩٦٧، تعتبر «حالة إسرائيلية» في السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، ولم تخرج تركيا في هذه المرحلة قيد أنملة عن التزامها التام بالسياسة الغربية، الأميركية خصوصاً، حيال مختلف القضايا، وفي ذلك كانت تقف على طرفي نقيض للمصالح العربية، ولصالح التطلعات الإسرائيلية. ومارست أنقرة هذه السياسة، من خلال اتفاقيات عسكرية واقتصادية مع إسرائيل وضغوط عسكرية ضد سوريا، ومواقف سياسية معادية للعرب في المنتديات الدولية ومنها الأمم المتحدة، وعبر أحلاف إقليمية مثل حف بغداد. لكن النصف الأول من الستينات بدأ يشهد مؤشرات «خجولة» إلى تحوّل في النظرة التركية حيال العالم العربي، لعوامل داخلية تركية (المسألة القبرصية) وأيضاً لتحوّلات نسبية في الموقف الغربي من هذه المسألة وحاجة تركيا لكسب أصدقاء جدد. بل إن اللهجة التركية حيال قضية الشعب الفلسطيني بدأت، في مطالع الستينات تشهد بعض التبدل. وعندما اندلعت حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، كانت أنقرة أكثر استعداداً للمضي نحو سياسة مختلفة وأكثر «تفهماً» للقضايا العربية، وفي رأسها المسألة الفلسطينية.

٢ ـ من حرب ١٩٦٧ إلى مؤتمر مدريد للتسوية (تشرين الثاني ١٩٩١)

حفلت هذه الفترة بالعديد من التطورات التي فرضت على تركيا اتباع سياسة أكثر توازناً في علاقاتها حيال العالم العربي وإسرائيل. ولكن السمة الغالبة في السياسة الخارجية التركية هي أنها خرجت من عدائها السافر والمطلق للقضايا العربية، بل مضت إلى مواقف يمكن وصفها بالإيجابية وأحياناً «الصديقة» للعالم العربي، لكن، مرة أخرى، وخلا حالات نادرة، ليس على حساب علاقاتها الجيدة مع إسرائيل.

حرب حزيران ١٩٦٧، التي احتلت خلالها إسرائيل شبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، كان بداية التحول الفعلي في نظرة تركيا إلى المسألة الفلسطينية، والعربية عموماً. ومع أن الموقف الرسمي التركي لم يحمّل إسرائيل مسؤولية العدوان، إلا أن وزير خارجية تركيا جاغليانغيل دعا في خطابه أمام الجمعية العام للأمم المتحدة في ٢٢ حزيران ١٩٦٧ إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن. وعندما ألحقت إسرائيل القدس الشرقية بها إدارياً، صوتت تركيا مع قرار الأمم المتحدة بتاريخ ٤ تموز ١٩٦٧ الذي يعتبر القرار الإسرائيلي باطلاً. كذلك صوتت تركيا إلى جانب العديد من القرارات التي تقدمت بها المجموعة العربية في الأمم المتحدة حيال العديد من القضايا. وأكدت تركيا موقفها الإيجابي بالتصويت إلى جانب القرار الشهير ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

كما أن تركيا رفضت الانضمام إلي حلف يضم ايران وباكستان والسعودية أعلن عنه في كانون الثاني ١٩٦٨ للدفاع عن الخليج، حتى تتجنب ردود الفعل العربية المعارضة التي واجهتها خلال فترة حلف بغداد. ولم تقع المواقف التركية الإيجابية في فراغ، فالعديد من المسؤولين في دول عربية كانت على خلاف شديد مع تركيا، رحّبوا بالنظرة التركية الجديدة، ومنهم وزير الخارجية السوري ابراهيم ماخوس الذي وصف في ٢١ آب ١٩٦٧ المواقف التركية بـ «المخلصة» والتي «ستفتح الآفاق لتعاون مستمر بين البلدين في جميع المجالات». ومن أجل كسب تأييد الدول العربية حاولت تركيا دائماً الربط بين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وسعي اليونان لضم قبرص إليها.

وفي القرارات الدولية الأقرب المعارضة لضم إسرائيل للقدس ومرتفعات الجولان، عامي ١٩٨٠ و١٩٨١، صوتت تركيا لصالح هذه القرارات.

ويمكن القول ان عقد السبعينات كان عقد بداية انفتاح واسع بين تركيا والعالم العربي. وقد ساهمت في ذلك مجموعة من العوامل منها ان السياسة العربية نفسها حيال تركيا شهدت تراجعاً عما كانت عليه. فبعد وفاة الرئيس

جمال عبد الناصر، نهجت السياسة المصرية في عهد خلفه أنور السادات نهجاً غربياً واضحاً يتقاطع مع المواقف التركية في أكثر من قضية. وعرفت السبعينات أزمات اقتصادية (نفطية) عالمية، وارتفاعاً في الأسعار دفع تركيا للتقارب مع العالم العربي لتجاوز الانعكاس السلبي لذلك على اقتصادها. وكان من نتائج التقارب والتعاون التركي - العربي اقتصادياً في السبعينات، تصويت تركيا إلى جانب معظم القرارات الدولية المناهضة لإسرائيل. ومنها القرار الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية (١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥).

وكانت قبل ذلك قد اعترفت في كانون الثاني ١٩٧٥ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وفي تشرين الأول ١٩٧٩ افتتح ياسر عرفات، زعيم المنظمة، أول مكتب لها في أنقرة في عهد حكومة بولنت اجاويد.

وطرأ تطور مهم في علاقات تركيا بإسرائيل بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ الذي خفّض مستوى العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل إلى رتبة سكرتير ثانٍ. كما أغلقت القنصلية التركية في القدس وتبع ذلك جمود في العلاقات الثقافية والاقتصادية بين البلدين. وحين أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٨ في الجزائر قيام «الدولة الفلسطينية المستقلة» كانت تركيا أول دولة غير عربية، ومن الدول الأولى الأخرى التي اعترفت بقيام هذه الدولة. في هذا الوقت كانت تركيا تعاود رفع تمثيلها الديبلوماسي في إسرائيل عام ١٩٨٦ إلى رتبة قائم بالأعمال متذرعة بتبادل السفراء بين إسرائيل والدولة العربية الكبرى مصر. واستمر الوضع كذلك حتى بدء محادثات التسوية في مدريد ١٩٩١ بين العرب وإسرائيل.

في الفترة نفسها، الممتدة طوال عقدي السبعينات والثمانينات كانت العلاقات الاقتصادية تنمو بصورة واضحة بين تركيا والعالم العربي ولا سيما بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣، ومشاركة حزب السلامة الوطني (الاسلامي) بزعامة نجم الدين أربكان في أكثر من حكومة في السبعينات، والذي كان له أثره الإيجابي في الانفتاح على العالمين العربي والاسلامي، الذي ضاعفته

ودفعت إلى تطويره عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي التي انضمت إليها في العام ١٩٧٤ واتخاذ اسطنبول مقراً للعديد من اللجان الاقتصادية للمنظمة بعد العام ١٩٨٠.

وتشير الأرقام إلى أن حجم التجارة التركي مع البلدان العربية بين ١٩٥٠ و١٩٦٠ كان يشكل حوالي ٤.٥٪ من مجمل حجم التجارة الخارجية لتركيا فيما ارتفعت هذه النسبة في الثمانينات إلى ٣٢٪ حيث قارب حجم المشروعات التي عُهد بها إلى شركات مقاولات تركية في العالم العربي إلى ٢٠ مليار دولار مع وجود ١٨٠ ألف عامل تركي في البلدان العربية. كما تلقت تركيا قروضاً بمئات الملايين من الدولارات من بنك التنمية الإسلامية في جدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وبين العامين ١٩٨٠ أو ١٩٩٠ ارتفعت الصادرات التركية إلى العالم العربي بنسبة ٢٠٩٪ وفيما كان عام ١٩٨٠ حوالي ٦٠٠ مليون دولار قفز في العام ١٩٩٠ إلى أكثر من مليارى دولار إلا أنها كنسبة مئوية داخل الصادرات التركية إلى العالم تراجعت من ٣٦.٢٪ عام ١٩٨١ إلى ١٣٪ فقط عام ١٩٩٠. وعلى صعيد الواردات ارتفعت واردات تركيا من العالم العربي من ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣,١ مليار دولار عام ١٩٩٠ أي بزيادة قدرها ٢٧٪.

إلى ذلك نشطت الاستثمارات العربية في تركيا في الثمانينات كما الاستثمارات التركية في العالم العربي ولا سيما مع كل من العراق والسعودية وليبيا والكويت. ووصل عدد العمال الأتراك في البلدان العربية عشية حرب الخليج الثانية إلى حوالي الربع مليون عامل وبعضهم يرفع العدد إلى ٣٥٠ ألف عامل.

مما سبق يتبين لنا ما يلي :

- إن العلاقات السياسية بين تركيا والعالم العربي بين ١٩٦٧ و١٩٩١ شهدت، قياساً على المرحلة الأولى، تطوراً كبيراً للغاية. ويمكن وصف هذه المرحلة، تركياً، بأنها «مرحلة عربية». لكن دون أن يعني ذلك تراجع العلاقات مع

إسرائيل، باستثناء حادثة تخفيض العلاقات بعد ١٩٨٠. ولقد لعب تنامي القوة الاقتصادية للعرب في الساحة الدولية دوراً أساسياً في تغيير الموقف التركي، فضلاً عن السياسات الليبرالية للرئيس التركي الراحل خلال الثمانينات ورغبة الأتراك في كسب أصدقاء لهم حيال المسألة القبرصية، كما التحوّل الذي طرأ على مواقف العديد من الأنظمة العربية وفي مقدمتها النظام المصري بعد وفاة عبد الناصر.

- إن العلاقات الاقتصادية نمت جنباً إلى جنب مع العلاقات السياسية، إن كان على صعيد الميزان التجاري أو على صعيد الاستثمارات المتبادلة أو العمالة التركية في العالم العربي.

- إن الموقف التركي في هذه المرحلة كان محكوماً بطبيعة موازين القوى في المنطقة، الذي كان، نسبياً، إلى جانب العرب في السبعينات ومطلع الثمانينات. وكان هذا الموقف يميل وفقاً لميل هذه الموازين. لذا نجد أنه كان عربياً من أواسط الثمانينات. لكن مع تبادل مصر العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية، ضمناً، بدولة إسرائيل عام ١٩٨٨، كانت أنقرة تقترب أكثر فأكثر من تل أبيب، متحررة، نسبياً، من الحرج الذي كانت تجد نفسها فيه حتى ذلك الوقت، حيث لم تعد الدولة المسلمة الوحيدة التي تعترف بإسرائيل، بل حذت حذوها كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولا يمكن مطالبتها بأن تكون، في هذه القضية، أكثر ملكية من اصحابها العرب والفلسطينيين.

وهكذا حين دخل العرب، ومنهم دول «متشددة» مثل سوريا، مفاوضات التسوية مع إسرائيل في مدريد خريف ١٩٩١، كانت تسقط أمام تركيا آخر الحواجز نحو إقامة علاقات عادية وطبيعية مع دولة إسرائيل.

٣ ـ من مؤتمر مدريد إلى الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل

دخلت منطقة الشرق الأوسط، في مجمل علاقاتها الدولية والإقليمية، مرحلة

تاريخية حين انعقد في خريف ١٩٩١ أول مؤتمر واسع للتسوية بين إسرائيل والدول العربية، من دون معارضة تذكر، وذلك على قاعدة «الأرض مقابل السلام»، وذلك كأحد إفرازات احتلال العراق الكويت وما تلاه من حرب الخليج الثانية التي اسفرت عن تحرير الكويت، والدعوة بالتالي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة في فلسطين كما طبقت في الكويت. وبين افتتاح مؤتمر مدريد الذي شاركت فيه مباشرة أربع دول عربية هي: لبنان، سوريا، الأردن، مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن مراقبين من دول عربية أخرى، إلى رعاة المؤتمر، وبين توقف محادثات التسوية في وايت بلانتايشن في الولايات المتحدة في مطلع العام ١٩٩٦ بين سوريا وإسرائيل، حدث تطوران بالغا الأهمية هما توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣ وتوقيع الأردن وإسرائيل معاهدة سلام بينهما في ١٩٩٤، بحيث لم يبق خارج الاتفاقيات من دول المواجهة سوى سوريا ولبنان.

انعقاد مؤتمر مدريد، وما سبقه من اعتراف مصر بإسرائيل قبل ذلك بأكثر من ١٢ سنة، وما تلاه من اعتراف الأردن والفلسطينيين باسرائيل، كان بمثابة «إجازة مرور» واضحة إلى تركيا بنسج العلاقات التي تريدها مع الكيان الصهيوني. وعلى هذا تعتبر هذه المرحلة التي تمتد لأربع سنوات مرحلة دفع التواصل بين تركيا وإسرائيل إلى أقصى مداه، لكن مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التسوية في الشرق الأوسط لم تكتمل وأن الموقف العربي، رغم اختراقه الواسع من قبل مصر والأردن والفلسطينيين ودول أخرى، كان ما زال يحظى بممانعة حيال شروط التسوية التي لا تكفل حلاً عادلاً وشاملاً. بمعنى أن الموقف التركي الذي اندفع نحو إسرائيل على أكثر من صعيد، أبقى في الحسبان هامشاً ولو ضئيلاً من حساسية بعض العرب تجاه علاقات وثيقة لتركيا مع إسرائيل. لذا كانت أنقرة تحاول، نسبياً، عدم تحوّل علاقاتها مع إسرائيل إلى عامل استفزاز صارخ لكل من سوريا وأصدقائها من الدول العربية والاسلامية (ايران بالتحديد).

مع أن بدء محادثات التسوية بين العرب وإسرائيل، كان يحرّر تركيا من

حرجها في إقامة علاقات متطورة مع إسرائيل، إلا أنه كان يشير عملياً إلى هواجس تركية متعدّدة. فتركيا، المستفيدة من علاقات قوية مع إسرائيل، لا تنظر بعين الرضى إلى توصل سوريا إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. ذلك أن مثل هذه التسوية سوف تتيح لسوريا التحرّر من انشغالها بمواجهة إسرائيل، و«التفرغ» بالتالي لمواجهة مشكلاتها الأخرى ومنها تلك المشتركة مع تركيا وهي ثلاث: مشكلة لواء الاسكندرون الذي لا تعترف سوريا بضمه إلى تركيا عام ١٩٣٨ وما زالت تعتبر في خرائطها الرسمية الحدود بينها وبين «اللواء» «حدوداً مؤقتة». وإثارة دمشق لهذه المشكلة سوف يسبب لتركيا من المتاعب ما لم يكن قائماً قبل التوصل إلى تسوية بين سوريا وإسرائيل. والمشكلة الثانية هي مسألة المياه وسلسلة السدود التي أقامتها وما زالت تركيا تقيمها على نهري الفرات ودجلة منذ مطلع الثمانينات والتي تهدّد أنقرة باستخدامها سلاحاً عند الضرورة، من خلال قطع تدفق المياه إلى سوريا، للضغط على دمشق حيال مسألة ثالثة هي مشكلة حزب العمال الكردستاني الذي يحارب الحكومة التركية منذ ١٩٨٤ ويسعى لإقامة دولة كردية في جنوب شرق تركيا. وتتهم سلطات أنقرة دمشق بأنها تدعم هذا الحزب.

إن توصل سوريا وإسرائيل إلى اتفاق تسوية يحتمل التوصل إلى حل لمشكلة المياه في الجولان، وفي هذه النقطة قد تكون إسرائيل مستعدة، للاستفادة من مياه الجولان، لتأييد الموقف السوري حيال مسألة المياه مع تركيا. وهذا ليس في صالح أنقرة.

إلى ذلك فإن ارساء أن نظام شرق أوسطي جديد محتمل على قاعدة ما، لن يدفع بإسرائيل، رأس حربته، وفي حال موافقة الأطراف العربية، نحو اعطاء تركيا دوراً أساسياً في النظام المقبل. إن خشية تركيا من التوصل إلى تسوية العرب واسرائيل قبل حل مجمل مشكلاتها مع جوارها العربي (سوريا والعراق تحديداً)، يدفعها إلى محاولة فرض نفسها لاعباً اساسياً في عملية التسوية قبل اكتمالها، حتى لا تنقلب هذه التسوية، في بعض جوانبها، في اتجاهات لا تتوافق مع مصالح الأمن القومي التركي. من هذه الزاوية يمكن تفسير بعض

عوامل حركات التصعيد العسكري التركي المباشر أو غير المباشر، في شمال العراق أو على الحدود السورية (مطلع خريف ١٩٩٨).

من هنا فإن هواجس تركيا من سلام الشرق الأوسط ليست أقل من غبطتها بتطوير علاقات طبيعية مع إسرائيل.

شهدت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ حركة متبادلة نشطة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً وعسكرياً. وتبادل المسؤولون من رؤساء جمهورية وحكومة ووزراء خارجية وغيرهم من الوزراء، زيارات هي الأولى من نوعها بين البلدين. وفي نهاية العام ١٩٩١ رفعت العلاقات الديبلوماسية بين البلدين إلى مستوى سفارة. ولم تهدأ الوفود الاقتصادية في تبادل الزيارات، وتعددت الاجتماعات، والاتفاقيات الاقتصادية والثقافية.

ولعل أبرز مجالات التعاون بين البلدين خلال هذه الفترة كان على الصعيد الأمني، حيث أبرم اتفاق سرّي في آذار ١٩٩٤ في عهد حكومة طانسو تشيللر اتبع باتفاق آخر في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٤ أثناء زيارة ١٩٩٤ أثناء زيارة طانسو تشيللر نفسها، ولأول مرة لرئيس حكومة تركي، إلى إسرائيل. وشمل الاتفاق ١٢ مادة حول التعاون لتبادل المعلومات لمكافحة الارهاب منها:

ـ مكافحة تهريب المخدرات عبر أراضي احدى الدولتين.

ـ تبادل المعلومات واتخاذ التدابير الأمنية لحماية المواطنين ضد الممارسات الإرهابية.

ـ تبادل الخبرات التدريبية على وسائل مكافحة الجريمة.

ـ تشكيل لجنة تركية ـ إسرائيلية مشتركة تضم إليها خبراء تجتمع دورياً وتبحث في تنفيذ بنود الاتفاق وتطويره، مع تعهد الطرفين بعدم نقل أية معلومات سرية إلى أي بلد ثالث دون موافقة البلد الآخر في الاتفاق.

وخلال زيارة تشيللر هذه ، اقترحت تركيا على إسرائيل جملة مشاريع تعاون اقتصادية كما يلي:

- إقامة تعاون مشترك لتطوير تكنولوجيا الألياف البصرية ونظام الكابلات في منطقة الشرق الأوسط.

- التعاون المشترك بين موانىء إسرائيل ومينائي مرسين والاسكندرون في تركيا.

- تأسيس شركة دولية لنقل المواد الغذائية.

- تطوير مشروع مشترك حول الطاقة الهيدروكهربائية.

- بدء الأبحاث حول البنية التحتية لنظام شبكة كهرباء اقليمية.

- تشكيل كونسورسيوم متعدد الجنسية للاستثمار في غزة والضفة الغربية.

- التعاون في موضوعات التدريب الزراعي والري والبيئة في منطقة اقليم «غاب» في جنوب شرق تركيا.

شكلت الزيارات المتبادلة والاجتماعات المكثفة بين مسؤولي تركيا وإسرائيل خلال السنوت التي تلت مؤتمر مدريد فرصة لتحديد مجالات التعاون الثنائي ولبلورة الأهداف الاستراتيجية لكل منهما. قابلت ذلك في الفترة نفسها برودة ملحوظة على جبهة العلاقات التركية ـ العربية، خاصة بعد التصريحات العلنية لمسؤولين أتراك والتي تتهم سوريا بدعم «النشاطات الإرهابية» داخل تركيا.

٤ ـ ما بعد الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل:

التحالف الاستراتيجي

مع توقف محادثات التسوية بين سوريا وإسرائيل، ساد جمود كامل على مسار التسوية في الشرق الاوسط، وشهد ربيع ١٩٩٦ سلسلة من العمليات التي نفذها فلسطينيون في القدس وتل أبيب وعسقلان استدعت مؤتمر قمة عالمية في شرم الشيخ بمصر في آذار ١٩٩٦. وبعده بحوالي الشهر كانت إسرائيل تشن عدواناً واسعاً عرف باسم «عناقيد الغضب» اعقبه انتصار بنيامين نتنياهو

زعيم حزب الليكود المتطرف في انتخابات ٢٩ أيار ١٩٩٦ وهزيمة رئيس الحكومة السابق شمعون بيريز.

هذه التطورات كانت مؤشراً قوياً على أن مرحلة جديدة من الوضع في الشرق الأوسط قد بدأت وتتسم بالاحتقان والتوتر والابتعاد عن الأسس التي قامت عليها عملية السلام. وبالفعل بلغت عملية التجاذب واستخدام أوراق الضغط ذروتها منذ مطلع العام ١٩٩٦ وما زالت مستمرة حتى الآن. وتقع تركيا في القلب من عملية الاستقطاب الإقليمية نظراً لتأثرها وتأثيرها بالملفات الإقليمية المحيطة بها بدءاً من البلقان وصولاً إلى آسيا الوسطى والقوقاز ومروراً بالملف الشرق أوسطي. وقد اتسمت مرحلة ما بعد توقف محادثات وايت بلانتايشن بتعزيز لا سابق له للتعاون بين تركيا وإسرائيل على جميع الأصعدة مقابل تدهور ملفت وتحديات واستفزازات في العلاقات بين تركيا ومعظم الدول العربية وإيران (فضلاً عن اليونان وروسيا وأرمينيا وجيران تركيا الآخرين) بحيث يمكن القول بكل سهولة إن هذه المرحلة هي أسوأ بكثير من تلك التي شهدتها العلاقات التركية ـ العربية في أواخر الخمسينات.

ماذا تستفيد تركيا من إسرائيل؟

مضت تركيا في السنتين الأخيرتين نحو تعاون وثيق جداً مع إسرائيل تحدوها في ذلك العوامل التالية:

١ ـ تتحكم بالسلوك التركي الخارجية ومنذ تفكك الدولة العثمانية الهواجس والاعتبارات الأمنية. فتركيا كانت على وشك التشرذم والتقاسم الشاملين في ما لو طبقت اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠ التي كانت تلحظ إقامة وطن أرمني في الأجزاء الشرقية من تركيا وحكم ذاتي للأكراد في جنوب شرقي البلاد وتوزيع ما تبقى من الأناضول على اليونان وبريطانيا وفرنسا وايطاليا، باستثناء بقعة صغيرة في الأناضول الأوسط والشمالي تبقى للأتراك. لكن القادة الأتراك استطاعوا في معاهدة لوزان (تموز ١٩٢٣) انتزاع الاعتراف

الرسمي بالحدود التي تشكل حالياً «الجمهورية التركية». ولعب انقسام العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين وانضمام تركيا إلى المعسكر الغربي، دوراً أساسياً في محافظة تركيا على حدودها الدولية. لكن مع تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ وتفاقم النزعات القومية في القوقاز والشرق، وظهور الخلافات التركية - الأرمنية من جديد وقيام نواة كيان كردي في شمال العراق، وأخطار ذلك على المسألة الكردية في تركيا، كما استمرار النزاعات مع اليونان في ايجه وقبرص، وكذلك استمرار التباين التاريخي مع روسيا حول النفوذ والنفط والأقليات في شمال القوقاز، أوقظت المخاوف التركية من احتمال تعرض الكيان لمخاطر جدية من جميع هؤلاء الخصوم، خاصة أن بعضهم، مثل اليونان وأرمينيا، له علاقات جيدة مع الغرب ويعتبر امتداداً مسيحياً للحضارة الغربية. من هنا كانت مسألة إقامة علاقات تعاون وثيقة مع قوة إقليمية كبرى مثل إسرائيل يجمع بينها وبين تركيا كثير من الخصوم المشتركين والأهداف الواحدة، أكثر من ملحّة بالنسبة لتركيا، لتحصين وضعها الاستراتيجي والعسكري في مواجهة خصومها.

٢ - من هنا كان من بين أولويات تركيا تقوية القدرات الحربية لقواتها على صعد التدريب وتطوير الكفاءات وتعزيز الانتاج الحربي، واستيراد الأسلحة المتطورة الضرورية. ومما يشجع أنقرة على الاعتماد على الخبرات الإسرائيلية في هذا المجال أن الولايات المتحدة الأميركية، أحد المورّدين الأساسيين للسلاح إلى تركيا، تمارس أحياناً وبضغط اللوبيين الأرمني واليوناني فيها، سياسة ابتزاز لتركيا فتمنع تسليم بعض الأسلحة أو توقفها نهائياً أو تؤجل تسليمها. كما أن أوروبا تلجأ غالباً عند حصول أول احتكاك بين تركيا واليونان إلى فرض حظر السلاح على تركيا. لذا تجد تركيا في إسرائيل، مورداً ضرورياً لقطع الغيار التي ترفض واشنطن مدّ تركيا بها. لذا تعتقد أنقرة أن إسرائيل، بما تمتلكه من تكنولوجيا عسكرية متطورة و«خبرات» تدريبية وقتالية، وحدها، في الظروف الراهنة، القادرة على تلبية متطلبات تطوير القدرات الحربية للجيش التركي.

من هنا جاء اتفاق ٢٣ شباط ١٩٩٦ بين تركيا وإسرائيل والذي لم يكشف عنه بصورة رسمية سوى في مطلع نيسان ١٩٩٦ والذي لحظ تعاوناً عسكرياً وتدريبياً وإجراء مناورات مشتركة والسماح لطياري وطائرات كل طرف باستخدام المجال الجوي للطرف الآخر.

ومضى التعاون العسكري المشترك بين البلدين خطوات متقدمة. من ذلك برنامج تحديث ٥٤ مقاتلة تركية من طراز «اف – ٤» بموجب صفقة قيمتها ٦٥٠ مليون دولار أبرمت في صيف العام ١٩٩٦. وهناك برنامج تحديث ٥٤مقاتلة «اف ـ ٥» بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. وهناك برنامج تحديث دبابات تركية من طراز «م ـ ٤٨/٤٧ باتون» و«ام ـ ٦٠» بقيمة ملياري دولار. كما هناك برنامج لتحديث طائرات هليكوبتر وتزويد المقاتلات التركية بصواريخ إسرائيلية متعددة الاستعمالات في صفقة بقيمة نصف مليار دولار. كذلك شراء صواريخ مضادة للصواريخ، وصواريخ من طراز «بوباي» وجهاز الانذار المبكر فالكون لطائرات الأواكس...

ويلحظ التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل القيام بانتاج مشترك لدبابات ميركافا مقابل ٣,٢ مليار دولار، وكذلك لصاروخ «بوباي ـ ١» و «بوباي ـ ٢».

وفي أواخر كانون الثاني ١٩٩٧، صرح الجنرال التركي المتقاعد والمستشار في «وقف القوات المسلحة التركية» صدقي أوزون أن مشروع التعاون العسكري مع إسرائيل ستقارب قيمته خلال السنوات الـ ٢٥ القادمة المئة وخمسين مليار دولار (١٥٠مليار دولار).

إن احد الجوانب الأكثر خطورة من مثل هذا التعاون العسكري الوثيق بين تركيا وإسرائيل هو أنه يجعل من القوات المسلحة التركية والصناعة الحربية التركية رهينتين بيد إسرائيل على امتداد سنوات طويلة بحيث سيتعذر على أي نظام حكم في تركيا، مهما كان اتجاهه السياسي، علمانياً أم إسلامياً، وقف هذا التعاون في المستقبل، من دون مضاعفات سلبية على الكفاءة والقدرات العسكرية لتركيا، خاصة أن مشاريع التعاون والانتاج المشترك تمتد لسنوات

طويلة وليست محدودة أو قصيرة الأجل.

٣ ـ تنظر تركيا إلى التعاون الوثيق مع إسرائيل على أنه أداة ضغط أساسية على سوريا التي تختلف تركيا معها حول ثلاثة موضوعات: الاسكندرون، المياه الأكراد. فأنقرة تتهم سوريا ضمناً منذ وقت طويل، وعلناً في السنوات الأخيرة، بتوفير الملجأ والتدريب والدعم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي تزعمه عبد الله أوجلان والذي يقاتل أنقرة من أجل تأسيس دولة مستقلة لأكراد تركيا. وتحمّل أنقرة دمشق المسؤولية الكبرى في نشاط هذا الحزب الذي تكلف حربُه النظام التركي ما لا يقل عن ثمانية مليارات دولار سنوياً، ويُعتبر نشاطه الخطر الأكبر على وحدة الأراضي التركية. إن تركيا تأمل من تعاون وثيق مع إسرائيل الحدّ من خطر هذا الحزب من طريق الاستفادة من «الخبرات» الإسرائيلية في مكافحة «الإرهاب» ومن المعلومات التي قد توفرها المخابرات الإسرائيلية «الموساد» للمخابرات التركية «ميت» حول تحرك عناصر حزب العمال الكردستاني، ومن الخبرة في مجال إقامة حواجز الكترونية تعيق تسلل عناصره إلى داخل الأراضي التركية. إن أنقرة تأمل كذلك من التعاون مع إسرائيل استخدامه أداة ضغط ضد سوريا لتخفيف موقفها من مسألة المياه إذ يجلب الموقف التركي المهدِّد بقطع مياه الفرات عن سوريا غضب وتكتل العالم العربي ضدها، وهو الأمر الذي يسبب حرجاً كبيراً في الساحة الدولية. أيضاً تهدف أنقرة من استخدام التعاون مع إسرائيل ورقة ضغط ضد سوريا للتخلي رسمياً عن طموحاتها في استعادة لواء الاسكندرون. وقد ظهر ذلك جلياً حين ذكرت المعلومات الصحافية ان من بين الشروط التي حملها الرئيس المصري حسني مبارك، من الرئيس التركي سليمان ديميريل إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، اثناء وساطته بين دمشق وانقرة في اثر اندلاع الأزمة بينهما خريف ١٩٩٨، شرط اعتراف سوريا بأن لواء الاسكندرون هو جزء من الأراضي الدولية التركية، وذلك مقابل انهاء التهديد التركي بضرب سوريا.

٤ ـ وكما تحاول أنقرة استخدام التعاون الوثيق مع إسرائيل أداة ضغط

ضد سوريا، فإنها تحاول نفس الشيء تجاه ايران التي تتهمها السلطات التركية بدعم حزب العمال الكردستاني والحركات الأصولية داخل تركيا.

٥ ـ والمواجهة بين تركيا وايران، هي جزء من المواجهة الاستراتيجية الشاملة مع ايران التي تقودها الولايات المتحدة ضد ايران والحركات الأصولية المعادية للمخططات الأميركية في الشرق الاوسط. والتعاون التركي - الإسرائيلي الوثيق المستجد هو حجر زاوية في استراتيجية مواجهة واشنطن خصومها في المنطقة الممتدة من شرق المتوسط حتى وسط آسيا.

٦ ـ وتعتقد أنقرة ان تعاوناً وثيقاً مع إسرائيل سيدفع باللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، ولا سيما في مؤسساتها الرئيسية، مثل الكونغرس، إلى الدفاع عن مصالح تركيا في القرارات التي تقرّها هذه المؤسسات، وذلك في مواجهة اللوبيين القويين الآخرين، الأرمني واليوناني اللذين يدافعان عن مصالح العدوتين التاريخيتين لتركيا وهما أرمينيا واليونان.

٧ ـ واستطراداً تعلّق تركيا آمالاً كبيرة من وراء التعاون الوثيق مع إسرائيل لتحقيق مكاسب اقتصادية مختلفة منها:

ـ تشجيع المال اليهودي في العالم للاستثمار داخل تركيا.

ـ تطوير العلاقات التجارية مع إسرائيل وتصدير الإنتاج التركي عبر إسرائيل إلى دول ثالثة تربطها بإسرائيل اتفاقيات تجارة حرة.

ـ وفي هذا الإطار كذلك وقعت تركيا وإسرائيل اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين في آذار ١٩٩٧، تلحظ بحلول العام ٢٠٠٠ رفع حجم التجارة بين البلدين من ٥٠٠ مليون دولار حالياً إلى مليارى دولار.

ـ وتهدف تركيا إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجال التكنولوجيا الزراعية ولا سيما في منطقة مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول المعروف باسم «غاب» (GAP).

ـ أيضاً تستفيد تركيا من المال والخبرات اليهودية لإقامة مشاريع استثمار

اقتصادية مشتركة في آسيا الوسطى (لا تعدم مثل هذه المشاريع بعدها السياسي المتمثل في مواجهة النفوذ الإيراني في تلك المنطقة).

٨ ـ ويمكن ملاحظة أن التعاون التركي مع إسرائيل قد ازداد وثوقاً منذ تسلم الإسلامي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة التركية في آخر حزيران ١٩٩٦ وحتى استقالته في ١٨ حزيران ١٩٩٧. ولأول مرة يدخل عامل العلاقات مع إسرائيل في الحسابات الداخلية للقوى السياسية في تركيا. ذلك أن توجهات أربكان الإسلامية وانفتاحه على العالم الإسلامي، دفعت بالمؤسسة العسكرية التركية إلى توثيق العلاقات العسكرية مع إسرائيل، عبر زيارات أرفع المسؤولين العسكريين الأتراك من رئيس أركان الجيش (المنصب العسكري الأعلى في تركيا) إلى مساعديه فوزير الدفاع وغيرهم، إلى إسرائيل في النصف الأول من ١٩٩٧، في خطوات تهدف إلى احراج أربكان أمام قاعدته والضغط عليه لإضعاف موقعه تمهيداً للإطاحة به وهذا ما حصل. وكلما كان التجاذب الداخلي في تركيا بين أربكان والجيش يتصاعد كانت العلاقات بين الجيش التركي وإسرائيل تزداد وثوقاً.

٩ ـ ويمكن القول إن من دوافع الحركة التركية حيال إسرائيل، هو الرفض الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد بيان الأحزاب الديمقراطية المسيحية في ٤ آذار ١٩٩٧ الذي اعتبر أن لا مكان لتركيا، لا في المدى القريب ولا في المدى البعيد، في المنظومة الأوروبية، لأنها، حسب بيان الأحزاب نفسه، مختلفة دينياً وحضارياً وثقافياً. وشكل هذا البيان صدمة كبرى لدعاة التوجه الغربي في تركيا وخاصة المؤسسة العسكرية، وفي نفس الوقت انتصاراً لوجهة نظر حزب الرفاه الإسلامي بزعامة أربكان حول ضرورة الانفتاح على العالم الإسلامي والتواصل معه. وحتى لا يعترف العلمانيون المتشدّدون والعسكريون الأتراك بهزيمة فلسفتهم الكمالية (نسبة لمصطفى كمال أتاتورك) في ما يتعلق بالتكامل مع أوروبا، لجأوا، تأكيداً جزء من التيار الغربي، وهو خيار تعزيز التعاون مع إسرائيل. وبالتالي فإن خيار التعاون الوثيق مع إسرائيل من جانب العلمانيين المتشددين في تركيا، هو بمثابة أداة

تحصين للأيديولوجية الكمالية التي تعرضت لإهتزازات عنيفة في السنتين الأخيرتين أمام الإسلاميين وحتى العلمانيين المعتدلين.

١٠ ـ وفي محصلة جامعة لكل هذه الدوافع من التعاون التركي مع إسرائيل، تحاول أنقرة أن تحجز لها مكاناً فاعلاً ومؤثراً في أي نظام إقليمي جديد قد ينشأ في الشرق الأوسط في حال اكتمال عملية التسوية. وإن تجيير الورقة التركية منذ الآن للقوة الوحيدة المهيمنة حالياً على العالم، الولايات المتحدة، وللقوة الإقليمية الكبرى التابعة لها، أي إسرائيل، قديكون، برأي أنقرة المدخل الوحيد لحجز مكان ودور أساسيين في النظام الإقليمي القادم.

ماذا تستفيد إسرائيل من تركيا؟

في المقابل، تمضي إسرائيل، بدورها، نحو تعزيز علاقاتها مع أنقرة، وهي التي كانت تطمح إلى ذلك منذ عقود، يشجعها على ذلك المكاسب التالية:

١ ـ إن علاقات وثيقة مع تركيا، الدولة المسلمة، هي أكثر من ضرورية، خاصة في ظل تعثر عملية التسوية مع العرب، أو مع بعضهم. صحيح أن إسرائيل وقعت معاهدات سلام مع مصر والأردن والفلسطينيين وتبادلت البعثات الديبلوماسية مع أكثر ن بلد عربي. لكن هذا السلام بقي ناقصاً وبارداً، ولا سيما على الصعيد الشعبي. وتفاقم التوتر وازدادت احمالات اندلاع حرب مع قدوم نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل، وتكتل معظم الدول العربية معارضة لسياساته. وفي ظل مثل هذه العزلة، فإن استعداد بلد مسلم مثل تركيا الدخول في علاقات تعاون وثيقة مع إسرائيل يعتبر مكسباً ضخماً للدولة العبرية واختراقاً مهماً لصفوف العالم الإسلامي الذي اتخذ قادته مواقف حادة ومعارضة لمشاريع نتنياهو الاستيطانية. فإسرائيل أشد ما تكون بحاجة إلى التعاون مع دولة مسلمة لتخرق حالة العزلة التي قد تتعرض لها من وقت لآخر.

٢ ـ إن تعاوناً إسرائيلياً مع تركيا يشكل أداة ضغط بيد إسرائيل ضد هذه

الدول المعادية لها. والاتفاق العسكري الشهير بين تركيا وإسرائيل في ٢٣ شباط ١٩٩٦، كان واضحاً في استهداف الأمن القومي لكل من سوريا وايران والعراق من خلال استخدام الطائرات الإسرائيلية للأجواء التركية المحاذية لإيران وسوريا، لعمليات المراقبة والاستكشاف. وتزداد حاجة إسرائيل لمثل هذا التعاون مع تركيا في ظل تعثر عملية التسوية في الشرق الأوسط وازدياد مخاطر الحرب.

٣ ـ إن تركيا بلد غني بالمياه. وستكون المياه عنصراً مهماً في ارساء أي استقرار اقليمي محتمل في الشرق الأوسط. ولما كانت تركيا تملك «مفتاح» مسألة المياه في الشرق الأوسط فإن تقارباً إسرائيلياً مع تركي يساعد على بلورة رؤية مائية مشتركة بين إسرائيل وتركيا تصب في مصلحتهما، ويشكل عنصر ضغط على الموقف السوري والعراقي، ما دامت عملية التسوية متعثرة.

٤ ـ إن الزوابط اللغوية والعرقية والثقافية بين تركيا والجمهوريات التركية التي استقلت عن الاتحاد السوفاتي في آسيا الوسطى، تشكل جسراً مهماً لوصول إسرائيل إلى تلك المنطقة والقيام بمشاريع استثمارية مشتركة مع تركيا والولايات المتحدة الأميركية، تكون في الوقت نفسه جزءاً من محاولات تطويق النفوذ الإسلامي لإيران في آسيا الوسطى واحتوائه وتصفيته.

٥ ـ أيضاً إن تركيا ذات الـ ٦٥ مليون نسمة هي سوق ممتازة للصادرات الإسرائيلية، والنتاج الإسرائيلي في عدة مجالات. واتفاقية التجارة الحرة التي وقعت بين البلدين ستتيح تعزيز هذه الأهداف.

اختلافات

على الرغم من المكاسب الكبيرة التي تحققها تركيا وإسرائيل من علاقات وثيقة بينهما إلا أن وجهات نظرهما تفترق حيال العديد من القضايا.

تحاول إسرائيل ان تبتز تركيا في مسألة مكافحة الإرهاب. ومع أنها تعلن استعدادها لمساعدة تركيا لمواجهة «الارهاب»، إلا أن إسرائيل لم تحدّد ولا في

أية مناسبة ما إذا كان المقصود من وراء ذلك حزب العمال الكردستاني أم لا.
إن محاذرة إسرائيل تسمية الأشياء بأسمائها يخفي تبايناً في وجهات النظر حول تعريف الإرهاب بين أنقرة وتل أبيب. فإسرائيل التي ترى في الأصوليين فقط إرهابيين، لا تريد أن تستعدي عليها شعباً له حساسيات تاريخية وقومية مع الدول التي تتقاسمه وهي العراق وتركيا وإيران وهو الشعب الكردي، ونظراً لأن ايران والعراق هما من أعداء إسرائيل المباشرين، ونظراً لأن تركيا هي، في النهاية بلد مسلم، فإن من مصلحة إسرائيل تفتيت المنطقة، عبر التشجيع على إقامة وطن الأكراد على حساب هذه الدول مجتمعة، بغض النظر عن حق أية أقلية في تقرير مصيرها، وما إذا كان الأكراد معادين للوجود الصهيوني أم لا.
إن منطقة أكثر تفككاً هي في النهاية أكثر أمناً للكيان العبري. وتركيا مفككة لن ينظر إليها، من هذه الزاوية، بأسى داخل إسرائيل، وهذا يتناقض مع وحدة الكيان التركي.

ثم إن رغبة إسرائيل في الذهاب إلى مواجهة مع النظام الإسلامي في إيران، لن تجد لها أذناً صاغية في أنقرة. فعلى الرغم من معارضة النظام العلماني في تركيا للنظام الإيراني وعلى الرغم من العداء الإيديولوجي الحادّ بين النظامين، إلا أن تركيا لن تكون مستعدة للدخول في مواجهة مكشوفة مع ايران ستكون نتائجها معروفة مسبقاً: تدمير البلدين الكبيرين القويين، فضلاً عن الاحتمال القوي جداً لدخول أطراف معادية لتركيا مثل هذه الحرب، مثل اليونان وأرمينيا، والمخاطر الحقيقية لتناهش تركيا وتقاسمها.

ومع أن إسرائيل تستفيد من موقف تركيا المائي ضد سوريا في ظل استمرار التوتر في المنطقة، إلا أن أولوية التصالح لإسرائيل ستكون حيال عدوتها سوريا. ومن أجل الحصول على تنازلات سورية في شأن مياه الجولان، فإن إسرائيل قد تكون مستعدة للتخلي عن تضامنها مع تركيا والاختلاف معها في شأن مسألة المياه وضرورة تمرير الكمية التي تحتاجها سوريا من مياه الفرات مقابل تنازل الأخيرة عن كامل أو عن جزء من مياه الجولان.

وأخيراً، وليس آخراً، إن النظام الإقليمي الجديد، في حال تبلوره وظهوره،

لن يكون، في حال استمرار موازين القوى الحالي، سوى نظام إسرائيلي أو على الأقل برأس إسرائيلي. ومثل هذه الهيمنة الآحادية لن تقبل شراكة مساوية من قبل آخرين. والمقصود هنا تركيا. إن نظاماً إقليمياً جديداً، من الزاوية الإسرائيلية، هو نظام لا يستطيع، ولا يقبل بأن يلحظ لتركيا سوى دور التابع أو «الذيل»، وهو الأمر الذي لن يوفر لتركيا دوراً مؤثراً وفاعلاً، كما يطمح قادتها واستراتيجيّوها.

ملاحظات ختامية

وصلت العلاقات التركية ـ الاسرائيلية في أواخر التسعينات إلى ما يمكن وصفه بالحقبة الذهبية الثانية، بعد عقود من المدّ والجزر. ويمكن ختاماً الوقوف عند الملاحظات التالية:

١ ـ على الرغم من تطور العلاقات بين العرب وتركيا منذ أواسط الستينات، إلا أنها لم تكن، إلا نادراً، على حساب العلاقات بين تركيا وإسرائيل، التي حافظت على وتيرتها منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام ١٩٤٩. وبالتالي فإن العلاقات مع إسرائيل هي إحدى ثوابت السياسية الخارجية التركية.

٢ ـ إن العلاقات التركية مع إسرائيل هي جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية التركية بصفتها، تركيا، جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الغربية ـ الأميركية تحديداً ـ بعد الحرب العالمية الثانية والمستمرة حتى اليوم. ولا يمكن مقاربة العلاقات بين تركيا وإسرائيل بصورة موضوعية وفهم دوافعها من خارج زاوية السياسة الغربية ـ الأميركية في المنطقة.

٣ ـ إن وتيرة العلاقات بين تركيا وإسرائيل، إذ حافظت على حد أدنى ثابت لها، إلا أنها ارتبطت في صعودها أو عودتها إلى هذا الحدّ الأدنى، بوتيرة العلاقات وتطورها بين العرب وإسرائيل. وكانت علاقات تركيا بإسرائيل تلامس حدّها الأدنى كلما كان الحضور العربي والإسلامي يتعاظم في الساحة الدولية. وعلى هذا نستطيع القول إن أنقرة ما كان لها أن تمضي دون حرج إلى

انفتاح واسع وتعاون وثيق مع إسرائيل ومنذ العام ١٩٩٢، لو لم يكن العرب أنفسهم قد اعترفوا بدورهم بإسرائيل وأقاموا معها علاقات ديبلوماسية واقتصادية وثقافية. وبالتالي ليس مطلوباً من تركيا أن تكون ملكية أكثر من الملك.

٤ ـ إلا أن الاندفاع التركي نحو اسرائيل، بدا أقرب إلى التهور منه إلى الانفتاح الطبيعي. صحيح أن بعض العرب اعترف بإسرائيل وأقام علاقات معها، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن البعض الآخر، لم يتوصل بعد إلى تسوية مع إسرائيل، ومن دون هذا البعض لن تعرف المنطقة السلام، وهي معرضة لأخطار حرب في كل لحظة، كما إن هذا البعض، وهنا أهمية ذلك، له حدود مشتركة كما مع إسرائيل كذلك مع تركيا.

إن إقامة تركيا علاقات تحالف استراتيجية مع إسرائيل في الوقت الذي تحتل فيه الأخيرة هضبة الجولان وجنوب لبنان يعني دعماً غير مباشر للإحتلال الإسرائيلي لهاتين المنطقتين، وهذا يثير حساسيات ويضاعف من التوترات والعداوات بين تركيا وجارتيها سوريا ولبنان.

٥ ـ إن مضي تركيا في علاقات وثيقة مع إسرائيل ووقوفها في موقف الطرف من الصراعات الشرق أوسطية، في ظل تعثر عملية السلام، يجعلها بعيدة عن هدفها في القيام بدور اقليمي مؤثر في أي نظام اقليمي جديد، وفي تحولّها إلى قوة اقليمية عظمى من أول شروطها البقاء على مسافة واحدة من جميع أطراف الصراع. وبالتالي فإن دخول أنقرة في تحالف عسكري وسياسي مع تل أبيب يقلّل من هامش المناورة أمامها ويحولّها إلى طرف تتراءى امامه احتمالات الربح والخسارة.

٦ ـ إن العوامل الجغرافية تجعل من أولى شروط علاقات مميزة وجيدة بين تركيا والعالم العربي، إقامة علاقات جيدة مع جيرانها المباشرين من العرب. والمقصود هنا بالتحديد كل من سوريا والعراق. إن هاتين الدولتين بالضبط هما بوابة تركيا إلى العالم العربي. وبدون هذه البوابة لا يمكن إقامة علاقات جيدة بين تركيا والبلاد العربية. وإن علاقات تحالفية تركية مع إسرائيل موجهة ضد

سوريا وضد وحدة أراضي العراق لم تخدم أية علاقات جيدة تركية مع العالم العربي، وبالتالي لن تتيح لتركيا ممارسة دور فاعل في أي نظام إقليمي جديد. وإذا أضفنا رفض أوروبا لانضمام تركيا إليها، وفشل الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الاوروبي في تحقيق أية مكاسب للاقتصاد التركي، بل على العكس أصابته بخسائر تقدر بعد سنة ونصف على بدء تطبيقها بأحد عشر مليار دولار، إذا أضفنا ذلك إلى الاحتقان التركي ـ العربي، لأدركنا أن تركيا بتحالفها مع إسرائيل العنصرية والاستيطانية، والمعادية لمحيطها العربي والإسلامي، تكون قد اختارت الطريق الخطأ وأكملت اغلاق نوافذ النور إلى مستقبلها.

٧ ـ أخيراً، إن الدول العربية بدورها مطالبة بمراجعة نقدية لسياساتها حيال تركيا، منذ اعتراف الاخيرة باسرائيل وحتى الآن. وفي عالم تتحكم به المصالح، بعيداً عن العاطفة والنظريات، يصبح التساؤل طبيعياً ومنطقياً عما استطاع العرب تقديمه من عوامل جذب واغراء للآخرين، وفي مقدمتهم تركيا، إن لم يكن لاقامة علاقات تحالفية معها، فعلى الاقل تحييدها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولعل الطريق الاصح نحو كسب الآخرين هو فهمهم. وفهم الآخر لا يكون إلا من خلال معرفته عن كثب، عبر لقاءات مباشرة ودراسات علمية شاملة. إن وقفة مع الذات هي أكثر من ضرورية ومصيرية في هذه المرحلة، هذا إذا اعتبرنا أن الأوان لم يفت بعد... وتركيا ليست سوى «آخرٍ» واحد بين «آخرين» كثر!

المراجع

كتب ودراسات:

أرما أوغلو، فاخر :

- «العلاقات التركية - العربية في مرحلة المد القومي العربي (١٩٤٥ - ١٩٧٠)»، أنقرة ١٩٩٣.

- «تركيا والصراع العربي - الإسرائيلي»، أنقرة ١٩٩٣، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول.

- صويصال، اسماعيل:

- «العلاقات التركية - العربية في ضوء التطورات السياسية المعاصرة (١٩٧٠ - ١٩٩٠)». أنقرة ١٩٩٣. مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول.

إيلكين، سليم:

- «العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين تركيا والأقطار العربية في الماضي القريب والتوقعات المستقبلية»، أنقرة ١٩٩٣. مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول.

مجموعة من المؤلفين الأتراك:

- مشكلات الشرق الأوسط وتركيا، اسطنبول ١٩٩١.

نور الدين، محمد:

- «تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات»، بيروت، ١٩٩٧،

دار رياض الريس للنشر.

- «قبعة وعمامة، مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا»، بيروت ١٩٩٧ دار النهار للنشر.

مجلات وصحف:

- أعداد متفرقة من المجلات والصحف التركية التالية: مجلة نقطة، مجلة بانوراما، مجلة ايكونوميك تريند، وصحف: ميلليت، وحريّيت، مجهوريت، شالوم.

- مجلة «الوسط» الأسبوعية العربية، وصحيفة «الحياة» اليومية العربية.

- تقرير «شؤون تركية» الشهري (الذي يعدّه محمد نور الدين، ١٩٩٢ - ١٩٩٥) بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

العلاقات التركية (الأذرية) ـ الأرمنية
ومسألة قره باغ

بخلاف غالبية القضايا والمشكلات التي ظهرت كنتيجة مباشرة لانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية العام ١٩٩١، إن كان في البلقان والشرق الأوسط أو في القوقاز وآسيا الوسطى، تعتبر مسألة قره باغ وانفجار الصراع الأرمني ـ الأذري واستتباعاً الأرمني ـ التركي، نموذجاً للقضايا التي تتعدى عواملها واحتمالاتها المستقبلية، حدث التفكك السوفياتي، فهي:

أولاً، مشكلة كانت قائمة قبل تأسيس الاتحاد السوفياتي نفسه، وبالتالي لها جذور تاريخية عميقة،

وهي ثانياً، تتعدى كونها نقطة صراع بين الأثنيتين الأذرية والأرمنية لتكون جزءاً من الحساسيات، الدموية غالباً، بين الأتراك عموماً والأرمن.

وهي ثالثاً، تقع على خط تماس ديني بين شمالٍ مسيحي ـ ارثوذكسي وجنوبٍ اسلامي ـ تركي.

ورابعاً، هي جزء لا يتجزأ من المشكلات العرقية التي فجّرها تفكك الاتحاد السوفياتي، ولا سيما في القوقاز، وداخل الاتحاد الروسي، والمناطق المجاورة لهما (العراق، وتركيا).

وبالتالي فإن طبيعة المسار الذي ستتخذه مرتبط بصورة كبيرة بطبيعة مسارات المشكلات العرقية الأخرى في محيطها الاقليمي.

وخامساً وأخيراً، تقع مسألة قره باغ على خط تماس مصالح اقليمية ودولية

متناقضة، زاد من تعقيدها اضافةُ عوامل مستجدة، ابرزها اكتشاف النفط بكميات ضخمة في اذربيجان وسواحل بحر قزوين.

أولاً: قره باغ بين مشروعين :

في الحادي والعشرين من كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ أعلن في ألما - آتا عاصمة قازاقستان، ولادة «مجموعة الدول المستقلة» ناعية بذلك بصورة رسمية الاتحاد السوفياتي بعد خمسة وسبعين عاماً من قيامه. لكن دفن الاتحاد السوفياتي كان يعني احياء عدد لا يحصى من المشكلات التي كانت كامنة وأتاح التفكك السوفياتي انكشافها من جديد. ومن هذه المشكلات مشكلة قره باغ. ولم تكن بوادر هذه المشكلات لتنتظر النهاية الرسمية للاتحاد السوفياتي، بل بدأت قبل ذلك بمدة، حين اعلنت ليتوانيا استقلالها في ١١ آذار ١٩٩٠ لتكرّ بعد ذلك مسبحة اعلان استقلال سائر الجمهوريات التي كان يتشكل منها الاتحاد السوفياتي.

في ٢٣ آب ١٩٩١ اعلنت ارمينيا سيادتها، وبعدها باسبوع واحد فقط (٣٠ آب ١٩٩١) اعلنت اذربيجان استقلالها. وبين هذه وتلك كان اقليم قره باغ، (الذي ضُمّ في الخامس من تموز من عام ١٩٢١، بقرار من مكتب القوقاز في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بحضور ستالين نفسه، منطقة حكم ذاتي عاصمته شوشي(١)، إلى جمهورية اذربيجان)، يُعلن استقلاله في العاشر من كانون الأول ١٩٩١(٢)، عن اذربيجان، الأمر الذي رفضته سلطات باكو، وكان شرارة حرب دامية بدأت في مطلع العام ١٩٩٢. واستمرت عنيفة اكثر من ثلاث سنوات، انتهت إلى سيطرة ارمن قره باغ، بمساعدة أرمينيا، على الأقليم

---

(١) ارتساغ (كاراباغ الجبلية) - معلومات تاريخية، اعداد اكاديمية العلوم الجمهورية أرمينيا السوفييتية الاشتراكية، ١٩٨٨. اصدار الحركة الشعبية الأرمنية، لبنان.

(٢) جمهورية قره باغ، ماذا يجري؟ منشورات لجنة الدفاع عن القضية الأرمنية، بيروت ١٩٩٣، ص ٨.

ووصله جغرافياً بأرمينيا من خلال احتلال المنطقة الآذرية الفاصلة بينهما، إلى اراضٍ اذرية اخرى تقع إلى جنوب قره باغ وتتصل بالحدود الايرانية. وتُقدّر مساحة الأراضي التي يحتلها الأرمن منذ ذلك الوقت بحوالي ٢٠٪ من مساحة اذربيجان. واسفرت عن تهجير عشرات الآلاف من الأذريين والأرمن من مواطنهم الأصلية(٣).

من حيث الشكل فإن الطرفين المعنيين مباشرة بمسألة قره باغ هما اذربيجان وأرمينيا. فقره باغ، تطالب بالانفصال عن اذربيجان والاندماج لاحقاً بأرمينيا، وقره باغ المعزولة جغرافياً، هي امتداد لأرمينيا وغير قابلة للحياة من دون التواصل الجغرافي معها.

غير ان تفكك الاتحاد السوفياتي، أظهر الأبعاد «الكبيرة» لمسألة، ليست قره باغ سوى صورة مصغرة عنها أو بالأحرى نقطة تفجرها، ألا وهي مسألة العلاقات الأرمنية مع تركيا، بصفتها رأس حربة لمشروع وفّر تفكك الاتحاد السوفياتي فرصة ذهبية وكبرى أمام تحقيقه، كما وفّر هذا التفكك أمام الأرمن في القوقاز امكانية اعادة توحدهم وما يختزنه ذلك من تطلعات تاريخية وجغرافية لا يخفونها بل يعلنوها جهاراً.

إذن نحن، انطلاقاً من قره باغ، أمام مواجهة حقيقية بين مشروعين رأس حربة احدهما تركيا ورأس حربة الآخر أرمينيا.

---

(٣) تبلغ مساحة قره باغ ٤٤٠٠ كلم٢ وعدد سكانها قبل استقلالها حوالي ١٨٠ ألفاً. أي تشكل حوالي ٥.١٪ من اراضي اذربيجان (٨٦.٦٠٠ الف كلم٢) و٢.٦٪ من عدد سكان اذربيجان (٧.٨٠٠ مليون نسمة). انظر : اذربيجان : البنية الاقتصادية.. سينان اوغان، مركز دراسات العالم التركي، اسطنبول ١٩٩٢، ص ٥٦ (باللغة التركية) .

أ ـ بالنسبة لأرمينيا:

لا يخفي الأرمن مطالبتهم بأراضي «أرمينيا التاريخية» ليس فقط تلك التي هُجِّروا منها بعد احداث ١٩١٥ الدامية والتي ذهب ضحيتها، وفق المصادر الأرمنية، مليون ونصف المليون أرمني، ووفق المصادر التركية، حوالي ٣٠٠ ألف ارمني(٤)، والتي تقع في شرق تركيا الحالية، بل تلك التي تُعرف تاريخياً بكيليكيا وتصل بحدودها إلى ساحل البحر المتوسط والتي استخلصها منهم الأتراك السلاجقة فالاتراك العثمانيون.

ففي العام ١٩٨٩ طالب برلمان أرمينيا بأراض تقع بين «شمال أذربيجان وشمال شرق تركيا». وفي حديث لمجلة «أرغومنتي إي فاكتي» (ادلة ووقائع) السوفياتية، في العام ١٩٩١، اعتبر الرئيس الأرمني ليفون تير بتروسيان ان «قارص ارض ارمنية» وقارص تقع الآن في شمال شرق تركيا. وفي تقرير لـ «لجنة التاريخ» البرلمانية التي كان يترأسها بترو سيان ان «حدود تركيا غير مقبولة». وفي مطلع خريف ١٩٩٢ وزعت السفارة الأرمنية في لندن خريطة لأرمينيا تتضمن أراضي تقع الآن داخل تركيا مثل طرابزون وأرزنجان وموش وتبليس. وفي مناسبة أخرى، صرح نائب وزير الدفاع الأرمني، فازغين مانوكيان، بأن دولته لا تعترف بمبدأ عدم تغيير الحدود في القوقاز والاتحاد السوفياتي السابق، لأن هذا المبدأ يسري فقط بالنسبة إلى أوروبا بعد حربين عالميتين طاحنتين(٥).

(٤) الأزمة الأرمنية، انقرة ١٩٩٣، معهد السياسة الخارجية، ص ٥٦، (باللغة التركية).

(٥) انظر : تركيا في الزمن المتحوّل: قلق الهوية وصراع الخيارات، محمد نور الدين، دار الرياض الريس للنشر، بيروت ١٩٩٧، ص ٢٩٧. وفي اعلان الاستقلال الذي اقره البرلمان الأرميني في ٢٣ آب ١٩٩١ ورد في المادة الحادية عشرة مصطلح «ارمينيا الغربية» للدلالة على اراضي شرق تركيا الحالية كما يلي: «إن جمهورية ارمينيا ستدعم الجهود التي ستستمر من اجل الاعتراف في الساحة الدولية بجرم المذابح التي ارتكبت في العام ١٩١٥ في ارمينيا الغربية من جانب تركيا العثمانية».

ب ـ بالنسبة لتركيا :

تشكل مـجـتـمـعـات العـديد من الجـمـهـوريات التي اسـتـقلت عن الاتحـاد السـوفـياتي، وتلك التي مـا تزال داخل الاتحـاد الروسـي، كتلة لغـوية وعرقـيـة وثقافية واحدة. فجمهوريات اذربيجان واوزبكستان وتركمانستان وقـازاقستان، وطاجكستـان (عرقياً)، وجمـهوريات الشيشـان وداغسـتـان وتتارسـتـان وغيرها داخل الاتحاد الروسي تنتمي جميعهـا إلى عالم حضاري واحد يمتد إلى شمال قبرص وبعض مناطق البلقـان. ومن هنا كـانت الفكرة «الطورانيـة» التي تـهـدف إلى جمع هذه المجتمعات تحت مظلة واحدة.

وحين تفكك الاتحـاد السـوفـيـاتي، وجدت تركـيـا، بزعـامـة طورغـوت أوزال، الفرصة سانحة من أجل تنفيذ حلم الوطن التركي الكبير. ويُنقل عن أوزال في أواخـر العـام ١٩٩٢، ان هذه الفـرصـة تلوح للمـرة الأولى منذ ألف سنة ولا بد «لكي نكون دولة عظمى في القرن الواحد والعشرين ان نستغل جيداً جداً هذه الفرصة»(٦). وفي مؤتمر القمة الأول لزعماء الجمهوريات التركية الذي انعقد في ٣٠ ـ ٣١ تشـرين الاول / اكـتـوبر ١٩٩٢ خـاطب أوزال ضـيـوفـه قـائلاً: «اذا لم نرتكب اخطاء فالقرن الحادي والعشرين سيكون قرن الأتراك».

ولا يقتصـر التطلع التركي، في عـهد اوزال، على المناطق التي كـانت واقـعـة سابقاً في الاتحاد السوفياتي، بل يشـمل كذلك سائر البلقان انطلاقاً من شعاره الشـهير: «من الادرياتيك الى سـور الصين» القـائمـة فلسـفته على انه اذا ارادت تركـيـا ان تكون دولـة عظمى فـعليـهـا ان تقـوم بدور «قـوة عظمى» وإلا فـسـيكون مصيرها الانكفاء وصولاً إلى التقسيم.

ولم يـخفت وهـج شـعـار «العـالم التركي» بعد وفـاة أوزال عام ١٩٩٣، واسـتمر قوياً على يد خلفائه مع تعزيز دور الناظم التركي لهذه المجتمعات على الصـعد اللغوية والثقـافية والتعليمية والاقتصادية. وفـي ٢ نيسـان / ابريل ١٩٩٨ كان

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٧.

رئيس الجمهورية التركي سليمان ديميريل يؤكد على وحدة الشعوب التركية بقوله «تركيا وانربيجان دولتان، وأمة واحدة»(٧). ويبرز هنا الدور المهم جداً والحاسم لأنربيجان في مشروع تكتيل الدول التركية في منظومة واحدة. فالموقع الجغرافي لأنربيجان يجعلها صلة الوصل الوحيدة بين تركيا من جهة والجمهوريات التركية في آسيا الوسطى من جهة أخرى. ويتوقف على دورها نجاح المشروع التركي، الأمر الذي يدفع ببعض الكتّاب الأتراك إلى القول انه «من غير الممكن التفكير بتركيا دون انربيجان، أو بأنربيجان دون تركيا»(٨).

وانطلاقاً مما تقدم، تقع مشكلة قره باغ عند خط تماس بين مشروعين يختزنان التاريخ والجغرافيا والثقافة، والدور والمصالح المستجدة. وما يمكن تحقيقه في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، والتي قد تستمر عقوداً، قد لا يتكرر وسيكون حاسماً في رسم الحدود النهائية التي سيصل اليها كلٌ من المشروعين.

ثانياً : آليات المشروع التركي

على امتداد الفترة من العام ١٩٤٥ إلى ١٩٩٠ كان في أولويات السياسة الخارجية التركية مشكلتان: قبرص واليونان. أما المشكلات الأخرى لتركيا مع جيرانها فكانت متصلة بمشكلات الحرب الباردة. وبالتالي كان حلّها يتم في اطار حلف شمال الاطلسي. لكن تفكك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة حوّلا تركيا الى بلد يعاني من مشكلات كثيرة ليس من أطر محددة لضبطها، في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز. وشكل اتساع المساحة القلقة لتركيا مشكلة في رسم استراتيجيات واضحة للديبلوماسية التركية. وبدا، منذ انكشاف «العالم التركي»، أن انقرة تتخبط في تحديد الوجهات والآليات التي يجب اعتمادها لمواجهة الواقع الجديد. وليس أدل على ذلك ان انقرة غيّرت بين

(٧) صحيفة «جمهوريت» التركية ٣ نيسان، ١٩٩٨.

(٨) سعد الدين غوميتش، مجلة «يني فوروم» التركية العدد ٢٩١، آب ١٩٩٣.

عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧ تسعة وزراء خارجية.

ومع ذلك يمكن تلمّس بعض الملامح الاساسية للاستراتيجية التركية حيال المسائل الأرمنية على النحو التالي :

١ - توثيق العلاقات الثنائية بين تركيا وانربيجان :

انربيجان هي بوابة تركيا إلى آسيا الوسطى والعالم التركي. وتكتسب انربيجان هذه الصفة من طريق وجود حدود مشتركة بين تركيا وجمهورية نخجوان، ذات الحكم الذاتي، والتابعة لجمهورية انربيجان. وتبلغ مساحة هذه الجمهورية ٥٠٠ . ٥ ألف كلم٢ وسكانها حوالي الثلاثمئة ألف. وقد ألحقت بأنربيجان في ٩ شباط / فبراير ١٩٢٤. ومع ان نخجوان منفصلة جغرافياً، بواسطة أرمينيا، عن أنربيجان، إلا ان لها حدوداً مشتركة مع تركيا طولها ١١ كلم تشكل جزءاً من نهر أراس، فيما تمتد حدودها مع ايران حوالي ١٦٣ كلم. بينما يقارب عرض الأراضي الأرمينية التي تفصل نخجوان عن انربيجان حوالي الثلاثين كيلومترا فقط(٩). إلا ان القوات الأرمنية في المعارك التي دارت من أجل قره باغ استطاعت احتلال كامل الأراضي الأذرية التي تقع إلى الغرب من قره باغ وجنوبها المحاذية للحدود الايرانية.

ونظراً لخصوصية موقع انربيجان، وبوابتها نخجوان، بالنسبة لتكامل العالم التركي، أولت انقرة أهمية بالغة لتوثيق علاقاتها مع أنربيجان، في أول فرصة تتاح للتواصل بين الطرفين منذ العام ١٩١٨، حين ساعدت قوات تركية الأنريين للدفاع عن باكو ضد القوات الروسية.

وافق البرلمان الانري على استقلال انربيجان في ٣٠ آب ١٩٩١. وفي ١٩ تشرين الأول / اكتوبر من نفس السنة أعلن الاستقلال التام للبلاد. وبعد

---

(٩) انربيجان: البنية الاقتصادية... مصدر سابق، ص ٥٢.
يوجد في نخجوان ٤ مدن رئيسية هي: نخجوان العاصمة، اوردوبات، جلفا، شرور، و٣ بلدات كبيرة : شاهبوز، بابيك، باراغاجاي و٢١٤ قرية، المصدر نفسه، ص ٥٣.

عشرين يوماً، ٩ تشرين الثاني ١٩٩١، اعترفت تركيا و«جمهورية شمال قبرص التركية» باستقلال انربيجان وتبادلت الأولى التمثيل الديبلوماسي معها. ولم تكتف انقرة بذلك، بل دعمت بقوة منظمة «الجبهة الشعبية لتحرير انربيجان» التي تأسست في ١٦ تموز / يوليو ١٩٨٩، واستطاعت في ٧ حزيران / يونيو ١٩٩٢ من الوصول إلى السلطة عبر انتخاب رئيسها ابو الفيض ألتشي بك رئيساً للجمهورية.

ويُعتبر ألتشي بك كبير دعاة الفكرة الطورانية في أذربيجان، ويَرى في مصطفى كمال اتاتورك نمونجه الأعلى «طريقنا هو طريق اتاتورك». ولا يكتفي بذلك بل يدعو إلى «تحرير» أذربيجان الايرانية وضمّها إلى جمهورية أذربيجان «الشمالية». ورغم سقوط ألتشي بك في انقلاب سياسي في حزيران / يونيو ١٩٩٣، والشكوك في الميول التركية لخليفته حيدر علييف، إلا أن وتيرة توثيف العلاقات بين تركيا وأذربيجان سرعان ما استؤنفت وعرفت خلال زيارة علييف الى انقرة في مطلع أيار / مايو ١٩٩٧، «الخطوة الأهم» في العلاقات بين البلدين، على حد تعبير علييف، وتمثلت في توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين تركيا وأذربيجان(١٠). ولم يكن هذا الاتفاق سوى تتويج لعشرات الاتفاقات على مختلف الاصعدة: المواصلات، الاتصالات، الطاقة، الصحة، السياحة، الثقافة، التعليم. حيث تبودلت الخبرات والبعثات الطلابية، وقامت تركيا ببناء عشرات المدارس العادية والعالية والتجارية.

وينقل الصحافي التركي المعروف حسن جمال قائلاً: «في كل مكان من باكو آثار تركية»: من بائعي الشاورما إلى التاكسيات الصفر. «جميع المقاولات، بما فيها ترميم السفارة الروسية، تُعهد لرجال اعمال أتراك: الفنادق الفخمة، مطار باكو، المطاعم، السوبر ماركت، صالونات الحلاقة، اندية القمار، مستوصفات الاسنان، البنوك» ويقدر عدد الورش القائمة قيد العمل والتي يشرف عليها الاتراك حوالي ثلاثة آلاف ورشة. يعمل فيها خمسة آلاف اذري،

---

(١٠) صحيفة «صباح» التركية ١٩٩٧/٥/٦.

ومن بين العدد الكبير من المدارس هناك ١٥ مدرسة متوسطة أنشأها رجل الدين التركي المعروف فتح الله غولين. ويدرس في الجامعات التركية عدد كبير من الطلاب الآذريين يقارب الـ ٨ آلاف طالب، في حين يدرس ٤ آلاف، بينهم ٢٥٠٠ طالب في باكو، في الجامعات الأذرية[١١]. كذلك فإن اذربيجان كانت اول بلد في العالم التركي يستبدل الأبجدية الكيريلية بالابجدية اللاتينية في العام ١٩٩٢ وما يعنيه ذلك من تزايد تأثير الثقافة التركية في أذربيجان.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تمر سنوياً إلى باكو من تركيا، عبر جورجيا، ٣١ ألف شاحنة[١٢]. كما تمّ لأول مرة ربط نخجوان برّياً بتركيا عبر جسر «حسرت» (الشوق) الذي بنته تركيا فوق نهر اراكس الفاصل بين البلدين، في العام ١٩٩٢. كما إن تركيا ترعى عملية إعادة تأهيل وتدريب عدد كبير من ضباط الجيش الأذري وتزوّده بالأسلحة.

وعلى الصعيد الخارجي، تواصل تركيا تبني الطروحات الأذرية، ودعمها في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، في مواجهة الطروحات الأرمنية. ليس ذلك فحسب فإن اذربيجان مهمة كذلك لتركيا. اذ ان الوحدة العرقية بين اذربيجان، واذربيجان الايرانية، قد تشكل ورقة ضغط مستقبلية بيد انقرة تجاه ايران. وقد رأينا كيف ان ألتشي بك، حاول، خلال حكمه، اللعب بالورقة الأذرية في إيران، واعتباره حتى ايران العدو الأول (مع روسيا) لجمهورية اذربيجان.

غير ان السعي التركي الأبرز والملفت جداً للتكامل الجغرافي مع أذربيجان، كان مع وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين في العام ١٩٩٢، عندما اقترح تبادلاً في الأراضي بين ارمينيا وأذربيجان يقضي بفتح ممر بري بين أرمينيا وقره باغ، مقابل ممر برّي آخر يربط بين نخجوان وأذربيجان. وتنفيذ هذا الاقتراح يعني اتصالاً برياً للمرة الأولى في التاريخ بين تركيا وأذربيجان (عبر نخجوان والممر المقترح) وبالتالي بين تركيا والعالم التركي في آسيا

---

(١١) حسن جمال، «صديق تركيا الاستراتيجي: اذربيجان»، صباح ١٩٩٧/٩/٤.

(١٢) المصدر السابق.

الوسطى[١٣].

إن أهمية أذربيجان لتركيا وتركيا لأذربيجان، مسألة لا يرقى اليها الشك، وتعزيز العلاقات بين البلدين في اتجاه اقصى درجات التكامل، من الركائز الاساسية للاستراتيجية التركية في القوقاز، وسائر العالم التركي.

٢ ـ الرابطة التركية :

وجدت تركيا في ظهور «عالم تركي» ممتد من الادرياتيك إلى سور الصين، فرصة قد لا تتكرر إلا بعد ألف عام. لذا سعت منذ اللحظة الأولى إلى ايقاظ الروابط التي تجمع بين مناطق التواجد التركي في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى وداخل الاتحاد الروسي، من أجل إيجاد كتلة تركية واحدة مؤثرة في السياسة العالمية. وهذا ما كرره معظم المسؤولين الاتراك من ان القرن المقبل سيكون قرن الاتراك.

وما من شك في ان مثل هذا «الوطن» الشاسع سيكون، فيما لو تحقق، صاحب تأثير كبير في سياسات قسم واسع من العالم يمتد من قلب أوروبا وصولاً إلى قلب آسيا. وتبلغ مساحة الأراضي التي تعيش فيها مجموعات تركية حوالي عشرة ملايين و٤٩٦ ألفاً و٧٦ كلم٢ منها ٥٧٦. ٧٨٠ ألف كلم٢ في الجمهورية التركية، و١.٨٢٨.٤٠ مليون كلم٢ هي مقاطعة تسينغيانغ في الصين و٧.٨٨٧.١٠٠ مليون كلم٢ هي مساحة الجمهوريات والمقاطعات التركية التي كانت تقع داخل الاتحاد السوفياتي. ويقارب مجموع السكان الأتراك في هذه الأراضي حوالي المئتي مليون نسمة، منهم ٦٥ مليوناً في الجمهورية التركية[١٤].

---

(١٣) انظر صحيفة «جمهوريت» ٢٢/٣/١٩٩٢.

(١٤) ارول مترجملر، «النظام الدولي عشية القرن الواحد والعشرين ونموذج علاقات تركيا والجمهوريات التركية»، اسطنبول ١٩٩٣، ص ٣٢٣ (باللغة التركية) .

وإذا كـان التطلع التـركي نـحـو هذا العـالم الجـديد مـعـروفـاً، فـإن قـادة الجمـهوريـات التركـيـة الجـديدة اعربـوا بدورهم عن أهمية تركيا كقائد لهذه المجموعة الجديدة. فالرئيس الأذري علييف يقول: «ليس لأذربيجان ملجأ آخر سوى تركيا. الأرمن تحميهم امريكا وفرنسا. أما اذربيجان فبمن ترتبط وتسلم ظهـرها بعـد انفـصـالـهـا من مـوسكو؟ بدون شك بتـركـيـا»(١٥). وها هو رئيس اوزبكستان اسلام كريموف ينظر إلى تركيا على انها «الشقيق الأكبر»(١٦). أما رئيس قيرغيزيا عسكر آقاييف فيشبه تركيا بالنسبة للشعوب التركية بمثابة «نجمة الراعي التي تُظهر الطريق»(١٧).

وعلى هذا اعترفت تركيا بجميع الجمهوريات التركية التي اعلنت استقلالها ودعمت حـركـات الانفـصـال داخل الاتحـاد الروسي وداخل دول أخـرى. كمـا احتضنت حركات أخرى (مثل تركمان العراق، واتراك بلغاريا، واتراك اليونان). وقد سـارت سياسـة تركيا لتعزيز التكامل بين اطراف العـالم التركي في ثلاثة إتجـاهـات: اتجـاه العـلاقـات الثنائيـة بين تركـيـا وكل دولة على حـدة، واتجـاه العلاقات متعددة الطرف المتمثلة باجتماعات تنسيق بين ممثلي الدول التركية. أما الاتجـاه الثـالث فكان على الصـعـيد الشـعبي والقطاع الخـاص والمنظمـات الأهلية غير الحكومية.

على الصعيد الثنائي وقعت تركيا، كما مع أذربيجان، عشرات الاتفاقية في مختلف الأصعدة بينها وبين كل دولة تركية على حدة.

أما على الصـعـيد الجماعي، فقد حاولت انقرة، وبمبادرة ورعاية الرئيس التركي الراحل طورغوت اوزال، انشاء مؤسسة تجمع بين الدول التركية الستة: أوزبكستان، أذربيجان، قازاقستان، قيرغيزيا، تركمانستان وتركيا، وذلك على غرار جامعة الدول العربية. فتكررت اللقاءات بين ممثلي هذه الدول على أكثر

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩٨.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

من مستوى، بدءاً من المندوبين العاديين وصولاً إلى اجتماعات على مستوى الرؤساء.

وقد عقدت حتى الآن (بين ١٩٩٢ وحزيران ١٩٩٨) عدة مؤتمرات قمة لزعماء الدول التركية. وتركزت جداول أعمالها حول التعاون على الصعيد الثقافي واللغوي، حيث اعتمدت أكثر من دولة تركية الأبجدية اللاتينية. وحول تطوير مشاريع التعاون الاقتصادية المشتركة من أجل إقامة «سوق تركية مشتركة» في المستقبل، والتعاون على الصعيد الاعلامي. ويمكن القول ان انتظام عقد مؤتمرات دورية لرؤساء الدول التركية يعتبر، رغم التناقضات الكثيرة بين اعضائها، انجازاً مهماً نحو جعل ذلك تقليداً.

وشهد العام ١٩٩٢، حدثاً مميزاً حين تأسست وكالة التعاون والتنمية التركية (TIKA)، ومقرها في انقرة وهدفها اعداد الكوادر التي ستتولى مسؤوليات التخطيط في الدول التركية. وتابع حتى العام ١٩٩٥ ما لا يقل ن أحد عشر ألف شخص من هذه الدول دورات تأهيلية في تركيا.

أما على الصعيد الشعبي، والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية غير الحكومية، فإن التواصل بين تركيا والعالم التركي يجري على قدم وساق، وهو الأغزر والأقل لفتاً في وسائل الاعلام. ومن محطات التعاون التركي المميزة كان مؤتمر الشعوب التركي الأول الذي انعقد في مدينة انتاليا بتركيا عام ١٩٩٣ وتلاه المؤتمر الثاني بين ٢٠ و٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤ في مدينة ازمير في تركيا، وشارك فيه ٨٠٠ مندوب من مختلف الشعوب والمجموعات التركية في العالم(١٨). وكذلك سلسلة المدارس والمعاهد والجامعات التي انشأها فتح الله غولين في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى وشمال العراق والتي تحظى بدعم غير مباشر من الدولة التركية.

---

(١٨) انظر، مؤتمر الشعوب التركية، محمد نور الدين، شؤون تركية، العدد ١٤ شتاء، ١٩٩٥، بيروت مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

ثالثاً : قره باغ في العلاقات التركية ـ الأرمنية

تشكل قره باغ، كما سبق وذكرنا، نقطة تماس متفجرة بين مشروعين متناقضين : أرمني من جهة وتركي ـ اذري من جهة ثانية. واستقلال قره باغ الكامل لن يوفّر حلاً مستقراً للمشكلة، ذلك انها محاطة جغرافياً من جميع الجهات من جانب اذربيجان. وشعار استقلال قره باغ ليس سوى مقدمة أو كسب للوقت في انتظار الهدف النهائي وهو الانضمام الكامل إلى أرمينيا، وهو الأمر الذي يعني ان قسماً من أراضي اذربيجان (خارج حدود قره باغ) لا بد من ضمها إلى أرمينيا لكي يتحقق التواصل الجغرافي بينها وبين قره باغ. وهنا بالذات تكمن العقبة الكبرى من زاوية القانون الدولي أمام أرمينيا. إن حلاً في هذا الاتجاه يتطلب تنازلاً أمام تركيا واذربيجان في مكان آخر، أو على مستوى آخر.

عند هذه النقطة بالذات يمكن للتطورات ان تأخذ شكلاً آخر. فحتى العام ١٩٩٢، لم تكن تعني مشكلة قره باغ لتركيا سوى مطالبة سكانه الأرمن الانفصال عن باكو. لكن بعد فتح ممرات لاتشين وشوشه وكلبيجير، بين اقليم قره باغ وأرمينيا، وبعد احتلال القوات الأرمنية لقسم كبير من الأراضي الاذرية الواقعة خارج حدود الاقليم، بات للاحداث أبعادٌ أخرى خطيرة.

غير ان التوترات التركية ـ الأرمنية الأساسية، والأكثر تعقيداً، تقع أيضاً في مكان آخر.

اعلنت ارمينيا استقلالها الرسمي التام في ٢٧ آب / اغسطس ١٩٩١. وفي ١٦ كانون الأول / ديسمبر من نفس العام اعترف مجلس الوزراء التركي باستقلال جميع الجمهوريات السوفياتية السابقة، ومن ضمنها أرمينيا. ومع ذلك فحتى الآن، ورغم مضي سبع سنوات على هذا الاعتراف لم يتبادل البلدان التمثيل الديبلوماسي. ويقع في اساس عدم التبادل مسألتان جوهريتان : مسألة الإبادة التي يتهم الأرمن الأتراك بأنهم نفذّوها بقرار رسمي عام ١٩١٥ وسقط فيها مليون ونصف المليون أرمني، ومسألة المطالب التاريخية للأرمن

بأراض تقع الآن في شرق تركيا. وتطالب أرمينيا اعتراف الأتراك بالمذبحة والتعويض على الضحايا، فيما تدعو تركيا الأرمن إلى التخلي عن الحملة ضدها في هذا الشأن وكذلك التخلي رسمياً عن المطالبة بأراضٍ تركية. وجاءت قضية قره باغ لتضيف عاملاً جديداً على التعقيدات الموجودة اصلاً بين البلدين.

لكن مشكلة قره باغ، وفّرت في المقابل، قناةً للتواصل والحوار وربما مدخلاً لإيجاد الحلول لمسألتي الابادة والأراضي.

ويبدو من خلال تطورات مشكلة قره باغ والاجتماعات الكثيرة التي عقدت من اجل ايجاد حل لها، ان الموقف التركي يتسم أحياناً ببراغماتية تفاجىء حتى اقرب حلفائها وهي اذربيجان. وغالباً ما يتهم مسؤولون اذربيجانيون تركيا بعدم اتخاذ مواقف حاسمة حيال أرمينيا، ووقوفها عاجزةً عن منع احتلال الأرمن لأراضٍ أذرية، وبسماح انقرة استخدام اراضيها لمرور طائرات تحمل معدات عسكرية إلى ارمينيا، وبفتح الحدود للتجارة السرية مع أرمينيا وبدخول العديد من رجال الاعمال الأتراك في مشاريع مع أرمينيا(١٩). ويبدو «التراخي» التركي اكثر وضوحاً من خلال السماح بانضمام أرمينيا لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، رغم عدم وقوعها على ساحله. ولعل في كل هذه المواقف محاولة لمنع انجرار انقرة إلى الظهور بمظهر طرف مباشر في الصراع الأذري - الأرمني، الأمر الذي ينعكس سلباً على موقع تركيا في العالم الغربي بل اكثر من ذلك سعي تركيا للقيام بدور «الوسيط»، ومحاولة من جانبها لمقايضة هذه المواقف تنازلات من ارمينيا حيال قضيتي الابادة والأراضي.

وعلى هذا كانت موافقة تركيا على خطة مجموعة مينسك التي شكلها المؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون لحل مشكلة قره باغ. وهذه الخطة تقضي بانسحاب الأرمن من الأراضي التي احتلوها في كلبيجير وفضولي وقوباتلي

---

(١٩) وردت انتقادات حادة من علييف لتركيا في حوار اجرته معه صحيفة «صباح» بتاريخ ١٩٩٧/٩/٤.

وجبرائيل وزنغيلان واغدام، وبعودة المهجرين الأذريين. لكنها تستثني ممري لاتشين وشوشة من هذا الانسحاب كما تترك تحديد مصير قره باغ إلى مرحلة لاحقة. وفي ذلك اشارة ضمنية إلى ان حل مشكلة قره باغ سيأخذ شكلاً آخر غير ما كان عليه قبل بدء المشكلة، لما فيه تغليب لبعض جوانب النظرة الأرمنية.

ويرى البعض ان تحقيق السلام في قره باغ مسألة مهمة جداً لتركيا. فهو قد يفتح الباب أمام حل مشكلتي الابادة والأراضي، ويوقف نشاط اللوبي الأرمني المعادي لتركيا في أمريكا، فضلاً عن ان الاستقرار وتطبيع العلاقات مع أرمينيا يسهّل مرور انابيب نفط اذربيجان إلى تركيا عبر أرمينيا، وينمي التجارة في شرق الأناضول، ومع ذلك فإن تركيا لا يمكن ان تقيم لوحدها علاقات طبيعية مع أرمينيا دون الأخذ بعين الاعتبار الجانب الأذري(٢٠).

في المقابل، وعلى الرغم من ان جميع التطورات العسكرية في قره باغ واحتلال ٢٠٪ من أراضي اذربيجان، والمطالبة بأراضٍ تركية، تمت في ظل رئاسة ليفون تير بتروسيان للجمهورية الأرمينية، فإن الانطباع الذي شاع عنه في السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه هو انه أميل للاعتدال والواقعية منه إلى التطرف. ومصدر هذا الانطباع هو أن بتروسيان كان من المؤيدين لخطة مينسك لحل مشكلة قره باغ. وكان من القائلين بضرورة تأسيس علاقات مع تركيا(٢١). كما إن لقاءات بتروسيان وطاقمه مع الزعماء الأتراك والأذريين كانت تتكرر من وقت لآخر. فضلاً عن صدامه مع حزب الطاشناق وحلّه في العام ١٩٩٤، وهو الحزب الذي حمل القضية الأرمنية في المحافل الدولية على امتداد عقود، ويتسم بموقفه المتشدّد من القضايا الخلافية مع تركيا.

لكن «خط» بتروسيان، بغض النظر عن جدية اعتداله، توقف مع انتخابات رئاسة الجمهورية الارمنية في ٣٠ آذار ١٩٩٨، والتي اسفرت عن فوز الزعيم

---

(٢٠) انظر : سامي كوهين، مجلة «نقطة» التركية، العدد ٤٧ السنة ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٧.

(٢١) مجلة نقطة، المصدر السابق.

القره باغي ورئيس حكومة بتروسيان روبرت قوتشاريان بـ ٨٤. ٦٠٪ من الاصوات مقابل ١٦. ٣٩ لمنافسة الشيوعي السابق كارين ديميرجيان. ونظراً لمواقفه المتشددة من مسألة قره باغ يُنتظر أن تتخذ هذه المشكلة كما العلاقات مع تركيا في عهد قوتشاريان مسارات جديدة. ذلك أن قوتشاريان كان قد صرح عشية انتخابه، للصحف التركية، انه اذا انتخب رئيساً فإن علاقاته مع تركيا ستتشكل على أسس جديدة. واذا استعرضنا مواقف قوتشاريان فعلى الأرجح ان هذه الاسس «الجديدة» ستكون عودة إلى الخط التاريخي للأرمن من مختلف القضايا.

الخطوة الأولى التي بادر اليها قوتشاريان كانت رفع الحظر عن النشاط السياسي لحزب الطاشناق. وهو يتهم بتروسيان بالتحضير «لبيع» قره باغ. ويرفض بشدة أي حلٍّ لقره باغ ضمن السيادة الأذرية ويقول ان الأذريين يفكرون كما لو انه لم يتم حل الاتحاد السوفياتي داعياً إلى حل على ثلاثة أسس[٢٢] :

١ - عدم علوية اي طرف على آخر

٢ - عدم عزل قره باغ عن محيطها الخارجي

٣ - منح قره باغ ضمانات أمنية.

وإذا كانت هذه المواقف تقليدية لدى الأرمن، إلاّ ان قوتشاريان اعلن، اثناء لقائه مع الرئيس التركي سليمان ديميريل، في ١٩٩٨/٦/٥ خلال اجتماع رؤساء دول منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في مدينة يالطا الأوكرانية، انه «لا يوافق على الاتفاقات الدولية التي تم التوصل اليها حتى الآن» (أي مقررات مجموعة مينسك). ويردف «عملية مينسك ماتت». ويمثل هذا الموقف ضربة خطيرة لجهود السلام الدولية. وتبدو التوجهات المتشددة الجديدة لدى قوتشاريان حين واجه ديميريل قائلاً: «لستُ واحداً ممن عاشوا

---

(٢٢) صحيفة يني يوزييل ٩ نيسان ١٩٩٨.

التاريخ. لكن قبل حل المشكلات التاريخية لا يمكننا الهرب من التاريخ» و«من أجل التخلص من العبء الثقيل القادم من التاريخ، لا بدّ من مناقشة التاريخ». وهنا رد ديميريل بقوله: «إن نبش العداء من التاريخ يخلق مشكلة»(٢٣). وتتأكد التوجهات الجديدة لدى قوتشاريان في الدفع بالمشكلات التاريخية إلى الواجهة، من خلال تصويت البرلمان الفرنسي في ٢٩ أيار ١٩٩٨ على «الاعتراف بحدوث ابادة للأرمن في العام ١٩١٥». الأمر الذي خلق هواجس ثقيلة لدى الاتراك من الخط الجديد للسياسة الخارجية الأرمنية، ويدفع بها نحو مزيد من التوتر والشكوك.

ويبدو أيضاً ان من التوجهات الجديدة لدى يريفان هو محاولة فصل وحدة الموقف بين انقرة وباكو من خلال اقتراح قوتشاريان على ديميريل حل المشكلات مع تركيا بمعزل عن مسألة قره باغ. ولكن الرفض التركي كان واضحاً حين ردّ ديميريل على الاقتراح بالقول: «انا مسرور لرغبتكم تطوير العلاقات معنا. لكن اذربيجان تحت الاحتلال الأرمني ويجب خروجكم منها. تركيا حساسة جداً حيال ذلك»(٢٤). هذه التوجهات الجديدة لقوتشاريان تخلق انطباعاً في تركيا أن الزعيم الجديد لأرمينيا هو الآن «مشكلة بالنسبة لتركيا»(٢٥).

رابعاً : قره باغ في العلاقات الاقليمية والدولية

لعل من أبرز افرازات تفكك الاتحاد السوفياتي، ظهور مشكلة الحدود بين الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي وتلك التي تتمتع بصفة الحكم الذاتي، وتتصل بهذه المسألة، تلك المتعلقة بحركة الاقليات العرقية في القوقاز وآسيا الوسطى والاتحاد الروسي. واذا كانت مشكلة قره باغ والنزاع الأرمني -

(٢٣) صحيفة ميلليت ٦ حزيران ١٩٩٨.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) ارغون بالجي، صحيفة جمهوريت ٢/٤/١٩٩٨.

الأذري (التركي) واحدة من هذه المشكلات، إلا انها تتميز عن مثيلاتها بأنها تقع عند خط تقاطع مصالح وطموحات وصراعات متداخلة، ثنائية واقليمية ودولية. وما كان لها ان تأخذ هذا الطابع وتتحول إلى بؤرة تجاذب بين مختلف القوى لولا الأهمية البالغة لما ستسفر عنه الصراعات حولها على مستقبل اكثر من طرف.

منذ اللحظة الأولى ارتسمت خريطة القوى المتنافسة : أرمينيا من جهة وتركيا واذربيجان من جهة أخرى. ومن كان عدواً لأرمينيا هو صديق لتركيا ومن كان منافساً لتركيا كان في جبهة أرمينيا.

في الجهة التركية، كان واضحاً الاندفاع التركي نحو وراثة الاتحاد السوفياتي المفكك بدافع الروابط التاريخية والثقافية واللغوية المشتركة مع اذربيجان وبعض دول آسيا الوسطى، وانطلاقاً، بدعم امريكي واضح، من مبدأ عدم ترك الفراغ الناشيء عن انحسار النفوذ الروسي تملأه دولة «أصولية» معادية للمصالح الأميركية، هي ايران. وركب حكام باكو، خاصة في عهد التشي بك، موجة الاتاتوركية المتشددة، واعلنوا ايران، مع روسيا، العدوتين للمصالح الأذرية. وسعت تركيا واذربيجان إلى اعتبار ان مصالح الجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، في الديموقراطية واقتصاد السوق، تكمن في التعاون مع تركيا. لكن الصورة، كما رسمها خط انقرة ـ رباكو، لم تكن دقيقة. فكل الدروب، من بنى تحتية، ومشاكل عرقية (الاقليات الروسية في هذه الجمهوريات) وثقافة ٧٠ عاماً مشتركة مع روسيا، كانت ما زالت تؤدي إلى... موسكو. فضلاً عن ان الاقتصاد التركي، لم يكن قادراً على تقديم ما هو ملموس لإنهاض اقتصاد هذه الجمهوريات، كما ان الديمقراطية (بغض النظر عن واقعها في تركيا، كانت ما زالت، في ظل البنى التقليدية (الاقطاعية جداً مثلاً في تركمانستان) و«ثقافة» الحزب الواحد الموروثة من تقليد عمره سبعون عاماً، عصيّةً على ان تكون شكلاً مقبولاً وقابلاً، في حال تطبيقه، للنجاح.

كذلك، فإن الجوار الجغرافي الشاسع مع إيران، كان يجعل من المستحيل ادارة الظهر للواقع الإيراني الحيوي ووضع البيض الآسيوي ـ الوسطي في

السلة التركية. لذا، لم تنجح الجهود التركية في جعل دول آسيا الوسطى التركية في موقف الخصم، لأرمينيا، بل إن بعض هذه الدول كان يدخل في علاقات عادية مع ارمينيا وإن كان يطالبها بالانسحاب من الأراضي الأذرية المحتلة. وكان، تبعاً لذلك، ان تكون هذه الدول (باستثناء اذربيجان، التي عادت للانضمام لاحقاً) اعضاء فاعلين في مجموعة الدول المستقلة التي قامت في ١٩٩١/١٢/٢١ على انقاض الاتحاد السوفياتي وضمت معظم الجمهوريات السوفياتية السابقة، بل إن صدور اعلان تأسيس المجموعة في عاصمة قازاقستان السابقة ألما ـ آتا، كان معبّراً عن التوجهات الوسطية لدول آسيا الوسطى بعدم الدخول طرفاً في الصراع الدائر حول قره باغ.

لكن تركيا استفادت في مكان آخر، لتجذب إلى صفها بعض الدول ذات الحساسيات التاريخية مع روسيا. ومن هذه الدول كلٌ من جورجيا وأوكرانيا. ومع ان تركيا تنشط في نشر الدعوة التركية في ابخازيا، الا ان جورجيا ترى الخطر الأكبر عليها تاريخياً يأتي من الروس فضلاً عن الروابط العرقية بين عدد كبير من الجورجيين المسلمين الذين يعيشون في تركيا ويفوق عددهم حتى عدد مسلمي جورجيا. وكذلك كون جورجيا البلد الوحيد الذي يجاور في نفس الوقت كلاً من تركيا واذربيجان الأمر الذي يتيح مدّ خطوط انابيب نفط اذربيجان دون الحاجة الى تمريره في الدول ذات العلاقة السيئة مع اميركا أو تركيا وهي روسيا وايران وأرمينيا. وجاءت نتائج زيارة الرئيس التركي ديميريل إلى جورجيا في منتصف تموز ١٩٩٧ وتوقيع ١١ اتفاقاً للتعاون في مختلف المجالات تأكيداً للتحالف بين البلدين(٣٦). وعلى هذا دخلت جورجيا في علاقات وثيقة مع تركيا، بصفتها الدولة الممثلة للغرب في المنطقة.

واستفادت تركيا كذلك من الخلافات على الحدود والاقليات بين روسيا وأوكرانيا، لتوثق علاقاتها مع كييف التي تسعى، للمرة الأولى منذ وقت طويل، الخروج نهائياً من دائرة النفوذ الروسي، تدعمها بقوة الولايات المتحدة التي

---

(٣٦) انظر : «صباح» ١٦/تموز/١٩٩٧.

ترى أنه بدون أوكرانيا لا يمكن لروسيا ان تعود امبراطورية. اكثر من ذلك فإن قسماً كبيراً من الاتراك التتر (نصف مليون) يعيشون في الأراضي التي اعطاها خروتشوف في العام ١٩٥٤ إلى اوكرانيا، وعادت روسيا تطالب بها بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١. وتقف تركيا بقوة إلى جانب هؤلاء التتر وابقاء الأراضي التي هم فيها بيد اوكرانيا. بل ان الرئيس التركي سليمان ديميريل عرّج اثناء زيارة له إلى اوكرانيا على عاصمة الأراضي المتنازع عليها مع روسيا. وعلى هذا فإن التقارب التركي - الأوكراني يتقاطع في اكثر من نقطة.

إلى ذلك وبسبب عوامل اقليمية، تتصل بالصراع بين القوى المؤيدة لأميركا والمعارضة لها، ومع أهمية الدور التركي في مواجهة النشاط الإسلامي لإيران، فقد تحولت اسرائيل إلى ركن اساسي في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وبالتالي إلى شريك رئيسي لتركيا في مواجهة خصومها ومنهم ارمينيا. وتزداد العلاقات الأذرية - الاسرائيلية وثوقاً، خاصة بعد الزيارات التي قام بها رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو ومسؤولون اسرائيليون آخرون إلى باكو حيث توجد جالية يهودية مؤثرة ومصالح اقتصادية اسرائيلية، فضلاً عن اتخاذ اذربيجان موطىء قدم اسرائيلية للنشاط ضد ايران الجارة الجغرافية لأذربيجان.

في مواجهة «التقاطع» التركي - الأذري - الجورجي - الأوكراني - الاسرائيلي، المظلل برعاية اميركية واضحة، جاء تقاطع مصالح مضاد بين القوى المتضررة من التحالف الآنف الذكر. وضم هذا التقاطع كلاً من أرمينيا وروسيا وايران واليونان وحزب العمال الكردستاني وسوريا.

فعلى الرغم من وجود لوبي ارمني قوي في الولايات المتحدة، إلا ان ذلك لم يدفع واشنطن إلى «تبني» قضية قره باغ وفقاً لوجهة النظر الأرمنية. ذلك أن مثل هذا التبني كان يعني اغضاب كل من تركيا واذربيجان، الضروريتين بحكم قوة الأولى وعداوتها التاريخية لروسيا وموقع الثانية المجاور لإيران، ومواردها النفطية المهمة، في حين ان ارمينيا «الصغيرة» ذات الثلاثة ملايين ونصف

المليون نسمة والخالية من موارد اقتصادية حيوية للمصالح الأميركية، لا تشكل لواشنطن عامل ارتكاز حيوي لاستراتيجيتها في القوقاز وآسيا الوسطى. وعلى هذا كان أمام أرمينيا التواصل مع القوة العظمى الأخرى ذات النفوذ وامكانية التأثير وهي روسيا. وفي نفس الوقت فإن أرمينيا، بحدودها الجغرافية مع تركيا وانربيجان، تشكل قاعدة ضغط حيوية لروسيا؛ في غياب وجود حدود جغرافية مباشرة بينهذه الأخيرة وبين تركيا. فضلاً عن ان ارمينيا تشكل حاجزاً طبيعياً أمام مرور أنابيب النفط الأنري، ومع ان روسيا لا تحبذ كثيراً الاستقلال الكامل لقره با غ وضمها إلي أرمينيا، لأن نلك سينعكس على وضع الأقليات داخل الاتحاد الروسي والتي تطالب منذ فترة باستقلالها، مثل الشيشان والتتار إلا ان عوامل المصالح المشتركة تغلب عوامل التناقض بين روسيا وأرمينيا.

ويلغت نروة التقارب بينهما في توقيع «اتفاق الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة» في ٢٨ آب ١٩٩٧، ويلحظ تعاوناً استراتيجياً لمدة ٢٥ سنة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية. وكما يلحظ الاتفاق نشر قوات روسية على حدود أرمينيا. ويرى رئيس انربيجان حيدر علييف أن هدف هذا الاتفاق ليس انربيجان بل تركيا(٢٧).

والدولة الثانية التي لها مصالح مشتركة مع أرمينيا هي إيران ونلك بهدف مواجهة الدور التركي في التصدي للنموذج الايراني، الاسلامي، داخل تركيا وفي آسيا الوسطى وانربيجان. كما ان طهران ليست على استعداد لدعم نظام في باكو (عهد التشي بك) يضع نصب عينيه تفكيك ايران وسلخ انربيجان الايرانية وضمها الى باكو. ومع ان العلاقات مع باكو تحسنت بعض الشيء بعد وصول حيدر علييف إلى السلطة، إلا أن الضغوط الأميركية ما زالت تضع النظام في باكو في مواجهة النظام الاسلامي في طهران. وعلى هذا تجد أرمينيا في ايران حليفاً مهماً وقوياً، ينزع، مع سوريا، كونهما بلدين اسلاميين،

---

(٢٧) انظر: مجلة «نقطة»، العدد ٤٧، السنة ١٥، ١٩٩٧، وصحيفة «صباح» ١٩٩٧/٩/٤.

الطابع الديني للصراع حول قره باغ وفي القوقاز عموماً.

وتجمع بين ارمينيا واليونان العداوة التاريخية مع تركيا. ومشكلاتهما مع تركيا متشابهة جداً خاصة لجهة التباين الحضاري والنزاع على الأراضي. وتوجت العلاقات الوطيدة بين البلدين في اتفاق الصداقة والتعاون المتبادل وفي اتفاق التعاون العسكري اللذين وقّعا في اثينا على التوالي يومي ١٧ و١٨ حزيران ١٩٩٦ بين وزيري دفاع البلدين. وأبقي الباب مفتوحاً، على حد قول وزير خارجية اليونان تيودوروس بانغالوس أمام انضمام كل من ايران وسوريا ودول عربية أخرى للاتفاق العسكري الموقع(٢٨). وكانت معلومات صحافية تركية قد ذكرت ان «اتفاقاً سرّياً» عسكرياً بين اليونان وسوريا قد جُدّد توقيعه في خريف ١٩٩٥، اثناء زيارة لوزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى اثينا، وقد ردّ الشرع حينها على اسئلة صحافية حول امكان تقديم سوريا دعماً تقنياً لسلاح الجو اليوناني، بالقول ان التعاون بين البلدين «واسع جداً»(٢٩). وغالباً ما تتهم وسائل الاعلام التركية سوريا بإرسال مساعدات عسكرية إلى أرمينيا على متن طائرات تعبر المجال الجوي التركي في طريقها إلى أرمينيا.

أما بالنسبة لمنظمة حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي يخوض حرباً مكشوفة من اجل استقلال كردستان التركية منذ العام ١٩٨٤، فمع أن ارمينيا تنفي تقديم المساعدة العسكرية لهذا الحزب، إلا أن التنسيق بينهما ومع روسيا يظهر علناً في اكثر من مناسبة، وآخره ندوة فكرية عقدت في بيروت يومي ٢٩ و٣٠ آيار ١٩٩٨ بدعوة مشتركة من حزب الطاشناق اللبناني، المؤيد للرئيس الأرمني الجديد قوتشاريان ومن البرلمان الكردي في المنفى الذي يعتبر أحدى المؤسسات التابعة لحزب العمال الكردستاني.

---

(٢٨) انظر : ميلليت ١٩ حزيران ١٩٩٦.

(٢٩) تركيا في الزمن المتحوّل... مصدر سابق، ص ٢٧٩.

استنتاجات ختامية

١ - إن مشكلة قره باغ هي احدى تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، ذات الصلة بمشكلات الحدود والأقليات، وهي بالتالي جزء من النزعة القومية العامة التي ظهرت في شرق اوروبا والبلقان والشرق الاوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وتتفاعل مع الاتجاهات التي تتخذها هذه النزعة في مسارات أخرى لجهة طبيعة الحلول وآلياتها.

٢ - إن مشكلة قره باغ، من حيث الشكل، مشكلة ثنائية بين طرفين مباشرين هما أرمينيا وأذربيجان. غير أن تفكك الاتحاد السوفياتي أفرز عاملين جديدين:

الأول : تحوّل أرمينيا إلى دولة مستقلة قادرة، من وجهة القانون الدولي، التحرك وفق تطلعاتها الخاصة ومصالحها. وفي هذا الاطار كانت إعادة احياء، رسمية هذه المرة، لموضوعات خلافية وشائكة جداً مع الجمهورية التركية مثل مسألتا الابادة والأراضي. وهذا يدفع بمشكلة قره باغ لتكون بنداً اضافياً في جدول الصراع بين الطرفين.

الثاني : إن حصول اذربيجان على استقلالها، وحصول دول أخرى ناطقة باللغة التركية ولها ثقافة تركية مشتركة فيما بينها وبين تركيا، اسهم في نشوء كتلة جديدة قادرة، إن لم يكن على التوحد والتنسيق الكامل في هذه المرحلة، فعلى فتح آفاق واسعة ذات مضاعفات خطيرة على القوى الاقليمية الأخرى، وهي الكتلة التركية أو «العالم التركي»، ولما كانت تركيا تسعى للقيام بدور «الشقيق الأكبر» و«النموذج الديمقراطي والعلماني» لهذا العالم الجديد، فإنها تدفع في اتجاه انتقال مشكلة قره باغ من كونها خاصة بأذربيجان، إلى أن تكون أداة توتر، أو حل، بما يتفق مع المصالح القومية التركية. وساهم احتلال الأرمن لأراضٍ اذرية، إلى استشعار باكو في نفسها الضعف والحاجة إلى دعم قوى أخرى، لن تكون سوى تركيا.

٣ - وبالتالي فإن مشكلة قره باغ رغم كل جهود الوساطة الدولية ولا سيما لمجموعة مينسك التابعة للمؤتمر الأوروبي للأمن والتعاون، تعزّز مع مرور الوقت

التوجهات الأكثر تشدّداً لدى كل طرف. ففي انربيجان، ورغم الصورة المعتدلة والمرنة التي اعطيت لحيدر علييف بعد انقلابه على الرئيس الأذري المتطرف ابو الفيض التشي بك، بل اعتباره «عميلاً» لموسكو ومعادياً لتركيا، فسرعان ما تطورت مواقف علييف، مع استمرار مشكلة قره باغ، ليتحول إلى «شريك استراتيجي» لتركيا ويوقع معها اتفاقية صداقة وتعاون متبادلة، ولتتحول باكو إلى اشبه بـ «محمية» تركية على مختلف الأصعدة.

في المقابل، كان لفشل الوصول إلى حل في قره باغ، وبعض «الاعتدال» الذي وصف به الرئيس الأرميني ليفون تير بتروسيان، دوره في انتصار زعيم قره باغ التاريخي والمتشدد روبرت قوتشاريان في انتخابات الرئاسة التي جرت في ٣٠ آذار ١٩٩٨.

٤ ـ بناء للآراء التي يحملها قوتشاريان والتي تشدّد على الانفصال الكامل لقره باغ عن انربيجان، ووفقاً للمؤشرات الأولى في سياسته حيال تركيا والتي أعطى الأولوية فيها لقضايا الخلاف التاريخية، مثل السعي لدى المجتمع الدولي لإدانة تركيا بارتكابها مجازر ١٩١٥ بحق الأرمن، ونجاحه في ذلك لدى فرنسا؛ فإن الدلائل تشير إلى مرحلة جديدة، حادة، في الصراع الأرمني ـ التركي لن يوفر كل طرف استخدام جميع اسلحته الديبلوماسية والقانونية والعلمية والسياسية والعسكرية، حتى لا ترتدّ النتائج عليه، وسيكون في قلب اوراق الضغط التركية علاقاتها الثنائية مع انربيجان، والموقف من مسألة قره باغ.

٥ ـ إن مشكلة قره باغ تقع في قلب الصراعات على النفوذ بين القوى الاقليمية والدولية، فمن جهة روسيا، الساعية، رغم تعثراتها الاقتصادية، وجراحها العرقية، والانهاك الذي ينخر مجتمعاتها بالفساد والجريمة والمافيا والديون، إلى العودة إلى دائرة نفوذها السابق تحت شعار جديد رفعته في السنوات الأخيرة وهو «مبدأ الجوار القريب». وهي لهذا الهدف تمارس شتى انواع الضغوط العسكرية، والعرقية والجغرافية ونسج التحالفات الاقليمية (ايران مثلاً)، لمنع وقوع المناطق المحيط بها في قبضة النفوذ الأميركي. ولما كانت تركيا اداة مركزية، مع اسرائيل، في الاستراتيجية الأميركية لاختراق

النسيج السوفياتي السابق، فإن خيارات أرمينيا مسدودة إلا أمام التحالف مع روسيا وهذا ما حصل مع توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي في ٣٠ آب ١٩٩٧. وهكذا تدخل قره باغ، بصفتها جزءاً من لعبة الأمم القاسية حيث القوقاز وآسيا الوسطى احدى أكثر ساحاتها سخونة.

٦ ـ وازدادت لعبة الأمم تعقيداً مع دخول عامل اكتشاف النفط بكميات هائلة في اذربيجان وساحل بحر قزوين، وكذلك وجود الغاز الطبيعي بوفرة في تركمانستان والنفط والغاز الطبيعي في قازاقستان. وتحاول واشنطن، بنجاح نسبي حتى الآن، احتكار استخراج النفط وتصديره، عبر هيمنتها على الكونسورسيوم الدولي (AIOC) الذي انشيء لاستثمار النفط الآذري. ويدور الصراع الآن على خطوط انابيب نقل النفط والمناطق التي سيمر فيها. وإذ تحاول موسكو حصره بخط باكو ـ نوفوراسيسك على البحر الأسود، والقائم اصلاً، تخوض واشنطن وانقرة معركة مدّ خط آخر للنفط من باكو عبر جورجيا فميناء جيحان التركي عند خليج الاسكندرون على البحر المتوسط.

وتهدف واشنطن من ذلك نزع ورقة النفط والغاز من ان تكون بكاملها بيد موسكو وبالتالي تقليص التأثير الروسي من جهة، والحؤول دون مدّ الخط الآخر عبر ايران (وهو ما ترغب فيه الشركات النفطية لوفرته الاقتصادية)، وبالتالي تحييدها من أن يكون لها دور في رسم السياسات النفطية والاقليمية، و«وقف دعمها للارهاب وامتلالها اسلحة الدمار الشامل»[٣٠] وفقاً لوزير الطاقة الامريكي فيديريكو بينا. في المقابل، إن مدّ الانابيب من باكو وصولاً إلى جيحان، سيحول تركيا إلى ممر اساسي للطاقة (نفطاً وغازاً) ويضاعف من دورها الاقليمي. وتحظى تركيا في هذا المجال بدعمٍ إسرائيلي من خلال اقتراح رئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو خلال احدى زيارته إلى اذربيجان، مد خط انابيب تحت البر من ميناء جيحان التركي إلى اسرائيل لينقل النفط

---

(٣٠) صحيفة «زمان» التركية ٢٨/أيار/١٩٩٨.

الأذري(٣١). وهذا الدعم قد يشدّد ضغط اللوبي اليهودي في امريكا في اتجاه اعتماد خط باكو ـ جيحان من جانب واشنطن.

إن الصراع حول نفط اذربيجان وطرق مروره ونقله لتصديره الى العالم، مرتبط بشكل أو بآخر بمسألة قره باغ وحلّها، ومرتبط كذلك بالنزاع الأذري ـ الأرمني وبالصراع التركي ـ الأرمني. وحذّر الرئيس الأرمني السابق بتروسيان من ان تدفق النفط الأذري يتطلب الاستقرار(٣٢). وهذا تحذير مبطن إلى أن استمرار مشكلة قره باغ سيؤثر على مجرد تدفق النفط الأذري، وإلى أن تركيا ليست بلداً آمناً ومستقراً لكي تمرّ عبر أراضيها أنابيب النفط. وفي هذا السياق ايضاً تأتي التهديدات المتكررة لحزب العمال الكردستاني من انه لن يسمح بمرور أنابيب النفط عبر تركيا وسيعمل إلى تفجيرها في حال اقامتها.

وتواجه مشاريع واشنطن لاحتكار النفط والغاز الأذري والقزويني وتقليص التأثير الروسي والغاء الدور الايراني فيه، صعوبات من نوع آخر. اذ ان الواقع الجغرافي لبعض الدول الغنية بالنفط والغاز مثل تركمانستان، ذات الحدود الطويلة جداً (١١٠٠ كلم) مع ايران تفرض عليها التعامل مع ايران، وقد وقّعت عشق آباد بالفعل اتفاقيات نقل غاز طبيعي عبر الأراضي الإيرانية إلى تركيا، وإلى خليج البصرة. كذلك فإن تركيا تجد نفسها في بعض الحالات معنية بالتعاون مع ايران لأكثر من سبب ومن ذلك الصفقة الشهيرة التي ابرمها نجم الدين اربكان، عندما كان رئيساً للحكومة التركية، في آب ١٩٩٦، لاستيراد النفط والغاز الطبيعي الايراني بمبلغ يفوق العشرين مليار دولار.

أيضاً، كانت شركات النفط الاميركية امام مفاجأة كبيرة في ٢٤ أيلول ١٩٩٧ عندما وقعت الصين، عبر شركتها النفطية الوطنية، عقداً مع قازاقستان بقيمة ٤.٤ مليار دولار لاستيراد النفط عبر خط انابيب يكلف ٣.٥ مليار دولار تدفعها الصين، ويمرّ عبر ايران. واعتبر مراقبون امريكيون بواشنطن ان هذا

(٣١) صحيفة «صباح» ١٩٩٧/٩/١.
(٣٢) مجلة نقطة، العدد ٤٧ السنة ١٥، ١٩٩٧.

الاتفاق «خطوة استراتيجية للصين»(٣٣). ومن شأن هذا التطور البالغ الأهمية، اعادة النظر في حسابات الكثير من الدول والشركات النفطية، وقد يؤثر بصورة ما على آمال تركيا بمد خط باكورجيحان الذي تقارب كلفته الثلاثة مليارات دولار بزيادة مليار دولار عن اكثر الخطوط البديلة كلفة.

إلى ذلك ظهرت ردود فعل من نوع آخر، ومن جانب الشركات النفطية نفسها، في اتجاه التقليل من حظوظ مد خط انابيب باكو - جيحان، وهو ان الشركات النفطية، بدأت تفقد الرغبة في مد خطوط انابيب غير مجدية عبر تركيا بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط وبالتالي «عدم وجود سوق للنفط» الذي ترغب الشركات في تصديره. بل إن هذه الشركات بدأت تفكر عملياً في تصدير النفط الأذري عبر ايران بنظام «مبادلة النفط»، الذي يقضي بإرسال الشركات النفط الخام إلى مصافٍ في شمال ايران ليستهلك محلياً مقابل تصدير ايران لحساب هذه الشركات كمية مماثلة من النفط الإيراني عن طريق موانىء تطل على الخليج. بل ان الشركات ارسلت بالفعل عينات من النفط الاذربيجاني لاختبارها في ايران(٣٤).

وعلى هذا، تدخل مشكلة قره باغ والصراع الدولي في القوقاز وآسيا الوسطى على خط النفط الأذري والقزويني عموماً، ليضيف عامل النفط تعقيداً اضافياً على مشكلة، ربما كانت محدودة ومحلية في وقت من الأوقات، إلا انها، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، لم تعد ابداً كذلك، وتحولّت إلى خط تماس في الصراعات الاقليمية والدولية.

---

(٣٣) التنافسات الاستراتيجية، جنكيز تشاندار، صحيفة «صباح» ١٩٩٧/١٢/٢٨.

(٣٤) صحيفة «الحياة» ١٩٩٨/٦/٦.

تركيا في البلقان
كوسوفا نموذجاً

خلال شهري تموز / يوليو وآب / أغسطس من هذه السنة (١٩٩٨)، انفجر العنف على نطاق واسع، وتصاعد على نحو شرس بين القوات الصربية من جهة، ومقاتلي «جيش تحرير كوسوفو» في مقاطعة كوسوفو اليوغوسلافية. ومع أن التوتر في هذا الإقليم لم يهدأ منذ تفكك الاتحاد اليوغوسلافي عام ١٩٩١، إلا أن مشكلة كوسوفو تبدو أكثر تعقيداً، وبالتالي أقل قابلية لحل جذري قبل مرور وقت طويل، وذلك مقارنة بالمشكلات الأخرى الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وبعده بقليل الاتحاد اليوغوسلافي.

وباستثناء بعض الأحداث الدموية التي رافقت استقلال جمهورية أذربيجان عن الاتحاد السوفياتي، يمكن القول إن انفراط عقد الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي، مرَّ بأقل قدر من العنف والضحايا، فيما شهدت محاولات استقلال جمهوريات يوغوسلافيا الاتحادية، من المعارك الدموية والمجازر الوحشية والتطهيرات العرقية والدينية، ما لم تعرفه في تاريخها من قبل، وهكذا كانت حروب الصرب مع الكروات ومع البوسنيين، والآن تكمل قضية إقليم كوسوفو مسلسل العنف الدموي داخل يوغوسلافيا الاتحادية سابقاً، دون أي مؤشرات على أنه سينتهي قريباً، أو أنه سيكون آخر تداعيات التفكك اليوغوسلافي.

وتُظهر هذه المعارك وبشاعة المجازر بين أطراف الاتحاد اليوغوسلافي، الحجم الكبير للحقد المختزن والكراهية المتبادلة ليس بين قوميات الاتحاد اليوغوسلافي فحسب، بل كذلك بين مختلف العناصر العرقية والدينية على امتداد مساحة شبه جزيرة البلقان. والتداخل العرقي والديني لهذه العناصر وتشتتها على دول عدة يوحيان بأن البركان البلقاني مقبل على احتمالات

دراماتيكية ما لم تَسُد لغة العقل والمنطق والاعتراف بالآخر وحقه في هويته وثقافته، حتى لا نقول ايضاً، تقرير المصير. وما يعزز قتامة المشهد المستقبلي، التضارب العميق في المصالح للقوى الإقليمية الكبيرة والفاعلة، وفي مقدمها اليونان وتركيا وصربيا، يضاف إلى ذلك التنافس الضمني بين القوى العالمية الثلاث: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية.

هنا محاولة للاحاطة بالرؤية التركية لقضية كوسوفو كما تعكسها وسائل الاعلام واتجاهات الرأي في تركيا المعنية مباشرة على ما يبدو، بما يجري في محيطها الاقليمي الشامل، وخصوصاً في منطقة البلقان.

* * * * *

يعتبر الألبان في يوغوسلافيا السابقة أن أراضي مقاطعة كوسوفو تمتد على مساحة ٢٠ ألف كيلومتر مربع داخل يوغوسلافيا الاتحادية، وهي تشكل كل الأراضي التي يقطنها ألبان واحتلها الصرب بين عامي ١٨٧٨ و ١٩٤٥. لكن المنطقة التي تشكل اليوم إقليم كوسوفو والتي اعترف لها بالحكم الذاتي عام ١٩٧٤، تبلغ مساحتها نحو ١٠٨٧٧ كيلومتراً مربعاً، وعاصمتها مدينة بريشتينا.

وتسمى «كوسوفو» «لؤلؤة البلقان» لغناها بالثروات الطبيعية. فهي تنتج ٧٥ في المئة من انتاج يوغوسلافيا من الزنك والنحاس، و٦٠ في المئة من الفضة، و٢٠ في المئة من الذهب، و٥٠ في المئة من النيكل، و٧١ في المئة من الفحم، و٦١ في المئة من المنغنيز. ومع ذلك فإن كوسوفو هي الأفقر في أوروبا، ومتوسط الدخل الفردي فيها أقل بمرتين من مثيله في البوسنة ـ الهرسك ومقدونيا والجبل الأسود، وبثلاث مرات من مثيله في صربيا، وخمس مرات في كرواتيا، وثماني مرات في سلوفينيا. وتنتشر البطالة على نطاق واسع ولا يعمل سوى عشرة في المئة من سكانها، على رغم أن ٥٢ في المئة منهم دون التاسعة عشرة من العمر، ومتوسط أعمار بنيها ٢٤ سنة، وبالتالي هي الأكثر فتوة في أوروبا.

وكان يعيش في يوغوسلافيا السابقة نحو ثلاثة ملايين ألباني، ٦٢ في المئة

منهم في إقليم كوسوفو ذي الحكم الذاتي، و٢٨ في المئة في مقدونيا، و٥ في المئة في صربيا، و٢ في المئة في الجبل الأسود.

وفي احصاءات العام ١٩٨١ الرسمية كان يعيش في أقليم كوسوفو ١.٥٨٤.٤٤١ نسمة، منهم ١.٢٢٦.٧٣٦ ألبانياً، و٢٠٩.٤٨٩ صربياً و٥٨.٥٢٦ مسلماً بوشناقياً و٣٤.١٢٦ غجرياً و٢٧.٠٢٨ من الجبل الأسود (مونتينيغرو). أما اليوم فيقدر عدد ألبان كوسوفو لوحدهم بنحو ٢.٢٨٠.٠٠٠ نسمة وفقاً لاحصاءات مركز الدراسات الديموغرافية في معهد العلوم الاجتماعية في بلغراد.

ويقطن ٢٥ في المئة من السكان في المدن، فيما يتوزع الباقون على الأرياف. وإلى العاصمة بريشتينا توجد مدن يفوق عدد سكانها الثمانين الفاً، مثل بريزرين وميتروفيتشا وبيجيه وغيرها. وتوجد خارج كوسوفو مدن ذات أكثرية أو وجود قوي للعرق الألباني، مثل بريجيف وبوجانوق ميدفيج في صربيا، وسكوبيي وتيتوف في مقدونيا، وأولكين وتيغار وتوزفي في الجبل الأسود.

وتقارب نسبة الألبان في كوسوفو ٩٠ في المئة من عدد السكان ، والباقون من الصرب مع مجموعات صغيرة أخرى. ومع أن ألبان كوسوفو عرفوا عمليات تهجير واسعة عبر تاريخهم الحديث، إلا أن أحداث السنوات الأخيرة دفعت بقسم من غير الألبان إلى النزوح من كوسوفو في اتجاه صربيا والجب الأسود، ما يجعل كوسوفو إقليمياً ألبانياً خالصاً. والاكثرية الساحقة م الألبان انفسهم من المسلمين، لكن نسبة قليلة منهم (٥ في المئة) تعتنق الكاثوليكية، ولهم حزبهم السياسي ويطالبون مع المسلمين باستقلال كوسوفو عن يوغوسلافيا.

كوسوفو هي تاريخياً، جزء من ألبانيا التي سقطت في منتصف القرن الرابع عشر بيد زعيم الصرب ايتيان دوشان الذي أصبح يلقب بامبراطور بيزنطية وسلافونيا وألبانيا. لكن بعد ذلك بفترة قصيرة، كانت شبه جزيرة البلقان أمام بداية عهد جديد من تاريخها، هو وصول الأتراك العثمانيين إلى

اقسامها الغربية. والمفارقة أن الألبان حاربوا جنباً إلى جنب مع الصرب لمواجهة التوسع العثماني، بل إن الألبان كانوا أول من تصدّى للعثمانيين في معركة سافرا (اليوم ميزيك) التي قتل فيها أمير الألبان بلشا الثاني، وذلك في العام ١٣٨٥. بعد ذلك بأربع سنوات كانت المواجهة الأشهر والأعنف في تاريخ البلقان: موقعة كوسوفو (قوصوه) حيث تواجه العثمانيون بقيادة السلطان مراد الأول مع تحالف من قوميات بلقانية مختلفة بينها الصرب والألبان. ومع أن الصرب حولوا هذه المعركة إلى أسطورة (مأسوية) في تاريخهم، إلا أن الألبان أدوا دوراً مهماً جداً في هذه المعركة، إذ أن اثنين من قادة التحالف السبعة المضاد للعثمانيين من الألبان. وانتهت هذه المعركة كما هو معروف، بانتصار عظيم للأتراك العثمانيين على رغم مقتل سلطانهم مراد الأول بطعنة خنجر مسموم(١)، وسيطرتهم على صربيا وألبانيا والجبل الأسود وغيرها من المناطق المجاورة.

خلال القرون اللاحقة، لم يتوقف الألبان عن مقاومة الأتراك العثمانيين. ومع هزيمة العثمانيين في البلقان في حرب ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨، كافأ مؤتمر برلين المنعقد عام ١٨٧٨ القوى المضادة للعثمانيين، ولا سيما صربيا والجبل الأسود واليونان، بتوزيع الأراضي التي يقطنها الألبان عليهم، ما أسفر عن هجرة ألبانية واسعة. وأمام نتائج مؤتمر برلين المأسوية اجتمع ممثلو الألبان وأسسوا جمعية باسم «رابطة بريزرين» نسبة إلى المدينة التي عقدوا فيها اجتماعهم، وطالبوا بتوحيد ألبانيا في ولاية واحدة تكون تابعة للدولة العثمانية. ومنذ تلك اللحظة ظهر ما يسمى «المسألة الألبانية».

بقي قسم من ألبانيا بعد مؤتمر برلين بيد العثمانيين. وفي هذا القسم كانت نواة التحرك الألباني، حيث شاركوا في حرب البلقان عام ١٩١٢ ـ ١٩١٣ وأعلنوا في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٢ استقلال بلادهم عن الأتراك،

---

(١) انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بك المحامي،(بيروت: دار الجيل، ١٩٧٧).

وذلك للمرة الأولى منذ خمسمئة عام. لكن مؤتمر السفراء في لندن، وبضغط روسي، سلخ نصف أراضي ألبانيا العثمانية وضمها إلى صربيا والجبل الأسود، وفي هذا القسم الملحق كان يقع إقليم كوسوفو.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تقاسمت إمبراطورية المجر - النمسا وبلغاريا اقليم كوسوفو الذي ما لبث أن عاد إلى الاحتلال الصربي بعد هزيمة المجر - النمسا في الحرب العالمية الأولى. ثم تأسست مملكة الصرب والكروات والسلوفينيين حيث كان تحت سيطرة إقليم كوسوفو، وفي العام ١٩٣١ اتخذت هذه المملكة اسم يوغوسلافيا.

وفي الحرب العالمية الثانية، تقاسمت ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا إقليم كوسوفو. لكن بعد هزيمة الألمان في الحرب عاد اليوغوسلاف، وبزعامة جوزف تيتو الكرواتي الشيوعي، إلى احتلال كوسوفو وتحرير يوغوسلافيا وأعادوا توحيدها تحت قيادة الحزب الشيوعي اليوغوسلافي. وكان ألبان كوسوفو قد طالبوا بالاتحاد مع ألبانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في نهاية العام ١٩٤٣ وبداية العام ١٩٤٤.

كوسوفو بعد الحرب العالمية الثانية

بعد إعادة تأسيس الاتحاد اليوغوسلافي عام ١٩٤٥ بزعامة الشيوعيين كانت كوسوفو جزءاً من أراضي جمهورية صربيا. إلا أن ذلك لم يحل دون مواصلة ألبان كوسوفو في المطالبة بتحسين وضعهم القانوني والإداري داخل الجمهورية.

وفي العام ١٩٧٤، عُدّل الدستور اليوغوسلافي، واعتبرت المادتان الثانية والرابعة كوسوفو منطقة حكم ذاتي في الاتحاد اليوغوسلافي، وكان ذلك مكسباً مهماً على طريق التظاهرات التي عمت الإقليم عام ١٩٨١ والتي طالبت بتحويله إلى جمهورية أسوة بباقي جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي: صربيا وكرواتيا وسلوفينيا والبوسنة - الهرسك والجبل الأسود ومقدونيا. وتشجع

ألبان كوسوفو لذلك بعيد وفاة الرئيس اليوغوسلافي تيتو عام ١٩٨٠ وتحويل القيادة الاتحادية إلى قيادة جماعية بالتناوب بين رؤساء الجمهوريات الاتحادية.

لكن وصول قيادة متطرفة عرقياً إلى قيادة الحزب الشيوعي في صربيا بزعامة سلوبودان ميلوسيفيتش، قلب الأمور رأساً على عقب، إذ كان أول عمل قام به هو تعديل الدستور الاتحادي عام ١٩٨٩ ونزع صفة الحكم الذاتي عن كوسوفو وإعادته جزءاً من أراضي جمهورية صربيا، طاوياً بذلك المكسب الذي نص عليه دستور ١٩٧٤.

في هذا الوقت طالبت كرواتيا وسلوفينيا بتحويل الاتحاد اليوغوسلافي إلى بنية مرنة أكثر أو إلى كونفيدرالية بين جمهوريات مستقلة. وهنا بدأت حروب التفكك اليوغوسلافي، وبدأ ألبان كوسوفو مسيرة مطالبتهم بالاستقلال الكامل.

وعلى هذا الأساس، اجتمع برلمان كوسوفو الشرعي بموجب دستور ١٩٧٤، وأعلن في ٢ تموز / يوليو ١٩٩٠ استقلال كوسوفو عن صربيا واعتباره جزءاً من الاتحاد اليوغوسلافي. وأعقب ذلك في ٥ تموز / يوليو حل بلغراد لبرلمان كوسوفو والحكومة. وفي ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٩٠، اجتمع برلمان كوسوفو سرّاً وأقرّ دستور الجمهورية جزءاً من فيدرالية أو كونفيدرالية يوغوسلافية. وبعد ذلك بأيام، اعلن البرلمان نفسه في ٢٢ أيلول / سبتمبر كوسوفو جمهورية مستقلة بالكامل، أعقبه ذلك استفتاء لسكان كوسوفو بين ٢٦ و ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٩١ أيد بالاجماع الاستقلال الكامل. ومنذ ذلك التاريخ بدأت حرب الإلغاء الصربية ضد كوسوفو. فأغلقت السلطات الصربية عام ١٩٩١ جميع المدارس والجامعات التي تدرّس باللغة الالبانية، ومجموع طلابها نحو ٤٣٠ ألفاً، ومارست ضغوطاً على السكان. وعلى الرغم من ذلك، أجرى الكوسوفيون في ٢٤ أيار / مايو ١٩٩٢ انتخابات تشريعية ورئاسية أسفرت عن فوز ابراهيم روغوفا زعيم الاتحاد الديموقراطي لكوسوفو، برئاسة الجمهورية.

في هذه الأثناء كانت حرب البوسنة - الهرسك تدخل دوامة من المذابح والتطهير العرقي، وكانت مشكلة كوسوفو «تنتظر» ما ستسفر عنه حمامات الدم في البوسنة. ومع اتفاق دايتون للسلام الذي انهى مبدئياً قضية البوسنة -

الهرسك، توجهت الأنظار مجدداً نحو كوسوفو، بؤرة التوتر التي أطلت مجددا برأسها في ربيع هذا العام لتبلغ مرحلة المعارك الدامية بين ألبانها من جهة، والقوات الصربية من جهة أخرى، والمخاوف القومية من التأثيرات السلبية لتطوراتها في الاستقرار في البلقان.

ماذا يريد ألبان كوسوفو؟

ألبان كوسوفو، مسلمون ومسيحيون، كانوا يريدون أن يكونوا جزءاً متساوياً من حيث الوضع القانوني لإقليمهم، مع جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي السابق، ولم يرفعوا قبل العام ١٩٩١ أي مطلب للاستقلال الكامل. وإذ كانوا يدركون استحالة ذلك، فإنهم تدرجوا في تحسين الواقع القانوني لإقليمهم من مجرد جزء من جمهورية صربيا، إلى منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في دستور عام ١٩٧٤، وكان ذلك مكسباً مهماً جداً، إذ كانت لهم إدارة محلية واسعة ومستقلة على صعيد الشرطة والقضاء. بعد ذلك حاول ألبان كوسوفو الوصول بمنطقتهم إلى وضع الجمهورية المساوية للجمهوريات اليوغوسلافية الأخرى، وتمت الموافقة على ذلك في استفتاء عام ١٩٩١. وهنا كان أمام كوسوفو أحد خيارين: الاستمرار جمهورية ضمن الاتحـ' اليوغوسلافي، أو التحول إلى جمهورية ذات استقلال كامل في حال اذ الاتحاد اليوغوسلافي. والذي حصل أن الاتحاد اليوغوسلافي قد تفكك، . لم يحترم الصرب نتائج الاستفتاء في كوسوفو، وواصلوا سياسة الد والصهر والعنف ضد سكان الإقليم. وعلى هذا، فإن المشكلة الآن الكوسوفيين لا يمكنهم القبول بواقع كون بلادهم جزءاً من جمهورية صربيا، فيما الصرب لا يريدون مزيداً من التراجع عن «صربيا الكبرى» عقب انكساراتهم في البوسنة على يد البوسنيين والكروات والمجتمع الدولي.

موقف الكوسوفيين من مسألة الإستقلال، الاتحادي أو الكامل، شبه موحّد، وهم لا يختلفون إلا على أسلوب تحقيق أهدافهم. زعيم ألبان كوسوفو «رئيس

الجمهورية» ابراهيم روغوفا يدعو إلى استقلال كوسوفو، معتقداً أن ألبان بلاده هم في «لحظة تاريخية للإمساك باستقلالهم ويجب ألا يتخلوا عن ذلك»(٢). ولا يختلف موقف روغوفا عن مواقف قادة «جيش تحرير كوسوفو» إلا في كون هؤلاء يدعون وينشطون عملياً على الأرض، إلى المقاومة المسلحة لتحقيق الاستقلال، فيما يدرك روغوفا أن المفاوضات قد تسفر عن تحقيق تطلعات ألبان كوسوفو.

ولا يختلف موقف القيادة الدينية في كوسوفو عن مواقف السياسيين والعسكريين، في الدعوة إلى الاستقلال التام، إذ يؤكد مفتي كوسوفو رجب بويا «أن هدفنا الاستقلال التام» و «سنقوم بكل ما يلزم من أجله»، مشيراً إلى أن المعركة ليست بين مسلمين وأرثوذكس، بل هي معركة قومية أولاً، حيث إن ألبان كوسوفو الكاثوليك «يريدون مثلنا الاستقلال، والحزب الديموقراطي المسيحي الذي أسسوه نموذج واضح على ذلك، ويرفع مطلب الاستقلال الكامل»(٣).

لكن التمني شيء والواقع شيء آخر، وما يسعى إليه الكوسوفيون، وهو مطلب محق، ومن حق كل شعب تقرير مصيره، يبدو أمامه عقبات كثيرة، هذا إذا لم تتطور الأحداث بصورة دراماتيكية وبعيداً عن أي ضوابط.

ويجب أن يكون معلوماً أن قبول ألبان كوسوفو بواقعهم الراهن كجزء من صربيا، غير وارد إطلاقاً، والمستوى الذي دفعوا إليه قضيتهم في الداخل وفي المحافل الدولية، والتضحيات التي قدموها، وتقديم دقيق لطموحاتهم، يجعل من المستحيل الرضوخ لأسلوب القوة الذي لجأ إليه القوميون الصرب المتطرفون. وإذ كان مطلب الاستقلال التام في ظل الظروف الدولية والإقليمية، أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع، إلا أن العودة فقط إلى واقع حكم ذاتي لكوسوفو أقرّ عام ١٩٧٤، لا يلبي الحدّ الأدنى من تطلعات ألبان كوسوفو. وحين نعلم أن

---

(٢) صحيفة بني يوزنيل، ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٨.
(٣) المصدر نفسه، ٢١ آذار / مارس ١٩٩٨.

منطقة الجبل الأسود التي لا يقطنها سوى ٦٠٠ ألف نسمة هي جمهورية اتحادية على قدم المساواة مع جمهورية صربيا ضمن الاتحاد اليوغوسلافي، فيما كوسوفو التي تعد مليونين من الناس ليست كذلك، ندرك استحالة قبول الكوسوفيين بالعودة إلى مجرد حكم ذاتي محدود.

إلا أن مطلب الاستقلال التام مستحيل كما ذكرنا لأكثر من سبب:

- إن مثل هذا الاستقلال يؤدي تلقائياً إلى اتحاد أوسع مع جمهورية ألبانيا المحاذية جنوباً لإقليم كوسوفو، ما يعني ظهور «ألبانيا الكبرى»، الأمر الذي سيثير هلع قوى إقليمية كبيرة مثل اليونان التي قد تندفع إلى احتلال القسم الجنوبي - المسيحي من جمهورية ألبانيا بحجة أنه تاريخياً جزء من اليونان، وقد يستتبع هذا الاحتلال ردود فعل قوى إقليمية أخرى مثل تركيا، العدو اللدود لليونان؛

- إن الاستقلال الكامل لكوسوفو سوف يشجع ويحرِّض ألبان مقدونيا الذين هم أصلاً جزء من ألبان كوسوفو ويقطنون في المنطقة المقدونية المحانية لكوسوفو، على طلب الانضمام إلى جمهورية كوسوفو المستقلة. وقد يعني ذلك قلاقل داخل مقدونيا، ستحاول كل من بلغاريا واليونان النفاذ منها لوضع يدها على أجزاء من مقدونيا، وما قد يستتبع ذلك من تدخل لمنع اختلال التوازنات الإقليمية من جانب قوى أخرى، وفي مقدمها تركيا؛

- إن القوى الكبرى لا يمكن أن تضمن احتمال بقاء أي انفجار شامل في البلقان تحت الضبط والمراقبة، وهي تفضل أن تحافظ على الوضع القائم بأقل قدر ممكن من الخسائر. كما أن أوروبا غير قادرة على تحمل انفجار حرب أخرى (بعد البوسنة - الهرسك) أكثر عنفاً واتساعاً وخطورة لا أحد يدرك آفاقها وانعكاساتها السلبية.

وتبعاً لذلك لفت المراقبين لأحداث العنف في كوسوفو خلال صيف ١٩٩٨ الموقف المتفرج للقوى الفاعلة (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي) إزاء الهجوم الدموي للقوات الصربية على مدن

وقرى إقليم كوسوفو وصمتها على المذابح ضد المدنيين الكوسوفيين. وفي ذلك رسالة واضحة إلى أن المجتمع الدولي ليس في وارد دعم معركة ألبان كوسوفو من أجل الاستقلال، وتفضيله حلّ المسألة عبر المفاوضات. من هنا الضوء الأخضر للقوات الصربية للقضاء على القوى الكوسوفية المتشددة المتمثلة في «جيش تحرير كوسوفو».

المواقف الدولية والإقليمية

إن القوى الكبرى الفاعلة، إذ لا تريد تأزيم الوضع عسكرياً وفتحه على احتمالات خطيرة، تميل في الوقت نفسه إلى حل يحقق بشكل ملموس جانباً أساسياً من مطالب ألبان كوسوفو.

الولايات المتحدة الأميركية التي قامت بدور أساسي وناجح لانهاء حرب البوسنة ـ الهرسك، تخشى من الامتدادات المعقدة على نطاق البلقان في حال انفجار مشكلة كوسوفو، وهي تحاول حصر العنف داخل يوغوسلافيا وعدم امتداده إلى الدول المجاورة. وهي قد أعلنت على لسان الناطق باسم خارجيتها جيمس روبين، أنها ضد «ألبانيا الكبرى» لأنها «تطور خطير جداً يؤثر في استقرار المنطقة». في المقابل دعا روبين إلى منح كوسوفو «حكماً ذاتياً قوياً»(٤) في إشارة إلى ضرورة العودة إلى صيغة الحكم الذاتي بحسب دستور ١٩٧٤ لكن مع المزيد من الصلاحيات المحلية. ودعا وزير خارجية ألمانيا كلاوس كينكل، ألبان كوسوفو بعد اجتماعه مع زعيمهم ابراهيم روغوفا، إلى التخلي عن «وهم الاعتراف الفوري بالاستقلال»، مشجعاً إياه على الجلوس مع قادة بلغراد على طاولة المفاوضات(٥).

وتبدو مواقف الدول البلقانية المحاذية لكوسوفو ويوغوسلافيا حساسة أكثر، وتأتي مقدونيا في مقدم هذه الدول. فاستمرار أحداث العنف في كوسوفو،

(٤) صحيفة بني يوزنيل، ٢٢ تموز / يوليو ١٩٩٨.
(٥) صحيفة بني يوزنيل، ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٩٨.

وليس احتمال الاستقلال الكامل لكوسوفو فحسب، سيؤدي حتماً إلى موجات هجرة لألبان الإقليم للالتحاق بأقربائهم في مقدونيا، وهذا سيخلّ بالتوازن الديموغرافي الحساس داخل مقدونيا. كما أن استمرار هذا العنف سيدفع ألبان مقدونيا إلى تقديم العون والسلاح إلى اخوانهم في كوسوفو، مما سيدخل العلاقات اليوغوسلافية ـ المقدونية في تعقيدات خطيرة. وبين المحافظة على وحدتها واستمالة ألبانها، تدعو مقدونيا إلى حلول وسط لمشكلة كوسوفو. المسؤول في وزارة خارجية مقدونيا جوسكو ستانكوفيك دعا إلى «منح ألبان كوسوفو حقوقهم»، وهذا يعني منحهم قدراً من الحكم الذاتي القوي الذي لا يصل إلى حدّ إعلان كوسوفو جمهورية اتحادية. وهذا واضح من خلال اعتبار ستانكوفيك قضية كوسوفو «مسألة يوغوسلافية داخلية» من جهة، ومعارضته قيام ألبانيا الكبرى، لأن ذلك يعني بحسب قوله، تغيير حدود كل الدول البلقانية، ويتطلب تقسيم عدد كبير من دول المنطقة، وهذا «لا يمكن لأحد أن يقبله بسهولة» (٦).

ومع أن جمهورية ألبانيا تعتبر «نواة» و«أم» أية خطوة نحو ألبانيا الكبرى، إلا أن التوجه الجديد لحكومتها الحالية يحول دون رغبتها في خوض غمار حرب مفتوحة مع صربيا من أجل إقليم كوسوفو. فالحكومة الحالية التي خلفت حكومة صالح بريشا في ١٩٩٧ عقب الاضطرابات التي سببتها أزمة الودائع المالية للجمهور، ذات توجه اشتراكي موالٍ للحكومة اليونانية. ولعل هذا التوجه هو الثمن الذي كان على ألبانيا أن تدفعه حتى لا تتعرض للتهديد الداخلي وتنقسم إلى جزء شمالي مسلم، وآخر جنوبي أرثوذكسي، خصوصاً أن اثنيا تعتبر القسم الجنوبي من ألبانيا أرضاً يونانية تاريخياً. وعلى هذا، فإن الحكومة الألبانية الحالية تسعى إلى حلّ سلمي في كوسوفو، والانفتاح على بلغراد (حليفة اثنيا)، لأن أي مواجهة عسكرية ألبانية ـ صربية من أجل كوسوفو ستعرض ألبانيا كما ذكرنا، للخطر. لكن السؤال الملح هو: إلى متى تستطيع حكومة تيرانا الصمود في هذا التوجه في حال تفاقمت مشكلة

---

(٦) صحيفة يني يوزييل، ٢١ آذار / مارس ١٩٩٨.

كوسوفو وبلغت مستويات متقدمة من الخطورة ومن تحريك الشعور القومي الألباني؟

من جهتها ترفض بلغاريا اعتبار مشكلة كوسوفو مسألة داخلية يوغوسلافية، ووزيرة خارجيتها ناديجدا ميخايلوفا ترى في مسألة كوسوفو «حالة تشكل خطراً على الأمن والاستقرار بالنسبة لنا جميعاً»(٧). ومنبع القلق البلغاري أن استقلال كوسوفو أو استمرار العنف بقوة ولفترة طويلة، قد يجران إلى تقسيم مقدونيا. وبلغاريا مع اليونان من الطامعين لاستعادة مقدونيا التي يعتبرها كل منهما أراض تاريخية كانت تابعة له، وهذا يهدد بانفجار نزاع بلغاري - يوناني. ولن تنجو بلغاريا نفسها من تفاقم النزعة القومية والدينية وانفجارها. ففي داخل بلغاريا يعيش أكثر من مليون ونصف المليون بلغاري من أصل تركي، وجميعهم مسلمون ويقطنون شرق بلغاريا، أي المناطق القريبة من تركيا. وهؤلاء سيكونون حتماً ورقة بيد تركيا للحؤول دون أي تعاظم إقليمي للقوة البلغارية.

حتى رومانيا البعيدة نسبياً عن التأثر بما يجري في كوسوفو، ترى أن الأزمة تشبه انفجار تشرنوبيل النووي إذ أن «تشرنوبيل كانت مسألة سوفياتية داخلية، لكن غازاتها السامة أثرت في الدول المجاورة. وهكذا كوسوفو هي مسألة يوغوسلافية داخلية، لكن انفجارها يؤثر في الدول المجاورة»(٨).

إن صربيا ستدفع ثمن قضية كوسوفو، سواء كان ذلك في حال استقلالها الكامل، أو حتى في حال استمرار المعارك والعنف إلى ما لا نهاية؛ أولاً، يعيش في كوسوفا ما بين ١٠٠ و١٥٠ ألف صربي، وستضطرهم حرب العصابات الألبانية إلى ترك قراهم البعيدة بعضها عن بعض. وهؤلاء الصرب بدأوا فعلاً النزوح عن قراهم خشية من انتقامات «جيش تحرير كوسوفو».

---

(٧) تصريح لوزير الخارجية الروماني اندريه بليشو، نقلته بني يوزبيل، ١٠ حزيران / يونيو ١٩٩٨.

(٨) المصدر نفسه.

كما أن استمرار المعارك سيستنزف القوات الصربية، ويدفع بميلوسيفيتش إلى إرسال قوات مدربة جيداً. وهذه موجودة الآن في محيط العاصمة بلغراد لحمايتها من أي محاولة للمعارضة لاطاحته.

ومن شأن استمرار الحرب أن يؤدي إلى تعرض صربيا مجدداً لحصار دولي. ومع أن روسيا ستكون حائلاً دون إصدار مجلس الأمن أي قرار بهذا الخصوص، من خلال استخدامها «الفيتو»، إلا أن الدول الغربية قد تلجأ عند الاضطرار إلى فرض حصار من جانب واحد، كما فعلت كندا. وإن فرض حصار دولي جديد على يوغوسلافيا قد يكون سبباً لتسريع مطالبة جمهورية الجبل الأسود الاتحادية إعلان نفسها جمهورية مستقلة بالكامل للتحرر من مضاعفات الحصار الدولي. ومثل هذه الأخطار التي قد تتعرض لها يوغوسلافيا وصربيا، قد تكون حافزاً لبلغراد لإعادة النظر في سياساتها الحالية المتشددة، والتفتيش عن مخرج ينهي أعمال العنف سريعاً، ويضمن التوفيق بين تطلعات ألبان كوسوفا ووحدة الأراضي الصربية. ومن غير المستبعد أن تبادر بلغراد إلى إعادة الحكم الذاتي إلى إقليم كوسوفو كحد أقصى يمكن أن تذهب إليه، ويكون بذلك مساوياً قانونياً لوضع منطقة فويفودينا ذات الحكم الذاتي، والتي تقطنها أكثرية مجرية وتقع شمال صربيا على الحدود مع المجر، علماً أن أي محاولة لإعطاء ألبان كوسوفا أكثر من الحكم الذاتي سيجر إلى مطالبة مجري فويفودينا برفع مستوى الحكم الذاتي عندهم. ومن خلال المواقف الأخيرة، يبدو أن روسيا ليست في وارد إضعافٍ أكبر لموقع حليفتها الرئيسية في البلقان، صربيا، وهذا الموقف من روسيا، مع تلكؤ المجتمع الدولي في اتخاذ مبادرات حاسمة لوقف النزاع في كوسوفو، يعززان موقع سلوبودان ميلوسيفيتش وعدم الذهاب إلى تنازلات مؤثرة.

الدور التركي

منذ انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية، وظهور النزعات والنزاعات

العرقية والدينية في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط، تبدو تركيا معنية بصورة مباشرة بما يجري من أحداث في محيطها الإقليمي الواسع الممتد من الأدرياتيكي إلى سور الصين. وقد ولدت سياسات طورغوت أوزال «العثمانية» الانطباع بأن تركيا تحاول العودة لممارسة استراتيجية توسعية وفرض هيمنتها في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى.

وحين اندلعت حرب البوسنة ـ الهرسك، واتخذ جانب كبير من مسارها طابعاً دينياً وعرقياً يستهدف المسلمين والمتحدرين من أصل تركي أو كل من هو غير سلافي، بدا أن «الهدف العميق» من هذه الحرب هو استئصال الوجود التركي والاسلامي في البلقان، ولا يهم في نظر الصرب، الانتماء العرقي للمسلمين ما دامت الصورة التقليدية المنطبعة في أذهان الأوروبيين، والتي تشكلت عبر العصور، هي أن التركي مسلم والمسلم تركي.

والواقع أن تركيا معنية بما يجري في كوسوفو من أكثر من زاوية، وذلك للاعتبارات التالية:

١ ـ الشعور العارم داخل تركيا المؤيد للمسلمين في كوسوفو (وفي ألبانيا)، وحيال كل المسلمين الذين كانوا في الماضي جزءاً من الإمبراطورية العثمانية؛

٢ ـ وجود عشرات الآلاف من ألبان البلقان، ومن كوسوفو، في تركيا جراء حملات تهجير سابقة قامت بها سلطات بلغراد بين الحربين العالميتين وبعد قيام الحكم الشيوعي عام ١٩٤٥. كما أن عشرات الآلاف من الألبان كانوا قد غادروا ألبانيا بعد تقسيمها في مؤتمر برلين ١٨٧٨ وبعد حرب البلقان ١٩١٢ ـ ١٩١٣. والرابطة التركية بألبان كوسوفو تحديداً تمثلت في اتفاقيتي جمع شمل عائلات وقعتهما يوغوسلافيا مع تركيا، والثانية عام ١٩٥٣. وقُدّر عدد الذين غادروا طوعاً أو قسراً من ألبان كوسوفو ويوغوسلافيا عموماً بين ١٩٤٥ والستينات، بنحو نصف مليون ذهبوا إلى تركيا. وإن وجود هؤلاء الألبان في تركيا يمثل قوة ضغط على الرأي العام والحكومة للاهتمام مباشرة بما يجري في كوسوفو، كما في ألبانيا ومقدونيا؛

٣ ـ نظرة ابناء كوسوفو، كما ألبانيا، وألبان مقدونيا، وسائر أتراك البلقان ومسلمي المنطقة، إلى تركيا كدولة إقليمية عظمى، والقوة الإسلامية الأكبر في البلقان، والتي تستطيع أن تقوم بدور المخلص والحامي إزاء المشكلات التي يعانون. وقد مارست انقرة بالفعل هذا الدور عندما احتضنت أكثر من نصف مليون تركي بلغاري هجّرهم النظام الشيوعي في منتصف الثمانينات.

ويؤكد مفتي كوسوفو على الروابط «المهمة جداً» بين تركيا والألبان، والتي عمرها خمسمئة عام، وإذ يشير إلى العادات والتقاليد المشتركة بين الألبان وتركيا يقول المفتي رجب بويا «نحن ننتظر الدعم الذي قدّمته تركيا إلى البوسنة»(٩):

٤ ـ تأثير أحدث كوسوفو، وقبلها أحداث البوسنة، في الخريطة الإقليمية في البلقان في ظل الوقائع الجديدة والحساسيات المستيقظة والمُستثارة، وفي الدور الإقليمي لتركيا. فتركيا التي انخرطت طيلة نصف قرن في الاستراتيجية الأطلسية في مواجهة الكتلة الشيوعية التي كانت تسيطر على كامل منطقة البلقان (باستثناء اليونان)، تجد نفسها اليوم أمام معادلات جديدة تفرض القيام بأدوار مباشرة، خصوصاً أن هذه المنطقة تمر في طور إعادة تشكيل لوضعها الجيوسياسي. وتفترض إعادة التشكيل هذه حضوراً تركياً ودوراً فاعلاً حتى لا تأتي هذه العملية على حساب المصالح الحيوية لتركيا. فالبلقان هو موطن تنافس مزمن وصراع مرير بين تركيا والأتراك من جهة، والقوى المعادية لهم من جهة أخرى، وتدخل في هذا التنافس عوامل تاريخية ودينية وثقافية وجغرافية ومصالح استراتيجية. وتبرز في هذا المجال ثلاث قوى مناهضة بقوة لتركيا، هي اليونان وصربيا وبلغاريا، يجمع بينها التماثل الديني الارثوذكسي. وباستثناء وجود مجموعة تركية كبيرة في بلغاريا، فإن الوجود العرقي التركي في المناطق البلقانية الأخرى ضعيف. من هنا اعتماد تركيا في سياستها البلقانية على عاملين مباشرين، الأول هو العامل الديني وتطلع

---

(٩) يني يوزييل ٢١ آذار / مارس ١٩٩٨.

مسلمي البلقان، ومنهم مسلمو كوسوفو، إلى تركيا كقوة حامية، والثاني هو استغلال النزاعات العرقية العميقة والمتجذرة بين القوميات والأعراق البلقانية لمواجهة الأعداء الأساسيين لتركيا (اليونان والصرب والبلغار). وعلى هذا تدعم تركيا مثلاً البوسنيين والكروات والألبان والمقدونيين بصرف النظر عن انتمائهم الديني.

إلا أن للتوجهات التركية في البلقان، وفي كوسوفو الآن على وجه التحديد، حدوداً تحاول أن تتحرك ضمنها، حتى لا ينعكس تجاوزها سلباً على واقع تركيا نفسها:

١ ـ إن تركيا تسعى إلى حل مشكلة كوسوفو والمشكلات البلقانية الأخرى، ضمن الحدود المعترف بها دولياً. وعلى هذا فتركيا مع إيجاد حلّ لمشكلة كوسوفو في إطار وحدة الأراضي اليوغوسلافية. وفي الثامن من حزيران / يونيو ١٩٩٨ صرّح اسماعيل جيم وزير خارجية تركيا أنه «يجب إعاقة رسم الحدود في المنطقة من جديد»[١٠]. والدافع وراء هذا الموقف التركي أنه من المستحيل اعطاء حق تقرير المصير وإقامة جمهورية مستقلة لكل قومية في البلقان، لأن ذلك يعني حروباً لا نهاية لها، فضلاً عن أن ذلك سيشجع القوميات الأخرى على المطالبة بالأمر نفسه، ومنها القومية الكردية في تركيا؛

٢ ـ إن تركيا تؤيد زعيم كوسوفو المعتدل ابراهيم روغوفا، وهي تعارض بشدة «الأعمال الارهابية» لـ «جيش تحرير كوسوفو»، وقد أكد ذلك رئيس الجمهورية سليمان ديميريل في رسالة إلى الرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش في التاسع من آذار / مارس ١٩٩٨ بقوله: «إن تركيا صاحبة موقف قاطع وحاسم في موضوع الارهاب»[١١]. ولعل تركيا في هذا الموقف تستذكر ضمناً نشاطات حزب العمال الكردستاني «الارهابية». كما أن اسماعيل جيم ساوى في افتتاح مؤتمر وزراء خارجية البلقان في ١٩٩٨/٩/٨

(١٠) صحيفة ميلليت ٩ حزيران / يونيو ١٩٩٨.
(١١) صحيفة حريّت ١٠ اذار / مارس ١٩٩٨.

في اسطنبول، بين استخدام العنف من جانب بلغراد و«الأعمال الارهابية» لجيش تحرير كوسوفو(١٢)؛

٣ - إن تركيا في البلقان،تقف ضد العنف الذي تعتمده القوات الصربية في كوسوفو، ورسالة ديميريل المذكورة أكدت على ذلك؛

٤ - إن تركيا إذ تحض الجميع على الابتعاد عن العنف، وعلى ايجاد حل ضمن وحدة الأراضي اليوغوسلافية، تدعو حكومة بلغراد إلى «تبديد الشكوى المحلية (سكان كوسوفو) وايجاد حل منطقي على أساس مبادىء مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي واحترام الحقوق التاريخية، وبواقعية ونية حسنة»(١٣). وتتضح أكثر صورة الموقف التركي من صيغة الحل التي اقترحتها انقرة اثناء زيارة رئيس الحكومة مسعود بيلماز إلى مقدونيا أوائل تموز / يوليو ١٩٩٨ حين دعا إلى منح سكان كوسوفو «حكماً ذاتياً واسعاً»(١٤)؛

٥ - لا يمكن تركيا بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي، وحليفاً للولايات المتحدة الأميركية، أن تتحرك منفردة في مسألة كوسوفو، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو على الصعيد العسكري. فكوسوفو بوضعه القانوني الدولي الحالي، هو جزء لا يتجزأ من الشؤون الداخلية اليوغوسلافية، وهذا خلاف الوضع الذي كانت عليه جمهورية البوسنة - الهرسك التي كانت عند اندلاع الحرب فيها جمهورية يوغوسلافية اتحادية، شأنها شأن جمهوريات كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا والجبل الأسود. وعلى هذا تتحرك تركيا عبر قنوات متعددة دولية (الأمم المتحدة) أو منظمات عالمية (حلف شمال الأطلسي)، أو عبر منظمات إقليمية، أبرزها منظمة دول البلقان التي تضم كل دوله، بما في ذلك صربيا، أو من خلال الديبلوماسية المكثفة مع الدول الأخرى. وتبرز رغبة تركيا في العمل الجماعي لحل مشكلة كوسوفو في النداء الذي اختتم به رئيس

---

(١٢) صحيفة جمهوريت ٩ حزيران / يونيو ١٩٩٨.

(١٣) يني يوزييل ١٠ آذار / مارس ١٩٩٨.

(١٤) يني يوزييل ٨ تموز / يوليو ١٩٩٨.

تركيا سليمان ديميريل خطابه أمام برلمان ألبانيا في ١٥ تموز / يوليو الماضي: «إنني أوجه نداء إلى كل الدول والشعوب في البلقان: تعالوا نوحد قوتنا من أجل صنع تاريخ جديد وكتابة مستقبلنا من جديد»(١٥).

وعلى هذا النحو نري أن قضية كوسوفا في المنظور التركي بلغت مرحلة تجاوزت بالتأكيد الوضع الذي كانت عليه في دستور ١٩٧٤ والذي منحها حكماً ذاتياً ألغاه زعماء الصرب عام ١٩٨٩، لكن العوامل الإقليمية والدولية ما زالت تشكل سداً أمام التطلع نحو الاستقلال الكامل. وفي انتظار حل وسط يرضي الجميع، أو انفجار شامل يهدد الجميع، يستمر النزف في كوسوفو، مضيفاً مآسيَ جديدة وضحايا أخرى لشعب لا تنقصه المعاناة عبر تاريخه ويتطلع أُسوة بباقي الشعوب، إلى حقه في تقرير مصيره.

---

(١٥) صباح ١٦ تموز / يوليو ١٩٩٨.

الوجود التركي في كوسوفو(*)

يقارب عدد الأتراك في كوسوفو نحو تسعة آلاف شخص، يعيش معظمهم في مدينة «بريزرين» الواقعة على بعد ١١٥ كيلومتراً من سكوبيي عاصمة مقدونيا.

في بريزرين تظن نفسك في تركيا. هؤلاء الناس هم من بقايا الاتراك بعد حرب البلقان ١٩١٢ ـ ١٩١٣.

أسس أتراك كوسوفو لأنفسهم بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافي «الاتحاد الديموقراطي التركي» ليدافع عن حقوقهم، وكان قرارهم استمرار تحصيل التعليم في مدارسهم وفق المنهاج الصربي، عاملاً أساسياً في إقامة علاقات طيبة مع الادارة الصربية التي استجابت لكل مطالبهم.

اللغة التركية هي إحدى ثلاث لغات رسمية في كوسوفو، اضافة إلى الصربية والألبانية. واللوحات والاعلانات تكتب باللغات الثلاث.

يدرس الأتراك في مدارسهم باللغة التركية، في المرحلتين الابتدائية والثانوية، وكتبهم باللغة التركية تؤمن طباعتها لهم وزارة التربية الوطنية الصربية؛ ولذلك فإن الأتراك سعداء.

أما الوضع عند ألبان كوسوفو فخلاف ذلك؛ فقط في المرحلة الابتدائية، يدرس الألبان بلغتهم الأم، فيما أغلقت السلطات الصربية ثانويات الألبان وجامعة بريشتينا منذ العام ١٩٨٩، الأمر الذي اضطرهم إلى نقل تدريس ابنائهم بلغتهم الأم إلى المنازل.

(*) مختصر تحقيق نشره محمد صاريشين في صحيفة «صباح» التركية ٦و٧ أيار / مايو ١٩٩٧.

يدرس في المدارس الابتدائية في مدن بريزرين وماموشا وبريشتينا وغيلان ودوبيرتشان وميتروفيتشا وفيتشيترين نحو ألفي طالب تركي في ١٠٤ صفوف. ويدرس مئة طالب تركي في ثلاث مدارس متوسطة، و٤٥٠ طالباً تركياً في ١٩ صفاً في ست ثانويات. وفي قسم التركيّات في جامعة بريشتينا، والذي افتتح عام ١٩٨٥ يدرس خمسون طالباً تركياً. ويواصل عدد كبير من أتراك كوسوفو دراستهم العليا في جامعات تركيا بمساعدة الحكومة التركية.

وحتى السبعينات كان يوجد معهد لتخريج معلمين أتراك في بريزرين. وبعد اغلاقه تحاول تركيا أن توفر معلمين أتراكاً للجالية التركية في كوسوفو.

لا فارق بين مدارس تركيا ومدارس الأتراك في كوسوفو إلا في شيء واحد: مدارس أتراك كوسوفو لا ترفع صورة مصطفى كمال أتاتورك في قاعات التدريس، وما عدا ذلك فإن لوحات الحائط المدرسية ممتلئة بكتابات وقصائد موضوعها اتاتورك. بل تحتفل مدارس أتراك كوسوفو بأعياد وطنية لتركيا، مثل عيد الشباب والرياضة (١٩ أيار / مايو) وعيد السيادة الوطنية والطفل (٢٣ نيسان / أبريل) وإعلان جمهورية تركيا (٢٩ تشرين الأول / أكتوبر).

* * * * *

لا يتدخل اتراك كوسوفو في السياسة بسبب عددهم القليل، وبالتالي انعدام تأثيرهم. غير أن ألبان كوسوفو يضعون هدف جعل أتراك بلادهم «مواطنين ألباناً» من أولويات اهدافهم: «نحن ألبان أولاً، ثم مسلمون» يقول ألبان كوسوفو. لكن هذا الهدف لن يتحقق أبداً. فعادات أتراك كوسوفو وتقاليدهم وثقافتهم وتراثهم مطابقة مئة في المئة لأتراك تركيا، ويختلفون بالتالي عن ألبان كوسوفو.

في منازلهم، يعلق أتراك كوسوفو صورة أتاتورك، كما صورة الرئيس (السابق) للنادي فينيرباغجه الأكثر شعبية في تركيا، وعلي شين. وهذا الأخير من أصل تركي ألباني غادر كوسوفو مع عائلته عندما كان عمره ١٧ عاماً.

جميع بيوت بريزرين تضع على سطوحها صحوناً لاقطة، ليتسنى لسكانها

متابعة المحطات التلفزيونية التركية. وإلى صورة اتاتورك داخل المنازل، يوجد العلم التركي.

مطالب أتراك كوسوفو موجهة إلى.. تركيا: فتح قنصلية ومركز ثقافي تركي في بريزرين، ومنحهم حق شراء ممتلكات في تركيا، واعفاؤهم من الحصول على فيزا لدخول تركيا، وتأسيس اتحاد أتراك البلقان.

لا مشكلة بطالة عند أتراك كوسوفو، فهم لا يتعرضون لأي ضغوط صربية.

* * * * *

على بعد ١٥ كيلومتراً من بريشتينا العاصمة، حيث مدينة بريزرين، تقع كذلك الساحة التي شهدت موقعة «قوصوه» (كوسوفو)، وضريح السلطان مراد الأول الذي سقط في تلك المعركة.

عند باب المقبرة يوجد شخص يعتمر طربوشاً ومعه ابنته «سيفدا». وقصة هذا الشخص أكثر من طريفة: عام ١٣٨٩ كانت موقعة كوسوفو. انتصر الأتراك العثمانيون على الصرب. تقدم أحد الجنود الصرب ميلوش اوبيليتش مستسلماً ومتظاهراً بأنه يريد لثم ثوب السلطان مراد الأول، لكنه عاجل السلطان بطعنات خنجر مسموم ادت إلى مقتله. هنا قام ابن السلطان بيلديريم بايزيد بقطع رأس أوبيليتش، ودُفن السلطان حيث قتل. وبأمر من بايزيد الذي أصبح سلطاناً، وُضعت إحدى العائلات الانكشارية لحراسة الضريح بصورة دائمة.

وها هو اليوم «فخري»، حفيد الانكشارية، وزوجته «ثانية» وابنته «سيفدا» يواصلون حراسة الضريح المستمرة منذ ٦٠٩ سنوات. حرّاس المقبرة يقولون إن جثمان السلطان مراد الأول نقل إلى بورصة في تركيا، لكن التابوت ما زال موجوداً في الضريح.

بين اسطنبول وبريزرين يسير «أوتوبيس» واحد كل يومين. وفي هذا «الأوتوبيس» يأتي أقارب ألبان كوسوفو الموجودون في تركيا إلى كوسوفا لزيارة انسبائهم. بريزرين هي تركيا مصغرة في كوسوفو.



الغلاف كريم الحاج

المؤلف

- من مواليد خربة سلم (لبنان) ١٩٥٤.
- استاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية.
- باحث في الشؤون التركية.
- له العديد من الدراسات حول التاريخ التركي المعاصر.

من مؤلفاته المطبوعة:

- تركيا في الزمن المتحوّل: قلق الهوية وصراع الخيارات (١٩٩٧).
- قبعة وعمامة؛ مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا (١٩٩٧)



الوفد التركي في مؤتمر «لوزان» ١٩٢٣